جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيـــل: DEC/10/12

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه علوم

في: العلوم الاقتصادية

تخصص: علوم اقتصادية

العنوان

دراسة اقتصادية لأثر تقلبات أسعار النفط على إعداد برامج الموازنة العامة للدولة -حالة الجزائر-

من إعداد:

حســـين كشيـــتي

تاريخ المناقشة: 16-01-2019

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبـــة العلمية	المؤسسة	الصفـــة
د. بوعلام ولهي	أستـــاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	رئيسا
أ.د. يحيى سعيدي	أستـــاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفًا و مقررًا
د. حيزية هادف	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	ممتحنا
د. فوزي محيريق	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	ممتحنا
د. مصطفى بوشامة	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2	ممتحنا
د. فاطمة حاجي	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريريج	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله أولا وآخرا على أن أنعم علي بإتمام هذه الأطروحة؛

ثم أتقدم بخالص الشكر إلى المشرف الأستاذ الدكتور **"يحيى سعيدي"** على نصائحه وتوجيهاته القيمة التي كانت لي بمثابة منارة الطريق وعلى صبره معي طيلة سنوات إعداد هذه الأطروحة؛

ولا أنس أن أشكر الأساتذة أعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم إثراء موضوع بحثنا؛

وفي الأخير أشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل المتواضع.

الإهـــداء

إلى ...

الوالدين الكريمين اللذين قال فيهما الله عز وجل

«... **وبالوالدين إحسانا** » **أمي** الغالية التي تحت أقدامها جنتي، **أبي** العزيز مصدر إلهامي وقوتي، أسأل الله العلي القدير أن يرزقني رضاهما.

نصفي الثاني **زوجتي**، إلى قرة عيني ومن أدخل الفرحة إلى حياتي إبني **"صفوان"**

إلى كل طالب علم وباحث أهدي هذا العمل المتواضع.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

	المحتويات	الصفحة
	شكر وتقدير	–
	الإهداء	–
	فهرس المحتويات	I
	فهرس الجداول	IV
	فهرس الأشكال	VI
	مقدمة	أ–و
الفصل الأول	**مدخل إلى الموازنة العامة للدولة**	02–43
	تمهيد	02
المبحث الأول	**مفاهيم عامة حول الموازنة العامة للدولة**	03
المطلب الأول	ماهية الموازنة العامة للدولة	03
المطلب الثاني	أهمية الموازنة العامة للدولة	07
المطلب الثالث	تطور أنواع الموازنة العامة للدولة	08
المبحث الثاني	**دورة الموازنة العامة للدولة**	14
المطلب الأول	المبادئ العامة المتحكمة في إعداد الموازنة العامة	14
المطلب الثاني	المراحل التي تمر بها الموازنة العامة	17
المطلب الثالث	الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة	21
المبحث الثالث	**هيكل الموازنة العامة للدولة**	23
المطلب الأول	النفقات العامة	23
المطلب الثاني	الايرادات للعامة	31
المطلب الثالث	عجز الموازنة العامة وآليات تمويله	36
	خلاصة الفصل	43
الفصل الثاني	**السوق النفطية ومحددات أسعار النفط**	45–92
	تمهيد	45
المبحث الأول	**النفط والصناعة النفطية**	46
المطلب الأول	مفاهيم أساسية حول النفط	46
المطلب الثاني	الصناعة النفطية	50
المطلب الثالث	مكانة النفط ضمن ميزان الطاقة العالمي	54
المبحث الثاني	**السوق النفطية العالمية وتحدياتها المستقبلية**	58
المطلب الأول	ماهية السوق النفطية	58

المطلب الثاني	الأطراف المتدخلة في السوق النفطية	61
المطلب الثالث	التحديات المستقبلية لسوق النفط العالمية	65
المبحث الثالث	**أسعار النفط : محدداتها وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي**	70
المطلب الأول	مفهوم السعر النفطي وأنواعه	70
المطلب الثاني	محددات أسعار النفط	74
المطلب الثالث	تقلبات أسعار النفط وتأثيراتها	81
	خلاصة الفصل	92
الفصل الثالث	**تأثيرات تقلبات أسعار النفط على سياسة الموازنة العامة في الدول النفطية ومتطلبات الاصلاح**	94-151
	تمهيد	94
المبحث الأول	**النفط والمشكلات الاقتصادية في الدول النفطية**	95
المطلب الأول	النماذج المفسرة للتأثيرات السلبية النفط على الدول النفطية	95
المطلب الثاني	المشكلات الاقتصادية الداخلية للدول النفطية	103
المطلب الثالث	المشكلات الاقتصادية الخارجية للدول النفطية	106
المبحث الثاني	**تأثيرات تقلبات أسعار النفط على هيكل الموازنة العامة في الدول النفطية**	110
المطلب الأول	خصائص هيكل الموازنة العامة في الدول النفطية	110
المطلب الثاني	العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وهيكل الموازنة العامة في الدول النفطية	116
المطلب الثالث	الأزمة النفطية لسنة (2014) وتأثيراتها على هيكل الموازنة العامة في الدول النفطية	121
المبحث الثالث	**متطلبات الاصلاح الاقتصادي لتحقيق توازن المالية العامة في الدول النفطية**	127
المطلب الأول	إصلاح سياسات المالية العامة	127
المطلب الثاني	الصناديق السيادية كآلية لإدارة الفوائض النفطية	133
المطلب الثالث	التنويع الاقتصادي كآلية لتجنب الصدمات السعرية للنفط	143
	خلاصة الفصل	151
الفصل الرابع	**تحليل تأثيرات تقلبات أسعار النفط على سياسة الموازنة العامة في الجزائر**	153-231
	تمهيد	153
المبحث الأول	**مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري**	154
المطلب الأول	واقع الصناعة النفطية في الجزائر	154
المطلب الثاني	أهمية النفط ضمن هيكل الاقتصاد الكلي في الجزائر	164

قائمة المحتويات

المطلب الثالث	أهمية النفط ضمن هيكل الموازنة العامة في الجزائر	172
المبحث الثاني	**تحليل وقياس العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وهيكل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1971-2015)**	177
المطلب الأول	العلاقة بين تغيرات أسعار النفط وهيكل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1971-2015)	177
المطلب الثاني	تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (1971-2015)	183
المطلب الثالث	تفسير التأثرات السلبية للنفط على هيكل الموازنة العامة في الجزائر	190
المبحث الثالث	**متطلبات الاصلاح الاقتصادي لاحتواء آثار تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر**	203
المطلب الأول	ضرورة إصلاح سياسات المالية العامة في الجزائر	203
المطلب الثاني	ضرورة إدارة الفوائض النفطية واستثمارها	212
المطلب الثالث	حتمية تنويع مصادر الاقتصادي ومكافحة الفساد	219
	خلاصة الفصل	231
	الخاتمة	238-233
	قائمة المراجع	250-240
	الملاحق	/

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	الانفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في العالم (2006-2012)	26
2-1	وضعية الموازنة العامة في دول منطقة اليورو كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في 2010	40
1-2	التكاليف الرأسمالية للشركات النفطية الخمس الكبرى في العالم (2003-2013)	53
2-2	الطلب العالمي على مختلف مصادر الطاقة الأولية	57
3-2	أكبر شركات النفط الوطنية	62
4-2	أكبر 10 دول في العالم تمتلك احتياطي للنفط الصخري خلال سنة 2013	67
5-2	متوسط الأسعار الفورية لأهم خامات النفط	72
6-2	تطور أسعار نفط سلة أوبك (2000-2015)	82
1-3	ترتيب الدول النفطية حسب مؤشر مدركات الفساد لسنة 2016 (بلدان مختارة)	106
2-3	الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي لدول مجلس التعاون (2000-2017)	108

3-3	الايرادات النفطية كنسبة من إجمالي الايرادات العامة في الدول العربية المنتجة للنفط	111
4-3	درجة اعتماد الدول العربية على الايرادات النفطية في الناتج المحلي الاجمالي (1990-2005)	112
5-3	النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في الدول النفطية العربية (2000-2015)	112
6-3	الانفاق الجاري والاستثماري نسبة إلى إجمالي الانفاق العام في الدول النفطية العربية (2000-2015)	113
7-3	أداء الدول المعتمدة على الموارد حسب الفئة في شفافية الموازنة العامة	115
8-3	ترتيب الدول النفطية حسب مؤشر شفافية الموازنة العامة لعام 2015 (بلدان مختارة)	116
9-3	العلاقة بين تغير أسعار النفط وتغير الايرادات العامة في الدول النفطية العربية (1990-2012)	117
10-3	العلاقة بين تغير أسعار النفط وتغير النفقات العامة في الدول النفطية العربية (1990-2012)	119
11-3	العلاقة بين تغير أسعار النفط وتغير رصيد الموازنة في الدول النفطية العربية (1990-2012)	120
12-3	تأثير انهيار أسعار النفط على الايرادات العامة للدول النفطية العربية (2013-2015)	122
13-3	تأثير انهيار أسعار النفط على الايرادات العامة للدول النفطية العربية (2013-2015)	123
14-3	رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي للدول النفطية العربية (2013-2016)	124
15-3	تدابير الضبط المالي في الدول العربية المصدرة للنفط خلال سنتي 2015، 2016	125
16-3	ترتيب أكبر 10 صناديق سيادية في العالم 2017	136
17-3	خسائر الاستثمارات الخارجية لدول الخليج والنرويج بنهاية سنة 2008	139
18-3	ترتيب الصناديق السيادية من حيث مؤشر الحوكمة لسنة 2017	142
1-4	تطور احتياطي النفط المؤكد في الجزائر (1971-2015)	160
2-4	الاكتشافات النفطية في الجزائر (1998-2015)	161
3-4	تطور إنتاج النفط في الجزائر (1971-2015)	161
4-4	تطور حجم الصادرات النفطية في الجزائر (1973-2015)	163
5-4	تطور عائدات النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (1971-2015)	164
6-4	العلاقة بين عائدات النفط الخام والناتج المحلي الاجمالي (1971-2015)	166
7-4	الجباية النفطية نسبة إلى إجمالي الايرادات العامة في الجزائر (1971-2015)	173
8-4	نسبة تغطية الجباية النفطية لإجمالي النفقات العامة في الجزائر (1971-2015)	174
9-4	تطور كل من حصيلة الجباية النفطية ورصيد الموازنة العامة للجزائر (1971-2015)	175
10-4	تغير كل من أسعار النفط ورصيد الموازنة العامة في الجزائر (1971-2015)	183
11-4	الخصائص الإحصائية لبيانات متغيرات النموذج	184
12-4	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج	185
13-4	تحديد فترة التباطؤ الزمني الأمثل للنموذج	186
14-4	نتائج اختبار الحدود بين متغيرات النموذج	186
15-4	نتائج تقدير النموذج	187
16-4	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء للنموذج	189

4-17	نتائج اختبار ثبات تباين حد الخطأ للنموذج	189
4-18	الانفاق العام نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر (1971-2015)	190
4-19	ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الاسراف في الانفاق العام	194
4-20	نسب الضغط الضريبي في الجزائر (1998-2015)	196
4-21	تركيبة الجباية العادية في الجزائر (1971-2015) (سنوات مختارة)	198
4-22	ترتيب بعض الدول في التحصيل الضريبي لسنة 2010	199
4-23	استخدامات صندوق ضبط الايرادات (2000-2016)	216
4-24	التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي في الجزائر (1974-2016)	220
4-25	ترتيب الجزائر ضمن مؤشر سهولة الأعمال (جاذبية الاستثمار) (2006-2017)	226
4-26	أهم قضايا الفساد في الجزائر	227
4-27	الترتيب العالمي للجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد (2004-2017)	228

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	تبويب موازنة البرامج والأداء	10
1-2	عمليات التخطيط وفق نظام الموازنة ذات الأساس الصفري	13
1-3	حدود النفقات العامة	25
1-4	ظاهرة تزايد النفقات العامة	30
1-5	المصادر المختلفة للإيرادات العامة	32
2-1	الاحتياطات المؤكدة لدول منظمة الأوبك خلال سنة 2014	63
2-2	الانتاج المتوقع من النفط حتى سنة 2035	65
2-3	إنتاج النفط مصنف حسب المصدر	66
2-4	الطلب على للطاقة في العالم حسب المصدر	69
2-5	عقود برنت المستقبلية حسب تقرير أفاق الاقتصاد الاقليمي أكتوبر 2014 و ماي 2015	72
2-6	إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال الفترة (2010-2014)	74
2-7	إجمالي إمدادات العالم من النفط خلال الفترة (2010-2014)	77
2-8	الاحتياطي المؤكد من النفط الخام في العالم حسب المناطق خلال الفترة (1960- 2014)	78
2-9	المخزونات النفطية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة (1996-2016)	79

10-2	أهم الأحداث الجيوسياسية المؤثرة في أسعار النفط العالمية خلال الفترة (1970-2015)	80
11-2	أكبر الارتفاعات والانخفاضات السعرية للنفط في العالم خلال الفترة (1970-2014)	81
12-2	تطور أسعار خام برنت وغرب تكساس من جوان 2014 إلى أفريل 2015	88
1-3	منحنى هيوبرت لذروة إنتاج النفط	98
2-3	نموذج Gregory	101
3-3	واردات دول الأوبك (1970-2016)	110
4-3	أسعار النفط اللازمة لتحقيق توزان المالية العامة مقارنة بالأسعار المتوقعة 2012 و2015 في البلدان النفطية العربية وإيران	114
5-3	خسائر تصدير النفط في البلدان العربية وإيران خلال سنة 2015	122
6-3	الاستراتيجية الاستثمارية للصناديق السيادية (2007-2016)	140
7-3	الصادرات غير النفطية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (2012-2014)	148
1-4	نسبة تغطية صادرات النفط الخام لإجمالي الصادرات والواردات في الجزائر (1971-2015)	167
2-4	تطور كل من عائدات النفط الخام ورصيد الميزان التجاري للجزائر (1971-2015)	169
3-4	تطور حصيلة عائدات النفط الخام وحجم المديونية الخارجية في الجزائر (1971-2015)	170
4-4	العلاقة بين عائدات النفط الخام والاحتياطات الأجنبية في الجزائر (1971-2015)	171
5-4	نمو النفقات العامة في الجزائر تبعا لتغير أسعار النفط (1971-2015)	178
6-4	نمو الايرادات العامة في الجزائر تبعا لتغير أسعار النفط (1971-2015)	179
7-4	تطور كل من أسعار النفط ورصيد الموازنة العامة نسبة إلى PIB في الجزائر (1971-2015)	181
8-4	المنحنيات البيانية لتطور السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج	184
9-4	تحديد فترة التباطؤ الزمني الأمثل للنموذج	186
10-4	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي للنموذج	188
11-4	اختبار (CUSUM) لاستقرارية النموذج	188
12-4	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج	188
13-4	تطور نسبة البطالة والتضخم في الجزائر (1971-2015)	192
14-4	نسبة كل من نفقات التسيير والتجهير إلى إجمالي النفقات العامة في الجزائر (1971-2015)	193
15-4	إجمالي الايرادات العامة وإيرادات الجباية النفطية نسبة إلى الناتج المحلي (1971-2015)	194
16-4	مساهمة الجباية العادية في إجمالي الايرادات العامة والناتج المحلي في الجزائر (1971-2015)	195
17-4	تطور تركيبة الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر (2000-2016)	201

18-4	عملية عصرنة الموازنة والانتقال إلى البرنامج المعلوماتي	211
19-4	فائض الجباية النفطية في الجزائر (2000-2016)	214
20-4	تطور رصيد صندوق ضبط الايرادات (2000-2016)	215
21-4	تطور نسبة مساهمة صادرات المحروقات ضمن إجمالي الصادرات	219
21-4	مؤشر "هيرفندال- هيرشمان" لتنوع الاقتصاد الجزائري (2000-2015)	223

مقـــدمة

مقدمـــة

1-تمهيد:

تعبر الموازنة العامة عن السياسة المالية للدولة، حيث أنها أول أداة بيد السلطات العمومية للتعبير عن ترتيب أولويات سياستها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال التنسيق بين الهيئات التشريعية والتنفيذية عبر مراحل متكاملة في إطار ما يسمى بدورة الموازنة العامة، ولتحقيق تطلعات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية من خلال الموازنة العامة لابد لها من هيكل متماسك يجمع بين الأهداف والنتائج، ناهيك على أنها وسيلة تخطيط لدى السلطات العمومية للتأثير على التوازنات الاقتصادية والمالية والاجتماعية وحتى السياسية. وعليه فكل دولة تحاول من خلال وضعها لبرامج موازناتها العامة استغلال مواردها المتاحة لتحصيل أكبر قدر ممكن من الايرادات اللازمة لتغطية نفقاتها العامة ضمانا لتأدية دور الدولة في مختلف مجالات الحياة، ومن هنا تأتي أهمية الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد والثروات المتاحة، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة ذات طبيعة غير متجددة أي أنها موارد ناضبة، كما هو الحال بالنسبة للمورد النفطي.

ويعد النفط الخام أهم مصادر الطاقة والسلعة استراتيجية الأكثر تداولا في العالم باعتباره يتضمن قيمة اقتصادية عالية، كما أن الطاقة المستخرجة منه تعتبر المحرك الرئيسي للقطاعات الأساسية في الاقتصاد (الصناعة، الزراعة، الخدمات...الخ)، ويمثل مادة أولية تدخل في صناعة آلاف السلع والمنتجات، وتتأتى أهمية النفط الخام من وفرته النسبية وتركيزه للطاقة وكفاءته وسهولة نقله وتوزيعه، وتعد السوق النفطية ذات طبيعة خاصة تأخذ خصوصيتها من تداخل العوامل الاقتصادية مع عوامل أخرى غير اقتصادية، والتي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على الأسعار، ومن أهمية النفط كمصدر دخل رئيسي للدول المنتجة وبدرجة أقل للدول المستهلكة، وذلك من خلال ايرادات الضرائب على استهلاكه وما شابه ذلك، وتمثل تجارة النفط الخام ومشتقاته مجموعة من الدول باتجاه مجموعة أخرى، مما يجعل لأي تغير في أسعاره أثراً كبيراً على الميزان التجاري، ومن ثم على مستوى الأداء الاقتصادي لكل من الدول المصدرة والمستوردة. غير أن التركيز هنا سيكون على الدول المنتجة للنفط والمعتمدة على هذا المورد الطبيعي بدرجة كبيرة في تحصيل إيراداتها العامة والمخصصة للإنفاق العام على مختلف الجوانب، وتعتبر العديد من الدول في العالم منتجة ومصدرة لهذا المورد، حيث أن أكبر الاقتصادات العربية ومنها الجزائر دولا نفطية بامتياز، زاد اهتمامها بالنفط نظرا للفوائض المالية الكبيرة الناتجة عنه، خاصة في حالات ارتفاع أسعاره والتي كانت بدايتها سنة 1973 ضمن ما يسمى بالطفرة النفطية الأولى، ليتوسع بعدها بشكل أكبر اعتماد الدول المنتجة على عائدات النفط، ليصبح هذا الأخير بمثابة العمود الفقري بالنسبة للاقتصادات النفطية وعلى رأسها الجزائر.

1- إشكالية الدراسة:

إن أسعار النفط شديدة التقلب نتيجة تداخل قوى العرض والطلب مع عوامل أخرى غير اقتصادية تعكس الصراع الكبير بين القوى الكبرى في العالم للاستحواذ والاستفادة في هذا المورد الهام، وبين الدول المنتجة له التي أصبح النفط المصدر الأول والأهم في تغذية إيرادات موازنتها العامة والضامن لاستمرار خططها المستقبلية في تنفيذ برامجها الانفاقية، غير أن للاعتماد المفرط على المورد الواحد ينتج عنه عديد التشوهات والاختلالات

في جانب السياسات الاقتصادية بشكل عام والسياسة المالية خصوصا، نتيجة الآثار السلبية الناتجة عن عقلية الدولة الريعية وإصابتها بما يسمى بالمرض الهولندي أو لعنة الموارد، بحيث يتحول المورد الطبيعي المعتمد عليه من نعمة إلى نقمة نتيجة تجسد النهج الاتكالي على المورد النفطي وتركيز الاهتمام على القطاع الواحد مع إهمال بقية القطاعات التي لا تقل أهمية عنه في تحقيق الايرادات، الأمر الذي يجعل السلطات العامة في حالة من عدم اليقين بشأن وضع سياساتها العامة نتيجة عدم ضمان استمرار تدفق الايرادات العامة بشكل منتظم، وهذا ما يجعل نمط التنمية في الدول النفطية ومنها الجزائر يعاني اختلالات في مختلف الجوانب.

وبناء على ما سبق يمكن طرح إشكاليتنا الرئيسية من خلال التساؤل الآتي:

- ✓ **ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على برامج الموازنة العامة في الجزائر؟**

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي **الأسئلة الفرعية** الآتية:

- ✓ ماهي مكانة النفط بالنسبة للاقتصاد الجزائري؟
- ✓ ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على كل من النفقات العامة والايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1971-2015)؟
- ✓ ما طبيعة العلاقة بين تغير أسعار النفط وتغير رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1971-2015)؟
- ✓ ماهية الافرازات السلبية لتقلبات أسعار على النفط على هيكل الموازنة العامة في الجزائر في ظل الاعتماد على الريع النفطي؟
- ✓ هل نجحت الاصلاحات المتبعة في الجزائر في احتواء مخاطر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة وفي تنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات؟

3- فرضيات الدراسة: كإجابة أولية عن الأسئلة الفرعية المطروحة يمكن وضع الفرضيات الآتية:

- يعتبر النفط المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري باعتبارها أهم سلعة مصدرة، وبالتالي فهو المصدر الأهم بالنسبة للإيرادات العامة وفي تكوين رصيد الاحتياطات الأجنبية.

- هناك تأثير كبير لتقلبات أسعار النفط على كل من الايرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1971-2015).

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين تغير أسعار النفط وتغير رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1971-2015).

- من أهم نتائج تقلبات أسعار النفط والاعتماد المفرط على الريع النفطي نجد ضعف فعالية سياسات الانفاق العام في تحقيق التنمية وضعف النظام الضريبي في تعبئة الايرادات العامة خارج المحروقات، وكذا تخلف نظام الموازنة العامة.

- بالرغم من تبني الجزائر لسياسات إصلاحية من أجل درء الانعكاسات السلبية على سياسة الموازنة العامة، إلا أن النتائج لم تكن في المستوى المطلوب.

4- أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من كونها تطرح إشكالية كبيرة يعاني منها الاقتصاد الجزائري كونه يعتمد بشكل كبير في إيراداته على النفط، هذا الأخير تتحكم فيه قوى خارجية، مما يرهن برامج الموازنة العامة والتي هي في الحقيقة تجسيد لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويجعلها تابعة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما يضفي حالة من عدم اليقين بشأن سير هذه البرامج والخطط، ويفحص الكيفية التي مارس فيها النفط تأثيرا سلبيا في نمط التنمية في وطننا، كما أن أهمية الدراسة تأتي من المدى الزمني حيث أنه وخلال السنوات الأخيرة الماضية تسارعت الأزمات الاقتصادية والمالية تحديدا، والتي أثرت بشكل أو بآخر سلبا على أسعار النفط على غرار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وكذا الصدمة العكسية لأسعار النفط التي بدأت منذ منتصف سنة 2014 بسبب الاختلال في ميزان العرض والطلب وكذا تسارع الأحداث الجيوسياسية، مما أثر سلبا وبشكل كبير على مكونات الاقتصاد الجزائري خاصة في جانب المالية العامة هذا من جهة، ومن جهة ثانية هو أن الانتاج النفطي في الجزائر جزء كبير منه أصبح يستهلك محليا تناقص ملحوظ في الاحتياطات النفطية مما ينذر بتسارع نفاذه، الأمر الذي يستدعي ضرورة البحث في عن بدائل للمصدر غير المتجدد للدخل (قطاع النفط)، ودعم القطاعات الأخرى المحركة للنمو والمصادر المتجددة لضمان الاستقرار الاقتصادي والمالي للبلاد واستدامة مصادر الدخل وتنويعها.

5- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة تسليط الضوء على موضوع مهم يتعلق بمخاطر تقلبات أسعار النفط الخام على البلدان المنتجة له، والمعتمدة عليه بشكل كبير في تمويل مسارها التنموي بشكل عام وبرامج الموازنة العامة للدولة بشكل خاص، على غرار ما هو واقع في بلدنا الجزائر، وذلك من خلال:

- ✓ التعرف على أهمية الموازنة العامة في تجسيد الخطط التنموية والدور الاقتصادي والمالي للدولة؛
- ✓ العرف على مكانة النفط ضمن ميزان الطاقة العالمي، ومحددات أسعاره في السوق،
- ✓ الوقوف على التطور التاريخي لأسعار النفط وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي؛
- ✓ الوقوف على مختلف التأثيرات السلبية لتقلبات أسعار النفط على هيكل ومكونات الموازنة العامة في الدول النفطية بشكل عام والجزائر بشكل خاص؛
- ✓ التعرف على طبيعة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ورصيد الموازنة العامة في الجزائر؛
- ✓ محاولة إبراز متطلبات الاصلاح المالي والاقتصادي لاحتواء مخاطر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة، ومدى نجاح جهود الاصلاح في الجزائر.

6- الأدوات والمنهج المستخدم:

يحتاج أي بحث علمي إلى أدوات تساعد على الوصول إلى النتائج المرجوة، إضافة إلى مناهج البحث الذي يحتاج في كل مرحلة إلى منهج معين.

فيما يخص **أدوات البحث**، سوف نعتمد على بعض التحليلات الرياضية والبيانية وكذا الجداول الاحصائية المستقاة من مصادر متنوعة والمفيدة لفهم الظواهر والمتغيرات المدروسة، بالإضافة إلى استخدام طرق القياس الكمي لتحديد العلاقة بين متغيرات موضوع الدراسة.

أما **المناهج** فسوف نعتمد في هذه الدراسة على مزيج من مناهج البحث العلمي هي:

- **المنهج التاريخي:** للمرور بمراحل تطور كل من الموازنة العامة، اكتشافات النفط في العالم وفي الجزائر وتطورات أسعاره، وكذا مختلف المكونات الأطراف المتدخلة في السوق النفطية.
- **المنهج الوصفي:** لوصف متغيرات الدراسة، والتعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بها.
- **المنهج التحليلي:** لتحليل تقلبات أسعار النفط على مكونات الموازنة العامة، بقية مكونات الاقتصاد، بالإضافة إلى تحليل مختلف الجداول والاحصائيات، والبيانات المساعدة على فهم الظواهر المدروسة.
- **المنهج الاستقرائي:** والذي يفيد قياس العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ورصيد الموازنة في الجزائر خلال الفترة (1971-2015) وتحليلها.

7- حدود الدراسة:

تستدعي دراستنا لهذا الموضوع التقيد بإطار مكاني وزماني، ففيما يخص **الإطار المكاني**، فسيتم التطرق إلى تأثيرات تقلبات أسعار النفط على الموازنة في الدول النفطية عموما أهمها دول الأوبك والدول العربية النفطية مع التركيز في الجانب التطبيقي على الجزائر.

أما **الإطار الزماني**، فسيكون على واقع الاقتصاد الجزائري وتأثيرات تقلبات أسعار النفط على أهم مكوناته خاصة الموازنة العامة خلال الفترة ما بين (1971-2015)، وهي الفترة التي بدأت بقرار تأميم قطاع المحروقات في الجزائر لتشهد بعدها الجزائر زيادة ارتباط اقتصادها بقطاع النفط ونتيجة التقلبات العدية لأسعار النفط صعودا ونزولا خلال هذه الفترة بداية بالطفرة النفطية الاولى لسنة 1973 ومرورا بالأزمة النفطية لسنة 1986 والطفرة النفطية بعد سنة 2000 وأخيرا الأزمة الأخيرة بداية من منتصف 2014.

8- الدراسات السابقة:

- دراسة شكوري سيدي محمد، تحت عنوان "**وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان)، 2012، حيث بينت الدراسة العلاقة السلبية لوفرة الموارد الطبيعية في العديد من البلدان على النمو الاقتصادي، من خلال إصابة الاقتصاد بمظاهر المرض الهولندي ولعنة الموارد، كما ركزت الدراسة على سبل تجنب نقمة الموارد الطبيعية ومنها الدور الفعال للسياسة المالية، سياسات حماية سعر الصرف، التنويع الاقتصادي ودور الموارد البشري، ناهيك عن التطرق إلى وفرة المورد النفطي في الجزائر على أداء وهيكل الاقتصاد الجزائري، وقياس تأثير تقلبات أسعار النفط على متغيرات انتقال نقمة الموارد إلى الاقتصاد الوطني، وتوصل الباحث إلى أن سعر النفط يعتبر من بين أهم محددات النشاط الاقتصادي في الجزائر، هذا ما بينته دوال الاستجابة الدفعية إلى استجابة كل من الناتج الداخلي الخام، النفقات العامة وعرض النقود لصدمة موجبة ومتزايدة في سعر النفط على المدى القصير، بينما

في المدى الطويل فكانت استجابة هذه المتغيرات سلبية، وهذا ما يدعم فرضية إصابة الاقتصاد الوطني بتداعيات المرض الهولندي أو لعنة الموارد في ظل اعتماده شبه الكلي على الريع النفطي وضعف التنويع الاقتصادي ومصادر الدخل، الأمر الذي خلق قصور في السياسات الاقتصادية والممارسات المؤسسية.

– دراسة بلقلة إبراهيم تحت عنوان، "**سياسات الحد من الآثار غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدر للنفط مع الاشارة لحالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف)، 2015، ركزت الدراسة على تحليل وضعية الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط في ظل تقلبات الأسعار، وقياس العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ورصيد الموازنة العامة نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي في البلدان العربية المصدرة للنفط، وكذا اقتراح معالم صياغة موازنة عامة لمواجهة هذه التقلبات، وتوصل الباحث إلى أن التقلبات المتتالية لأسعار النفط على المدى الطويل تركت آثار سلبية على أرصدة المالية العامة، غير أن التأثير الأكبر كان على جانب الايرادات العامة، وهذا ما يعكس ثقافة الإدخار لدى الدول العربية من أجل تقليل العجز في الموازنة غير أن هذه الآليات كان لها تأثير سلبي على جانب النفقات العامة بعدم انخفاضها حتى في حالات العسر المالي بسبب وجود الفوائض، والحال لا يتخلف بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

– دراسة موري سمية، تحت عنوان "**أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر –دراسة قياسية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان)، 2015، حيث تركزت الدراسة على استراتيجيات التنمية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط، من خلال عرض توجهات السياسة الاقتصادية للجزائر في ظل الاقتصاد المخطط ثم في ظل اقتصاد السوق، ثم تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات التنمية الاقتصادية الداخلية الخارجية، واخير قياس العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وبعض متغيرات التنمية منها الناتج المحلي، الدخل الفردي، معدل البطالة، معدل التضخم وتدفق الاستثمار الصافي، وتوصلت الباحثة إلى اعتماد الجزائر على مصدر تمويلي واحد جعلها عرضة للتقلبات والتغيرات السعرية للنفط، باعتبار الدراسة القياسية أثبتت وجود علاقة قوية بين تقلبات أسعار النفط ومتغيرات التنمية الاقتصادية، وأنه بالرغم من تحقق فوائض ضخمة للجزائر أثناء فترات الطفرة والتي حققت بها الجزائر مجرد مؤشرات صورية للاستقرار الاقتصادي، غير أن الواقع لم يكن إيجابيا خاصة في تحسين الوضعية الاجتماعية لأفراد المجتمع وانتشار مختلف مظاهر الفساد.

– دراسة إدريس أميرة، تحت **عنوان** "**تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية –دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980–2014)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان)، 2016، حيث تطرقت الدراسة إلى مظاهر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني، والتي من أهمها تداعيات المرض الهولندي ولعنة الموارد ودورية السياسة المالية، وأهم قنوات انتقال الصدمات السعرية للنفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي، كما تم قياس العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ومكونات السياسة المالية في ال مديين القصير والطويل خلال الفترة (1980–2014)، وتوصلت الباحثة إلى أن العلاقة بين تقلبات أسعار

النفط وكل من النفقات العامة والايرادات العامة كانت إيجابية في المدى القصير، وسلبية في الفترات الطويلة في جانب الانفاق العام وهذا نتيجة ريعية الاقتصاد الوطني.

9- هيكل الدراسة:

للإحاطة بحيثيات هذا الموضوع تم تقسيم دراستنا إلى 04 فصول، حيث:

تم التطرق في **الفصل الأول** إلى **مدخل إلى الموازنة العامة للدولة**، وذلك من خلال التعرف على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالموازنة، دورة الموازنة وكذا هيكل ومكونات الموازنة العامة.

في الفصل الثاني تعرضنا إلى **السوق النفطية ومحددات أسعار النفط**، وذلك من خلال عرض تطور ومفهوم النفط والصناعة النفطية، ثم السوق النفطية العالمية مكوناتها وأهم التحديات المستقبلية التي تواجهها وأخيرا محددات أسعار النفط في السوق وتطوراتها وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي.

أما **الفصل الثالث** فقد جاء لتحليل **تأثيرات تقلبات أسعار النفط على سياسة الموازنة العامة في الدول النفطية ومتطلبات الاصلاح**، بالتطرق أولا للمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النفطية، ثم تأثير تقلبات أسعار النفط على هيكل الموازنة العامة في الدول النفطية، كذا متطلبات الاصلاح الاقتصادي لتحقيق توازن المالية العامة في الدول النفطية.

وأخير تم تخصيص **الفصل الرابع لتحليل تأثيرات تقلبات أسعار النفط على سياسة الموازنة العامة في الجزائر** من خلال التعرف على مكانة النفط ضمن هيكل الاقتصاد الجزائري خاصة الجانب المتعلق بالمالية العامة، ثم تحليل وقياس العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وهيكل الموازنة العامة خلال الفترة (1971-2015) وتفسيرها، وأخيرا عرض جهود واقتراح متطلبات الاصلاح الاقتصادي بما فيها الاصلاح المالي والمؤسسي لاحتواء آثار تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر والخروج من التبعية للريع النفطي.

الفصل الأول:

مدخل إلى الموازنة العامة للدولة

- تمهيد:

تعتبر الموازنة العامة أهم أدوات إدارة السياسة المالية للدولة، كونها أول أداة للتعبير عن ترتيب أولويات السياسة الاقتصادية الكلية، وذلك من خلال التنسيق بين الهيئات التشريعية والتنفيذية لوضع أولويات التنمية عبر مراحل متكاملة، فالموازنة العامة للدولة ليست كغيرها من الموازنات المحاسبية للمؤسسات والشركات التجارية الخاصة أين يتم فيها وضع بنود النفقات والايرادات فقط، بل هي خطة متكاملة تعكس أولويات أفراد المجتمع ككل والجماعات المحلية كأجزاء متكاملة من خلال رصد كل الايرادات العامة وتوجيه الانفاق العام بما يتماشى وأهداف الحكومة. وعليه تأتي أهمية الموازنة العامة للدولة كونها الأداة العاكسة لاستراتيجية الاستفادة من الموارد المتاحة واستخدامها بالشكل الأمثل، ناهيك على أنها وسيلة تخطيط لدى السلطات العمومية للتأثير على التوازنات الاقتصادية والمالية والاجتماعية وحتى السياسية.

وبناء على ما سبق سوف نعالج هذا الفصل من خلال المباحث الآتية:

- **المبحث الأول:** مفاهيم عامة حول الموازنة العامة للدولة؛
- **المبحث الثاني:** دورة الموازنة العامة للدولة؛
- **المبحث الثالث:** هيكل الموازنة العامة للدولة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الموازنة العامة للدولة

تمثل الموازنة العامة محوراً أساسياً في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل الدولة على تحقيقها، كما تعتبر الموازنة العامة ترجمة حقيقية لتنفيذ الخطة الاقتصادية والمالية لفترة زمنية مقبلة، ومرت الموازنة العامة بالعديد من المراحل سايرت بشكل مباشر مراحل تطور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي، كما أصبحت تضطلع بأهمية كبرى على جميع الأصعدة، وأصبحت محل اهتمام الباحثين الاقتصاديين والسياسيين الاجتماعيين، حتى أخذت العديد من النماذج والأشكال الحديثة.

المطلب الأول: ماهية الموازنة العامة للدولة

إن جميع الدول في العصر الحديث على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية متفقة على أن سير نشاطها المالي وفقا لبرامج محددة بصورة دقيقة، يشتمل على جميع نفقات الدولة وايراداتها التي تقررها مسبقا لفترة معينة، وتفصلها في بيانات تقترن بالصفة الاجبارية عن طريق السلطة التشريعية، ويطلق على هذا البرنامج الموازنة العامة*، وقد مرت هذه الأخيرة بالعديد من المراحل في تطورها سايرت تطور مفهوم الدولة ونشاطها في المجتمع، وتعدد التعاريف الموضوعة للموازنة بتعدد النظرة إلى معناها.

الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة

لم تنشأ الموازنة العامة بالشكل الذي هي عليه في وقتنا الحاضر بل سايرت هي الأخرى مراحل تطور نشاط ودور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما ورد للموازنة العامة عديد المفاهيم والتعريفات حسب اختلاف نظر الاقتصاديين إليها أو حسب نظرة القوانين والتشريعات الدولية.

1- نشأة الموازنة العامة: قبل ظهور الموازنة العامة ومفاهيمها كانت النفقات والايرادات تمثل شكلا من أشكال الأموال الخاصة بالحاكم، ولم يكن وقتها فصل واضح بين الأموال التي تستخدم لحاجات الدولة والأموال الخاصة بالحاكم، أي لم يكن هناك فصل بين النفقات العامة للدولة والنفقات الخاصة بالحاكم، وكذلك الأمر بالنسبة للإيرادات العامة التي كانت تجمع من أفراد الشعب على اختلاف مستوياتهم، فكل النفقات والإيرادات العامة ضمن الأموال الخاصة بالحاكم الذي كان له مطلق الحرية في جبايتها وإنفاقها وفقا لما يراه صحيحا.[1]

وترجع الأصول التاريخية الموازنة العامة إلى عرف تاريخي يتضمن "**ألا تفرض ضريبة إلا بقانون يوافق عليه ممثلو الشعب، كما لا تنفق الأموال العامة إلا بعد مناقشتها بواسطة ممثلي الشعب أيضا**"، بمعنى ضرورة الموافقة المسبقة للشعب على كيفية جباية إيرادات الدولة وكيفية إنفاقها وفق أوجه ومجالات وبرامج إنفاقية محددة، وفكرة الموازنة العامة للدولة كمفهوم علمي حديث ارتبط ارتباطا وثيقا بوجود الدولة الحديثة القائمة على مبدأ الفصل بين السلطات (التشريعية، التنفيذية والقضائية).[2]

---

* - صدرت توصيات في العديد من المؤتمرات باستخدام اصطلاح الموازنة بدلا من الميزانية، كون هذا الأخير يعبر عن التوازن الحسابي بين الايرادات والنفقات، بينما الموازنة فهو تعبير كمي عن أهداف إدارية واقتصادية واجتماعية تسعى الادارة العامة لتحقيقها بوضع الخطط والبرامج القابلة للتنفيذ لفترة مقبلة، وعليه سوف نعتمد في دراستنا على مصطلح الموازنة العامة بدلا من الميزانية العامة.

[1] - عيسى خليفي، **هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2011، ص 24.

[2] - سعيد عبد العزيز عتمان، **المالية العامة -مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2008، ص 567.

كما تعود فكرة الموازنة العامة بمفهومها الحديث إلى إنجلترا، وذلك نتيجة لتزايد نفقات الدولة وتوالي الاحتجاجات التي اقتضت وضع حدود لسلطات الحاكم، بعدما كان هذا الأخير يتكفل بتأمين نفقات المملكة من حاصل أملاكه الخاصة واعتبر ايراداتها سرا من أسرار الدولة، وفي سنة 1215 وافقت السلطات الملكية في انجلترا على وضع قانون سمي بـ: "**الماغنا كارتا**"، والذي ينص على ضرورة استشارة الشعب في فرض الضرائب جبايتها. ونظرا للسلطات التي كان يتمتع بها الحاكم في مجال التصرف في الموازنة العامة، طالب البرلمان الإنجليزي بفرض سيطرته على الملك "شال الأول" وبضرورة أخذ موافقة البرلمان المسبقة على فرض الضرائب، وهذا ما جاء به "**ميثاق إعلان الحقوق**" سنة 1628، وبدأت البرلمانات المتتالية في الضغط لتحديد سلطات الملك في الإنفاق والجباية، مانعا كل ما يجبى من أجل التاج دون موافقة البرلمان. ليعطي هذا الأخير لنفسه الحق في الرقابة على الموازنة العامة ثم تلاها متابعة ومناقشة كل أوجه النفقات والايرادات العامة بشكل دوري كل سنة، وبالتالي أصبح له الحق في اعتمادها، وهو ما تجسد في سنة 1688 من خلال "**وثيقة الحقوق**" (Bill of Right)، والتي منعت أن تكون أوجه الانفاق العام وكذا حاصلات ايرادات الموازنة العامة للدولة سرا من أسرار الدولة، ومن هنا تجسد المفهوم الحقيقي والحديث للموازنة العامة في إنجلترا.[1]

ومع قيام الثورة الفرنسية سنة 1789 تم إخال العديد من التعديلات على فكرة ومضمون الموازنة العامة، حيث امتد حق السلطة التشريعية ليشمل ممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية في جباية الضرائب وإنفاق الاموال العامة، كما تضمن دستور 1793 نصوصا لا تسمح بفرض أي نوع من الضرائب إلا في سبيل المصلحة العامة ولجميع أفراد المجتمع المشاركة في فرض الضرائب ويراقبوا أوجه استعمالاتها، ومنذ ذلك الوقت بدأت الموازنة العامة في فرنسا تكتسب مفهومها الحديث، أين أصبحت تعتمد سنويا من قبل السلطة التشريعية، حيث لا يتعدى اعتماد النفقات والإيرادات العامة لأكثر من موازنة واحدة.[2]

وبالرغم من أن الموازنة العامة بمفهومها الدقيق لم تنشأ في الاقتصاد الوضعي إلا في وقت متأخر نسبيا، وذلك مع أوائل القرن التاسع عشر ميلادي، غير أنها عرفت في الدولة الاسلامية مبكرا ويمكن القول بأن أول موازنة عامة كانت في عهد الرسول "**صلى الله عليه وسلم**"، ذلك انه كان يكتب كل ما يرد إليه من إيرادات (أموال الزكاة، الخراج والجزية)، وكان يجري تقديرا لها قبل ورودها، ويتمثل ذلك في **خرس الثمار وتقديرها، وكتابة الصدقات، وأخماس الغنائم** وكان يتولى ذلك أمناءه على بيت المال، كما أن الرسول "**صلى الله عليه وسلم**" كان يحتفظ بسجلات للكثير من أنواع النفقات التي يمكن تقديرها، مثل سجلات بأسماء المسلمين وذرياتهم حتى توزع عليهم الأعطيات طبقا لهذه السجلات، كما كان يتم ادخار جزء من الإيرادات لمواجهة النفقات غير المتوقعة عند حدوثها، بالإضافة إلى أنه صح عن الرسول "**صلى الله عليه وسلم**" أنه كان يستوفي الحساب على عماله بمحاسبتهم على المستخرج والمصروف.[3] وعليه فتقدير الإيرادات والنفقات العامة في الإسلام متروك

---

[1]– عبد اللطيف قطيش، **الموازنة العامة للدولة**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت (لبنان)، 2005، ص ص 8-11.

[2]– سعيد عبد العزيز عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 568.

[3]– جمال لعمارة، **تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 01، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، 2001، ص 106.

للاجتهاد، واعتماد التقديرات يكون من طرف السلطة التشريعية، هذه الأخيرة في الاقتصاد الاسلامي تمثل أهل الشورى، والأمور المالية في الاسلام فرعين: قسم حدده الشرع من جانب الإيراد والنفقة، وقسم متروك للاجتهاد والنظر، فالقسم الأول يجب أن تتضمنه الموازنة العامة وفقا لما شرع في كتاب الله عز وجل دون اجتهاد، أما القسم الثاني فيشار فيه إلى أهل الشورى، وإذا أقر أهل الشورى الموازنة العامة اعتبر ذلك اعتمادا لها.[1]

ومن هنا يتبين بأن الموازنة العامة في الدولة الاسلامية بشقيها(النفقات والإيرادات) لا بد لها من اعتماد من قبل السلطة المختصة، وذلك وفقا لضوابط الشريعة الاسلامية، وهو ما يؤكد العمل بمبدأ العدالة وتحقيقها للأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

2- مفهوم الموازنة العامة: تعتبر الموازنة العامة للدولة "وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان (السلطة التشريعية) تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة، والايرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة، عادة ما تكون سنة".[2] كما تعتبر الموازنة العامة "أداة تستخدمها الحكومة لاقتطاع جزء من الثروة الوطنية، وإعادة توزيعها بهدف تحقيق سياستها الاقتصادية والاجتماعية".[3]

كما تعرف الموازنة العامة على أنها "وثيقة مالية تبين إنفاق الحكومة وإيراداتها، والموازنة بينهما بما يحقق أهداف الدولة، وتعد سنويا من قبل السلطة المالية، وتصادق عليها السلطة التشريعية".[4] وتعتبر الموازنة العامة أداة هامة وأساسية من أدوات السياسة المالية التي هي جزء من السياسة الاقتصادية الكلية للدولة.

وعرف **القانون الجزائري** في المادة (03) من القانون 21/90 المؤرخ في 15 أوت 1990 على أنها "الوثيقة التي تقدر للسنة الملية مجموع الايرادات العامة والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار منها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص لها".[5]

إن ما يمكن استنتاجه من خلال التعاريف السابقة أن تطور وظيفة الموازنة العامة مرتبط بالأنظمة السياسية للدولة، ومدى تزايد دورها في مختلف الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع، ومن ثم يمكن للموازنة العامة أن تضطلع بدور تخطيطي، إذ تعمل على تحديد الاستراتيجيات والأهداف العامة للدولة والتعبير عنها بأساليب كمية ومالية والتنبؤ بالأحداث المستقبلية، كما تستخدم لتحقيق التكامل والانسجام بين الأقسام والإدارات المكونة للدولة، بالإضافة إلى استخدامها كأداة للرقابة للتأكد من تنفيذ الأهداف الموضوعة ومقارنة الانشطة الفعلية مع المخطط لها مسبقا، بهدف الوقوف على الانحرافات وتحليلها، ومعرفة أسبابها ووضع المعالجة المناسبة لها.

---

[1]- عيسى خليفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 55.

[2]_ محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، بن عكنون (الجزائر)، 2012، ص 317.

[3]- بشير يلس شاوش، **المالية العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون (الجزائر)، 2013، ص 27.

[4]- فليح حسن خلف، **المالية العامة**، جدارا للكتاب العالمي، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2008، ص 277.

[5]- المادة 3 من القانون 21/90 الصادر في 15 أوت 1990 يتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية رقم 35.

الفرع الثاني: خصائص الموازنة العامة

بناء على التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج بأن الموازنة العامة للدولة تقوم على مجموعة من الخصائص هي:[1]

1- التقدير أو النظرة التوقعية: وتتمثل في تقدير أرقام تمثل المبالغ التي ينتظر الحصول عليها من المصادر المختلفة للإيرادات العامة وتقدير للأرقام التي يتوقع انفاقها خلال فترة مستقبلية.

2- إجازة السلطة التشريعية أو المخولة بالتشريع: ويقصد بالإجازة التصديق من قبل السلطة التشريعية أو المخولة بالتشريع على مشروع الموازنة العامة التي تقدمها الحكومة، ويعد هذا شرطا أساسيا لنفاذها، أين يصبح مشروع الموازنة بهذه الإجازة قانونا يجير للحكومة أو السلطة التنفيذية إنفاق المصروفات وتحصيل الايرادات.

3- الموازنة العامة خطة مالية لسنة قادمة: تعد الموازنة العامة خطة مالية في ضوء تفضيل اقتصادي يعبر عن الاختيارات الاقتصادية والسياسية للدولة، ويضمن تخصيص موارد معينة في استخدامات محددة، بالشكل الذي يضمن تحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات العامة، حيث توضع الموازنة لمدة من الزمن، وتحدد من قبل غالبية الدول بسنة واحدة، فيكون التقدير في الموازنة عندئذ لسنة، ويعطى الإذن بالجباية والإنفاق عن سنة.

4- الموازنة العامة خطة سنوية لتحقيق أهداف المجتمع: تضع الدولة خطة اقتصادية شاملة، ومن ثمّ تقرر إلى جانبها السياسات والبرامج لتحقيق الأهداف التي وردت في هذه الخطة، إلا أن الحكومة قد تنحرف بهذه السياسات والبرامج لتحقيق أعراض أخرى، كوضع برنامج مناسب لإرضاء فئة أو طبقة على حساب الطبقات أخرى، وقد تستخدم برامج التنمية لمصلحة السلطة لتحقيق أهداف انتخابية، غير أن الموازنة العامة هي التي تحدد المسار الصحيح الذي يؤدي إلى تحقيق أهداف الخطة الشاملة للتنمية، والذي يجب أن تلتزم به للوصول إلى الأهداف النهائية المحددة لكل فئات للمجتمع. كما تعتبر الموازنة العامة أداة هامة لبلوغ أهداف الدولة، تبعا لطبيعة نظامها الاقتصادي والسياسي، ودرجة تطوره وظروفه وموارده واحتياجاته، حيث أن هذه الأهداف التي تسعى الموازنة إلى تحقيقها تختلف من دولة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر في الدولة الواحدة.

الفرع الثالث: التفرقة بين الموازنة العامة وغيرها من الوثائق المالية:

تختلف الموازنة العامة للدولة عن العديد من الوثائق المالية التي قد تتشابه معها، الأمر الذي يتطلب توضيحا لهذه المصطلحات في العناصر الآتية:[2]

1- الموازنة العامة وميزانية المشروعات: تقوم المشروعات العامة والخاصة بعمل ميزانيتها السنوية، وهي تمثل حسابا لموجودات ومتطلبات المشروع في تاريخ معين، نتيجة لعملياتها التي تمت في فترة سابقة وفقا لقواعد علم المحاسبة، أما الموازنة العامة فتختلف من حيث أنها تتعلق بفترة زمنية مستقبلية، وأنها لا تعطي تقييما لموجودات ومطلوبات الدولة في تاريخ معين، وإنما فقط تقديرا لبيان الانفاق والايراد خلال فترة قادمة، ويشترط لنفيذها موافقة السلطة التشريعية.

---

[1]- أحمد الجبير، **المالية العامة والتشريع المالي**، الآفاق المشرقة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2011، ص ص 240-243,

[2]- عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2009،، ص ص 326، 327.

2- الموازنة العامة والميزانية الوطنية: الميزانية الوطنية مصطلح يقصد به التقديرات الكمية المتوقعة للنشاط الاقتصادي الكلي لبلد معين بقطاعيه العام والخاص في علاقاته الداخلية والخارجية خلال مدة مقبلة عادة ما تكون سنة، وتختلف عن الموازنة العامة في كونها تضم تقديرا لإيرادات ونفقات الأمة كلها أفرادا وحكومة، في حين أن الموازنة العامة هي تقدير للإنفاق والايراد المتوقع خلال فترة قادمة للحكومة فقط.

3- الموازنة العامة والحساب الختامي: كما ذكرنا آنفا تتعلق الموازنة العامة بتقديرات لفترة مقبلة قد تتحقق أو لا تتحقق، بينما الحساب الختامي فهو بيان لنفقات وايرادات الدولة الفعلية التي تحققت في فترة زمنية ماضية، فبينما توضع الموازنة لفترة زمنية مقبلة يوضع الحساب الختامي لسنة مالية منتهية، وتكمن أهميته في تقدير النفقات والايرادات الجديدة في الموازنة.

4- الموازنة العامة وميزان المدفوعات: يعرض ميزان المدفوعات عمليات التبادل الاقتصادية والتجارية والمالية بين بلد ما والعالم الخارجي خلال فترة زمنية تكون سنة واحدة، ويحتوي هذا الميزان على جملة من الحسابات هي الميزان التجاري، حساب العمليات الجارية، حساب الخدمات والحساب الرأسمالي، أي أنه يقوم بتسجيل ما للبلد وما عليه من خلال حركة السلع والخدمات مع العالم الخارجي خلال سنة ماضية. وهنا يظهر الاختلاف بين ميزان المدفوعات والموازنة العامة، ففي حين أن الأول يعكس حركة النشاط الاقتصادي للدولة مع العالم الخارجي دون الحاجة للعرض على السلطة التشريعية، في حين تهتم الموازنة العامة بعرض ايرادات ونفقات الدولة لفترة مقبلة، ويتطلب العمل بها وتنفيذها المصادقة من قبل السلطة المخولة بالتشريع.

5- الموازنة العامة والموازنة النقدية: الموازنة النقدية كشف حسابي يتضمن ايرادات ونفقات الدولة المتوقعة من النقد الأجنبي (العملات الصعبة) خلال فترة زمنية قادمة، وتهدف الدولة من خلال هذه الموازنة ترشيد استخدام مواردها من النقد الأجنبي الذي يتميز بالندرة لضمان تسديد مستحقاتها اتجاه العالم الخارجي نتيجة عمليات الاستيراد، واستفاء مستحقاتها منه نتيجة نشاطها التصديري، على عكس الموازنة العامة التي تهتم بكافة نفقات وايرادات الدولة، كما أن الموازنة النقدية تعدها السلطة النقدية (البنك المركزي) في حين أن الموازنة العامة تعدها السلطة التنفيذية وتصادق عليها السلطة التشريعية.

المطلب الثاني: أهمية الموازنة العامة للدولة

تظهر أهمية الموازنة العامة من خلال الجوانب الاقتصادية والمالية والاجتماعية وحتى السياسية، ويمكن التطرق إلى هذه الاهمية بشكل من التفصيل في العناصر الآتية:[1]

الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية والمالية

تعد الموازنة العامة المرآة العاكسة للمركز المالي للدولة من حيث أنها وثيقة مالية تفصل وتعدد كل المصادر التي تدر الإيرادات العامة خلال السنة المالية، كما انها تضع الجداول المفصلة للنفقات العامة والأغراض التي اعتمدت من أجلها، لذلك فهي تكشف حقيقة الوضع المالي للدولة، فتوازن الميزانية أي تقارب الايرادات من النفقات يعطي انطباعا بسلامة مركز الدولة المالي إن كان هذا التوازن حقيقيا. كما يمكن أن

[1]- محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، (دار الميسر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن)، 2007، ص ص 171، 172.

نتعرف من خلالها على ما إذا كانت الموازنة في حالة عجز أو فائض ولكل من هتين الفرضيتين تأثيرات على مختلف النواحي المالية والاقتصادية الأخرى.

الفرع الثاني: الأهمية الاجتماعية

إن الأهمية الاجتماعية للموازنة العامة تتعلق بمفاهيم العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين طبقات المجتمع والرفاه الاجتماعي، حيث يعكس الأهداف التي تضعها وتنفذها الحكومة في مجال الرفاه الاجتماعي مدى اهتمامها بالخدمات الاجتماعية المقدمة للأفراد مثل تعميم مجانية التعليم في مختلف أطواره، تطور الخدمات الصحية، مد شبكات الماء وايصال الكهرباء ...وغيرها من الخدمات.

أما في مجال إعادة توزيع الدخل، فتكشف السياسة الضريبية فيما إذا كانت الحكومة تسعى إلى تقليل الفوارق بين دخول الأفراد، وذلك من خلال تطبيق أنظمة الضرائب التصاعدية، وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية.

الفرع الثالث: الأهمية السياسية

إن اعتماد الموازنة العامة من قبل البرلمان أو السلطة التشريعية يعني مناقشة البرنامج السياسي للحكومة، وأن احتياج السلطة التنفيذية لمصادقة البرلمان يعني تمتع الشعب بحرياته الدستورية وحقوقه الديمقراطية، كما أن الموازنة بما تتضمنه من مؤشرات إنفاقية وموارد مالية تكشف السياسة العامة للدولة اتجاه المجتمع. ويستطيع البرلمان أثناء مناقشة مشروع الموازنة فرض رقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وكذلك يستطيع عن طريق فرض اعتماد معين في مشروع الحكومة إجبارها العدول عن سياسة اقتصادية أو اجتماعية معينة أو حملها على تنفيذ برنامج معين.

المطلب الثالث: تطور أنواع الموازنة العامة للدولة

لقد كان الهدف الرئيسي من تبويب الموازنة العامة للدولة في نطاق الفكر المالي التقليدي مقصورا على تحقيق الرقابة الحسابية، وانعكس الاهتمام المتزايد بهذا النوع من الرقابة على طريقة تبويب الموازنة، حيث تبلورت موازنة الرقابة وتحققت رقابة البنود، وأطلق على هذا النوع بـ: "**موازنة البنود والاعتمادات**"، ومع تطور وتغير دور الدولة في النشاط الاقتصادي تغير مفهوم ومضمون الموازنة العامة، وتغيرت معه الرقابة الحسابية إلى توفير كم من البيانات والمعلومات تسمح للأجهزة الرقابية تحقيق كفاء الأداء والقيام بوظيفة التخطيط على مستوى النشاط الحكومي في مختلف الوحدات والأجهزة الإدارية على مستوى الدولة، ونظرا لتعدد وتنوع الأهداف المبتغاة من تبويب الموازنة العامة تعددت وتنوعت معها الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها في هذا المجال، وأصبح تفضيل تبويب على آخر يتوقف على مدى ارتباط هذا التبويب بالهدف الذي يستطيع أن يخدمه. واستنادا إلى التبويبات المختلفة للموازنة العامة (التقليدية والحديثة) والأغراض التي تسعى إلى تحقيقها، يمكن التمييز بين الأنواع الرئيسية الآتية وذلك حسب تطورها التاريخي على النحو الآتي:

الفرع الأول: موازنة البنود والاعتمادات

ينصرف مفهوم موازنة البنود والاعتمادات أو الموازنة التقليدية إلى مفهوم موازنة الرقابة، والتي يتم بموجبها تحديد النفقات العامة اللازمة لإشباع الحاجات العامة، وكذا الإيرادات التي ينبغي تحصيلها لتغطية هذه النفقات، بحيث يتاح للسلطة التشريعية الرقابة الحسابية على النشاط المالي للدولة بشقيه الإنفاقي والإيرادي، وكذا حقها في اعتماد الموازنة العامة وفقا للقواعد واللوائح المعمول بها. ويعتبر هذا النوع من الموازنات العامة من أقدم الأنواع والتي شاع استخدامها بشكل كبير، ولا زال إلى يومنا هذا مطبقا في العديد من الدول خاصة النامية منها.[1] وتعتمد موازنة البنود على عدد من الأساليب الفنية التقليدية في تبويب نفقات الدولة وايراداتها، ويمكن شرح كل أسلوب من هذه الأساليب على النحو الآتي:[2]

1- التبويب الإداري: تعتبر الجهة الحكومية في هذا النوع المعيار الأساسي في تبويب النفقات والإيرادات العامة، وهو يعتبر انعكاسا للهيكل الإداري للدولة، ووفقا لهذا التصيف يتم تقسيم النفقات العامة في مجموعات متجانسة، بحيث تخصص كل مجموعة إنفاقية لوحدة إدارية معينة قد تكون وزارة أو هيئة أو مؤسسة...الخ، فيوضع باب لكل وحدة من هذه الوحدات، وكل باب يقسم إلى عدد من الفصول وكل فصل يقسم إلى مجموعة من البنود وكل بند يقسم إلى فقرات وهكذا.

2- التبويب النوعي: ويطلق عليه أيضا التقسيم حسب البنود أو حسب طبيعة النفقة، حيث يكون التركيز فيه على مختلف السلع، الخدمات، المعدات ووسائل النقل التي تحتاجها الوحدات الحكومية في تنفيذ برامجها، وإن كانت هذه الجهات اختلفت أنشطتها فمشترياتها متشابهة، هنا نشأ الدليل النمطي الموحد لحسابات الجهات الحكومية، حيث يعطي رقم الباب والمجموعة والبند مدلولا واحدا لدى جميع الجهات.

3- التقسيم الاقتصادي: يعتمد هذا التقسيم على تقسيم الإيرادات العامة والنفقات العامة إلى مجموعات حسب أوجه النشاط الحكومي، وعلاقاتها بفروع النشاط من إنتاج واستهلاك واستثمار، حيث يتم تقسيم التدفقات إلى ثنائية ومن جانب واحد، وتدفقات جارية ورأسمالية.

4- التقسيم الوظيفي: المعيار المتبع في هذا التقسيم هو نوع الخدمة (الوظيفة) التي تؤديها الدولة، حيث ينفق المال العام من أجلها بغض النظر عن الجهة الإدارية التي تقوم بها، وعلى هذا الأساس يتم تصنيف جميع النفقات والايرادات العامة وتبويبها في مجموعات متجانسة طبقا للخدمات العامة المتعلقة بوظائف الدولة، وبالرغم من أن الأسلوب التقليدي في إعداد موازنة العامة يمتاز بالبساطة وسهولة الأساليب المعتمدة في تخصيص كل من النفقات والايرادات العامة والرقابة عليها، إلا أنه يؤخذ عليه العديد من جوانب القصور، أهمها تركيزه حول عملية الحصول على الأموال وليس على نتائج الأداء، ولعل عدم اهتمام هذا الأسلوب بنتائج الأداء ناشئ عن اعتماده على وسائل وأدوات غير علمية عند تقدير الحاجة للأموال، ثم إن الأدوات الرقابية التي تصاحب عملية تنفيذ الموازنة محدودة ومتمثلة في عدم تجاوز المخصصات المقدرة في الموازنة، أو عدم الإنفاق

---

[1]- فليح حسن خلف، **مرجع سبق ذكره**، ص 316.

[2]- مصطفى الفار، **الإدارة المالية العامة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2008، ص ص 121-125.

على أية مجالات ليس لها مخصصات. وبالتالي يمتاز الأسلوب التقليدي بالجمود، ويمنع القيادات الإدارية التنفيذية الحكومية من الإبداع، وقد يصل الأمر إلى وجود إنفاق على مخصصات غير ضرورية، مما قد يصل لدرجة الهدر والإسراف في الإنفاق، وخصوصاً الإنفاق الذي يتم في نهاية السنة المالية.[1]

الفرع الثاني: موازنة البرامج والأداء

لقد بدأت فكرة موازنة الأداء والبرامج في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1912، حيث أوضحت العديد من الدراسات والنظريات الإدارية التي تبنتها مدرسة الإدارة العلمية ان هذا النوع من الموازنة يعد من وسائل تحقيق كفاية الأداء، كما أكدت لجنة الاقتصاد والكفاية أهمية هذا النوع من الموازنة الذي يركز على العمل المطلوب إنجازه، وفي نفس الوقت أوصت لجنة "**ترافت**" (1920) ولجنة "**هوفر**" الأولى (1949) والثانية (1955) بضرورة تغيير أسلوب إعداد الموازنة الحكومية الفدرالية على أساس النشاطات والوظائف أي على أساس الأداء، وهذا ما أكده صدور "**قانون إجراءات الموازنة المحاسبة**".[2] وتعتبر موازنة الأداء محصلة للمحاولات الأولى لإصلاح نظام موازنة البنود بهدف التركيز على قياس الكفاءة الإدارية وتقليل النفقات عند إنجاز المشاريع. حيث يعبر هذا الأسلوب عن التصنيف في الموازنة العامة الذي ينقل التركيز من وسائل القيام بالعمل إلى العمل المنجز نفسه، إذ أن الموازنة تعتمد لتحقيق أهداف معينة وليس لمجرد شراء سلع وخدمات، ومن ثم فموازنة الأداء تلقي الضوء على العمل الذي تم أو الخدمة التي أنجزت للتأكد من أن النتائج التي تحققت توازي ما كان مخططا لها. أما" **موازنة البرامج**" فقد ظهرت نتيجة الحاجة إلى ربط البرامج الحكومية بالخطة العامة للدولة، فهي تهدف إلى الربط بين الاعتمادات الجارية والاستثمارية وبين تحقيق الأهداف المخططة، أي أنها وسيلة لاتخاذ القرارات التي تتعلق بالمفاضلة بين البرامج البديلة والمتنافسة لتحقيق أهداف معينة، وبالتالي تعطي لوظيفة التخطيط الأولوية عن وظيفة الرقابة على الصرف أو إدارة النشاط الحكومي من خلال البرامج، وبذلك فهي تجمع بين الأبعاد الثلاثة للموازنة **(التخطيط، التنفيذ والرقابة)**.[3]

إن الفلسفة الأساسية التي تبنى عليها موازنة البرامج والأداء تبدأ من تحديد أهداف العمل الحكومي، ثم وضع البرامج التي تحقق الأهداف، ووضع آلية تمكّن من إجراء المقارنة بين الأهداف والنتائج، وتقديم نتائج تصلح قاعدة أفضل لاتخاذ القرارات. وعلى هذا الأساس فإن الوحدة التي تطبق أسلوب موازنة البرامج والأداء تسعى إلى إيجاد وسائل علمية تساعدها على ترشيد قرارات التخصيص، من خلال المفاضلة العلمية بين البرامج المتنافسة وتنسيق البرامج المتكاملة، ثم التأكد من أن تنفيذ الموازنة المبنية على هذه القرارات يتم بالشكل الفعال والكفء واستخدام الموازنة في اتخاذ القرارات. والشكل الموالي يبين التبويب وفق موازنة البرامج والأداء.

---

[1]– إسماعيل حسين، **موازنة البرامج والأداء –المفهوم، الفلسفة والأداء**، ملتقى موازنة البرامج والأداء في الجامعات العربية، دمشق (سوريا)، أيام 25-27 جويلية 2004، ص 05.

[2]– سعيد عبد العزيز عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 676.

[3]– **الموازنة العامة للدولة –أين تقع مصر من الموازنات الفعالة**، بيت الحكمة للدراسات الاستراتيجية، العدد الثامن، أفريل 2013، ص ص 07، 08.

الشكل رقم (1-1): تبويب موازنة البرامج والأداء

المصدر: حسن عبد الكريم سلوم، محمد خالد المهايني، **الموازنة العامة للدولة بين الأعداد والتنفيذ والرقابة –دراسة ميدانية للموازنة العراقية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد 64، 2007، ص 107.

تستهدف موازنة البرامج والأداء عناصر أساسية تمثل سبب اعتماد هذا النوع من الموازنات وهي:[1]

1- التصنيف الوظيفي المتكامل: إن النظام المتكامل للتصنيف يعتمد على تصنيف وظيفي يجمع بين البرامج والنشاطات في إطار الأهداف الكبرى للدولة، وبحسب دليل الأمم المتحدة يتألف هذا التصنيف من ثلاث مراحل:

- **مرحلة الوظائف:** وهي عبارة عن مجموعة واسعة من العمليات تؤدي إلى تحقيق الأهداف الرئيسية للحكومة.
- **مرحلة البرامج:** وهي تفرعات كبيرة تسمح بمعرفة الانجازات النهائية للإدارات الرئيسية.
- **مرحلة النشطات:** وهي أجزاء من برامج تبين أنواعا متوافقة من الأشكال الي تقوم بها هيئات متفرعة عن الإدارات الرئيسية لأجل تحقيق النتائج النهائية للبرامج.

2- نظام العمليات المالية والمحاسبية: إن نظام الإدارة المالية هي حلقة متواصلة من العمليات المرتبطة ببعضها والتي تساعد على اتخاذ القرارات في جميع المستويات ولا سيما على مستوى القيادة، فبالنسبة لموازنة البرامج والأداء فيجب دراسة ومعرفة كل من:

- **المخطط المالي:** إن المخطط المالي يعين الهيئات والإدارات التي تقع عليها مسؤولية تحقيق البرامج المقترحة، وتعيين الحاجات المالية لكل منها، وعلى أساس هذه العمليات تصادق الهيئات التشريعية على صحة الالتزامات المتعلقة بكل برنامج، وعلى تخصيص الاعتمادات اللازمة، فيصبح المخطط المالي هو الموازنة التي تحدد كيفية تنفيذ البرامج المعتمدة.
- **النظام المحاسبي:** يتوقف استعمال الطريقة المحاسبية الملائمة تبعا لاختلاف البرامج التي تتكون من إنشاءات وتجهيزات، حيث يكون هناك فاصل زمني طويل بين الارتباط والنفقة وبين تاريخ استلام الأشغال والخدمات، فتكون معرفة التكلفة مهمة جدا، لأنها تسمح بمعرفة الحالة المالية لكل مصلحة وفي أي وقت من السنة. وعليه فاعتماد "**محاسبة التكلفة**" في موازنة البرامج والأداء يعد أمرا بالغ الأهمية، باعتبار أن التكلفة عنصرا مهما في الموازنة.

3- تقدير الإنجازات (قياس الأداء): يتم تقدير الإنجازات بالنسبة للوظائف والبرامج والنشاطات بناء على:

- **مؤشرات التنفيذ المادية والمالية:** وتتمثل في مؤشرات النشاط وحجم العمل، والمؤشرات التي تظهر الارتفاع في مستوى المعيشة والناتج الوطني نتيجة تنفيذ البرامج.

[1]- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان (الأردن)، 2008، ص ص 347-350.

- **المؤشرات الاجتماعية:** والتي تتعدى الأرقام والإحصائيات العددية للنشاط الحكومي وتركز على الترشيد الجوهري والذاتي للمجتمع ككل. وبالرغم من مزايا هذا النوع من الموازنات إلا أن ما يؤخذ عليه هو صعوبة تحديد الأهداف للأجهزة والهيئات والدوائر الحكومية، وما يتطلبه هذا النوع من تكاليف ونظام شامل ودقيق للمعلومات والتي يصعب توفيرها، ناهيك عن صعوبة تحيد كل من وحدات الإنجاز ومعايير القياس لكل من المصالح والأنشطة الحكومية، وخصوصا نظام محاسبة التكاليف.

الفرع الثالث: موازنة التخطيط والبرمجة والموازنة ذات الأساس الصفري

1- موازنة التخطيط والبرمجة: نشأ هذا النظام من الموازنات بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة عندما قامت مجموعة من المحللين في مؤسسة (RAND) الأمريكية بطرح هذا النظام واستخدامه واضعة بذلك الوسيلة اللازمة للمساعدة في فهم المشاكل المتعلقة بالدفاع الوطني، وفي عام 1962 تبنت وزارة الدفاع الأمريكية هذا النظام لتطوير نشاطات التخطيط والمراقبة، وفي 1966 بدأت الولايات المتحدة بتطبيقه على موازنة السنة المذكورة. وأن ظهور هذا النظام كان لمعالجة القصور في موازنة البرامج والأداء في الربط بين الموازنات الفرعية للوحدات الإدارية وبين الأهداف القومية واقتصارها على الأجل القصير فقط، وعدم وجود المفاضلة بين البرامج لاختيار الأفضل منها. وتعرف موازنة التخطيط والبرمجة بأنها "أداة للتخطيط، ووسيلة لاتخاذ القرارات التي تتعلق بالمفاضلة بين البرامج البديلة اللازمة لتحقيق أهداف معينة أو لتعديل تلك الأهداف، وتنظر إلى البرامج والأنشطة الحكومية على أنها مجرد وسائل تهدف إلى تحويل الموارد العامة أو عوامل الإنتاج إلى منتجات نهائية، وتركز موازنة التخطيط والبرمجة جهودها لخدمة التخطيط الوطني ومد المخطط الاقتصادي بالمعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرار الاقتصادي، وتستمد أفكارها من علوم تحليل الأنظمة وبحوث العمليات والبرمجة". وللأخذ بنظام موازنة التخطيط والبرمجة يتطلب الأمر الاعتماد على مجموعة من المقومات أهمها:[1]

- **تحديد الأهداف المكلفة بها الوحدات الحكومية:** وذلك من خلال القيام بالدراسات التحليلية لجميع البرامج والانشطة الرئيسية والفرعية للحكومة، والتي بموجبها يتم اتخاذ القرارات، وربطها بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

- **البحث عن البرامج لتحقيق الأهداف وتقييمها:** من خلال استعراض البرامج التي تم الالتزام بتنفيذها وكذا تقديراتها المالية لسنوات متعددة، وتقييم كل برنامج عن طريق تحليل الكلفة مقابل المنفعة لتحديد المساهمة الممكنة لكل برنامج في تحقيق الهدف.

- **وضع نظام للمعلومات:** من خلال توفير المعلومات والبيانات اللازمة لعملية التحليل ضمن هيكل البرامج.

2- الموازنة ذات الأساس الصفرية: ظهر نظام الموازنة الصفرية أو ذات الأساس الصفري بهدف سد الثغرات الموجودة في موازنة البرامج، وتحديدا في مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في الدانمارك سنة 1967 لدراسة مشكلات الإدارة والموازنة في الدول النامية، وعرف هذا النوع من الموازنات في البداية على أنه نظام يفترض

[1]- حسن عبد الكريم سلوم، محمد خالد المهايني، **الموازنة العامة للدولة بين الأعداد والتنفيذ والرقابة -دراسة ميدانية للموازنة العراقية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد 64، 2007، ص ص 109، 110.

عدم وجود أي خدمة أو إنفاق، ثم فرض الحد الأدنى للتكلفة، وأفضل الطرق للحصول على مجموعة المخرجات أو الخدمات.[1] وتعرف الموازنة الصفرية على أنها" الموازنة التي تتطلب إجراء تحليل للبيانات ودراسة جدوى وتقييم لجميع الأنشطة والبرامج التي تتضمنها وثيقة الموازنة العامة، وعلى اعتبار أنها أنشطة وبرامج جديدة غير مرتبطة باعتمادات البرامج السابقة، وتفترض تخفيض الاعتمادات المالية أو حتى إلغائها للأنشطة والبرامج تحت التنفيذ إذا تبين عند التقييم عدم جدواه، وبغض النظر عن المرحلة التي وصلت إليها هذه البرامج".[2] وعليه فالأسس التي تعتمد عليها الموازنة الصفرية تتمحور حول افتراض موازنة أي دائرة أو مؤسسة حكومية تساوي الصفر، وأن الإنفاق عليها يقتصر على ما يمكن تحقيقه من أهداف مبررة وممكن تحقيقها، بالإضافة إلى التقدير الدقيق للأموال اللازمة للإنفاق على كل هدف وبأقل تكلفة ممكنة، مع النظر لموازنة أي هدف أو نشاط في بداية السنة المالية وكأنها صفر حتى لو كان هذا الهدف مستمرا من سنوات سابقة.

وتتميز موازنة الأساس الصفري بمجموعة من الخصائص تمثل عناصرها ومقوماتها الأساسية وهي:

– أنها تقوم بحصر النفقات المختلفة وتبويبها بصورة حيث يمكن التحكم فيها وربطها مع الإدارة العليا؛

– يؤدي هذا الأسلوب الى إعادة فحص كل الأنشطة على اساس البداية من الصفر، وبالتالي يمكن تحديد أي البرامج يجب تنفيذها وأي منها يجب إيقافه وإبعاده؛

– يمكن من معرفة ما إذا كان أي من الأنشطة الجارية تتم بكفاءة ومدى إمكانية الاستمرار بها أو تخفيضها؛

– استخدام معايير علمية دقيقة في دراسة وتحليل وتقويم الأنشطة، لإبعاد وحدات الدولة عن المبالغة في التقديرات في الأسلوب التقليدي للموازنة، وإبعاد المخطط المركزي عن تخفيض الاعتمادات بشكل عشوائي كمعيار "**تحليل التكلفة والعائد**" **(Benifit Cost Analysis)**.

والشكل الآتي يبين عمليات التخطيط وفق نظام الموازنة ذات الأساس الصفري.

الشكل رقم (1–2): عمليات التخطيط وفق نظام الموازنة ذات الأساس الصفري

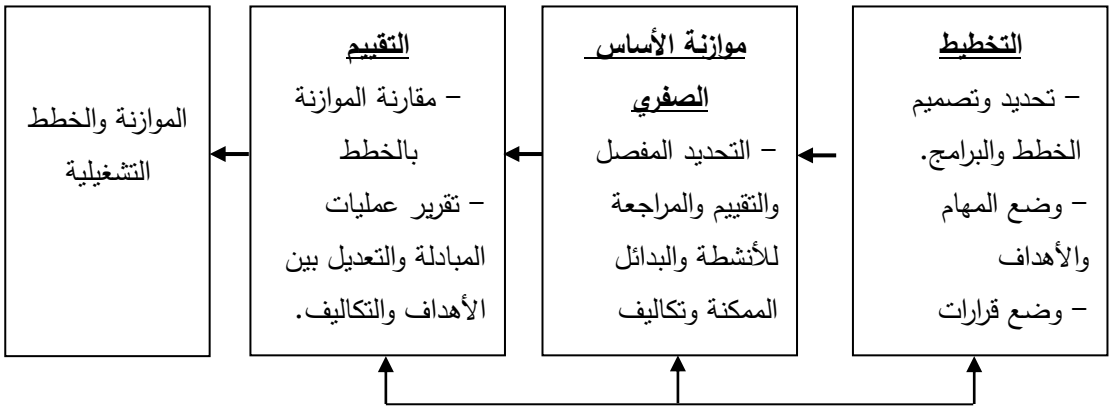

المصدر: حسن عبد الكريم سلوم، محمد خالد المهايني، **مرجع سبق ذكره**، ص 114.

[1]– عبد الباسط أحمد رضوان، **اتجاهات معاصرة في الموازنة العامة**، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 14، العدد01،جامعة الملك عبد العزيز (المملكة العربية السعودية)، 2000، ص 133.

[2]– سوزي عدلي ناشد، **مرجع سبق ذكره أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت (لبنان)، 2008، ص 367.

حسب الشكل أعلاه فإن الموازنة الصفرية تدفع باتجاه مشاركة كافة الجهات في إعداد الموازنة عن طريق تقييمهم للنشاطات والبرامج التي يتم اقتراح تخصيص اعتمادات لها استنادا إلى معايير واعتبارات ومعلومات موضوعية، وبذلك يكون اهتمام صانعي القرار بأولويات الانشطة والبرامج بمستوياتها المختلفة من خلال الدمج بين عمليات التخطيط التي تتضمن تحديد هذه الأولويات بالاختيار بين البدائل المتاحة، وبين الأنشطة والعمليات التي تتضمنها الموازنة العامة. غير أن ما يؤخذ على هذا النوع من الموازنات هو أن إعداد الموازنة الصفرية يكلف وقت وجهد قد لا تستطيع الوحدات الحكومية والمخطط المالي التوفيق به، وهذا يرجع إلى طبيعة النشاط الحكومي، بالإضافة إلى صعوبة ترجمة الاهداف الى مجموعات متوازية وتحليلها وقياسها.

المبحث الثاني: دورة الموازنة العامة للدولة

تمر الموازنة العامة بعد مراحل حتى تخرج في شكل قانون ملزم التطبيق من قبل السلطة التنفيذية (في إطار قانون المالية)، وحتى تصل الموازنة العامة إلى هذه المرحلة لا بد من وضع بنودها بشكل عام ومفصل في البداية وهي مرحلة الاعداد والتحضير، وهنا تكون الموازنة العامة مجرد مشروع مقترح قابل للمناقشة والمصادقة من طرف السلطة التشريعية، وتأتي مرحلة مهمة إضافة إلى كل هذه المراحل هي مرحلة الرقابة على تنفيذ بنود الموازنة العامة لتحقيق الأهداف المرجوة منها، غير أن مرورها بكل هذه المراحل يحتكم إلى مجموعة من القواعد أو المبادئ التي يجب مراعاتها.

المطلب الأول: المبادئ العامة المتحكمة في إعداد الموازنة العامة

هناك مجموعة من القواعد تؤخذ بعين الاعتبار عند إعداد الموازنة العامة تتمثل في:

الفرع الأول: مبدأ وحدة الموازنة العامة

يقصد بقاعدة وحدة الموازنة العامة ظهور كافة النفقات والإيرادات العامة في جدول واحد، ويستند هذا المبدأ إلى اعتبارين: **الأول مالي،** ويسمح بمعرفة المركز المالي بوضوح، ويسهل معرفة توازن الموازنة من عدمه، حيث ان فترة السنة هي الفترة التي تمارس في نطاقها معظم الأنشطة الاقتصادية من جهة، وصعوبة تقدير النفقات والايرادات العامة لفترة تزيد عن السنة من جهة أخرى. و**الثاني سياسي،** هو يسهل مراقبة النفقات والإيرادات العامة من قبل السلطة التشريعية. حيث تجد السلطة التنفيذية نفسها مجبرة إلى الرجوع بصفة دورية (كل سنة) لأخذ موافقة السلطة التشريعية، وبالتالي الوقوف على كل تفاصيل نشاط السلطة التنفيذية من خلال مناقشة جميع بنود الموازنة العامة.[1]

إلا أن لهذه القاعدة مجموعة من الاستثناءات تتمثل في كل من:[2]

1- الموازنات غير العادية (المتغيرة): قد تلجأ الدولة لوضع موازنات للإنفاق على أغراض وقتية واستثنائية (نفقات الحروب مثلا)، حيث يجري تمويلها كذلك بموارد استثنائية (الضرائب الاستثنائية أو القروض العامة)،

[1] _ سوزي عدلي ناشد، **مرجع سبق ذكره**، ص 336.

[2] _ علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، بن عكنون (الجزائر)، 2011، ص ص 89- 92.

وذلك حتى لا تدرج ضمن الموازنة العادية فتتضخم هذه الأخيرة بشكل غير عادي. ويوجد هذا النوع من الموازنات في العديد من الدول مثل فرنسا ألمانيا الولايات المتحدة وغيرها.

2- الموازنات الملحقة: لهذا النوع من الموازنات ايرادات خاصة من بعض الايرادات العامة ذات الطبيعة التجارية والثقافية والاجتماعية التي تكون لها شخصية مالية مستقلة دون أن تكون منفصلة عن شخصية الدولة، أي أنها تتبع الموازنة العامة للدولة، وتعرض هي الأخرى على السلطة التشريعية للمصادقة ضمن قانون المالية مثل: الموازنات الملحقة لقطاع البريد والمواصلات، مياه الشرب والصناعة وغيرها.

3- الحسابات الخاصة بالخزينة: قد تتحصل الدولة على أموال لا تعتبر كإيرادات وتخرج منها نفقات، وهي تضم على وجه الحصر كلا من: الحسابات المقيدة على وجه التحديد، حسابات التجارة، حسابات القروض وحسابات التسبيقات.

4- الموازنات المستقلة الخاصة: وهي تخص المرافق ذات الشخصية المعنوية التي لها حسابات خاصة.

الفرع الثاني: مبدأ سنوية الموازنة العامة

عادة فإن المدة التي تعمل فيها الموازنة العامة للدولة هي سنة مالية بموافقة السلطة التشريعية، ولا يشترط أن تتفق مع السنة الميلادية وإنما تحدد تبعا للظروف التي تميز كل دولة على الأخرى، وذلك لصعوبة تقدير إيرادات الدولة ونفقاتها لفترة أطول من سنة، وصعوبة الرقابة عليها، وكذلك القدرة على تحصيل مختلف الإيرادات والتي تكون موسمية، إلا أن هناك استثناءين فيما يخص هذه القاعدة: [1]

1- الموازنة الشهرية المؤقتة أو موازنة الاثني عشر: والتي يتم العمل بها لما تطول مناقشات الميزانية إلى ما بعد اختتام السنة المالية، حيث يلجأ إلى اعتماد حل يتمثل في12/1 من نفقات السنة الماضية وأحيانا من مشروع نفقات السنة المقبلة، وذلك حسب طلب السلطة التنفيذية.

2- الاعتمادات الإضافية: ففي حالة اعتماد الموازنة العامة والشروع في تنفيذها قد يحدث طارئ لم يكن في الحسبان مثل الكوارث الطبيعية أو الحاجة إلى موارد اضافية لتمويل مشروع معين، وهذا الأمر يستدعي طلبا من السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية للموافقة على اعتماد هذه الاعتمادات الاستثنائية.

الفرع الثالث: مبدأ الشمولية وعدم التخصيص

يعتبر مبدأي الشمولية وعم التخصيص من أهم المبادئ التي تحكم سير الموازنة العامة حيث:[2]

1- مبدأ الشمولية: تدرج في الموازنة العامة جميع الإيرادات والنفقات دون إجراء مقاصة بينهما، ويجب أن تتضمن الموازنة العامة جميع مصادر الايرادات العامة بالاسم والمبلغ مهما كان هذا المصدر، وفي نفس الوقت يجب ان تظهر بالاسم والمبلغ جميع أوجه الإنفاق العام. فهذا المبدأ يظهر حقيقة المركز المالي للدولة، ويسهل الرقابة على الشق الإنفاقي والإيرادي للموازنة العامة من قبل السلطة التشريعية، من حيث جباية المال الأموال أو

[1] _ طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2009، ص 164.

[2] _ عادل العلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 340.

إنفاقها، وهذا ما يعزز مصداقية التعامل مع المال العام، ويتوقف كل هذا على نمط الدولة السائد، وعلى مدى ممارسة كل سلطة من السلطات دورها.

2- مبدأ عدم التخصيص: ويقصد بهذه القاعدة عدم تخصيص إيراد معين لتمويل إنفاق معين، فالإيرادات تمثل وحدة واحدة تصب بكاملها في الموازنة العامة وتوجه لتمويل الانفاق الحكومي بكامله دون تمييز لإنفاق على حساب إنفاق آخر، ويخضع هذا المبدأ لأحكام الرقابة التشريعية، كما أنها تحد من مطالب الفئات السياسية والاجتماعية بتخصيص ايراد معين لإنفاق معين يعود بالفائدة عليها لوحدها، اضافة إلى انها تحد من إسراف بعض المصالح العامة في تقدير نفقاتها إذا ما خصصت لها موارد معينة.

الفرع الرابع: قاعدة توازن الموازنة العامة

ينصرف توازن الموازنة العامة أن تتعادل النفقات العامة للدولة مع إيراداتها العامة، غير أن مبدأ توازن الموازنة العامة يختلف بين النظرية المالية التقليدية والنظرية المالية الحديثة.

1- التوازن المالي في النظرية التقليدية: تستلزم النظرية المالية التقليدية العمل على توازن الموازنة أي عدم اللجوء إلى الاقتراض أو الاصدار النقدي الجديد في حالة العجز، وجعلت هذه النظرية من هذا المبدأ معيارا للحكم على سلامة السياسة المالية وهدفا لها، ويقصد بهذا المبدأ في ظل هذه النظرية أن تغطي الايرادات العامة العادية النفقات العامة العادية، وعليه فالنظرية المالية التقليدية ترفض "**وجود العجز**" (زيادة النفقات العامة عن الايرادات العامة) أو "**وجود الفائض**" (زيادة الايرادات العامة عن النفقات العامة) في الموازنة العامة، فإذا كانت النظرية التقليدية تحرم العجز في الموازنة فهي كذلك تحرم الأخذ بمبدأ الفائض، ويفسر ذلك بأن تحقيق الفائض يدفع السلطة التشريعية للمطالبة بزيادة النفقات العامة ذات الطابع السياسي، فضلا على أن الفائض في الموازنة العامة من شأنه أن يعرقل النشاط الاقتصادي نتيجة زيادة مستوى الايرادات التي تمثل اقتطاعا من مداخيل الأفراد وأرباح الشركات وغيرها.[1] وعليه فالتوازن المالي في ظل النظرية التقليدية يشترط وجود موازنة عامة بلا عجز ولا فائض أي موازنة تتعادل فيها حسابيا كافة النفقات العامة مع كافة الايرادات العامة، أي أن النظرية الكلاسيكية ركزت اهتماها على المسائل دون التركيز على الوضع الاقتصادي والاجتماعي الشامل للدولة.

2- التوازن المالي في النظرية الحديثة: تعتبر الأزمة الاقتصادية في ثلاثينيات القرن الماضي (أزمة الكساد الكبير 1929) وما أدى إلى البرهنة على عجز النظرية الاقتصادية التقليدية عن تحقيق التوازن الاقتصادي التلقائي، وبعدها جاءت النظرية الكينزية مؤكدة ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة نفقاتها لغرض تحفيز الطلب الفعال وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي، ودعوتها لتمويل تلك الزيادة عن طريق القروض العامة أو الاصدار النقدي أو إحداث فائض في الموازنة في فترات التضخم بهدف تقليص الطلب الفعلي لبلوغ التوازن عند مستوى التشغيل الكامل، وهذا يعني بأنه ليس مهما ان تكون الموازنة في حالة عجز أو فائض أو توازن بل المهم هو تحقيق التوازن الاقتصادي باستخدام أداة الموازنة العامة، وبالتالي أولوية التوازن الاقتصادي الكلي على التوازن المالي.

[1]- خالد شحادة الخطيب، **أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره**، ص ص 285، 286.

وهكذا ظهرت للوجود العديد من النظريات منها "**نظرية العجز المنظم**" والتي تسلم بان التوازن المالي يسيء للاقتصاد بالنظر إلى أن هذا الأخير لا يكون في حالة استقرار دائمة بل يمر تارة بمرحلة ازدهار وتارة أخرى بمرحلة ركود، وبالتالي في مرحلة الركود يكون العجز الموازني أداة لتحريك الاقتصاد المتأزم من خلال السياسة الانفاقية التوسعية تحفيزا للطلب والانتاج، وجاءت بعدها "**نظرية الموازنة الدورية**" والتي تتماشى وفكرة "**الدورة الاقتصادية لجوقلار**"، والتي تمتد مدتها من 07 إلى 10 سنوات بين الازدهار والركود، وعليه تستهدف الموازنة الدورية عدة سنوات لتحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق تعاون الموازنات الفائضة في سنوات الازدهار، والموازنات العاجزة في سنوات الأزمة، أي إحداث مقاصة بين العجز والفائض، ونتيجة للعجز المتواصل والمتزايد للموازنات العامة في القرن العشرين، مما أدى ببعض المفكرين الماليين الفرنسيين (1953) إلى التمييز بين النفقات العامة النهائية التي يتم تمويل بالموارد العادية للموازنة، والنفقات المؤقتة والتي يتم تغطيتها بموارد مؤقتة خارج الموازنة، ومن هنا ظهرت "**نظرية الثغرة المالية**"، والتي تعبر عن زيادة حجم النفقات التي تتحملها الدولة بما فيها النفقات النهائية والمؤقتة عن حجم الايرادات النهائية، والعكس في حالة الفائض، وعليه فتحديد الوضع المالي للدولة استنادا للعمليات المقيدة في الموازنة العامة لا يعطينا نظرة شاملة عن الوضع المالي لعدم احتواء الموازنة العامة على كافة العمليات التي تقوم بها الدولة.[1]

المطلب الثاني: المراحل التي تمر بها الموازنة العامة

تمر الموازنة العامة للدولة بأربع مراحل هي:

الفرع الأول: مرحلة تحضير وإعداد الموازنة العامة

وهي المرحلة التي يتم فيها وضع الموازنة العامة بدءا بعمليات التحضير وانتهاء بوضع الصيغة النهائية لها، والتي تتم من قبل "**السلطة التنفيذية**" باعتبارها السلطة الأكثر قدرة ومعرفة وارتباطا بعملية الإعداد، من حيث ما تحتاجه من نفقات وما يمكن أن تحصل عليه من ايرادات في مختلف الوزارات والفروع، والجهة الفنية التي تتولى مهمة تحضير وإعداد الموازنة العامة في السلطة التنفيذية هي السلطة المالية ممثلة في وزارة المالية، أو وزارة الخزانة وحسب طبيعة الجهة التي تتولى القيام بهذه المهمة في كل دولة من الدول. ويتم عادة وضع صيغة اولية لمشروع الموازنة العامة استنادا إلى الاتصال والتشاور مع الجهات ذات العلاقة بالموازنة، وتحديدا الأقسام والدوائر المالية في الوزارات والقطاعات، وكل من له صلة بعملية الإعداد، بالإضافة إلى الاعتماد على البيانات والمعلومات التاريخية المستنبطة من الموازنات السابقة (تحديدا موازنة السنة السابقة) مع إجراء تعديلات عليها، بحيث يتم الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي حصلت والتي من المتوقع حصولها خلال فترة الموازنة والتي يمكن أن تأثر على النفقات وحصيلة الايرادات.[2]

[1]– بشير يلس شاوش، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 96– 99.

[2]_ فليح حسن خلف، **مرجع سبق ذكره** ص ص 300، 301.

ومن خلال تحليل ودراسة المعلومات والبيانات التي تتاح سواء التاريخية منها، أو التي تحققت نتيجة الاتصال والتشاور المباشر مع الجهات ذات العلاقة، وباستخدام أساليب فنية يتم من خلالها وضع تصور مبدئي للموازنة العامة، منها:

1- أساليب تقدير الايرادات: وهو من اختصاص وزارة المالية وحدها وهي جد صعبة ومعقدة نتيجة العوامل المتقلبة التي تتحكم فيها، ومن بين أساليب تقدير الايرادات نجد:[1]

- **أسلوب التقدير القياسي (الآلي):** يقضي هذا الأسلوب بتقدير أرقام ايرادات السنة القادمة استنادا إلى أرقام الايرادات الفعلية المحصل عليها في الدورة المالية الأخيرة التي تعرف نتائج التحصيل لها (السنة قبل الأخيرة)، ويعاب على هذا الأسلوب القياسي كونه آلي حسابي يفترض اقتصادا مستقرا ولا يراعي التقلبات الاقتصادية وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي.

- **أسلوب التقدير الوسطي:** يقضي هذا الأسلوب الاعتماد على عدد من السنوات المالية السابقة بأخذ المعدل الوسطي لها، ويعد رقما تقديريا للجباية بالنسبة للسنة اللاحقة، ولتقدير ايرادات السنة المعنية يتم إضافة المعدل السنوي للزيادة (المعدل الوسطي) إلى مبلغ الايرادات الفعلية المحصل عليها خلال آخر سنة مالية يعرف حسابها الختامي. ويعاب كذلك على هذا الأسلوب عدم مراعات تقلبات الدورات الاقتصادية.

- **أسلوب التقدير المباشر:** من مميزات هذا الأسلوب أنه يترك الحرية للمسؤولين عند تقدير الموارد في اختيار الطرق والأساليب التي يرونها مناسبة، على أن تكون الحكومة مسؤولة عن نتائج هذا التقدير أمام البرلمان.

2- أساليب تقدير النفقات: لا توجد قاعدة معينة لتقدير النفقات العامة فهذا التقدير متروك للمسؤولين عن تحضير الموازنة العامة، إلا أنه يراعى عادة النفقات التي صرفت فعليا في السنوات السابقة، ويقرر على أساسها ما تدعو الحاجة إلى زيادته أو ما يمكن انقاصه نظرا لمتطلبات المستقبل، إلا أنه يمكن تقسيم النفقات العامة أو ما يسمى بالاعتمادات إلى قسمين:[2]

- **الاعتمادات المحددة والتقديرية:** نعني بالاعتمادات المحددة النفقات التي تمثل الأرقام الواردة بها الحد الأقصى لما تستطيع الحكومة انفاقه دون الرجوع إلى السلطة التشريعية، وتطبق بالنسبة للمرافق القائمة بالفعل، حيث يعرف تقدير نفقاتها المستقبلية، مما يعني عدم تجاوزها للاعتمادات المخصصة لتغطية هذه النفقات. أما الاعتمادات التقديرية فهي النفقات التي يتم تحديدها على وجه التقريب، وهي تطبق عادة على المرافق الجديدة التي لم تعرف نفقاتها على وجه التحديد، ويجوز للحكومة تجاوز مبالغ الاعتمادات التقديرية دون الرجوع إلى السلطة التشريعية، على أن يتم عرض الأمر عليها فيما بعد للحصول على موافقتها.

- **اعتمادات البرامج:** هذه الطريقة لتقدير النفقات تتعلق بالمشاريع التي يتطلب تنفيذها فترة طويلة، ويتم تنفيذ هذه البرامج بطريقتين: إما بتحديد مبلغ النفقات بصورة تقديرية، ويتم إدراجه في موازنة السنة الأولى على ان يتم إدراج في موازنة كل سنة من السنوات اللاحقة الجزء الذي ينتظر دفعه فعلا، وتسمى هذه الطريقة بـ: "**اعتمادات**

---

[1]- محمد طاقة، هدى العزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 193.

[2]- محمد عباس محرزي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 359، 360.

الربط" أما الطريقة الثانية فتتلخص في أن يتم إعداد قانون خاص مستقل ع الموازنة العامة يسمى بـ: "**قانون البرامج**" توافق عليه السلطة التشريعية، وبموجب هذا القانون يتم وضع برنامج مالي على أن يتم تنفيذه على عدة سنوات، ويقسم هذا القانون ذاته البرامج على نفس الفترة، ويقرر على كل جزء منها الاعتمادات الخاصة بها، وتسمى هذه الطريقة بـ: "**اعتمادات البرامج**"، ويمكن القول أن عملية تقدير النفقات هي التي تترجم الاختيارات السياسية للحكومة، وهي لا زالت تفتقر إلى مرجع يحتكم إليه، وهذا ما يزيد من صعوبتها، وبالتالي فأرقام النفقات المقيدة في الموازنة العامة ما هي سوى نتائج فرضيات تخص تقدير تطور الأجور، الطلب، ارتفاع الأسعار ونسبة التشغيل. بعد عملية تقدير كل من الايرادات العامة والنفقات العامة يتم ارسال التصور المبدئي للموازنة العامة إلى الجهات ذات العلاقة لإبداء رأيها، ووضع الاقتراحات المناسبة، نظرا لأن الجهات المعنية بعملية التقدير قد تبالغ في وضع أرقام لنفقاتها، وتعمل على تخفيض تقديراتها للإيرادات التي يتوقع تحصيلها خلال فترة الموازنة، الأمر الذي يستدعي من السلطة المالية المختصة بإعداد الموازنة دراسة وتحليل هذه التقديرات في ضوء الامكانات المتاحة لدى هذه الجهات.[1]

وما تجدر الاشارة إليه هو ان كفاءة السلطة التشريعية في فحصها لمشروع الموازنة العامة يتوقف على عدة اعتبارات منها: الإحاطة بمختلف جوانب النشاط الحكومي، مكونات الموازنة العامة، فضلا عن توفر المعلومات المالية والاقتصادية ووصولها في الوقت المناسب، ومدى نضج المؤسسات الاقتصادية والسياسية والنقابية في الدولة، ومهما يكن فإن تحضير الموازنة العامة للدولة لم يعد مهمة حسابية، بل أصبح مسألة تحليلية يأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل الاقتصادية، الاجتماعية والقانونية المؤثرة في بنودها، قبل عرضها على المناقشة واعتمادها.

الفرع الثاني: مرحلة اعتماد الموازنة العامة

في هذه المرحلة يتم تقديم الموازنة العامة إلى السلطة التشريعية لاعتمادها قبل الشروع في تنفيذ بنودها، وذلك استنادا للقاعدة المشهورة "**أسبقية الاعتماد على التنفيذ**"، وتختلف عملية اعتماد الموازنة العامة من دولة لأخرى تبعا لاختلاف دستورها وقانونها المالي واللوائح الداخلية لمجالسها التشريعية، وقد نشأ حق السلطة التشريعية في اعتماد الموازنة العامة وإقرارها من حقها في الموافقة على فرض الضرائب والموافقة عليها، وعلى مراقبة موارد الدولة عامة، حيث لأن الحق في فرض الضرائب يعد قليل القيمة إذا لم يعترف للسلطة التشريعية بحق آخر لا يقل أهمية هو الموافقة على النفقات العامة، إذ لا فائدة من مراقبة الايرادات العامة طالما أن الحكومة ستستأثر بسلطة إنفاقها كيفما شاءت، وتمر عملية اعتماد الموازنة العامة بثلاث خطوات هي:[2]

1- المناقشة العامة: وفيها يتم عرض مشروع الموازنة العامة للمناقشة العامة في البرلمان، وتنصب هذه المناقشة حول كليات الموازنة، وما يرتبط بالأهداف الوطنية حسب رؤية أعضاء السلطة التشريعية.

---

[1]- فليح حسن خلف، **مرجع سبق ذكره**، ص 303.

[2]_ عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة (مصر)، 2003 ص 130.

2- المناقشة التفصيلية المختصة: وفيها تقوم لجنة مختصة تختلف تسميتها من دولة لأخرى بمناقشة أبواب الموازنة العامة بشكل مفصل، ولها أن تستعين بما تراه من خبراء و استشاريين من خارج البرلمان، قبل رفع التقرير المفصل للمجلس.

3- المناقشة النهائية: وفي هذه الحالة تقوم السلطة التشريعية بإصدار تعديلات وتوصيات، ليتم في النهاية التصويت على الموازنة العامة بأبوابها وفروعها ووفقا للدساتير والقوانين المعمول بها في كل دولة.

وكخطوة أخيرة في هذه المرحلة توافق السلطة التشريعية على مشروع الموازنة العامة، وتقوم بإصدارها بمقتضى قانون يسمى بـ: "**قانون المالية**" وهو قانون يحدد الأرقام الاجمالية والتفصيلية لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة.

الفرع الثالث: تنفيذ الموازنة العامة

تتولى السلطة التنفيذية بمصالحها المختلفة مهمة تنفيذ الموازنة العامة، حيث تقوم وزارة المالية بتحصيل المبالغ الواردة في جانب الإيرادات من مختلف مصادرها، ويتم ايداعها في الخزانة العامة أو البنك المركزي وفقا لنظام حسابات الحكومة المعمول بها، كما يتم الانفاق وفق الاعتمادات الواردة في الموازنة، ومن هنا فإن عمليات تنفيذ الموازنة تتمثل في أمرين رئيسيين هما:[1]

1- **عمليات تحصيل الايرادات:** يتم تحصيل الإيرادات العامة بواسطة موظفين مختصين في المالية، أو تابعين لجهات حكومية تتبع وزارة المالية، وتراعى عدة قواعد عامة في عمليات تحصيل الإيرادات العامة تتمثل في:

- أن يتم تحصيل الايرادات في مواعيد محددة وبطريقة معينة وفق لنص القانون المعمول به؛
- يجب تحصيل مستحقات الدولة فور نشوء حقوقها لدى الغير، وقد كفل المشرع حق الدولة في تحصيل ايراداتها، بإعطاء الحكومة حق الامتياز على أموال المدين عن سائر الدائنين، وحق إجراء الحجز الإداري لتحصيل ديونها؛
- لضمان دقة وسلامة التحصيل، فإنه يتم الفصل في عمليات التحصيل بين الموظفين المختصين بتحديد مقدار الضريبة، والآخرين المختصين في جبايتها، وهذا وفقا للقواعد المعمول بها.

2- عمليات تنفيذ النفقات: لضمان عدم إساءة استعمال أموال الدولة، والتأكد من إنفاقها على نحو ملائم، فقد نظم القانون عمليات صرف الأموال العامة على أربع خطوات هي:

- **الارتباط بالنفقة:** ينشأ هذا الارتباط نتيجة قيام السلطة الادارية باتخاذ قرار لتحقيق عمل معين يستلزم انفاقا من جانب الدولة كتعيين موظف حكومي جديد، ومثل هذا القرار ينشأ عنه حدوث واقعة الإنفاق. كما قد ينشأ الارتباط بالنفقة نتيجة واقعة معينة يترتب عليها قيام الدولة بإنفاق مبلغ معين، كتسبب سيارة حكومية في إصابة شخص ما، مما يضطر الدولة دفع مبلغ التعويض، وفي كلتا الحالتين فالارتباط بالنفقة يعني القيام بفعل من شانه ان يجعل الدولة مدينة.

[1]- سوزي عدلي ناشد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 381، 382.

– **تحديد النفقة:** بعد أن يتم الارتباط بالنفقة تأتي الخطوة الثانية المتعلقة بتحديد مبلغ النفقة الواجب على الدولة دفعها، فيتم تقدير المبلغ المستحق لدائن وخصمه من الاعتماد المقرر للموازنة، مع ضرورة التأكد من أن ذلك الدائن غير مدين للدولة بشيء حتى يمكن إجراء المقاصة بين الدينين.

– **الأمر بالدفع:** بعد أن يتم تحديد مبلغ النفقة أو الدين، يصدر قرار من السلطة الإدارية المختصة يتضمن أمرا بدفع مبلغ النفقة، ويصدر هذا الامر تحديدا من قبل وزير المالية أو من ينوب عنه.

– **الصرف:** ويقصد به ان يتم دفع المبلغ المحددة في الأمر عن طريق موظف تابع لوزارة المالية، حيث يقوم بعملية الصرف موظف غير الذي يقع عليه أمر الدفع منعا للتلاعب، وغالبا ما يتم هذا في صورة إذن على البنك المركزي الذي تحتفظ فيه الدولة بحساباتها.

ويتطلب على السلطة التنفيذية عند تنفيذ الموازنة العامة الأخذ بعين الاعتبار ترشيد الإنفاق العام على النحو الذي يحقق الأهداف التي حددتها الأولويات المقررة وفقا للسياسة المالية للدولة، وكذلك ضرورة تحقيق عدالة توزيع الأعباء العامة وخاصة الضرائب، ويتحقق ذلك بمكافحة التهرب الضريبي ورفع مستوى الكفاءة في تحصيل الإيرادات العامة، كما تتزامن مع مرحلة تنفيذ الموازنة العامة للدولة مرحلة الرقابة عليها.

المطلب الثالث: الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة

تمثل الرقابة المالية على الموازنة العامة، أهم جزء في دورة الموازنة العامة، نظرا لأن هذه الأخيرة ذات "**طبيعة مالية**"، وأن الرقابة المالية هي الأكثر ارتباطا بها، بسبب أن هذه الرقابة هي الأخرى ذات طبيعة مالية، حيث تهدف الرقابة المالية على الموازنة العامة للدولة إلى معرفة ما إذا تم تنفيذ الموازنة العامة على الطريقة التي وضعتها السلطة التنفيذية وأجازتها السلطة التشريعية، وأساليب الرقابة المالية كثيرة ومتنوعة، ويمكن تقسيم أوجه الرقابة المالية في مجال تنفيذ الموازنة العامة على النحو الآتي:

الفرع الأول: من حيث الجهة التي تتولى الرقابة

يتم رقابة الموازنة العامة للدولة داخليا وخارجيا على النحو الآتي:[1]

1– الرقابة الداخلية: هي تلك التي تتم من داخل السلطة التنفيذية نفسها، حيث يقوم بها المديرون والرؤساء من موظفي الدولة على مرؤوسيهم، أو يقوم بها بعض الموظفين التابعين لوزارة المالية (محاسبو الإدارة) المنتشرين في جميع الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية، وكذلك ما تقوم به وزارة المالية وأو البنك المركزي من رقابة على الوزارات والمصالح الأخرى، لذلك تسمى بالرقابة الذاتية أو الإدارية، وهي بذلك تشبه مهمة المراجعة في الشركات التجارية والصناعية.

2– الرقابة الخارجية: وهي تلك الرقابة التي يعهد بها إلى هيئات مستقلة، وغير خاضعة للسلطة التنفيذية، وهي بذلك تشبه مهمة مراقبي الحسابات في شركات المساهمة، وتنقسم بدورها إلى:

- **رقابة قضائية:** حيث تولى هيئة قضائية فحص الحسابات واكتشاف المخالفات المالية، وحوادث الغش والسرقة، وقد يعهد إليها بمهمة محاكمة المسؤولين عن المخالفات المالية وإصدار العقوبات وفق القوانين

[1]– مصطفى الفار، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 88، 89.

المنصوص عليها، وقد يطلب منها كذلك تقديم تقرير سنوي لرئيس الدولة أو للسلطة التشريعية أو الاثنين معا، تعرض فيه ما اكتشفته من مخالفات مالية، واقتراحاتها للتقليل منها مستقبلا، ومن أمثلة هذا النوع من الرقابة المالية نجد: "**محكمة المحاسبة**" في كل من: فرنسا، إيطاليا وبلجيكا وغيرها.

- **رقابة تشريعية:** وهي التي تتولاها الهيئة التشريعية بما لها من سلطة مطلقة في الرقابة المالية، فقد تتم الرقابة عن طريق الهيئة التشريعية مباشرة أثناء السنة المالية، أو بعد فحصها للحساب الختامي عن طريق الاستجواب والسؤال للوزراء كممثلين للسلطة التنفيذية، وتؤدي إلى مسؤوليتهم السياسية، وتتعداها في بعض الدول إلى المسؤولية المدنية والجزائية. ومن عيوب هذا النوع من الرقابة هو عدم إلمام أعضاء الهيئة التشريعية بالأصول العلمية للرقابة المالية، ولذلك تم استحداث لجنة خاصة من الهيئة نفسها تتوافر فيهم شروط الخبرة والمعرفة بشؤون المالية العامة، ففي فرنسا نجد "**اللجنة المالية**"، وفي مصر "**لجنة الخطة والموازنة**"، وفي الكويت "**لجنة الشؤون المالية والاقتصادية**".

الفرع الثاني: من حيث التوقيت

يتم رقابة بنود الموازنة العامة قبل وبعد تنفيذها على النحو الآتي:[1]

1- رقابة سابقة: حيث تتم عمليات المراجعة والرقابة قبل الصرف، ولا يجوز لأي هيئة تنفيذية الارتباط بالتزام أو دفع أي مبلغ قبل الحصول على موافقة الجهة المختصة بالرقابة.

ومن ايجابيات الرقابة قبل الصرف أنها تحول دون وقوع المخالفات المالية، إضافة غلى تدعم مكانة الأمر بالصرف على نحو يحد من مسؤوليته اتجاه أي سلطة تتولى مناقشته، ومن عيوبها أنه يصعب مراجعة العمليات المالية الكبيرة والمشروعات الإنشائية.

2- رقابة لاحقة: وتبدأ بعد انتهاء السنة المالية وإقفال الحسابات واستخراج الحساب الختامي للدولة، وتتخذ الرقابة اللاحقة أشكالا متعددة قد تقتصر على المراجعة الحسابية والمستندية، وقد تمتد لتشمل كفاءة الوحدة الإدارية في استخدام الأموال العامة، وتتم هذه الرقابة عن طريق هيئة خارجية مستقلة عن السلطة التنفيذية، وبسهل هذا الأسلوب من مراجعة جميع أجزاء العملية المالية الواحدة ودراستها، ومن سلبياته أنه لا يمكن اكتشاف المخالفات المالية إلا بعد إنفاق الأموال.

الفرع الثالث: من حيث النوعية

حسب هذا الصنف هناك نوعان من الرقابة على الموازنة العامة هما:[2]

1- الرقابة الحسابية: ويقصد بها مراجعة وتدقيق الدفاتر المحاسبية والمستندات والتعرف على مدى مطابقتها للاعتمادات المحددة في الموازنة العامة، والتأكد من سلامة وصحة تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات الصدرة من وزارة المالية المتعلقة بتنفيذ الموازنة، وتشمل كذلك التأكد من أن المبالغ التي تم تحصيلها وصرفها قد قيدت

[1]- محمد طاقة، هدى العزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 198.

[2]- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 325، 326.

في أبوابها وبنودها الصحيحة، وتهدف هذه الرقابة إلى اكتشاف الأخطاء الفنية والغش والتزوير، ولكنها لا تبحث في سلامة الأداء وتحقيق الأهداف المحددة للنفقات العامة بشكل خاص.

2- الرقابة التقييمية: وهي من أحدث طرق الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة، حيث لا تكتفي بمتابعة الجوانب الشكلية للنفقات العامة فقط، وإنما تسعى إلى معايير وأنماط تتخذ أساسا للمراجعة، والكشف عن الأخطاء أو الإسراف في استخدام الموارد المتاحة، فهي تتضمن مراجعة حسابات تكاليف الأعمال ومقارنتها بما كان مقدرا لها، وكذلك مراجعة نتائج وعوائد هذه الأعمال، ومقارنتها بما كان مستهدفا منها، وتمتد الرقابة التقييمية لتشمل قياس المنفعة الاقتصادية والاجتماعية التي تكون قد عادت على أفراد المجتمع نتيجة تطبيق البرامج والمشروعات العامة المدرجة في موازنة الدولة، أي أنها تهدف إلى تقييم النشاط الحكومي سعيا لرفع كفاءته وتحسين مستوى أدائه.

المبحث الثالث: هيكل الموازنة العامة للدولة

تظهر الموازنة العامة للدولة جميع العمليات التي تقوم بها الدولة وبصورة مفصلة، ضمن الاطار العام للسياسة المالية المنتهجة، من خلال هيكل هذه الموازنة والمكون أساسا من النفقات العامة والايرادات العامة التي تهدف إلى تحقيق التوازن المالي الداخلي للدولة، غير أن معظم الاقتصاديات الحديثة تعاني من العجز في موازناتها العامة للعديد من الأسباب تختلف من اقتصاد لآخر.

المطلب الأول: النفقات العامة

تشكل دراسة النفقات العامة جزءا مهما في الدراسات المالية، وتعود أهميتها في كونها الوسيلة التي تستخدمها الدولة في رسم حدود نشاطها الاقتصادي والاجتماعي، حيث تتسع النفقات العامة مع تزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتضيق عندما ينحصر هذا الدور.

الفرع الأول: مفهوم النفقات العامة وأهم تقسيماتها

1- تعريف النفقات العامة: تعرف النفقات العامة بأنها "مجموع المصاريف التي تدفعها الدولة و مختلف هيأتها قصد الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة".[1] كما تعرف النفقة العامة بأنها "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة".[2]

وبالتالي تؤدي النفقات العامة دورا مهما خاصة في البلدان النامية لكون القطاع الخاص في هذه البلدان ليس له القدرة على الدخول في الاستثمارات التي تحتاج إلى موارد كبيرة خاصة في مجال الخدمات العامة مثل الكهرباء والماء وغيرها. ويتضح من هذه التعاريف أن النفقات العامة تتكون من ثلاث أركان هي:[3]

- **النفقة العامة مبلغ نقدي:** وبذلك لا يعد من قبيل النفقة العامة ما تفعه الدولة بصفة عينية؛
- **صدور النفقة العامة من الدولة أو أحد الأشخاص العامة:** حتى تأخذ الصفة الرسمية والعمومية؛

---

[1]_ عيد عبد الله الجهني، **أثر العجز في الإنفاق الحكومي على ربحية واحتياطات النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد 20، العدد 02، جدة (المملكة العربية السعودية)، 2006، ص 82.

[2]- حسن مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون (الجزائر)، 2001، ص 11.

[3]_ مصطفى الفار، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 50،51.

- **النفقة العامة تهدف إلى تحقيق نفع عام:** أي أنها تستهدف إشباع الحاجات العامة.

2- تقسيم النفقات العامة: من غير الممكن عرض النفقات العامة بشكل يتجاهل قواعد الموازنة العامة المتمثلة في التفصيل والشمولية، لهذا اختلفت معايير تقسيم وتصنيف النفقات العامة.

- **وفقاً لمعيار الأثر المباشر على الإنتاج الوطني:** تنقسم النفقات العامة وفقاً لهذا المعيار إلى:[1]

- نفقات حقيقية: هي تلك النفقات المؤدية إلى زيادة مباشرة في الإنتاج الوطني، لذلك فهي تعرف بالنفقات المنتجة وهي تتم مقابل خدمة مثل الأجور والرواتب والنفقات اللازمة لإدارة المرافق العمومية...الخ.
- نفقات تحويلية: وهي تلك النفقات المقدمة إلى الأفراد والمؤسسات في شكل إعانات اقتصادية لبعض المنتجات أو المؤسسات أو نفقات التضامن...الخ، فهي تساهم في إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع، وتنقسم هذه النّفقات بدورها إلى نفقات تحويلية اجتماعية، نفقات تحويلية اقتصادية، ونفقات تحويلية مالية.

- **وفقا لمعيار التكرار:** وتقسم إلى نوعين هما:[2]

- النفقات العادية: هي تلك النفقات التي تكرر بصفة دورية ومنتظمة في الميزانية العامة للدولة، والمقصود بالدورية والتكرار هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها لكن تكرار نوعها في كل ميزانية.
- النفقات غير العادية: هي النفقات التي لا تكرر بصفة دورية ومنتظمة في ميزانية الدولة ولكن تدعو الحاجة إليها مثل نفقات مواجهة مخلفات الكوارث الطبيعية.

- **وفقا لنطاق شموليتها:** وهي نوعان:[3]

- نفقات عامة وطنية (مركزية): هي تلك النفقات التي ترد في موازنة الدولة وتتولى الحكومة المركزية إنفاقها، فتكون موجهة لكافة أفراد مجتمع الدولة الذين يتحملون أعباءها.
- نفقات عامة محلية: هي تلك النفقات التي تقوم بها الجماعات المحلية (الولايات والبلديات)، والتي ترد في ميزانياتها، فتكون موجهة لصالح فئة معينة داخل الدولة والذين يتحملون أعباءها.

- **التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:** تنقسم النفقات العامة تبعا لاختلاف وظائف الدولة على النحو التالي:[4]

- النفقات الإدارية: هي تلك النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة، واللازمة لقيام الدولة. وتتكون هذه النفقات من نفقات الإدارة العامة، والدفاع، والأمن والعدالة...الخ.
- النفقات الاجتماعية: هي تلك النفقات الموجهة لتحقيق الأغراض الاجتماعية العامة للدولة، والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد. ومن أمثلتها النفقات الموجهة لمرافق التعليم، الصحة، والثقافة العامة...الخ.

---

[1] _ نورزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشابي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2006، ص 37.

[2] _ محمد عباس محرزي، **مرجع سبق ذكره**، ص 78.

[3] _ عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية (مصر)، 2006، ص 71.

[4] _ زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية (مصر)، 1998، ص ص 37، 38.

- النفقات الاقتصادية: هي تلك النفقات التي تخصصها الدولة للقيام بخدمات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية، مثل الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية، الإعانات التي تعطيها الدولة للمشروعات العامة والخاصة...الخ.

الفرع الثاني: حدود النفقات العامة وتأثيراتها الاقتصادية

على الرغم من السلطة السيادية التي تمتلكها الدولة إلا أنه لا يمكنها المضي في عملية الانفاق إلى حدود غير معينة، وبالتالي هناك ضوابط تحكم الانفاق العام من أجل تحقيق الفعالية الاقتصادية المرجوة منه.

1- ضوابط النفقات العامة: لكي تحقق النفقات العامة الأغراض المرجوة منها يجب أن تستوفي مجموعة من الضوابط هي:[1]

- **قاعدة المنفعة:** أي تحقيق النفقة العامة لأكبر قدر ممكن من المنفعة الاجتماعية، حيث أن غياب عنصر المنفعة عن الانفاق العام، يصبح هذا الأخير غير مجدي ويفقده أركان شرعيته، وقد تم وضع مجموعة من المؤشرات التي تقيس مقدار منفعة الانفاق العام وأهمها:
  - مستوى التفاوت في توزيع الدخل؛
  - المستوى الصحي ومتوسط أعمار السكان؛
  - عدد الوحدات السكنية ومستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين.
- **قاعدة الاقتصاد في النفقة:** أي استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة، ويكون ذلك بالابتعاد عن مظاهر التبذير وإسراف المال العام، لهذا تعد قاعدة الاقتصاد أو العقلانية في النفقة من ركنا وضابطا أساسيا من ضوابط الانفاق العام، وتقاس هذه العقلانية بمؤشر انتاجية الانفاق العام المولدة للناتج الاجتماعي، بالإضافة إلى مؤشر الانفاق العام الاستثماري الذي يقاس بمدى قدرة المشروع الاستثماري على استيعاب العمالة، توفير رصيد من العملات الصعبة وسد احتياجات السوق المحلية.
- **قاعدة الترخيص:** تقضي قواعد المالية العامة بأن أي إنفاق عام، يجب أن يكون مسبوق بترخيص من السلطة التشريعية ضمانا لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة.

وعليه فتوافر ضوابط المنفعة والعقلانية في النفقات العامة لا يمكن ضمانها إذا لم تتوفر وسائل تجبر المؤسسات الحكومية على التقيد بها، الأمر الذي يستدعي وجود إطار وبيئة من التشريعات والقوانين توضح تسلسل إجراءات الانفاق في المؤسسات العامة، وتسمى هذه العملية بتقنين النشاط المالي للدولة، وبعد ترخيص هذه القوانين يتم التمهيد للرقابة المالية بالأشكال التي تطرقنا إليها سابقا (رقابة إدارية، رقابة برلمانية ورقابة محاسبية مستقلة).

2- حدود النفقات العامة: هناك مجموعة من العوامل ترسم حدود وحجم النفقات العامة للدول والتي يمكن توضيحها من خلال الشكل الآتي:

[1] _ محمد طاقة، هدى العزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص35.

الشكل رقم (1-3): حدود النفقات العامة

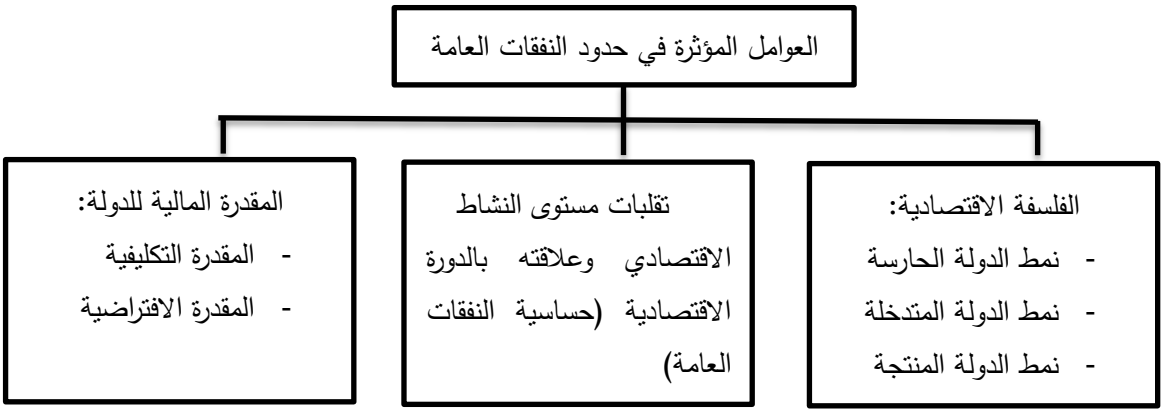

المصدر: نورزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2006، ص 43.

إن الفلسفة الاقتصادية للمجتمع والدولة هي التي تحدد النظام الاقتصادي ونمط إدارة الدولة، على الرغم من أن هناك عدة أنماط لإدارة الاقتصاد الوطني إلا أن جميعها تندرج ضمن الأشكال الرئيسية للدولة الحارسة التي تتبنى أسلوب المالية المحايدة، والدولة المتدخلة التي يستخدم أسلوب المالية الوظيفية وزيادة التخصيص المالي للنفقات العامة، ونفس المنطق بالنسبة للدولة المنتجة التي تسيطر على عملية الانتاج والتوزيع، أما تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي الذي يخضع لتقلبات الدورة الاقتصادية، هذه الأخيرة تخضع لنوبات متعاقبة من مستوى النشاط الاقتصادي (الرواج، الانتعاش، الركود والكساد) يختلف الاقتصاديون في تحديد مدتها وأسباب حدوثها، حيث أن الركود والانتعاش لهما تأثير واضح في رسم حدود النفقات العامة من خلال استجابتها لتقلبات مستوى النشاط الاقتصادي (حساسية النفقات العامة). وعلى العموم يعتبر الانفاق العام نسبة إلى الناتج المحلي من أهم مؤشرات معرفة الحدود المثلى للنفقات العامة.

الجدول رقم (1-1): الانفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في العالم (2006-2012) **الوحدة: %**

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
High income countries (average)	38.6	38.7	40.6	44.6	43.3	42.7	42.1
Euro area	46.6	46	47.2	51.2	51	49.5	50
United Kingdom	40.1	39.8	42.4	46.8	46.1	44.7	44.8
United States	34.6	35.5	38.1	42.8	41.1	40.2	38.8
Japan	34.5	33.3	35.7	40	38.9	40.8	41.3
Korea	21.5	21.9	22.4	23	21	21.4	21.4
Developing countries (average)	26.9	27.4	28.6	30.1	29.6	29.3	29.9
Asia	20.8	21	22.3	23.9	23.3	23.9	24.8
East Europe	35	35.7	36.9	41.1	39	37	37.6
Latin America	29.5	30.4	31.8	33.2	34.3	34	34.7
Middle East and North Africa	34.7	33.7	34.6	33.6	32.8	32.7	33.8

Source: David Hall, **WHY WE NEED PUBLIC SPENDING,** A Report For EPSU & PSI, The Public Service International Research Unit, Brussels (Belgium), May 2014, p 8.

حسب الجدول أعلاه فإن نسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلي الاجمالي هي أكبر في البلدان المتقدمة عنها في البلدان النامية، وبالتالي فالعامل الأهم في رسم حدود الانفاق العام هو المقدرة المالية للدولة، حيث تعد بمثابة السيولة المالية المتاحة التي تتحدد في ضوئها المخصصات المالية العامة، وتتوقف المقدرة المالية للدولة

على المقدرة التكليفية أي الحصيلة الضريبية ضمن القدرة التحملية للاقتصاد، وعلى المقدرة الافتراضية المتمثلة في المقدرة الادخارية أو حجم الادخار وطرق توزيعه بين القطاعين العام والخاص.

3- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة: تختلف الآثار الاقتصادية للنفقات العامة بحسب طبيعة الدور الذي تقوم به الدولة، وعلى العموم يكون أثر الانفاق العام في البداية آني في تأثيراته على المتغيرات الاقتصادية وهو ما يصنف بالأثر المباشر للنفقات العامة، وبعد فترة زمنية معينة تتفاعل هذه الآثار لتولد تأثيرا غير مباشر بفعل كل من أثر المضاعف وأثر المعجل.

- **الآثار المباشرة للنفقات العامة:** يمكن أن نبين التأثير المباشر للإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال النقاط الآتية:

- أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي: لاشك أن هناك تأثير كبير لإنفاق القطاع العام على النمو الاقتصادي، وهذا حسب العديد من الدراسات التي خاضت في هذا الموضوع غير أن هذا التأثير قد يكون ايجابيا أم سلبيا.

لقد أكدت العديد من الدراسات أن هناك أثر سلبي لحجم الإنفاق الحكومي على النمو، وبالتالي فان الزيادة في الإنفاق الحكومي قد تكون ذات أثر سلبي على النمو الاقتصادي وهو ما أكدته دراسة راو Rao (1989) ، وجوسي Guseh (1997) ، حيث أن هذا الأخير استخدام دالة كوب دوجلاس على (59) دولة من الدول ذات الدخل المتوسط للفترة (1960-1985) مع إدخال بعض المحددات السياسية مثل الديمقراطية كأحد العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي، وهو نفس العامل الذي استخدمه بارو Baro (1991) إلا أن النموذج المستخدم من قبل جوسي أخذ بعين الاعتبار التأثير الديناميكي لهذا العامل بدلا من التأثير الثابت المفترض من قبل Baro، وعلى العموم فان من أهم النتائج التي توصل إليها Guseh أن هناك أثر سلبي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي ويزداد هذا الأثر السلبي كلما اتجهنا من الدول الأكثر تطبيقا للديمقراطية إلى الدول الأقل تطبيقا لهذه المبادئ.[1] ويمكن حصر الأسباب المؤدية إلى وجود علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال:

- ✓ أثر المزاحة، أي إبعاد أو إقصاء القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي من قبل القطاع العام؛
- ✓ ارتفاع تكلفة تمويل الإنفاق العام التي تستدعي الزيادة في الاقتطاعات الضريبية أو اللجوء إلى الاقتراض، مما يدفع بأسعار الفائدة إلى الارتفاع، وما يترتب عن هذا من آثار سلبية على كل من الادخار والاستثمار؛
- ✓ عدم كفاءة الانفاق العام في العديد من المجالات الحيوية كالتعليم والصحة... الخ.

أما الأثر الإيجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي، فيتبين من خلال التاريخ الاقتصادي للأكثر من 150 سنة الماضية والتي بينت عكس وجهة النظر القائلة أن الانفاق العام يؤثر سلبا على النمو، حيث أنه

[1] _ زين العابدين بري، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1980-1997)**، مجلة الملك عبد العزيز للإدارة والاقتصاد، المجلد 15 العدد 02، 2001، ص 53.

لطالما تمت مناقشة الانفاق العام على أنه عبء يثقل كاهل السوق الاقتصادية التي من شأنها التي من شأنها أن تنمو أسرع في حال تم تقليص الانفاق العام، غير أن الواقع أثبت عكس ذلك وليس الأمر بصدفة بل هو ارتباط وثيق تبرهنه الاحصاءات الجامعة بين ارتفاع معدلات الانفاق العام والنمو الاقتصادي في البلدان النامية والبلدان المرتفعة الدخل على حد سواء، وقد عرف هذا الارتباط طويل الأمد بـ: "**قانون فاجنر**" نسبة إلى صاحبه الاقتصادي الألماني "**أدولف فاجنر**" في القرن التاسع عشر، ونفس الأمر أكدته جل التقارير التي أتت من بعده والتي بينت:[1]

- ✓ أكد تحليل غطى 23 بلدا مرتفع الدخل خلال الفترة الممتدة من (1970–2006) قام به متخصصون في المصارف المركزي، العلاقة الوثيقة بين الانفاق العام ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والتنمية المشتركة بين هذه البلدان ذات صلة وثيقة بقانون فاجنر؛
- ✓ بينت دراسة غطت 51 بلدا ناميا قام بها موظفون لدى صندوق النقد الدولي الارتباط الوثيق بين كل من هذه البلدان، وأكدت العلاقة طويلة الأمد بين الانفاق الحكومي والانتاج بما يتوافق وقانون فاجنر، وبالتالي وجود ارتباط طويل الأمد بين كل من الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي في هذه البلدان.

وبالتالي ليس النمو في الانفاق العام عائقا أمام النمو الاقتصادي، بل هو جزء لا يتجزأ من عملية النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية والمرتفعة الدخل على حد سواء، وذلك من خلال أن الانفاق يؤدي دورا هاما على مستوى الاستثمار في البنى التحتية وكذا تأدية الخدمات العامة ودعم التنمية البشرية وغيرها من المجالات التي تضمن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للشعوب والبلدان.

- أثر النفقات العامة على الاستهلاك الوطني: تظهر هذه العلاقة من خلال الزيادة الأولية في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، سواء في شكل مشتريات الدولة من السلع والخدمات للاستهلاك العام (الدفاع، الأمن والتعليم...الخ)، أو في شكل توزيع دخول (رواتب وأجور)، حيث ينتج عن كلا الحالتين زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستهلاك الوطني، فعلى سبيل المثال عندما تزيد الدولة في مرتبات ومعاشات الأفراد يميل هؤلاء إلى تخصيص الجزء الأكبر منها للاستهلاك، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي، والذي يقابله زيادة في نفقات الأفراد على السلع والخدمات، أما الآثار غير المباشرة، فتظهر من خلال مضاعف الاستهلاك.[2]
- أثر الإنفاق العام على الادخار والاستثمار: يتوقف تأثير الإنفاق العام على الادخار الوطني على مدى قدرة تأثيره على مستوى الدخل. فقد يتولد عن الإنفاق العام المنتج زيادة الدخل الوطني الذي يعزز من القدرة الادخارية للأفراد مما يؤدي إلى زيادة الميل الحدي للادخار، ومن جهة أخرى ينجم عن الإنفاق العام الموجه لدعم أسعار السلع الاستهلاكية انخفاض تكاليف شراءها مما يعزز القدرة الادخارية للفرد والمجتمع. أما تأثير الإنفاق العام على الاستثمار فيظهر في توجيه المدخرات القابلة للاستثمار نحو المشاريع والمؤسسات التي

[1] -David Hall, **WHY WE NEED PUBLIC SPENDING,** A Report For EPSU & PSI, The Public Service International Research Unit, Brussels (Belgium), May 2014, p 15.

[2] _ عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص 61.

تعمل في ميدان الاستثمار مثل إنشاء مشاريع إنتاجية، إنشاء مصانع توليد الطاقة...الخ، كما أن زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية يحفز على زيادة الإنتاج، والذي هو حافز جديد لاستثمار جديد. وبالتالي فإن أي نفقة استثمارية ينتج عنها زيادة الطلب الاستثماري الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج، والذي هو الأخر يشجع على خلق فرص استثمارية أخرى.[1]

- أثر الإنفاق العام على إعادة توزيع الدخل: تظهر صور تأثير الإنفاق العام على إعادة توزيع الدخل من خلال تدخل الدولة عن طريق النفقات الحقيقية في توزيع الدخل القومي بين الذين شاركوا في إنتاجه أي بين المنتجين وهو ما يعرف بالتوزيع الأولي، وكذلك عن طريق النفقات التحويلية بإدخال التعديلات التي تراها ضرورية من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الإقليمية على التوزيع الأولي، وهذا ما يعرف بإعادة توزيع الدخل الوطني، أي التوزيع بين المستهلكين أو التوزيع النهائي.[2]

– **الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة:** تظهر الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة من خلال تأثير كل من المضاعف والمعجل، ويقصد بمضاعف الإنفاق العام بأنه الزيادة في الدخل الوطني والاستهلاك الناتجة عن الزيادة في الإنفاق العام، وبالتالي للإنفاق الحكومي تأثيرات على مضاعفة الدخل من خلال عمل المضاعف الذي يتحدد بالميل الحدي للاستهلاك، ويعبر عن المضاعف رياضيا كما يلي:[3]

$$KG = \frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - MPC}$$

حيث يمثل (KG) مضاعف الإنفاق الحكومي، $(\Delta G\ ,\ \Delta y)$ يمثلان التغير في الدخل الوطني والإنفاق العام على التوالي، أما (MPC) فيمثل الميل الحدي للاستهلاك، وهو يساوي نسبة الزيادة في الاستهلاك إلى نسبة الزيادة في الدخل، وتنصرف فكرة المضاعف إلى أن الزيادة في الإنفاق العام تتوزع على الأعوان الاقتصاديين في شكل أجور ومرتبات وأرباح وفوائد وريوع...الخ. ويخصص هؤلاء جزءا من دخولهم لإنفاقها على استهلاكاتهم المختلفة والجزء المتبقي يوزع بين الادخار والاستثمار، لكن الدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى خلق دخول جديدة لفئات أخرى وتقسم بين الاستهلاك والادخار والاستثمار وهكذا تستمر حلقة توزيع الدخول أو ما يسمى بدورة (الإنتاج – الدخل – الاستهلاك – الدخل)، غير أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تكون بنفس الزيادة في الإنفاق بل تكون بنسبة مضاعفة.

أما المعجل فهو يشير إلى أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الإستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار، والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل، ورياضيا يعبر عنه بالعلاقة الآتية:

$$\textbf{المعجل} = \frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الاستثمار}} = \frac{\Delta y}{\Delta G}$$

[1] _حسن خلف فليح، **مرجع سبق ذكره**، ص 140.

[2] _ محمد خصاونة، **المالية العامة (النظرية والتطبيق)**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2014، ص 79.

[3] _ **المرجع نفسه**، ص 81.

ونحن نعلم أن زيادة الدخول تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية (أثر المضاعف) وبعد نفاذ المخزون يجد المنتجون أنفسهم مضطرين إلى زيادة إنتاج تلك السلع بغرض زيادة أرباحهم الأمر الذي يدفعهم إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية اللازمة للعملية الإنتاجية، وبالتالي يرتفع الدخل الوطني، وعليه فان زيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج الوطني تسمح بإحداث زيادة في الإستثمار بمرور الوقت بنسبة (أثر المعجل).

الفرع الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العامة

تشكل ظاهرة الزيادة المتصاعدة في حجم النفقات العامة من أكثر الظواهر الشائعة في اقتصاديات المالية العامة في كافة الدول بغض النظر عن فلسفتها الاقتصادية والتنموية، أو درجة تقدمها الاقتصادي. حيث أن خرق قاعدة التوازن المحاسبي للموازنة العامة أعطى الضوء الأخضر للتوسع في الانفاق العام تحت حجة تحقيق واستهداف التوازن الاقتصادي، حتى استفحلت الظاهرة وأصبح منحنى الانفاق العام يسير في الاتجاه التصاعدي بشكل يفوق الايرادات العامة ليؤكد العجز الدائم للموازنة العامة.

يعكس مقدار الإنفاق الحكومي في الأساس تفضيلات كل بلد لحجم حكومته المرغوب، وحجم الخدمات التي تريد أن يقدمها، ولكن نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج الاقتصادي الكلي تسير في اتجاه صعودي واضح منذ عدة عقود، في مختلف بلدان العالم سواء كانت متقدمة أو صاعدة أو منخفضة الدخل، وقد يكون جانب من هذا الارتفاع يعود بشكل أساسي إلى عوامل اقتصادية بحتة، وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-4): ظاهرة تزايد النفقات العامة

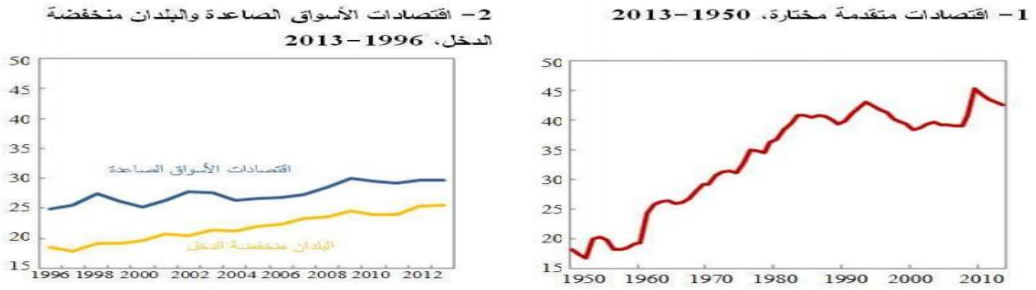

المصدر: سانجيف غوبتا، مارتين غرغيل، **نظرة جديدة على مستقبل الدولة: إصلاح الإنفاق العام**، على الموقع: http://blog-montada.imf.org/?p=2913 تاريخ الاطلاع: 21-02-2014.

وقد خرج الاقتصادي الألماني "**أدولف فاجنر**" في القرن التاسع عشر **(قانون فاجنر)** بنظرية مفادها أن الطلب على السلع والخدمات العامة يزداد مع زيادة ثراء البلدان، وقدم "**ويليام بومول**" تفسيراً آخر وهو أن تكلفة تقديم السلع والخدمات العامة تغلب عليها الزيادة بسرعة أكبر من الإنتاجية، وكان المثال الذي ساقه في هذا الخصوص هو الموسيقيين في الأوركسترا الذين ترتفع رواتبهم حتى وإن قيل إن أداءهم لم يتحسن عن عقود سابقة **(مرض التكلفة حسب نظرية بومول)**.[1]

وعلى العموم هناك أسباب ظاهرة لتزايد النفقات العامة، كما أن هناك أسبابا حقيقية:

[1]- سانجيف غوبتا، مارتين غرغيل، **نظرة جديدة على مستقبل الدولة: إصلاح الإنفاق العام**، على الموقع: http://blog-montada.imf.org/?p=2913 تاريخ الاطلاع: 27-02-2014.

1- أسباب ظاهرية: تعبر الزيادة الظاهرية للنفقات العامة بأنها زيادة الأرقام المعبرة عن النفقات العامة، دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من كمية السلع والخدمات المقدمة من طرف الدولة، وهناك العديد من الأسباب التي تزيد من الإنفاق العام ظاهريا دون زيادة أنواع الخدمات المقدمة من قبل الدولة ومن أهمها: تدهور قيمة النقود أي تدهور القوة الشرائية للوحدات النقدية، والذي يعود إلى ارتفاع مستوى الأسعار، بالإضافة إلى اختلاف الفن المالي أو طرق المحاسبة خاصة فيما يتعلق بمبدأ العمومية في إعداد الموازنة العامة، ناهيك عن زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها.[1]

2- أسباب حقيقية: تعبر الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة عن مجموع العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإدارية التي تؤدي إلى زيادة المبالغ المالية المخصصة للإنفاق العام والمصحوبة بزيادة فعلية فيما يحصل عليه الفرد من استهلاك للسلع والخدمات المقدمة من طرف الدولة وتحسن مستواها، ومن بين هذه الأسباب نجد الاقتصادية: والتي تشمل زيادة الدخل الوطني، التوسع في المشروعات العامة، وزيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والأسباب الإدارية المتمثلة في: زيادة الأعمال الإدارية التي تتطلب إنفاقا أكثر من قبل الدولة، وكلما كانت الإدارة الحكومية رشيدة كلما كانت الزيادة في حجم النفقات العامة مقبولة، والعكس صحيح، والأسباب المالية، والتي تظهر في سهولة الاقتراض، ووجود فائض في الإيرادات العامة بالإضافة إلى الأسباب الاجتماعية: المتمثلة أساسا في زيادة الوعي الاجتماعي، تغير النمط الاستهلاكي للأفراد وزيادة عدد السكان، وأخيرا الأسباب السياسية والتي تشمل كلا من: انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية ونمو مسؤولية الدولة، زيادة نفقات التمثيل الخارجي وارتفاع النفقات العسكرية.[2] ورغم اختلاف أسباب تزايد حجم النفقات العامة يقتضي أن تتسم الإيرادات العامة بدرجة عالية من المرونة تسمح بتغطية هذه الزيادة.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

يستدعي قيام الدولة بوظائفها العامة البحث عن الموارد المالية اللازمة لتغطية النشاط الإنفاقي للدولة، حيث تتمتع هذه الأخيرة بمرونة عالية في جباية ايراداتها بحكم ما تملكه من سلطة سيادية، أو من خلال ما تمارسه الدولة من نشاط اقتصادي، وإن اضطرت فهي تلجأ إلى عملية الاصدار النقدي الجديد متحملة مخاطره، وتمول هذه المصادر في مجملها الخزينة العامة للدولة.

ويمكن تعريف الإيرادات العامة على أنها "مجموع المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة، سواء بصفة سيادية أو من خلال أنشطتها الاقتصادية، أو أملاكها الخاصة، أو عن طريق القروض (قروض داخلية أو خارجية)، أو عن طريق الإصدار النقدي".[3]

---

[1] _ علي سيف علي المزروعي، **أثر الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي: دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012، ص 620.

[2] _ محمد طاقة، هدى العزاوي: **مرجع سبق ذكره**، ص 37.

[3] _ خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **مرجع سبق ذكره**، ص133.

ومن هنا يتضح أن للدولة مصادر مختلفة من الايرادات اللازمة لتمويل خزينتها العامة، غير أن أهمية هذه الايرادات تختلف من دولة إلى أخرى، حسب درجة التقدم الاقتصادي في البلد، ومستوى الأداء الكلي للدولة. وعموما يمكن توضيح الصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة من خلال الشكل الآتي

الشكل رقم (1-5): المصادر المختلفة للإيرادات العامة

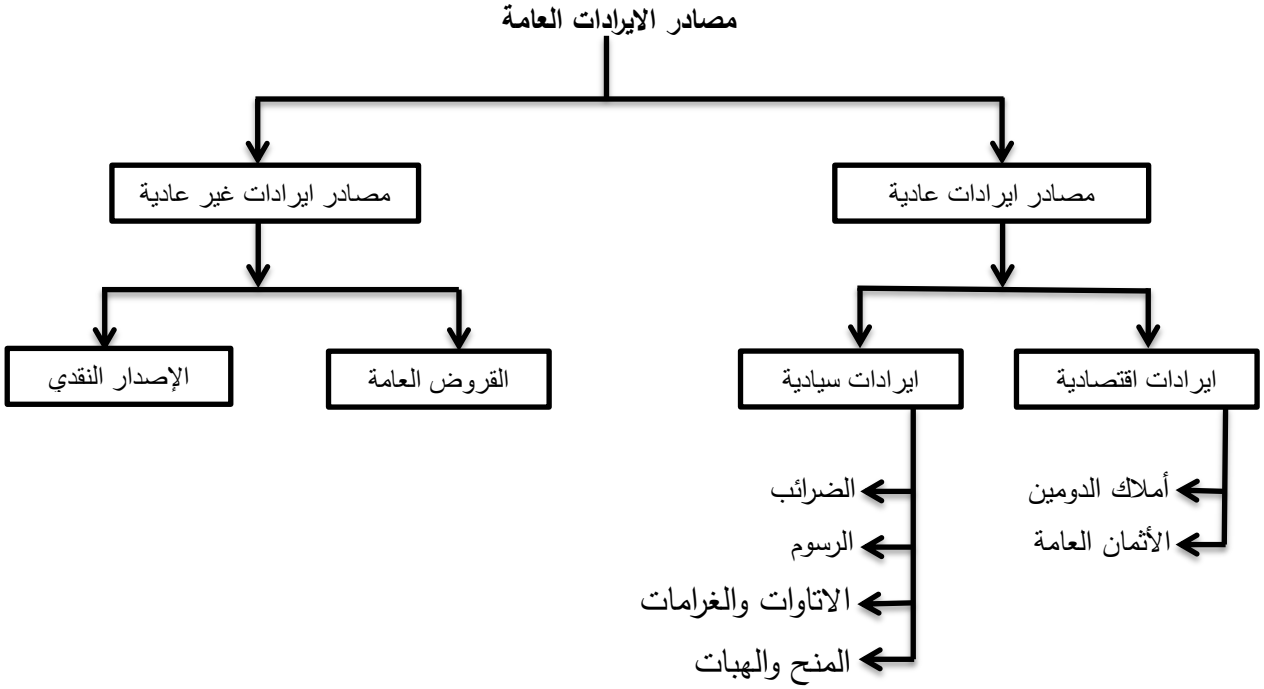

المصدر: نورزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشابي، **مرجع سبق ذكره**، ص 81. (بتصرف)

من خلال الشكل يمكن استنتاج أن الايرادات العامة للدولة يمكن أن تأخذ العديد من الأشكال والتقسيمات، والتي سوف نأخذ أهمها بشكل من التفصيل على النحو الآتي:

الفرع الأول: الإيرادات الاقتصادية

وهي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة وهي نوعان:[1]

1- أملاك الدومين: يقصد بها الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة سواء ملكية وطنية عامة **(الدومين العام)** والتي تخضع للقانون العام وتهدف إلى تحقيق نفع عام، أو ملكية وطنية خاصة **(الدومين الخاص)** تخضع للقانون الخاص ولا تهدف إلى تحقيق نفع عام، فبالنسبة لأملاك الدولة العامة فهي تشتمل على الأملاك العمومية الطبيعية والأملاك العمومية الاصطناعية، أما الأملاك العمومية الخاصة فهي تتمثل في الدومين الزراعي الدومين الصناعي، التجاري، الإستخراجي والدومين المالي.

2- الأثمان العامة: يعتبر الثمن العام مصدرا من مصادر إيرادات الدولة، ويمكن تعريفه بأنه "السعر الذي تقرره الدولة أو أحد مؤسساتها ثمنا لسلعة أو خدمة معينة يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، بمعنى آخر هو تلك المبالغ التي تحصل عليها الدولة بعد تقديمها لخدمات عامة تعود

[1]- أحمد الجبير، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 60-63.

على الأفراد بمنفعة خاصة، حيث يمكن تحديد المنتفع بها مثل خدمات البريد، الكهرباء، المياه ...الخ"، حيث أن الثمن العام يدفع اختياريا فلا يدفعه إلا من ينتفع بالخدمة العامة، عكس الضريبة التي تدفع جبرا.

الفرع الثاني: الإيرادات السيادية

تتمثل في مجموع المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد لمالها من حق السيادة، وأهمها الضرائب والرسوم.

1- الضرائب: تعتبر من أهم أنواع الإيرادات العامة في أي مجتمع، حيث تعتمد عليها الحكومات بصفة أساسية في تغطية جزء كبير من الإنفاق العام، وتعبر الضريبة عن "مبلغ مالي يدفعه الأفراد بشكل جبري إلى الدولة أو أحد فروعها، وبشكل نهائي وذلك للمساهمة في التكاليف العامة، ودون مقابل يعود على دافع الضريبة".[1] وبالتالي يمكن أن نستنتج أن خصائص الضريبة تتمثل في أنها:

- الضريبة مبلغ نقدي (الصفة النقدية) يقتطع من قبل الدولة أو أحد فروعها؛
- عدم وجود مقابل خاص لدافع الضريبة، إضافة إلى أنها تدفع جبرا(عنصر الإلزام)؛
- عمومية الضريبة على فئات المجتمع، وذلك لتغطية النفقات العامة وتحقيق نفع عام.

أما المبادئ العامة للضريبة والتي تمثل مجموعة الأسس التي ينص المشرع على الأخذ بها عند وضع أي نظام ضريبي لدولة ما فهي:[2]

- قاعدة العدالة في دفع الضرائب بين أفراد المجتمع، وذلك حسب قدراتهم التكليفية؛
- قاعدة الملاءة في تحصيل الضريبة، (في الفترة المناسبة وحسب الطرق الأسهل بالنسبة للمواطن)؛
- قاعدة اليقين في دفع الضريبة، حيث لا تدفع بشكل عشوائي بل تكون محددة الحجم والنمط والفترة؛
- قاعدة الاقتصاد في تحصيل الضريبة، وذلك بأسهل الطرق التي لا تكفل إدارة الضرائب.

وفيما يخص تقسيمات الضريبة فهي كثيرة ومتعددة ووفق معايير مختلفة فمنها الضرائب على الدخل، الضرائب على رأس المال والضرائب على الإنفاق والضرائب على الأشخاص، وهناك الضرائب المباشرة وغير المباشرة والضرائب التوزيعية والقياسية والضرائب العامة والخاصة...الخ، وكل هذه الأنواع من الضرائب تهدف أساسا إلى تحقيق أهداف اقتصادية، مالية اجتماعية وسياسية، وتعد من أهم مصادر الايرادات العامة للدولة.

2- الرسوم: تعبر الرسوم عن "مبالغ مالية تحصلها الدولة من الأفراد مقابل خدمات نوعية تؤديها لهم أو مزايا تمنحها لهم مثل أموال رسوم استخراج بعض الشهادات الإدارية، ويختلف الرسم عن الضريبة في أن الضريبة تدفع دون مقابل مباشر في حين أن الرسم يقابله خدمات معينة تؤديها الحكومة، كما يختلف الرسم عن الثمن العام في أن الخدمات المقدمة بصدد تحصيل الثمن العام تتم بدون قيود على الأفراد، والعكس بالنسبة للرسم".[3] وهناك العديد من أنواع الرسوم منها الرسوم الاقتصادية والتي لها علاقة بالنشاط الاقتصادي (رسوم البريد، رسوم

---

[1] _ مصطفى الفار، **مرجع سبق ذكره**، ص 28.

[2] _ عادل أحمد حشيش: **مرجع سابق**، ص 157.

[3] _ سعيد عبد العزيز عتمان: **مرجع سبق ذكره**، ص 107.

الماء ورسوم الأسواق...)، وهناك الرسوم الإدارية (رسوم التسجيل العقاري، رسوم التعليم، رسوم طلبات التوظيف...)، وهناك أيضا الرسوم القضائية (الرسوم التي يدفعها الأفراد في حال النزاع بينهم).

3- الإتاوات والغرامات: تعبر الإتاوة عن مجموع المبالغ المالية التي يدفعها ملاك العقارات للدولة مقابل قيام هذه الأخيرة بعمل ينتج عنه ارتفاع القيمة الرأسمالية لعقاراتهم، كأن تقوم الدولة بشق طريق أو بناء جامعة في منطقة نائية، ينتج عنها ارتفاع قيمة الأراضي بها، مما يدفع بالدولة إلى فرض إتاوة على المنتفعين، أما الغرامة فهي تلك المبالغ من الأموال التي تفرضها الدولة على مرتكبي المخالفات القانونية مثل: مخالفات البناء أو مخالفات السير وغيرها.[1] وإضافة إلى كل الإيرادات السيادية السابقة هناك المساعدات والهبات والهدايا المقدمة من قبل الدول المجاورة والصديقة.

الفرع الثالث: القروض العامة والإصدار النقدي

1- القروض العامة: يمثل القرض العام مبلغ من المال تحصل عليه الدولة عن طريق اللجوء إلى الأفراد أو البنوك أو غيرها من المؤسسات المالية نظير تعهدها فائدة سنوية محددة عن المبالغ المدفوعة، وترد قيمة هذه المبالغ دفعة واحدة أو على أقساط وفق شروط القرض.[2]

تلجأ الدولة إلى القروض العامة لتمويل جزء من نفقاتها خاصة في حالات تمويل عمليات التكوين الرأسمالي، أي الإنفاق الاستثماري أو عند مواجهة عجز مؤقت في الإيرادات العامة للدولة أو أعباء ونفقات الدولة. ومن خلال التعريف السابق يمكن أن نستنتج خصائص القرض العام والمتمثلة في:

- ✓ الصفة الاختيارية للدولة في طلب الحصول على القروض من عدمه، ونفس الشيء بالنسبة للطرف المانح؛
- ✓ الصفة النقدية للقرض العام، حيث عادة ما يكون القرض العام مبلغا نقديا، وقد يكون في شكل عيني يتناسب مع تمويل أنواع معينة من المشروعات؛
- ✓ صفة الالتزام، أي التزام الدولة برد أصل القرض وكل الفوائد المترتبة عليه وفقا لاتفاق الطرفين؛
- ✓ صفة التشريع، وذلك أن الحصول على القرض العام يجب أن يستوفي مصادقة السلطة التشريعية.

ويمكن تقسيم القروض العامة إلى عدة أنواع حسب الزاوية التي ينظر منها إلى هذه القروض:[3]

- **معيار مصدر القرض:** وهنا نجد القروض الداخلية (يتم اصداره وتغطيته في السوق المحلية للدولة ويكون بالعملة الوطنية)، والقروض الخارجية (وهي التي يتم إصدارها وتغطيتها في الأسواق الدولية ويكون بالعملات الصعبة) وتلجأ إليه الدولة عند عدم كفاية المدخرات الوطنية لتغطية النفقات العامة، أو لحاجتها للعملات الصعبة الضرورية للتجارة الخارجية.

---

[1] _ عبد المطلب عبد الحميد: **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 228.

[2] _ زينب حسين عوض الله: **مرجع سبق ذكره**، ص 220.

[3] – أحمد الجبير، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 150-154.

– **معيار حرية الاكتتاب:** وتقسم القروض العامة حسب هذا المعيار إلى قروض إجبارية (وهي القروض التي لا يترك فيها الحرية للمكتتبين، بل تستعمل الدولة عنصر الاجبار على الاكتتاب فيه، فتقوم بتحديد شروط العقد وتفاصيله)، والقروض الاختيارية (وفيها يتمتع المكتتب بحرية تامة في عملية الاكتتاب دون إجبار من الدولة)، وتلجأ الدولة عادة إلى القروض الاجبارية في حالات الحروب والأزمات أو عند اتباعها لسياسة انكماشية لامتصاص الفائض من القوة الشرائية في حالات التضخم.

– **معيار مدة القرض:** وتنقسم حسب هذا المعيار إلى: قروض المؤبدة او دائمة (وهنا لا تلتزم الدولة بالوفاء بقيمة القرض خلال مدة معينة مع التزامها بدفع الفوائد المترتبة عنه إلى حين الوفاء به)، والقروض المؤقتة (وهي القروض التي تتعهد الدولة الوفاء في سداد قيمتها والفوائد المترتبة عنها في الآجال المحددة في العقد) وهي بدورها تنقسم إلى قروض قصيرة وقروض متوسطة وطويلة الأجل.

2– الإصدار النقدي الجديد: قد تلجأ الدولة خاصة في وقتنا الحاضر إلى تمويل نفقاتها العامة إلى عملية الإصدار النقدي، أو ما يطلق عليه التمويل بالتضخم، ويتم ذلك عن طريق زيادة وسائل الدفع بالإصدار النقدي الجديد أو عن طريق التوسع في وسائل الائتمان المصرفي، هذا الأسلوب في التمويل تلجأ إليه الدول في حالة عجز ايراداتها العادية (الضرائب، الرسوم والقروض ...الخ)عن تغطية نفقاتها العامة، أي أن هذا النوع من التمويل يتلاءم وفكرة وجود العجز المنظم في الموازنة العامة للدولة. ويتمثل الاصدار النقدي في خلق كمية إضافية من النقد الورقي تستخدمها الدولة في تمويل نفقاتها العامة، مستندة في ذلك إلى سلطتها في الاشراف على النظام النقدي وتوجيهه، وتعيين الكميات التي يمكن إصدارها من النقود عن طريق بنك الاصدار (البنك المركزي)، وبوسع الدولة كذلك خلق كميات إضافية من النقود بواسطة الاقتراض من البنوك التجارية، هذه الأخيرة التي بإمكانها خلق نوع جديد من وسائل الدفع (النقود الائتمانية)، ولا يختلف الأثر النهائي لهذه الطريقة عن الإصدار النقدي الجديد في زيادة وسائل الدفع لتمويل النفقات العامة. وكلا الطريقتين تمثلان صورتين من صور القروض الاجبارية التي لا تستند إلى مدخرات حقيقية، ولهذا يطلق علها التمويل التضخمي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود (التضخم المالي).[1]

وتعد هذه الوسيلة أقل أنواع الإيرادات من حيث العبء والتكلفة، غير أنها تعتبر من أخطر الأدوات التي يكون لها آثار سلبية، ووخيمة على الاقتصاد نتيجة الآثار التضخمية، ويمكن إبراز هذه الأثار في النقاط الآتية:

- ✓ يؤدي الإصدار النقدي الجديد إلى إعادة توزيع الدخل بشكل غير عادل، ويحدث الضرر بأصحاب الدخول الثابتة (الفوائد والايجارات، الأجور والرواتب...)، ويكون في غير صالح الدائنين، حيث تخلق هذه الحالة عبئا اقتصاديا كبيرا لا يتماشى ومقدرتهم المالية، وتعزز هذه الآلية في التمويل الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع الغنية والفقيرة؛

[1]– عادل العلي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 301، 302.

- ✓ يؤدي التوسع في عملية الاصدار النقدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية، وبالتالي عزوف الأفراد على الادخار الموجه للاستثمار المنتج، والتوجه إلى الاستثمار في المشاريع غير المنتجة، وذات العائد السريع مثل شراء العقارات والذهب...الخ؛
- ✓ انتقال رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية إلى الخارج جراء ارتفاع المستوى العام للأسعار، والذي ينتج عنه الارتفاع في تكاليف الإنتاج، وهذا ما يؤثر في قوة الاقتصاد ومساره التنموي؛
- ✓ إن استمرار تدهور قيمة العملة المحلية يؤدي بالأفراد لفقدانهم الثقة بها، ويتجهون لاكتساب العملات الصعبة، وحتى إحلالها محل العملة المحلية في تقييم ممتلكاتهم (ظاهرة إحلال العملة)، وهو ما يؤثر بشكل كبير في النظام النقدي للدولة؛
- ✓ إن ارتفاع الأسعار يجعل السلع المحلية غير تنافسية في الأسواق الدولية، الامر الذي يؤدي إلى ضعف الصادرات مقابل ارتفاع في الواردات، وبالتالي وقوع عجز في ميزان المدفوعات الدولية.

المطلب الثالث: عجز الموازنة العامة وآليات تمويله

في ضوء تنامي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فقد اتجه العجز في الموازنة العامة إلى التزايد بشكل كبير في مختلف اقتصاديات العالم، ومع نمو هذا العجز تزايد القلق بشأنه وبخاصة عند تجاوز هذا العجز الحدود المعقولة ووصوله إلى مستويات تهدد الاستقرار المالي للاقتصاد، حيث لم يعد عجز الموازنة العامة أمرا طارئا يحدث بين الحين والآخر تبعا لحالات الرواج أو الكساد الاقتصاديين، بل أصبح ظاهرة هيكلية لصيقة باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وغالبا ما يكون هذا العجز سببا جوهريا لأوجه الاختلالات المالية الداخلية للاقتصاد، مما يستدعي العمل بشكل دائم على ايجاد آليات لتمويله.

الفرع الأول: مفهوم العجز الموازني وأنواعه

نظرا لطبيعة الإنفاق الحكومي التي تمتاز بالاستمرارية والميل نحو التزايد فإن الإيرادات العامة في الدولة عرضة إلى التذبذب حسب التغيرات الاقتصادية ودوافع التنمية. الأمر الذي يؤدي إلى حدوث عجز في الموازنة العامة يستدعي العمل على تخفيضه إلى أدنى مستوى، وذلك تجنبا للوقوع في العسر المالي وما ينجر عنه من أثار سلبية.

1- تعريف العجز الموازني للدولة: يعبر العجز الموازني عن "تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الايرادات العامة، وهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، وقد يكون هذا العجز نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الانفاق العام أو تخفيض الايرادات العامة، وقد يكون غير مقصود وإنما ناتج عن قصور الدولة في تحصيل ايراداتها".[1]

[1]- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية (دراسة تحليلية تقييمية)**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون (الجزائر)، 2004، ص 201.

كما يقصد بعجز الموازنة العامة "عدم كفاية الايرادات العامة لتغطية التزايد المتواصل في حجم النفقات العامة، بمعنى أن الايرادات العامة لا تستطيع مجاراة الزيادة المضطردة في النفقات العامة".[1] ووفقا لنظرية العجز المنظم فإنه من الملائم السماح في فترة الركود الاقتصادي ببعض عدم التوازن في الموازنة العامة الذي يزيد من النفقات العامة، وبالتالي النفقة الإجمالية التي تساعد على تحقيق أنشطة جديدة تضمن التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وبصفة خاصة الأيدي العاملة.[2]

وبمأن عجز الموازنة العامة من بين أسبابه تزايد النفقات العامة، فلقد هدفت عدة محاولات لوضع حد أقصى لهذه النفقات، وفي نطاق هذه المحاولات أوضح "**دالتون**" أن الزيادة في الإنفاق العام يمكن أن تستمر إلى المستوى الذي تكون عنده المكاسب التي تعود على المجتمع من كل زيادة في الإنفاق العام مساوية للعبء المقابل لأي زيادة في الضرائب، وأية إيرادات أخرى مهما كان مصدرها.

2- أنواع العجز الموازني للدولة: من المعروف أن هناك نوعين من عجز الموازنة الأول: "**العجز الحسابي**" الذي يمثل الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة، بشرط أن تتضمن الموازنة جميع نفقات الدولة وإيراداتها، والثاني: "**العجز الاقتصادي**" الذي يمثل الفرق بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يفترض أن تتضمنها الموازنة العامة، وبين الأهداف الفعلية الممكنة التحقيق مترجمة بتخصيصات الموازنة. ومن الطبيعي أن يكون هناك وباستمرار عجزا اقتصاديا لأن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يفترض تحقيقها تكون دائما اكبر من الممكنة التحقيق بحكم محدودية الموارد أو الإيرادات العامة. وعموما يفرق الاقتصاديون عند دراسة عجز الموازنة بين عدة مقاييس لعجز الموازنة العامة لتشمل الأنواع الآتية:[3]

- **العجز الجاري:** ويعبر عن صافي احتياجات القطاع الحكومي من الموارد الواجب تمويلها بالاقتراض، ويقاس هذا النوع من العجز بالفرق الإجمالي ببن مجموع النفقات العامة والإيرادات العامة لكل الهيئات الحكومية، مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من السنوات السابقة أي أنه الفرق ببن النفقات العامة الجارية والإيرادات العامة الجارية، وبهدف هذا النوع إلى التعرف على احتياجات القطاع الحكومي من الموارد التي بجب تمويلها بالاقتراض.

- **العجز الأساسي:** ينصرف مفهوم هذا النوع من العجز على استبعاد الفوائد المستحقة على الديون، كونها نتيجة لعجز سابق وليست نتيجة للنشاط المالي الحالي للدولة، وبهدف هذا المقياس إلى التعرف على مدى التحسن أو التدهور الحاصل في المديونية العامة نتيجة للسياسات المالية الجارية، ويقدم أيضا تقييما لمدى القدرة

---

[1]- زياد الدماغ، **الصكوك الاسلامية ودورها في دعم الموازنة العامة من منظور التمويل الاسلامي**، مجلة الاسلام في آسيا، المجلد 08، العدد01، الجامعة الاسلامية العالمية (ماليزيا)، 2011، ص 50.

[2]- أحمد عبد الرحيم زردق، **الدين العام وعجز الموازنة العامة في مصر**، مكتبة القدس، الزقازيق (مصر)، 2009، ص 88.

[3]- أنظر: - ايهاب محمد يونس، **نحو رؤية لتشخيص وعلاج الموازنة العامة في مصر**، دراسات النهضة، المجلد 13، العدد 02، أكادمية الشروق (مصر) أفريل 2012، ص 06.

- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 77.

على تحمل العجز الحكومي، ولكن ما يؤخذ على هذا المفهوم إستبعاده لعنصر هام من عناصر العجز في الدول النامية وهو الفوائد المستحقة على الديون الخارجية، والتي أصبحت تشكل عبئا كبيراً على هذه الدول.

- **العجز الشامل:** يقيس هذا النوع من العجز الفرق السالب بين إجمالي النفقات الحكومية متضمنة مدفوعات الفوائد باستثناء مدفوعات اهتلاك الديون الحكومية، وبين الإيرادات الحكومية متضمنة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، باستثناء المداخيل المتأتية من عملية الاقتراض، فالعجز الشامل يحاول توسيع مفهوم العجز الموازني ليشمل بالإضافة إلى الجهاز الحكومي جميع الكيانات الحكومية الأخرى، كالهيئات المحلية والهيئات اللامركزية والمشاريع العامة للدولة.

- **العجز التشغيلي:** ويعبر عن ذلك النوع من العجز الناجم عن ربط الديون وفوائدها بالأسعار الجارية لتلافي الآثار التضخمية، حيث يطالب الدائنون عادة بتغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون بربطها بتطور الأسعار، وذلك من أجل رفع القيمة النقدية لخدمة الديون المستحقة، ومنه يرتفع حجم العجز إذا تم استخدام صافي متطلبات القطاع الحكومي من الموارد (العجز الجاري)، الأمر الذي يدفع البعض إلى استبعاد المدفوعات المتعلقة بتصحيح آثار ارتفاع الأسعار وكذلك الفوائد الحقيقية من متطلبات القطاع الحكومي من القروض.

- **العجز الدوري:** يحدث هذا النوع من العجز عندما يصل الاقتصاد إلى حالة من الركود (المستوى القاعدي للدورة) نتيجة تقلب الدورة التجارية، حيث ان معدلات البطالة تكون مرتفعة جدا، ومن ثم تزداد النفقات العامة، وعلى العكس تكون البطالة منخفضة في حالة الرواج (قمة الدورة) كون هذا الوضع يعزز من عائدات الضرائب، ومن ثم يؤدي إلى خفض في النفقات العامة.

- **العجز الهيكلي:** هذا النوع من العجز ليس راجعا إلى الدورة التجارية بقدر ما يرجع بالدرجة الأولى إلى هيكل ومكونات الموازنة ذاتها(النفقات والايرادات)، والتي تؤدي في النهاية إلى زيادة العجز الفعلي عن العجز المقدر في الموازنة، وذلك بسبب تزايد حجم النفقات عن الإيرادات، وعدم نجاح الحكومة في ترشيد النفقات العامة، وعجزها عن تنمية الموارد المالية من خلال زيادة القاعدة الضريبية، والقضاء على معدلات التهرب الضريبي، ويتميز هذا النوع من العجز بالاستمرارية مالم تتخذ الحكومة إجراءات للحد منه.

الفرع الثاني: أسباب العجز الموازني للدولة وحدوده المثلى

هناك العديد من العوامل التي تقف وراء وقوع العجز في الموازنة العامة للدولة، كما أن لهذا العجز العديد من الآثار على متغيرات الاقتصاد الكلي لأي دولة.

1- أسباب العجز الموازني للدولة: إن عدم مجاراة الإيرادات العامة للزيادات المتنامية في النفقات العامة، غالبا ما يتسبب في حدوث فجوة مالية على مستوى الموازنة العامة على نحو يشكل معضلة اقتصادية تواجه اقتصاديات مختلف دول العالم وتؤثر على الجهود الإنمائية للدول النامية بشكل خاص، ويمتد هذا الأثر إلى الإخلال بالتوازن الاقتصادي الداخلي وحتى الخارجي، وهو ما يدعو لضرورة دراسة العوامل التي تتسبب في

حدوث عجز الموازنة العامة، أهي عوامل في جانب الإنفاق، أم هي عوامل في جانب تباطؤ الإيرادات، وبالتالي يمكن إرجاع أسباب تنامي ظاهرة العجز الموازني إلى عاملين رئيسيين هما:[1]

- **مجوعة العوامل الدافعة إلى زيادة الانفاق العام:** من ضمن أهم السلوكات العاملة على نمو الانفاق العام، نجد الأخذ بنظرية "**العجز المنظم**" (والتي تعبر عن أفكار كل من: ليندال، كينز وميردال)، ومفادها أن زيادة النفقات العامة في أوقات الأزمات، وبالأخص حالة الركود، يحدث تأثيرا مباشرا بالزيادة في الدخل الوطني، وذلك كون الجهاز الانتاجي في الدول المتقدمة يتميز بمرونة تمكنه من زيادة عرض السلع والخدمات، فضلا عن وجود مواد طبيعية مهيأة للاستغلال وعوامل إنتاج عاطلة نتيجة انخفاض الطلب. كما أن معالجة الركود الاقتصادي بزيادة الانفاق العام مسألة مهمة كونها تعمل على رفع مستوى التشغيل، حتى وإن أدى ذلك إلى حدوث التضخم وعدم اعتبار هذا الأخير مشكلة طالما لم يصل الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل، وتؤدي الزيادة في الدخل الوطني نتيجة الزيادة في الانفاق العام إلى رفع نسبة الضرائب على المداخيل والأرباح بالقدر الذي يمكن لاحقا من القضاء على العجز في الموازنة.

وعموما يمكن اعتبار كل العوامل الدافعة إلى زيادة الانفاق العام، سواء كانت ظاهرية أم حقيقة والتي سبق وأن تطرقنا إليها، مسببة للعجز الموازني للدولة.

- **مجموعة العوامل الدافعة إلى تراجع الايرادات العامة:** وتتجلى هذه العوامل في البلدان الأقل نموا وأهمها:

- ضعف الجهد الضريبي، والذي يعتمد تحديده أساسا على حجم الدخل الوطني، هذا الأخير يعتبر ضعيفا في معظم الدول النامية؛
- ارتفاع درجة التهرب الضريبي، الناجم عن اتساع حجم الاقتصاد الغير رسمي (الموازي) من جهة، وضعف الادارة والتشريعات الضريبية من جهة ثانية؛
- كثرة الاعفاءات والمزايا الضريبية دون أن يقابلها توسع في الأوعية الضريبية، واعتماد تحصيل الضرائب على أوعية غير مستقرة كأسعار المواد الاولية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم استقرار الايرادات الضريبية التي تمثل أهم مصادر الايرادات العامة.

وعليه يمكن القول بأن جل العوامل المؤدية إلى ضعف الايرادات العامة للدولة ترتبط بضعف الطاقة الضريبية، هذه الاخيرة تقاس من الناحية الفعلية بنسبة حصيلة الضرائب على اختلاف أنواعها إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث تتراوح هذه النسبة في البلاد النامية ما بين 15-20% أو أقل من ذلك، في حين أن تلك النسبة تصل في البلدان الصناعية المتقدمة ما لا يقل عن 30%، بالإضافة إلى جمود النظام الضريبي وعدم تطويره والتهرب الضريبي الذي يؤدي إلى الإضرار بالخزينة العمومية للدولة ...الخ.

2- الحدود المثلى للعجز الموازني للدولة: هناك من يرى أن نسبة 25% من الدخل الوطني في الدول الصناعية تمثل الحد الحرج للضرائب، ويؤدي تجاوز هذه النسبة إن عاجلا أو آجلا، وفي حدود ثلاث سنوات إلى تخفيض قيمة العملة، وتجاوز التضخم الحدود التي يمكن تحملها، وهناك من يرى أنه توجد نسبة ما معقولة

[1]- عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 205، 206.

من عجز الموازنة العامة للدولة يجب أن تكتشفها السياسة الاقتصادية، ويمكن أن نطلق عليها "**النسبة الذهبية**"، وهي نسبة يجب تحقيقها في ضوء حالة كل اقتصاد، وفي ضوء طبيعة المشكلات التي يمر بها وفي ضوء طبيعة مرحلة النمو، بمعنى أنه لا توجد نسبة مثلى عامة تصلح لجميع الدول فعجز نسبته 5% أو 6% في بلد ما قد يكون جيدا لهذا البلد ولكنه قد يكون أقل أو أكثر من اللازم في بلد آخر، إذا فالمسألة تتوقف على ظروف كل بلد بعينه. وفي ظل معاهدة "**ماستريخت**" (Maastricht) الخاصة بالاتحاد الأوروبي، والتي تم إقرارها في فيفري (1996) تم وضع ثلاث مبادئ تتعلق بالاتحاد النقدي، وأول هذه المبادئ تتعلق بالاقتصاد الكلي تلتزم بها كل دولة ترغب في العضوية بتطبيقها وأهمها:[1]

- أن تكون نسبة عجز الموازنة العامة أقل من 3% من حجم الناتج المحلي الإجمالي؛
- أن يكون الدين العمومي أقل من 20% من حجم الناتج المحلي الخام؛
- نسبة التضخم لا تتعدى 1.5% أعلى من متوسط نسبة التضخم السائدة في أقل ثلاث دول من حيث نسبة التضخم؛
- سعر الفائدة طويل الأجل لا يزيد عن 2% أعلى من سعر الفائدة في الدول الثلاثة ذات نسبة التضخم الأقل.

وبالتالي يمكن القول بأن الحدود الآمنة للعجز الموازني هي أن لا يتعدى هذا الأخير نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي يجنب الوقوع في العديد من المشاكل والأزمات الاقتصادية، كما حدث في دول منطقة اليورو نتيجة الافراط في الديون العامة (الديون السيادية)، وبلوغها حدودا قياسية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1-2): وضعية الموازنة العامة في دول منطقة اليورو كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في 2010

الدولة	نسبة العجز في الموازنة %	الدولة	نسبة العجز في الموازنة %
ايرلندا	14.7-	بلجيكا	5.8-
اليونان	12.2-	قبرص	5.7-
اسبانيا	10.1-	النمسا	5.5-
فرنسا	8.2-	ايطاليا	5.3-
البرتغال	8.0-	ألمانيا	5.0-
سلوفينيا	7.0-	فنلندا	4.5-
نيوزيلندا	6.1-	مالطا	4.4-
تشيكوسلوفاكيا	6.0-	لوكسمبورج	4.2-

المصدر: مركز البحوث والدراسات الاقتصادية، **التقرير الاقتصادية حول: الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية**، الغرفة التجارية الصناعية، العدد 19، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011، ص 19.

[1] _ سيد البواب، **عجز الموازنة العامة للدولة (النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج)**، دار البيان، الطبعة الأولى، القاهرة (مصر)، 2000، ص ص 222،223.

وتشير بيانات الجدول أعلاه إلى أن ايرلندا تصدرت قائمة دول منطقة اليورو من حيث نسبة العجز في الموازنة ، حيث وصلت نسبة العجز في موازناتها إلى نحو 14.7% من الناتج المحلي الاجمالي، يليها اليونان بنسبة 13.2%، ثم اسبانيا وفرنسا والبرتغال، وهي أكثر الدول تضررا من هذه الأزمة.

الفرع الثالث: آليات تمويل العجز الموازني للدولة وآثارها

عند تجاوز العجز الموازني لحدوده المثلى تقع الدولة في أزمة العجز المالي على المستوى الداخلي للاقتصاد، وهنا تكون السلطات العامة أمام مجموعة من الخيارات الممكنة لتمويل هذا العجز، غير الجدل يقوم حول أفضل وسيلة لسد العجز نتيجة لأن كل منها يترك مجموعة من الآثار تختلف حسب مصدر تمويل هذا العجز، حيث نجد من أهم سياسات تمويل العجز الموازني:

1- التمويل عن طريق الإصدار النقدي: عندما تعجز جميع مصادر الايرادات العامة للدولة عن تمويل الخزينة العمومية، فلا تجد الحكومة من مناص سوى الطلب من السلطة النقدية باستخدام صلاحياتها القانونية في طبع أوراق البنكنوت كمعروض نقدي جديد لتمويل نشاطها الإنفاقي، وبالتالي استخدام العملة المصدرة بدلا من استخدام مصادر الجباية الاجبارية للإيرادات العامة، وهو ما يطلق علية الملاذ الأخير للتمويل لأن الاصدار النقدي الجديد قد يولد زيادة كبيرة في المعروض النقدي تفوق الزيادة في الناتج الوطني، مما ينتج عنه ضغوط تضخمية تؤثر على قيمة العملة، ولهذا تستخدم هذه الآلية إلا في الظروف القاهرة لأنها تسبب العديد من النتائج السلبية أهمها:[1]

- تدهور القوة الشرائية للعملة، وزيادة التفاوت في الدخل بين الأفراد لصالح أصحاب المداخيل المتحركة الاتي تستفيد من التضخم، على حساب الطبقات المتوسطة وذات الدخول الثابتة مما يسبب آثارا خطيرة تخل بالتوازن الاجتماعي؛
- انخفاض قيمة العملة الوطنية بالشكل الذي يولد العزوف عن تداولها، واستبدالها بالعملات الصعبة في التعامل المحلي (ظاهرة إحلال العملة)؛
- انخفاض سعر صرف العملة المحلية وارتفاع أسعار الواردات، الأمر الذي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات الدولية؛
- تفاقم العجز في الموازنة العامة نتيجة ارتفاع تكاليف الخدمات العامة، خاصة في ظل عدم استجابة الحصيلة الضريبية للزيادة في الأسعار بسبب ضعف الإدارة الضريبية، أي أن الدولة تستخدم الاصدار التضخمي لسد العجز الموازني، غير أنه فيما بعد يصبح سببا في حدوث العجز.

وعلى العموم لا يمكن حصر الآثار السلبية الناجمة عن هذا الأسلوب إذا استخدم بشكل عشوائي، ذلك أن الزيادة في المعروض النقدي من الناحية النظرية ليس مدمرا أو أسلوبا لخلق المشاكل والاختلالات الاقتصادية، بل أن النظرية الاقتصادية وضعت أسس وضوابط علمية لنجاح آلية التمويل بالإصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي) في سد العجز في الموازنة العامة.

[1]- نورزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 134، 135.

2- التمويل عن طريق القروض العامة: يمكن للدولة أن تمول عجز موازنتها العامة من مصادر إقراض حقيقية لا تؤدي إلى التوسع في الائتمان، وبالتالي لا يكون لها أثر على ارتفاع الأسعار، فتمويل عجز الموازنة من خلال بيع السندات الحكومية للبنوك التجارية لن يؤثر سلبا على الطلب الكلي والأسعار فيما لو كانت البنوك التجارية تمتلك فوائض أو احتياطيات زائدة، أما إذا لم تكن تملك هذه الفوائض فإن تمويل العجز في هذه الحالة يؤدي إلى سحب أو التأثير على الائتمان الموجه إلى القطاع الخاص، مما يعني أن التوسع في الائتمان الحكومي يكون على حساب الائتمان المتاح للقطاع الخاص (أثر المزاحة)، وبالتالي يعوق بصورة غير مباشرة نمو الاستثمار الخاص لاسيما في ضوء ضيق وعدم نمو الأسواق المالية في الدول النامية، كما يأخذ تمويل عجز الموازنة شكل الإقتراض من القطاع غير المصرفي كالاقتراض من الصناديق والتأمينات الاجتماعية وشركات التأمين التجاري وعمليات السوق المفتوحة وفوائض شركات القطاع العام، فإذا كان الاقتراض من موارد معطلة فإنه لن يكون له تأثير انكماشي على طلب القطاع الخاص الاستهلاكي والاستثماري، غير أنه يؤدي إلى زيادة الطلب والإنفاق الكليين بدرجة تفوق العرض الكلي، وبالتالي تساهم في ارتفاع الأسعار[1].

3- التمويل عن طريق الوعاء الضريبي: تعتبر الضرائب من أهم وسائل تمويل العجز الموازني ذلك أن زيادة الإنفاق العام تقتضي الزيادة في معدلات الضرائب وتوسيع الأوعية الضريبية لضمان حصيلة تناسب مقدار العجز، ويمكن لهذه الزيادة أن يكون وعائها الأرباح الصافية لمؤسسات القطاع الخاص أو الأجور والمرتبات، وإذا تم تمويل هذا العجز عن طريق الزيادة في أرباح شركات القطاع الخاص، فيمكن لهذه الأخيرة أن تتحمل الزيادة في أسعار السلع الاستهلاكية حتى تحافظ على مستويات الربح السابقة، وبالتالي تحمل العمال لأعباء الضريبة من خلال ارتفاع تكاليف الحصول على السلع والخدمات، وهذا ما يدفع بهم إلى المطالبة برفع الأجور بقدر يكافئ الزيادة في الأسعار الأمر الذي يعمل على تقليص هوامش ربح المؤسسات الخاصة، والنتيجة أن زيادة الضرائب تعمل على الحد من القدرة التمويلية لاستثمارات مؤسسات القطاع الخاص، وهذا ما يدفعها إلى إصدار أوراق مالية وطرحها للاكتتاب مع ما تحمله هذه الصيغة من مخاطر[2].

وتبقى الضرائب موردا سياديا بإمكان الدولة اللجوء إليه دون الكثير من القيود باستثناء ردود الأفعال الناتجة عن الضغط الضريبي المرتفع والتي يمكن أن تأخذ صور المقاومة الضريبية المتمثلة في الإضراب ضد الضريبة والغش الضريبي وظهور الاقتصاد الموازي...الخ.

---

[1] _ محمد أحمد على الحاوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 80 .

[2] _ **المرجع نفسه**، ص229،230.

- خلاصة الفصل:

لقد تم التطرق في هذا الفصل موضوع الموازنة العامة للدول بكل جوانبها التعريفية، حيث تأتي أهمية الموازنة العامة للدولة كونها الأداة العاكسة لاستراتيجية الاستفادة من الموارد المتاحة واستخدامها بالشكل الأمثل، من خلال تحصيل وجباية مختلف الايرادات العامة للدول، وصرفها في أوجه الانفاق العام الذي يحقق التنمية والرفاه لأفراد المجتمع، أي أنها وسيلة تخطيط لدى السلطات العمومية للتأثير على التوازنات الاقتصادية والمالية والاجتماعية وحتى السياسية، ولم تنشأ الموازنة العامة بالشكل الذي هي عليه في وقتنا الحالي بل سايرت هي الأخرى مراحل تطور نشاط الدولة فظهرت عديد الأنواع والمفاهيم للموازنة العامة، وبالتالي اختلفت مفاهيمها وأنواعها باختلاف تطور هذه المراحل وكذا تطور القوانين والتشريعات الدولية، كما للموازنة العامة مجموعة من المبادئ التي تحكم مراحل خروجها كقانون ساري المفعول، وذلك عبر مجموعة من المراحل (دورة الموازنة) يجسد فيها عمل كل من السلطة التنفيذية والتشريعية والرقابية على حد سواء.

وتعتبر النفقات العامة من أهم مكونات الموازنة العامة للدولة باعتبارها ضرورية لسير نشاط الدولة الإداري، الاقتصادي، الاجتماعي وحتى السياسي، وبالتالي فللإنفاق العام تأثيرات على كل هذه الجوانب، وتتعدد أنواع وأصناف الانفاق العام حسب معايير تتعلق بالمدة والجهة وغيرها، وازدادت أهمية الانفاق العام بشكل كبير في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء وأصبحت ظاهرة تزايد الانفاق العام مشكلا يؤرق كاهل جل اقتصادات العالم تحت أسباب ومبررات مختلفة، كما تعد الايرادات العامة شقا لا يقل أهمية عن النفقات العام، حيث أنها تعبر عن عملية جباية وتحصيل جميع موارد الدولة تحت طائلة القانون والسيادة والتضامن الاجتماعي، وعليه تعددت هي الاخرى مصادرها وأنواعها ومن أهمها الضرائب والرسوم وغيرها ولكل منها آثارها على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

إن عدم إحكام رسم الخطة الاقتصادية والاجتماعية عن طريق قانون الموازنة العامة ينتج عنه اختلالات كبيرة على مستوى مالية الدولة، وأول نتيجة لهذا هو عجز الموازنة العامة للدولة خاصة إذا زاد عن حدوده المثلى والتي لا يجب تجاوزها، حتى لا يقع الاقتصاد في أزمة عسر مالي وبالتالي اختلال هيكل اقتصاد الدولة من جهة وتهديد مستقبل الأجيال القادمة من جهة، ناهيك عن الاستنزاف المفرط لثروات الدولة أو اللجوء إلى الاستدانة، وبالرغم من كل الجهود على المستوى الدولي لعلاج مشكلة عجز الموازنة العامة إلا أن المشكل لا زال قائما إلى يومنا هذا، تختلف أنواعه ومسبباته حسب خصوصية كل اقتصاد من جهة وحسب وضعية الاقتصاد العالمي من جهة أخرى.

الفصل الثاني:

السوق النفطية ومحددات أسعار النفط

- تمهيد:

يمثل النفط أحد أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، وقد أدى دورا مهما وفعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية والاقتصادية على المستوى الدولي، حيث تظهر الأهمية الاستراتيجية للنفط باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة ومادة أولية أسياسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية، وأهم سلعة في التجارة الدولية، كما يشكل مصدر دخل رئيسي للدول المنتجة والمستهلكة له على حد سواء. ولا تكمن أهمية النفط في ظروف السلم والاستقرار فقط، بل تمتد وبشكل أكبر في أوقات الحروب والأزمات.

لقد شهدت صناعة الطاقة العالمية بشكل عام، والطاقة النفطية بشكل خاص منذ بداية العقد الأول من قرننا الحالي جملة من التطورات والتحديات التي ألقت بظلالها على بلدان العالم المصدرة والمستهلكة لهذه السلعة الاستراتيجية، وشكلت معلما بارزا في مسيرة صناعة الطاقة، ومن بين أبرز هذه التطورات الارتفاع المستمر في معدلات استهلاكها عالميا، وخاصة من مجموعة دول الاقتصادات الناشئة ذات الكثافة السكانية العالية، إلى جانب الطفرة الهائلة في تكنولوجيا الاتصالات، والتي وظفت بشكل جيد في صناعة أنماط جديدة ومتجددة من الطاقة، وتزايد اهتمام العالم الصناعي بمسألة أمن الطاقة في ظل التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ناهيك عن تداعيات الأزمات المالية والاقتصادية العالمية على جميع قطاعات الاقتصاد العالمي.

وكانت الصناعة النفطية الأكثر تأثراً بهذه التطورات، كونها صناعة استراتيجية تكاملية ذات طبيعة دولية من حيث تجارتها وانتشارها، وتتطلب كثافة عالية من رأس المال والتكنولوجيا الحديثة، وتتميز بنموها المضطرد من جهة الاستهلاك، ونتيجة كذلك للطبيعة الإستنفاذية للبترول (من حيث كونه مصدر طاقة غير متجدد)، الأمر الذي يتطلب أن يقابل كل برميل نفط مستخرج جهود استكشافية قادرة على تعويضه ببرميل مقابل، مما يتطلب بذل مزيد من الجهود في عمليات الاستكشاف والتنقيب عن مصادر بترولية جديدة، مع ما يمثله ذلك من مخاطر رأسمالية واستثمارية كبيرة. وبناء على ما سبق سوف نقسم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

- **المبحث الأول:** النفط والصناعة النفطية؛
- **المبحث الثاني:** السوق النفطية العالمية وتحدياتها المستقبلية؛
- **المبحث الثاني:** محددات أسعار النفط في السوق النفطية العالمية؛

المبحث الأول: النفط والصناعة النفطية

يعتبر النفط مرتكزًا أساسيًا لعمليات التنمية والتطور، وعليه جاء الاهتمام باستكشافه واستخراجه وتطوير وتنمية عمليات صناعته في تسلسل منتظم تصاحبه التقنية المتطورة والكفاءة العالية في إدارته فنيًا وتنفيذيا حتى اكتملت منظومة صناعته في العالم حتى وصلت إلى ماهي عليه اليوم.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول النفط

يعد النفط من أهم الموارد الطبيعية في الأرض، وتختلف الآراء والروايات حول تاريخ ومكان اكتشاف، كما يختلف الاقتصاديون في تعريف وتصنيف النفط حسب معايير مختلف سايرت تطور التكنولوجيا المساعدة في استخراجه وتصفيته، وحتى مكان تواجده.

الفرع الأول: مفهوم النفط

هناك العديد من المفاهيم المتعلقة بالنفط وتختلف باختلاف وجهات النظر حول أصلة وكيفية تكوينه في الطبيعة.

1- تعريف النفط: إن لفظ **النفط*** أو البترول "Petroleum" لاتيني الأصل وهو مكون من مقطعين هما: "Petra" وتعني الصخر، و"Oleum" وتعني الزيت وبهذا يعني اللفظ ككل "**زيت الصخر**"، والزيت الخام سائل أسود لزج يتكون من عنصرين أساسيين هما: الهيدروجين والكربون، فالهيدروجين عبارة عن غاز أما الكربون فهو مادة صلبة توجد بكثرة في صورة الفحم، أو الجرانيت المستعمل في صناعة الرصاص، وباتحاد هاذين العنصرين بنسب معينة بذرات من عناصر أخرى يتكون الزيت الخام أو النفط.[1]

وإذا ما نظر للنفط من زاوية العناصر الأساسية المكونة له في الطبيعة فهو عبارة عن سائل يتكون من مخاليط معقدة وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية (الهيدروجين والكربون) ذات تركيبات جزئية متنوعة وخواص فيزيائية وكيمياوية مختلفة.[2] فالهيدروكربونات السائلة تشكل الزيت الخام، أما الهيدروكربونات الغازية فتشكل الغاز الطبيعي.

كما يعرف النفط على أنه عبارة عن هيدروكربونات سائلة دهنية لها رائحة خاصة وتتباين ألوانه بين الأسود المخضر إلى البني والأصفر، وتختلف كثافته ولزوجته من منطقة إلى أخرى، كما يحتوى على العديد من الشوائب كالكبريت، الأوكسيجين، النتروجين، الماء والأملاح، وبعض المعادن كالحديد والصوديوم.[3]

2- نشأة النفط واكتشافه: إن أشهر النظريات العلمية لتفسير تكون النفط تقول إنه نتيجة تراكم العديد من الصخور المشبعة بالمركبات العضوية تحت سطح الأرض في درجات حرارة مرتفعة وضغط شديد، ولفترات

---

*- النفط الخام أو البترول، لفظين يستعملان لنفس المعنى، غير أنه في دراستنا هذه سوف نستعمل لفظ النفط.

[1]- خالد أمين عبد الله، **محاسبة النفط**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان (الأردن)، 2001، ص 13.

[2]- James G. Speight, **Petroleum Technology, Economics and Politics**, Scrivener Publishing, NEW Jersy (USA), 2011, p 21.

[3]- سالم عبد الحسن رسن، **اقتصاديات النفط**، الجامعة المفتوحة، الطبعة الأولى، طرابلس (ليبيا)، 1999، ص ص 39، 40.

زمنية طويلة تحللت المركبات مشكلة النفط المتعارف عليه حاليا، والذي يندفع في صورة سائلة من الآبار عند حفرها، ومع البرودة النسبية لهذه الأخيرة بمرور الزمن تحدث عمليات الترسيب، فالمكونات عالية الكثافة تتجه إلى أسفل البئر مخلفة ما يعرف بالنفط الثقيل، بينما يطفو النفط الخفيف والذي يكون أكثر نقاء على السطح، وفي الحالات التي تكون فيها تلك المركبات قد دفنت على أعماق كبيرة فإن الضغط والحرارة الشديدين تحولهما إلى غاز طبيعي، وفي الحالات التي تكون قد دفنت على أعمال أقل فإن عملية التحلل تكون غير كامل وتكون تلك المركبات ما يعرف بـ: زيت سجيل أو "shale oil"، وهو وقود غير عالي الكفاءة إذا ما قورن بالنفط العادي.[1]

لقد اكتشف الانسان النفط منذ ألاف السنين، فقد عرفه العراق القديم، والاتحاد السوفياتي (منطقة باكو)، والهنود الحمر في قارة أمريكا الشمالية، وكانت معرفتهم له مرتبطة ببعض الظواهر مثل الانكسارات والشقوق في الأرض وانسياب تلك المادة وخروجها مع الغاز الطبيعي، ويقال إن أول بئر نفطية حفرت في جنوب إيران (500 قبل الميلاد)، ويزعم البعض الآخر بأن أول بئر نفطية تم حفرها بالقرب من تشارلستون غربي فرجينيا في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1806، لكن معظم المراجع ترجح أن أول حفر وانتاج للنفط كان عام 1859 بالقرب من مدينة نيتسفيل في ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل "Edwin L. Drake"، وقد بلغ عمق هذه البئر 69.5 قدما، واعتبر ذلك التاريخ بداية عهد صناعة وإنتاج النفط في العالم.

وبحلول العام 1900 كانت كثير من الدول دخلت في انتاج النفط مثل: البيرو، جزر الهند الشرقية (أندونيسيا حاليا)، أما النفط في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي فقد حفرت أول بئر في مصر سنة 1911، وفي إيران سنة 1913، وفي خمسينات القرن الماضي بدأت العديد من الدول العربية باكتشاف النفط وتصديره إلى الكثير من إلى الدول الغربية التي أصبحت المستهلك الأساسي لهذه السلعة الاستراتيجية.[2]

ويقدر عدد آبار النفط في العالم طبقا لإحصائيات مجلة البترول والغاز لعام 2006 حوالي 47500 بئر منها 35000 في الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن هذه الآبار ليست بنفس الأهمية، حيث يتم تصنيف آبار النفط إلى صنفين هما: آبار عملاقة وهي التي يزيد إنتاجها عند اكتشافها عن 500 مليون برميل، وأقل من ذلك تعتبر آبار عادية، وتمثل الآبار العملاقة نسبة 1% فقط من إجمالي الآبار الموجودة أي ما يعادل 507 بئر عملاقة فقط، ولهذه الآبار أهمية كبرى فهي تنتج ما يوازي 60% من الإنتاج العالمي، ويحتوى على 65% من المخزون النفطي في العالم حسب إحصائيات 2005، ومعظم هذه الآبار تقع في منطقة الشرق الأوسط.[3]

الفرع الثاني: تصنيفات النفط الخام

---

[1]– حاتم الرفاعي، **البترول: ذروة الإنتاج وتداعيات الانحدار**، نهضة مصر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، القاهرة (مصر)، 2009، ص 41.

[2]– حسان خضر، **أسواق النفط العالمية**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 57، الصفاة (الكويت)، نوفمبر السنة الخامسة، ص 03.

[3]– حاتم الرفاعي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 42، 43.

صنفت النفوط في البداية حسب تصنيف معهد البترول الأمريكي إلى نفوط ثقيلة وخفيفة، لكن فيما بعد لما تطورت عملية القياس أضيفت معايير أخرى للتصنيف مثل المكونات الكيميائية والفيزيائية مثل نسبة الكبريت واللزوجة.

1- حسب درجة API: يختلف تركيب النفط الخام من حقل إلى آخر، وتقاس كثافته عادة بدرجات الكثافة وفق مقياس وضعه معهد البترول الأمريكي (American Petroleum Institute) "API"، وهي كالآتي:[1]

$$\text{درجة الـ } API = 131.5 - \frac{141.5}{\text{الوزن النوعي للنفط الخام عند درجة حرارة } (60 \text{ ف})}$$

فكلما زادت درجة الكثافة كلما قل ثقل النفط الخام النوعي وزادت منتجاته الخفيفة كالبنزين والكيروسين، وكلما قلت درجة الكثافة زادت منتجاته الثقيلة مثل الإسفلت، ويصنف مؤتمر الطاقة العالمي النفط الخام إلى ثلاث أنواع رئيسية هي:[2]

- **نفط ثقيل:** الذي تكون درجة كثافته أقل من 22 درجة؛
- **نفط متوسط:** ما بين 22 و31 درجة؛
- **نفط خفيف:** فتكون درجة كثافته أكثر من 31 درجة.

ويعتبر كل من النفط الخام الخفيف والمتوسط "**خام تقليدي**"، ويباع النفط الخفيف عادة بسعر أعلى من النفط الثقيل، لأن الأول يعطي منتجات مكررة ذات قيمة مثل الغازولين أو وقود الطائرات، ويعتبر نفط غرب تكساس ونفط بحر الشمال "**برنت**" و"**إيكوفيسك**" والنفط النيجيري "**بوني لايت**" وأنواع النفط الأخرى خفيفا، في حين أن معظم نفط الشرق الأوسط من الأصناف الثقيلة.

وأما النفط الذي يكون تحت درجة 10 يعرف باسم "**بيتومين**" ويتطلب معالجة خاصة، حيث يستخرج من الرمال أو الحجارة الرملية أو غيرها من الصخور الرسوبية، ويتم إنتاجه من رمال القطران في كل من كندا وفنزويلا، في حين يستخرج النفط التقليدي بالحفارات، ويخضع البيتومين لعمليات غسل ومعالجة متنوعة لفصل ما يحتويه من النفط عن الرمل والماء والمعادن ثم يمدد بالمتكثف، ونتيجة لهذه العمليات يتحول البيتومين إلى ما يعرف باسم "**النفط الخام الصناعي**" ويختصر بكلمة "syncrude" رغم أنه في الحقيقة غير صناعي أبدا.[3]

2- التصنيف على أساس الكثافة والمحتوى الكبريتي: تشير بعض الدراسات إلى أنه كلما ارتفعت درجة كثافة النفط "API" ينخفض محتواه من المركبات الكبريتية، بالرغم من أن العلاقة بين كثافة والمحتوى الكبريتي تختلف باختلاف المنطقة الجغرافية، إلا أنه توجد في العالم نفوط عالية كثافة (فوق الخفيفة) وفي نفس الوقت عالية المحتوى الكبريتي، وبالمقابل توجد نفوط منخفضة الكثافة ومنخفضة المحتوى الكبريتي، لهذا أضافت بعض المصادر إلى مقياس الكثافة محتوى الكبريت للدلالة على الفروق النوعية لأنواع النفوط.

---

[1]- سالم عبد الحسن رسن، **مرجع سبق ذكره**، ص 55.

[2]- سفيتلا تساليك، آنيا شيفرين، **الرقابة على النفط (مبادرة الحوار حول السياسات)**، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك (أمريكا)، 2005، ص 38.

[3]- James G. Speight, **Op Cit**, p 26.

3- حسب الكثافة واللزوجة: بما أن الكثافة ليست معيارا كافيا للدلالة على درجة لزوجة النفط الخام، حيث توجد بعض أنواع النفوط متوسطة الكثافة تتميز بدرجات لزوجة أعلى من نفوط أخرة كثافتها أقل، ولهذا تم استحداث جديد يعتمد على درجة الكثافة اللزوجة معا.

حسب هذا التصنيف، وكما يشير له الشكل أعلاه نكون أمام ثلاث أنواع من النفط الخام هي:

- **نفط خفيف:** درجة كثافته أعلى °20 API ودرجة لزوجته أدنى من 100 "Centipoise" أو CP؛
- **نفط ثقيل:** وهي ذات الكثافة ما بين °10-20 API وبدرجة لزوجة حدها الأعلى 10000 CP؛
- **نفط ثقيل جدا (البيتومين):** تقل كثافته عن °10 API وبدرجة لزوجة حدها الأعلى 100000 CP.

وقد زادت أهمية التفرقة بين أنواع النفوط مع تعاظم الاهتمام بمعايير السلامة البيئية وأصبحت الخامات الخفيفة تحصل على علاوة تساوي القيمة اللازمة لتخفيض نسب الكبريت بشكل خاص إلى المستوى الذي تسمح به القوانين المعمول بها في الدول المستوردة، والشكل الموالي يبين توقعات تناقص جودة النفط المنتج في العالم.

الفرع الثالث: قياس النفط الخام

يتم قياس وزن النفط عادة إما بعدد البرميل في اليوم أو بعدد الأطنان المترية في السنة، ولأن البرميل هو مقياس حجم والطن مقياس وزن فلا توجد علاقة دقيقة بينهما، حيث أن النفط الخام يختلف وزنه باختلاف نوعه والقاعدة أن كل 7.33 برميل تعادل طنا، وأن إنتاج برميل واحد باليوم يعادل 49.8 طن متري في السنة، ويتم قياس الغازولين من المضخة باللتر في معظم الحالات، ولكنه يقاس في الولايات المتحدة الأمريكية بالغالون (الغالون يعادل 3.75 لتر و42 غالونا تعادل برميلا واحدا) في حين لا تزال بغض البلدان تقيسه بالغالون الملكي البريطاني (يعادل الغالون 4.5 لتر و35 غالونا تعادل برميلا واحدا).[1]

كما يستخدم تعبير طن من النفط المكافئ للدلالة على إنتاج أو استخدام أشكال أخرى من الطاقة الأولية مثل: الغاز أو الفحم أو الطاقة الذرية أو المائية (لكل من هذه الأنظمة قياس خاص بها)، بحيث يمكن مقارنتها مباشرة مع النفط أو فيما بينها.

[1]- سفيتلا تساليك، آنيا شيفرين، **مرجع سبق ذكره**، ص 39.

المطلب الثاني: الصناعة النفطية

تعتمد الصناعة النفطية على النفط الخام بالدرجة الأولى، حيث يشكل مخزونه الموجود او المحتمل الوجود ما يسمى بالاحتياطي النفطي بمختلف أنواعه، ويعد استخراج الاحتياطي من باطن الأرض المرحلة الأولى للصناعة النفطية التي تليها مراحل أخرى، حتى نحصل من النفط على مختلف المواد الأولية والصناعية التي نحتاجها في حياتنا اليومية، وكل هذا يجعل من الصناعة النفطية تنفرد بخصائص عن باقي الصناعات الأخرى في العالم.

الفرع الأول: الاحتياطيات النفطية

1- تقدير الاحتياطي النفطي: بعد العثور على النفط الخام عن طريف حفر الآبار الاستكشافية، يجري حفر الآبار التقييمية لغرض حساب كمية المخزون النفطي ومن ثم تقدير الاحتياطي، وهنا ينبغي معرفة الفرق بين كل من المخزون الكلي للنفط والاحتياطي:[1]

- **المخزون الكلي:** ويمثل الحجم الكلي الموجود في مسامات الصخور المكمنية، ويمكن حساب الحجم الكلي للمخزون النفطي بصورة اولية حسب المعادلة الآتية:

حجم النفط المخزون= (مساحة المكمن)× (معدل مساحة الطبقة الحاملة للزيت)× (المسامية)× (1- بنية التشبع في الماء)× (معامل التحويل حسب الوحدات)/ معامل الانكماش

حيث يمكن الحصول على هذه المعلومات من النماذج المكمنية للسوائل وخواص الصخور والتغيرات الجيولوجية ونتائج التحاليل والاختبارات الأخرى.

- **الاحتياطي:** وهو ذلك الجزء من كمية النفط المخزون في باطن الأرض، والذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المتاحة، وبالتالي تقدير احتياطي النفط يعتمد على عوامل متعددة مثل وسائل الدفع المكمني وطرق الانتاج المتبعة وكذا الخواص الكيمياوية والفيزيائية للصخور، ويمكن حساب الاحتياطي النفطي من خلال المعادلة الآتية:

احتياطي النفط= مساحة الطبقة الحاملة للزيت× سمكها× المسامية× نسبة تشبع النفط في الماء

وبالتالي تمثل الاحتياطيات النفطية نوعا من المصادر أو الثروات الباطنية التي توضع بشكل تقديري من مهندسي مكامن النفط أو الجيولوجيين، وتتغير هذه الاحتياطيات مع الزمن وحسب ظروف التقنية السائدة.

ومن أجل الاستغلال التجاري والاقتصادي للثروة النفطية المكتشفة في منطقة معينة. يتطلب الأمر القيام بالعديد من الاجراءات ذات الطابع الفني، الانشائي، التكنولوجي والاقتصادي، وكل هذه الخطوات تؤدي إلى عملية الحفر الناجح للبئر النفطية، وهذا يتم بهدف:

- تحديد مساحة الحقل النفطي، وصلاحية البئر للاستخراج والاستغلال؛
- تحديد ومعرفة كمية ونوعية النفط المكتشفة، أي تقدير الاحتياطي وأنواعه وكذا الطاقة الانتاجية...الخ؛
- تحديد طريقة الاستخراج، من أجل ضمان سلامة وأمن الاستغلال الاقتصادي للثروة النفطية.

[1]- سالم عبد الحسن رسن، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 56-58.

2- أنواع احتياطيات النفط: هناك العديد من التصنيفات للاحتياطي النفطي، غير أن التصنيف الأكثر شيوعا يقسمه إلى أربعة أنواع رئيسية هي:[1]

- **الاحتياطي المثبت (المؤكد):** وهو عبارة عن كميات النفط التي تشير المعلومات الجيولوجية والهندسية إلى إمكانية استخراجها بصورة تقريبية دقيقة من المكامن النفطية، في ظل الظروف التقنية والاقتصادية المتاحة.

- **الاحتياطي المرجح:** هي كميات النفط الممكن الحصول عليها من المكامن النفطية التي تم تطويرها والتأكد من احتياطها الثابت، سواء تلك التي يمكن الحصول من الامتداد الأفقي أو العمودي للطبقات المنتجة، أو الكميات التي يمكن استخلاصها نتيجة تطبيق وسائل الاستخلاص الثانوية، أو الكميات التي يمكن الحصول عليها من الطبقات التي لم يتم تطويرها الانتاجي بعد والتي توجد دلائل احتوائها على النفط.

- **الاحتياطي الممكن:** هي مجموع الكميات النفطية التي من الممكن الحصول عليها ضمن الاحتياطي المرجح وجوده، والكميات الممكن الحصول عليها في المناطق البعيدة والممكن تطويرها لتضيف كميات مناسبة من الاحتياطي الممكن استغلاله.

- **الاحتياطي المحتمل:** هي عبارة عن كميات النفط المتوقع الحصول عليها واستخلاصها من المكامن التي لم يتم أو حفرها بعد، والتي يعتقد علماء الجيولوجيا احتمال وجودها ضمن طبقات الأرض.

الفرع الثاني: المراحل الأساسية لصناعة النفط

تمر الصناعية النفطية بمراحل عدة حتى يصبح النفط على حالته الصالحة للاستهلاك، وتنحصر هذه المراحل في:[2]

1- مرحلة البحث والتنقيب: هي المرحلة المتضمنة مختلف الدراسات التحليلية، والأعمال التطبيقية في الجوانب الفنية، والجيولوجية والاقتصادية، والتكنولوجية، والهادفة نحو معرفة وتحديد تواجد الثروة البترولية، سواء كانت من ناحية كمياتها، وأنواعها، ونوعيتها، وموقعها الجيولوجي، والجغرافي أو من ناحية مدى سلامة الاستغلال الاقتصادي لتلك الثروة الطبيعية.

2- مرحلة الاستخراج أو الإنتاج: وهي المرحلة الهادفة إلى استخراج النفط الخام من باطن الأرض، ورفعه إلى السطح ليكون جاهزا أو صالحا للنقل والتصدير، والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة في داخل البلد أو خارجه.

3- مرحلة النقل: وهي المرحلة الثالثة، والهادفة إلى نقل النفط الخام من مراكز أو مناطق إنتاجه إلى مناطق تصديره أو تكريره، ويتم ذلك بواسطة الأنابيب، ناقلات النفط البحرية، السك الحديدية، الطرق البرية...الخ.

4- مرحلة التكرير أو التصفية: وهي المرحلة الهادفة إلى تصنيع النفط في المصافي، ذلك بتحويله من مصدره الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية البترولية المتنوعة، والمعالجة لسد الحاجات الإنسانية إليها مباشرة، أو

---

[1]- حسان خضر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 5، 6.

[2]- أمال رحمان، **النفط والتنمية المستدامة**، مجلة أبحاث اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 06، ديسمبر 2008، ص ص 180، 181.

للعمليات التصنيعية لمراحل صناعية لاحقة ومتعددة. وهذه المنتجات النفطية المتنوعة بعضها الخفيف كالغاز الطبيعي، بنزين السيارات، والكيروسين، وبعضها المتوسط كزيت الغاز، زيت الديزل وزيت التشحيم، وبعضها الثقيل كزيت الوقود والإسفلت والشمع.

5- مرحلة التسويق والتوزيع: وهي المرحلة الهادفة إلى تسويق وتوزيع النفط بصورته خاما أو منتجات بترولية، إلى مناطق وأماكن استعماله واستهلاكه القريبة والبعيدة وعلى النطاق المحلي أو الإقليمي أو العالمي، إن مراكز التوزيع قد تكون مراكز رئيسية أو فرعية بتوفير كافة معدات وأدوات وأماكن الاستلام والتخزين للنفط الخام أو المنتجات النفطية وإعادة التوزيع.

6- مرحلة التصنيع البتروكيمياوي: وهي المرحلة الهادفة إلى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية النفطية إلى منتجات سلعية بتروكيمياوية مختلفة ومتنوعة تعد بالمئات، كالأسمدة الزراعية، المنظفات، المبيدات، الأصباغ والمواد البلاستيكية والأنسجة الصناعية ...الخ. إن هذه المرحلة تضم عدد واسع وغير محدود من نشاطات اقتصادية وصناعية مهمة وحيوية في مجمل الاقتصاد الوطني والعالمي.

الفرع الثالث: مميزات الصناعة النفطية

تختلف الصفات المميزة لصناعة وانتاج النفط بشكل عام عن غيرها من الصناعات الأخرى، والتي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

1- التأثر بالعوامل الاقتصادية والتقنية والسياسية: تعد صناعة انتاج النفط من بين الصناعات التي تتأثر بشكل ملحوظ بالعوامل الاقتصادية والتقنية والسياسية، حيث تتأثر هذه الصناعة بأسعار السوق المتقلبة ومعدلات أسعار الصرف، وكذا أثر التغيرات في التكاليف وتقنيات الجدوى الاقتصادية لمشاريع النفط القائمة والمرتقبة، ناهيك عن الحوافز الضريبية الممنوحة من طرف الحكومة لتشجيع استكشاف وانتاج النفط الخام بكميات أكبر، كما أنه من الممكن أن تمارس الدولة الرقابة على هذه الصناعة كإجراء سياسي، لضمان كميات إنتاج معينة وتوريدات كافية من المواد النفطية وبأسعار مخفضة.[1]

2- ارتفاع التكاليف الرأسمالية: تعد مشاريع الحصول على احتياطيات النفط وتطويرها وانتاجها مكلفة جدا، وبالتالي تتطلب الصناعة النفطية رؤوس أموال ضخمة، ناهيك عن التكنولوجيا المتطورة، والأمر راجع إلى المخاطر الرأسمالية العالية التي تمتاز بها المراحل الأولى لهذه الصناعة بشكل خاص (الاستكشاف والانتاج) نتيجة اتساع الفجوة بين عملتي الانفاق والانتاج، هذا ما جعل نفقات الاستثمار تأخذ منحا تصاعديا، فقد شهدت التكاليف الرأسمالية للشركات النفطية الخمس الكبرى* على نشاط الاستكشاف والانتاج ارتفاعا خلال الفترة ما بين (2003-2013)، من 41.4 مليار دولار في سنة 2003 أي ما يشكل نحو 71.6% من إجمالي المصاريف

[1]- حسين القاضي، سمير الريشاني، **محاسبة البترول**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2010، ص 44.

*- تشمل الشركات النفطية الخمس الكبرى في العالم كل من: شيفرون تاكسكو، روايال دوتش شال، توتال فينا ألف، إكسون موبيل، بريتيش بيتروليوم أموكو، حيث سعت هذه الشركات من خلال سياسات الاندماج، تحقيق وفرات الحجم وبالتالي تقليص التكاليف الكلية للصناعة النفطية.

الرأسمالية لهذه المجموعات، لتصل إلى حوالي 159.6 مليار دولار في عام 2013 أي ما يمثل 86.9% من إجمالي المصاريف الرأسمالية، في حين توزعت باقي المصاريف الرأسمالية على أنشطة التكرير والبتروكيماويات والنقل والتسويق والأنشطة اللاحقة الأخرى، ويمكن بيان كل هذا من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-1): التكاليف الرأسمالية للشركات النفطية الخمس الكبرى في العالم (2003-2013)

الوحدة: مليار دولار

	2003	2005	2007	2009	2011	2013
الاستكشاف و الإنتاج	41446	54206	77220	87906	134227	159581
أنشطة القطاع اللاحقة	15067	16665	22695	24718	21157	21749
أخرى	1353	1884	2245	2149	2870	2279
الإجمالي	**57866**	**72755**	**102160**	**114773**	**158254**	**183609**

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، **ملخص تنفيذي: متابعة لدراسة توزيع الايرادات الاجمالية لبرميل النفط وحصة الدول الأعضاء في أوابك منه**، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة)، جانفي 2015، ص 19.

3- التركز الانتاجي والطبيعة الاحتكارية: تظهر أهمية النفط من خاصية الاحتكار الانتاجي واحتلال مناطق محدودة للجزء الأكبر من التكوينات، ويتحكم عدد محدد من الشركات في الجزء الأكبر من الانتاج والنقل والتكرير وفي خريطة تجارة النفط، وأخيرا تخضع دراسة الصناعة النفطية في تحديد مناطق الانتاج ثم تنقل الدراسة الى أهمية الموارد النفطية وطريقة استغلالها ومراحل الصناعات النفطية المختلفة حتى تصل إلى يد المستهلك الأخير في صورة المشتقات والصناعات البتروكيميائية، وما عزز سياسات الاحتكار هذه هو الموار المالية الضخمة التي تملكها الشركات النفطية الكبرى، وكذا التحالفات الكبرى التي قامت بها هذه الشركات ضد الدول المنتجة، وتكتل هذه الأخير أيضا في منظمات احتكارية، حيث أصبح الصراع قائما بين الشركات الكبرى كل من الدول المنتجة، وحتى المستهلكة للنفط حول التحكم في الأسعار والتلاعب بها من خلال التحكم في المعروض النفطي، وكذا الصناعات النفطية بمختلف مراحلها.[1]

4- الطبيعة الإستنفاذية للموارد النفطية: تعتبر الاحتياطيات النفطية من الموجودات النادرة التي يصعب ايجادها واستبدالها، حيث أن استخراج النفط يعني بالضرورة نضوب مكامنه، ويحتاج الكشف عن مواقع جديدة إلى جهود كبيرة قد لا تؤدي إلى أي نتيجة، وهذا يعني أن تعويض البرميل الذي يستخرج يتطلب صرف مبالغ كبيرة تتعاظم مع الزمن بسبب المخاطر الرأسمالية الكبيرة التي تميز الصناعة النفطية عموما، وبالتالي فإنه كلما زاد استنفاذ النفط من باطن الأرض كلما قلت إمكانية العثور على احتياطيات جديدة، ناهيك عن الارتفاع المطرد للطلب على النفط الخام ومشتقاته، حيث ارتفع من 07 ملايين برميل يوميا إلى حوالي 85

[1]- بيوار خنسي، **البترول: أهميته، مخاطره وتحدياته**، دار ئاراس للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، أربيل (العراق)، 2006، ص 73.

برميل يوميا خلال الفترة الممتدة ما بين (1948-2008)، وإذا ما استمرت هذه الزيادات في الاستهلاك هذا يعني أن المخزون الحالي من النفط المؤكد سينفذ في حدود 2055.[1]

المطلب الثالث: مكانة النفط ضمن ميزان الطاقة العالمي

شكل النفط في القرن العشرين العمودي الفقري للحضارة المادية للإنسان، كونه يدخل في شتى المجالات الصناعية، كما أنه يمتاز بأهمية نسبية مقارنة بجميع انواع الطاقة الأخرى، غير انه وفي عصرنا الحالي تغيرت نوعا ما مشهد خارطة الطاقة في العالم الأمر الذي وضع الصناعة النفطية في العديد من التحيات المستقبلية.

الفرع الأول: أهمية النفط

يضطلع النفط بأهمية بالغة على الصعيد الاقتصادي والتجارية والاجتماعية وحتى السياسي والعسكري باعتباره أهم سلعة استراتيجية في العالم.

1- الأهمية الاقتصادية للنفط: تمكن الأهمية الاقتصادية النفط كونه سلعة استراتيجية تشكل عاملا من عوامل الانتاج إلى جانب الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، فكما أنه لا فائدة من رأس المال دون عمل، فلا فائدة منه دون طاقة، وهكذا يرتبط الاقتصاد العالمي الحديث في تقدمه وتطور أشد الارتباط بتوافر الطاقة بأي شكل من أشكالها، فالازدياد المستمر لعدد السكان، وارتفاع مستوى المعيشة في الدول الصناعية الكبرى، وتطوير البلدان النامية وتصنيعها كل ذلك يتطلب مزيدا من الطاقة.[2]

- **أهمية النفط بالنسبة للقطاع الصناعي:** يستمد النفط أهميته كأهم مصادر الطاقة كونه صناعة تحويلية بمعنى أن النفط الخام لا يستهلك مباشرة، بل يدخل بعد استخراجه إلى مصافي التكرير، لينتج عنه العديد من المشتقات وهذا ما يسمى بالصناعات البتروكيميائية، حيث يتم انتاج أكثر من 450 مادة كيميائية مستخلصة أو مشتقة من النفط الخام، تستعمل اليوم في تحضير منتوجات عديدة ومختلفة تقدر بما يزيد عن 1500 صنف.[3]

- **أهمية النفط بالنسبة للقطاع الزراعي:** بعد قيام الثورة الصناعية ودخول الآلة ميدان العمل، واكتشاف النفط كمصدر للطاقة المحركة بدأ القطاع الزراعي كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى ينمو ويتطور بشكل سريع بفضل التكنولوجيا الحديثة والآلات التي تشتغل في معظمها بمشتقات النفط حتى أطلق على أهمية هذا الأخير في القطاع الزراعي "**بالبترو-زراعة**"، حيث يمكن أن ينظر لأهمية النفط في تطوير القطاع الزراعي من زاويتين أساسيتين هما:[4]

- ✓ النفط كمحرك لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة؛
- ✓ استعمال المنتجات البتروكيميائية وأثرها على التقدم الزراعي، وذلك من خلال إنتاج الأسمدة الآزوتية، والمبيدات الحشرية وحتى أعلاف الحيوانات، فكل هذه المنتجات مصدرها مشتقات النفط.

---

[1]- عبد الرزاق فارس الفارس، **الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 363، بيروت (لبنان)، ماي 2009، ص 26.

[2]- حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، الطبعة الأولى، بيروت (لبنان)، 2000، ص 74.

[3]- بيوار خنسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

[4]- حافظ برجاس، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 76-78.

– **أهمية النفط بالنسبة للقطاع التجاري:** يعد النفط الخام السلعة الأكثر تداولا على المستوى العالمي وقد زاد حجم تجارة النفط الخام خاصة بعد الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا نتيجة الطلب المتزايد على النفط الخام ومشتقاته من طرف الدول الصناعية الكبرى، حيث من المعروف أن هذه الأخيرة هي أكبر دول العالم استهلاكا وأقلها إنتاجا للنفط، على عكس الدول النامية، وقد ترتب عن هذا التفاوت بين معدلات انتاج النفط والطلب عليه جعلت من النفط السلعة ذات الأهمية الأكبر في التجارة الدولية من حيث الحجم والقيمة النقدية.

– **أهمية النفط كمور مالي:** تشكل العائدات النفطية للدول المنتجة الرئيسية للنفط أهم مصدر للإيرادات وأهم محرك للنمو الاقتصادي، حيث تستخدم هذه العائدات في بناء وتكوير البنى التحتية وتوفير فرص العمل وتحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع.

2– الأهمية الاجتماعية للنفط: لا يقل دور النفط من الناحية الاجتماعية عن الاقتصادية ويظهر ذلك من خلال تأمين الحاجيات الاجتماعية والاستهلاكية الضرورية للمجتمع.

– **أهمية النفط بالنسبة لقطاع النقل:** اعتمد العالم منذ اختراع محرك الاحتراق الداخلي قبل أزيد من 100 عام على الوقود المشتق من النفط كمصدر رئيسي لتسيير قطاع النقل بشتى أنواعه (البري، البحري والجوي)، حيث ساهم هذا الاختراع في النقلة الحضارية الهائلة التي شهدها العالم خلال القرن الماضي وشهد معه قطاع النقل رواجا كبيرا حتى أصبح بمثابة القاطرة الرئيسية لنمو الطلب العالمي على النفط خاصة النقل البري منه، وتتوقع معظم الدراسات أن هذا القطاع سوف يستأثر على ثلاثة أرباع النمو المتوقع للطلب العالمي خلال الفترة من 2010 إلى غاية 2030، حيث ستقود مجموعة الدول النامية والمتحولة إجمالي الزيادة المتوقعة خلال نفس الفترة والمقدرة بحوالي 15.3 مليون برميل يوميا في مقابل انخفاض الطلب من قبل الدول الصناعية بحوالي 1.1 مليون برميل يوميا، الامر الذي يجعل التساوي في الطلب بين المجموعتين بحلول سنة 2020 لتستأثر بعد هذا التاريخ مجموعة الدول النامية والمتحولة بصدارة الطلب على النفط في قطاع النقل.[1]

– **أهمية النفط في توليد الطاقة الكهربائية:** يتم توليد الطاقة الأولية من مصادر مختلفة بواسطة محطات التوليد القريبة منها، ويأتي النفط في مقدمة هذه المصادر بتأمين الجزء الأكبر من الطاقة خاصة الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم، والتي يحتاجها الإنسان في كل مجالات حياته اليومية، ويبقى للنفط الدور الأهم حاليا في توليد الكهرباء كونه الوقود الأفضل من حيث التكلفة.

3– الأهمية السياسية والعسكرية للنفط: منذ بداية القرن العشرين ازدادت الأهمية السياسية للنفط بسبب الاستعمالات الجديدة له في الأغراض الصناعية والعسكرية، وكان هم كل الدول الصناعية الكبرى هو الحصول على نصيبها الأكبر من الامتيازات النفطية لدى الدول المنتجة، ما جعل النفط أهم باعث للسياسة الدولية وكانت الشركات النفطية ومن ورائها الحكومات تستخدم نفوذها السياسي والعسكري في هذا الصدد، حيث شهد العالم المعاصر أربعة حروب عالمية الأولى ضد ألمانيا والامبراطورية العثمانية، والثانية ضد ألمانيا واليابان، والثالثة

[1]– النشرة الشهرية للأمانة العامة، **النقل قاطرة الطلب العالمي على النفط**، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، العدد 12، ديسمبر 2011، ص 5.

ضد الاتحاد السوفييتي أو ما يسمى بالحرب الباردة، والرابعة ضد العرب والمسلمين في إطار ما يسمى بمشروع الشرق الأوسط الكبير، حيث استعمل في هذه الأخيرة النفط لأول مرة كسلاح خلال الصراع العربي مع المد الصهيوني سنة 1949 أثناء انعقاد اجتماع الجامعة العربية، بمنع تزويد كل من يتحالف مع الصهاينة بالنفط، وتوالت هذا السياسة أثناء العدوان الثلاثي على مصر وحرب أكتوبر 1973، والهدف الرئيسي من كل هذه الحروب السابقة هو السيطرة على النفط ومنابعه، من خلال رسم السياسات الدولية وإقامة التحالفات والتكتلات خاصة بالنسبة للدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط.[1]

الفرع الثاني: أفضلية النفط ضمن مصادر الطاقة

بالرغم من وجود عديد الأصناف من الطاقة في العالم إلا أن النفط كان ومازال أهم وأفضل أنواع الطاقة طلبا نتيجة للخصائص والمنتجات التي يمكن اشتقاها منه بالإضافة إلى عديد الخصائص الأخرى.

1- قصور الطاقات البديلة في الحلول محل النفط: لقد حاولت دول الغرب الصناعية منذ حقبة السبعينات والثمانينات وحتى يومنا هذا البحث عن بدائل جديدة للنفط، وذلك نتيجة لارتفاع أسعاره من ناحية والتبعية الاقتصادية والسياسية للدول المنتجة لهذا المورد من جهة أخرى، غير أن نتائج البحث هذه كانت على غير المتوقع حيث أثبتت قصور المصادر البديلة عن الحلول محل النفط على الأقل في المدى المتوسط وذلك لعدة أسباب أهمها:[2]

- بعض مصادر الطاقة البديلة غير اقتصادي بسبب الارتفاع الباهظ لتكاليفها المالية مثل استغلال طاقة الرياح وأمواج البحار والمحيطات والطاقة الشمسية...الخ؛

- انعدام فعالية بعض البدائل، مثل استعمال الكحول المستخرج من الذرة وقصب السكر كوقود لمحرك السيارات، إلا أن نتائج التجارب كانت مخيبة؛

- عدم أمان بعض هذه المصادر البديلة، مثل استخدام الطاقة النووية كمصدر للوقود في المجالات السلمية، وهذا ما أثبتته الكوارث التي حدثت في أفريل 1986 في الاتحاد السوفياتي سابقا والمعروفة بحادثة "**تشيرنوبيل**" والتي تعد أكبر كارثة نووية حدثت في التاريخ، وبعدها حادثة "**فوكوشيما**" في اليابان في مارس 2011 والتي بقيت راسخة في الأذهان إلى الآن.

2- ارتفاع محتوى النفط الحراري وانخفاض التكلفة مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى: حسب تقارير إدارة معلومات الطاقة وباستثناء الطاقة النووية والكهرباء يحتوي النفط على أكبر طاقة حرارية بالمقارنة مع سائر

---

[1]- قصي إبراهيم عبد الكريم، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)**، منشورات الهيئة العامة للسورية للكتاب، دمشق (سوريا)، 2010، ص 37.

[2]- أمينة مخلفي، **النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة**، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)، 2011، ص ص 230، 231.

المحروقات الأخرى، حيث ينتج عن حرق غالون واحد من البنزين ما يقارب 125.70 مليون وحدة حرارية، كما أن تكلفته قد تصل في بعض المناطق إلى أقل من 2 دولار للغالون الواحد.[1]

الفرع الثالث: الأهمية النسبية للنفط ضمن مصادر الطاقة البديلة: بقي الفحم المصدر الرئيس للطاقة التجارية إذ تجاوزت نسبة إسهامه أكثر من 95% من مجمل إنتاج الطاقة استهلاكها عالميا حتى بداية القرن العشرين، وبعدها بدأ مركز الفحم يهتز بسبب ظهور منافسين قويين هما: النفط والغاز الطبيعي، فانخفضت نسبة إسهام الفحم إلى 37% في الوقت الذي ارتفعت نسبة النفط إلى 43% و15% لصالح الغاز وذلك في بداية الستينات من القرن نفسه، ومنذ ذلك الحين أصبح للطاقة هيكل متكامل يشكل النفط عموده الفقري إلى وقتنا الحالي.[2]

الجدول رقم (2-2): الطلب العالمي على مختلف مصادر الطاقة الأولية **الوحدة:** مليون طن نفط مكافئ.

	1990	2000	2012*	2020	2025	2030	2035	2012-2035**
Oil	3 231	3 663	4 158	4 469	4 545	4 600	4 666	0.5%
Gas	1 668	2 072	2 869	3 234	3 537	3 824	4 127	1.6%
Coal	2 230	2 357	3 796	4 137	4 238	4 309	4 398	0.6%
Nuclear	526	676	642	869	969	1 051	1 118	2.4%
Hydro	184	225	313	391	430	466	501	2.1%
Bioenergy***	893	1 016	1 318	1 488	1 598	1 718	1 848	1.5%
Other renewables	36	60	142	311	432	566	717	7.3%
Total (Mtoe)	**8 769**	**10 070**	**13 240**	**14 899**	**15 749**	**16 534**	**17 376**	**1.2%**

* 2012 data are preliminary estimates. ** compound average annuel growth rete.
*** includes traditional and modern biomass uses. Mtoe: million tonnes of oil equivalent.
Source: International Energy Agency (IEA), World Energy Investment Outlook 2014, p 24.

من خلال الجدول أعلاه، وحسب تقرير وكالة الطاقة الدولية الصادر سنة 2014، فإن إجمالي الطالب العالمي على مصادر الطاقة الأولية (بما فيها الطاقة الحيوية التقليدية والحديثة)، سوف يزداد ما بين عامي (2012-2035) بنسبة إجمالية تقدر بـ: 31.21%، حيث من المتوقع أن يصل إجمالي الطلب العالمي على الطاقة خلال سنة 2035 حوالي 17376 مليون طن نفط مكافئ، مقابل 13240 مليون طن نفط مكافئ خلال سنة 2010، أي بمتوسط معدل نمو سنوي خلال هذه الفترة يقدر بـ: 1.2%، وستظل الطاقة الأحفورية تستحوذ على الحصة الأكبر من مزيج الطاقة العالمية وعلى رأسها النفط، حيث كان يمثل لوحده خلال سنة 2000 نسبة 36,37% لتنخفض خلال سنة 2012 إلى نسبة 31.40% ومن المتوقع أن يمثل النفط ما نسبته 26.85%، أي أن النسبة في انخفاض مستمر بالرغم من تزاد الطالب على الطاقة في العالم، وهذا يشكل تحديا أمام الصناعة النفطية بسبب تغير النمط الاستهلاكي للطاقة والذي سوف نتطرق إليه في العنصر الموالي.

وبالرغم من المنحنى التنازلي لنسبة مساهمة النفط في تركيبة مزيج الطاقة العالمية سوف يبقى من أهم مصادر الطاقة في العالم على الأقل في العقود القليلة المقبلة (في المدى المتوسط).

---

[1]- حافظ برجاس، **مرجع سبق ذكره**، ص 65.

[2]- عبد الرؤوف الرهبان، **الأهمية النسبية النوعية لموارد الطاقة (دراسة في جغرافيا الطاقة)**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد 01 و02، 2011، ص 382.

المبحث الثاني: السوق النفطية العالمية وتحدياتها المستقبلية

تعتبر السوق النفطية من أهم الأسواق النشطة على الإطلاق باعتبار النفط أهم سلعة استراتيجية متداولة في العالم، وهذا ما يجعل للسوق النفطية خصائص مميزة عن غيرها من الأسواق، كما تتدخل اطراف عديد في عمل السوق النفطية، غير ان ديناميكية الحياة الاقتصادية وتغيرها خاصة في مجال الطاقة فرض على سوق النفط العديد من التحديات.

المطلب الأول: ماهية السوق النفطية

يعتبر العرض والطلب اهم طرفين في تكوين أي سوق بما فيها السوق النفطية، كما ان لهذه الأخيرة مميزات خاصة مستمدة من طبيعة وخصائص السلة النفطية المتداولة، كما تضم السوق النفطية عدة أنواع.

الفرع الأول: تعريف السوق النفطية: تعرف السوق النفطية على أنها السوق التي يتم التعامل فيها بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، ويحرك هذه السوق عوامل اقتصادية على رأسها قانون العرض والطلب، ناهيك عن عوامل أخرى سياسية وعسكرية وتضارب المصالح بين المنتجين والمستهلكين، والشركات الاحتكارية الكبرى.[1] وبالتالي فالسوق النفطية تضم كغيرها من الأسواق مجموعة المتعاملين الذين يمثلون جانب العرض وهم المنتجون (مصدرين وبائعين)، ومجموعة المتعاملين الذين يمثلون جانب الطلب وهم المستهلكون (مشترين ومستوردين).

الفرع الثاني: خصائص السوق النفطية

تمتاز السوق النفطية بعدة خصائص أهمها:[2]

1- ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري: أي أن هناك عدد قليل من الدول المنتجة والمصدرة للحصة الأكبر في العالم من النفط (حوالي 85%) تكونت في شكل منظمات مثل مجموعة الدول المصدرة للنفط **(OPEC)** من جهة، كما تسيطر الشركات العالمية الكبرى بفروعها المختلفة على جوانب مهمة من السوق النفطية من جهة ثانية، ناهيك عن تركز عدد قليل من الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط من خلال منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي OCDE من جهة ثالثة، وكل واحدة من هذه الأطراف تشكل احتكارا في جزء من السوق النفطية تسعى من خلالها للدفاع عن مصالحها.

2- عدم مرونة الطلب في الأجل القصير: يتصف الطلب على النفط في الأجل القصير بعدم مرونته، فالصناعات المبنية على أساس استخدام النفط لا يمكنها التحول عنه إلى مصدر آخر بسبب ارتفاع أسعاره مثلا كون هذه العملية تتطلب بعض الوقت للتحول إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة.

---

[1]- بن يعقوب الطاهر، قرعي مريم، **آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات- دراسة حالة الجزائر**، المؤتمر الأول حول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، يومي 7، 8 أفريل 2015.

[2]- سالم عبد الحسن رسن، **مرجع سبق ذكره**، ص 166.

3- أنها سوق أكثر تنافسية وشفافية: حيث تتميز السوق النفطية بحرية البيع والشراء أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق، ولم يفرض من قبل الشركات الاحتكارية، كما أنه يتميز بمرونة أكبر، حيث تكون الشركات والدول المنتجة والمستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات التجارية والعقود المستقبلية للنفط.

وبسبب ظهور وتطور الصفقات والعقود المستقبلية للنفط أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول جانبي العرض والطلب النفطيين من أجل تقليل المخاطر الناتجة عن عدم التوازن وبالتالي تجنب خطر تقلبات الأسعار.

4-- عدم استقرار السوق النفطية والتأثر بالأسواق ذات الصلة: وهذا راجع لتنامي مكانة النفط في الاقتصاد العالمي، بالنظر لاعتماد العديد من الصناعات عليه وفي شتى مجالات الحياة من جهة وعد استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب، المضاربة والتوترات الجيوسياسية...الخ، كما تتأثر السوق العالمية للنفط بصورة مباشرة بسوق الناقلات و تكاليف الشحن والتي تتأثر هي الأخرى بتقلبات الطلب العالمي على النفط.

الفرع الثالث: أنواع السوق النفطية

تضم السوق النفطية طبقا لآجال التعامل، وكذا طبيعة الأدوات المتعامل بها داخل عدة أنواع هي:

1- الأسواق الفورية للنفط: عرفت صناعة النفط الأسواق الفوري منذ وقت طويل باعتبارها وسيلة عملية للتخلص من بعض الفوائض النفطية بأسعار منخفضة، ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود طويلة الأجل التي كانت تخضع لنظام تسعيري ثابت، حيث لم يكن نطاق هذه السوق في الماضي يتجاوز 15% من حجم التجارة العالمية للنفط، وعليه لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر بشكل كبير على الأسعار المعلنة أو الرسمية التي تحكم العقود طويلة الأجل، غير أن الاختلال الحاصل في العرض النفطي واشتداد المنافسة داخل الأوبك وخارجها خلال نهاية الثمانينات من القرن الماضي، دفع الأسواق الفورية إلى مكانة مهمة، بحيث أصبحت هذه الأسواق أساس التعامل في السوق النفطية العالمية وسببا رئيسيا في عدم استقرارها.[1] ومن أمثلة الأسواق الفورية للنفط نجد: سوق خليج المكسيك، ميناء نيويورك بالولايات المتحدة، سوق روتردام بأوروبا، سوق الخليج العربي...الخ.

2- الأسواق المستقبلية للنفط (الآجلة): ويقصد بها شراء عقود نفطية مستقبلية (قابلة للتحويل إلى سيولة في وقت محدد مسبقا) والاحتفاظ بها لمدة زمنية معينة من تاريخ الشراء، وبأسعار تحددها تلك السوق من خلال تداول هذه العقود، غير أنها لا تخضع إلى مراقبة محكمة.[2]

وعرفت الأسواق المستقبلية قديما خاصة في مجال السلع التي يخضع عرضها لتقلبات يصعب التنبؤ بها مثل المنتجات الزراعية التي تتأثر بعوامل غير متوقعة مثل التقلبات المناخية، وعليه فالهدف من هذه الأسواق هو التحوط من مخاطر تغير الأسعار في المستقبل، وتعبر هذه الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للصناعة

---

[1]- حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، 2006، ص 247.

[2]- ابراهيم عبد العزيز المهنا، **التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية**، الملتقى العشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز، منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك)، 25 مارس 2008،ص 4.

النفطية، غير أن التعامل في الأسواق المستقبلية للنفط لم يعد يقتصر على من يرغب في شراء النفط قصد تأمين احتياجاته المستقبلية فحسب، بل فتحت المجال للمضاربين للتأثير على حركة الأسعار بما يخدم مصالحهم الخاصة.[1] ومن أمثلة هذه الأسواق نجد: بورصة نيويورك التجارية، مجلس شيكاغو، البورصات الدولية للنفط بلندن...الخ، ويمكن أن نميز بين نوعين من الأسواق المستقبلية للنفط هما:

- **الأسواق النفطية الآجلة المادية:** وهي تلك الأسواق التي تعمل مثلها مثل الأسواق الفورية ولكن بآجال تمتد لمدة اطول من 15 يوما، وتبرم العقود فيها بالتراضي وبسعر معين للتسليم لآجال لاحقة تكون عادة لمدة شهر، لكن يمكن أن يتجاوز هذه المدة، كما تلزم هذه الأسواق المشتري بتحديد حجم الشحنة والتي لا يجب أن تقل عن 500000 برميل، كما تلزم البائع تحديد تاريخ توفير هذه الشحنة، ولا تكون هذه السوق إلا لعدد محدود من النفط الخام والمنتجات النفطية كخام برنت، البنزين، زيت الديزل ووقود السيارات وهذه الأسواق تكون في الغالب غير منظمة.

- **الأسواق النفطية الآجلة المالية (البورصات النفطية):** تعتبر هذه الأسواق بمثابة بورصات، فالمعاملات فيها تتم عن طريق شراء وبيع النفط والمنتجات النفطية بواسطة أوراق مالية أو إلتزامات، وظهرت هذه الأسواق لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى 1973 في نيويورك وعرفت تطورا كبيرا خاصة في ظل التقلبات الكبيرة لأسواق النفط خلال فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، ويتم التعامل فيها بالعقود الآجلة ذات الطابع المالي (سندات أو مشتقات مالية)، وعليه فالمشتقات النفطية في الأسواق الآجلة هي عقود أو أوراق مالية تعتمد قيمتها على الأصول المرتبطة بها، وهذه المشتقات أو المنتجات يتم التعامل بها إما في البورصات الرسمية أو خارجها، ومن اهم البورصات النفطية في العالم نجد: أسواق نيويورك للتبادل التجاري NYMEX New York) (Mercantile Exchange، وسوق المبادلات النفطية العالمية بإنجلترا IPE International Petroleum) (Exchange، كما يوجد بجنوب شرق آسيا سوق سنغافورة النقدي العالمي SIME Singapore International) .Monetary Exchange)

[1]- حسين عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 248.

المطلب الثاني: الأطراف المتدخلة في السوق النفطية

تتكون السوق النفطية من عدة أطراف يظهر دورها من خلال عمليات الاستكشاف، الانتاج وتطوير الموارد النفطية، إضافة إلى دورهم في رسم السياسات الانتاجية والتأثير على الصناعة النفطية بشكل أو بآخر، وتتمثل هذه الاطراف الفاعلة في السوق النفطية العالمية في:

الفرع الأول: شركات النفط العالمية والشركات الوطنية

1- شركات النفط العالمية: كانت عدة شركات أجنبية تسيطر على صناعة النفط في الفترة ما بين الأربعينات والسبعينات من القرن الماضي، أطلق عليها تسمية "**الشقيقات السبع**" **(Seven Sisters)**، حيث كانت تسيطر على 85% من احتياطي النفط في العالم، والأخوات السبع مجموعة مكونة من ثلاث شركات عالمية هي إكسون وبريتيش بتروليوم وشل، والتي كانت تشكل خلال الفترة ما بين (1928-1934) ما يسمى بالكارتل القديم (Cartel)، ثم توسعت المجموعة لتشمل أربع شركات أمريكية كان لديها احتياطي كبير من النفط في منطقة الشرق الأوسط هي: شيفرون وتكساكو وغولف وموبيل، وقد نشأت معظم هذه الشركات من حل شركة ستاندرد أويل سنة 1911 بقرار من المحكمة العليا الأمريكية.[1]

وفي أواخر التسعينات ونتيجة للانخفاض الحاد في أسعار النفط بدأت موجة من عمليات الاستحواذ الدمج بين شركات النفط العالمية في محاولة لتحسين أوضاعها، وأسفرت عمليات الاستحواذ هذه على ظهور "**العمالقة الست**" التي نعرفها اليوم، فعل سبيل المثال وفي سنة 1999 اندمجت كل من شركة **(إكسون)** مع شركة **(موبيل)** ونتج عنها شركة **(إكسون موبيل) الأمريكية** التي تحتل اليوم المرتبة الأولى في قائمة شركات النفط العالمية من حيث الأرباح والقيمة السوقية والتدفق النقدي، بالإضافة إلى كل من شركة **(شل)** الهولندية، **(بريتش بتروليوم)** البريطانية، **(شيفرون)**، **(توتال)** الفرنسية وأخيرا **(كونوكو فيليبس)**، وقد أدت هذه الشركات دورا رئيسيا في تاريخ صناعة النفط وتشكيل الاقتصاد العالمي القائم حاليا، كما أثرت ولاتزال تؤثر على القضايا الجيوسياسية في معظم البلدان المنتجة لا سيما دول الخليج والشرق الأوسط، وفيما يلي قائمة بأكبر الشركات النفطية في العالم.

وحاليا لا يقتصر مصلح "**شركات النفط العالمية**" على الشركات الست العملاقة فحسب، فقد أدى الانفجار في استهلاك النفط وتقلص الحواجز أمام المتدخلين الجدد إلى بروز المئات من الشركات الجديدة خلال العقود الماضية والتي يرتز نشاطها في التنقيب والانتاج مثل شركة (أباتشي، ديفون، أناداركو...)، وكلها مدرجة حاليا على قائمة اكبر 500 شركة أمريكية.

2- الشركات الوطنية: وهي الشركات المملوكة بالكامل (أو معظم أسهمها) من قبل الحكومات، فبالإضافة إلى سعيها لتحقيق أهداف تجارية فهي تؤدي دورا مهما في دعم الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على

[1]- سفيتلا تساليك، آنيا شيفرين، **مرجع سبق ذكره**، ص 58.

المستوى الوطني، بما في ذلك أمن الطاقة، المساهمة في ايرادات للموازنة العامة، دعم القطاعات الصناعية والتنمية الاقتصادية بشكل عام.

وقبل أن يكون لشركات النفط الوطنية دور في إدارة الموارد النفطية كان لشركات النفط العالمية السيطرة شبة الكاملة على موارد الدول المنتجة وذلك بسبب الضعف الاقتصادي والتكنولوجي لهذه الدول، وبالتالي كانت بحاجة ماسة إلى مساعدة لتطوير وإدارة احتياطاتها بسبب تزايد الطلب والعرض النفط العالميين، غير أن الدول النفطية أخذت في النمو الاقتصادي وأصبح ضروريا السيطرة على مواردها الاستراتيجية، حيث أدركت هذه الدول درجة استغلال الشركات النفط العالمية لمواردها النفطية عبر شروط وعقود وسياسات إنتاج غير عادلة، لذلك قامت العديد من الدول المنتجة المطالبة بزيادة حصة مشاركتها في السيطرة على مواردها النفطية، ومنذ خمسينات القرن الماضي بدأت العديد من هذه الدول بتأميم النفط والغاز بشكل جزئي، مما أدى إلى تغير موازين القوى في سوق النفط العالمي، وفيما يلي قائمة بأكبر الشركات النفطية الوطنية والتي تتصدرها شركة النفط الوطنية السعودية "**أرامكو**" بطاقة إنتاجية قدرها 12.5 مليون برميل يوميا خلال سنة 2012.

الجدول رقم (2-3): أكبر شركات النفط الوطنية

شركات النفط الوطنية	الانتاج مليون برميل في اليوم (2012)	الايرادات بليون دولار (2010/11)	الارباح بليون دولار (2010/11)	عدد الموظفين (2010/11)
Saudi Aramco	12.5	210*	n/a	54,798*
Gazprom (Russia)	9.7	158	44.6	393,000
NIOC (Iran)	6.4	85*	n/a	41,000
PetroChina	4.4	222	n/a	552,810
Pemex (Mexico)	3.6	103*	n/a	138,215
KPC (Kuwait)	3.2	86.4*	n/a	16619*
ADNOC (Abu Dhabi)	2.9	75	n/a	552,810
Sonatrach (Algeria)	2.7	51.6*	n/a	59,767*
Petrobras (Brazil)	2.6	146	19.9	80,497*
Rosneft (Russia)	2.6	92	12.4	106,000
Qatar Petroleum	2.3	52	14.9	21,330
Statoil (Norway)	2.1	93*	6.7*	21,330
PDVSA (Venezuela)	1.9	88	4.313	n/a
Sinopec (China)	1.6	273	n/a	377,235
NNPC (Nigeria)	1.4	n/a	n/a	n/a
Petronas (Malaysia)	1.4	79.95*	20.88*	39,236*

المصدر: علياء كامل الصالح، **مرجع سبق ذكره**، ص 9.

وعلى الرغم من تنامي قوة شركات النفط الوطنية بسبب استقلالها التدريجي، وشرائها للتكنولوجيا من شركات الخدمات النفطية، وتطوير مواردها البشرية، أين أصبحت تسيطر على أكثر من 60% من الانتاج و70% من الاحتياطي العالمي، غير أن شركات النفط العالمية مازالت تسيطر على عقود الشراكة طويلة المدى باعتبارها تمتلك خبرات وقدرات تشغيلية وإدارية كبيرة.

الفرع الثاني: منظمة الدول المصدرة ونادي المستهلكين

1- منظمة الدول المصدرة للنفط: إن منظمة الدول المصدرة أو المنتجة للنفط، أو كما يصطلح عليها (الأوبك) "Organization of the Petroleum Exporting Countries" (OPEC) وهي منظمة دائمة بين الحكومات الأعضاء وفقا لقرارات المؤتمر الذي عقده ممثلو كل من: إيران، العراق، الكويت، العربية السعودية وفنزويلا في العاصمة العراقية بغداد في الفترة ما بين 10-14 سبتمبر 1960.[1] وبعدها انضمت إليها ثمان دول أخرى هي:

[1]- نواف الرومي، **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع، مصراتة (ليبيا)، 2000، ص 317.

قطر (1961) ليبيا (1962) وأندونيسيا (1962) والإمارات العربية المتحدة (1967) والجزائر (1969) ونيجيريا (1971) والإكوادور والغابون، ثم انسحبت هذه الأخيرة في جانفي 1995 كما علقت أندونيسيا عضويتها عام 2009، ليستقر أعضاء المنظمة حالياً على 12 عضواً وهم: الجزائر، انجولا، ايران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، فنزويلا، الأكوادور)، ومقرها في العاصمة النمساوية فيينا، وقد تم اعتماد منظمة الأوبك في الأمم المتحدة كمنظمة حكومية متخصصة عام 1962.

وتنسق منظمة الأوبك سياستها النفطية من خلال تخصيص كمية محددة من الانتاج لكل عضو، مما يضمن توازن السوق في نطاق سعر معين، وفي بداية تأسيسها كان تأثير الأوبك متواضع على السوق العالمية للنفط ولذلك للهيمنة الكبيرة للشركات النفطية العالمية ناهيك عن غياب سياسات التنسيق فيما بين الدول الأعضاء، غير أنها حاليا تعتبر أهم جهة مؤثرة على أسواق النفط العالمية، باعتبارها تمتلك الحصة الأكبر من الاحتياطات العالمية من النفط حسب التقرير الاحصائي للمنظمة (2015)، هو ما يبينه الشكل الموالي.

الشكل رقم (2-1): الاحتياطات المؤكدة لدول منظمة الأوبك خلال سنة 2014

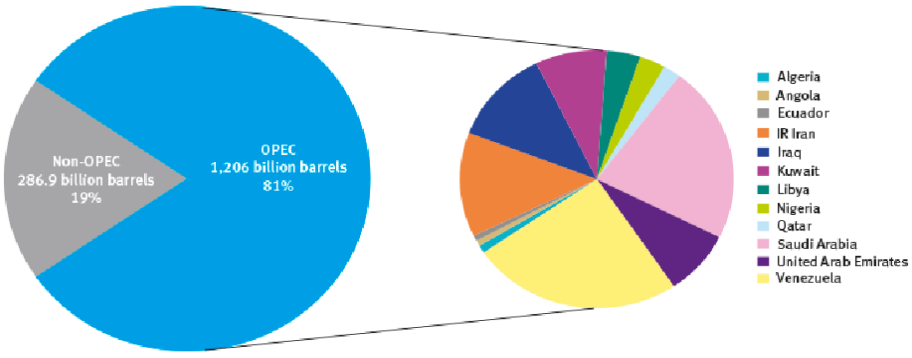

OPEC proven crude oil reserves, at end of 2014 *(billion barrels, OPEC share)*

Venezuela	299.95	24.9%	Iraq	143.07	11.9%	Libya	48.36	4.0%	Algeria	12.20	1.0%
Saudi Arabia	266.58	22.1%	Kuwait	101.50	8.4%	Nigeria	37.07	3.1%	Angola	8.42	0.7%
IR Iran	157.53	13.1%	UAE	97.80	8.1%	Qatar	25.24	2.1%	Ecuador	8.27	0.7%

Source: OPEC **Annual Statistical Bulletin 2015**.

لقد تعاظم دور منظمة الأوبك في سوق النفط العالمية بعد انتشار عمليات التأميم، واتفاق حظر صادرات نفطها إلى الولايات المتحدة الأمريكية بسبب دعمها لإسرائيل في حرب أكتوبر 1973، وحاليا تمتلك حوالي 42% من الانتاج العالمي للنفط، وأن الدول الأعضاء فيها تمتلك حوالي 81% من الاحتياطي العالمي من النفط خلال سنة 2014، أي ما يعادل 1206 بليون برميل من النفط، مقابل 19% **للدول خارج منظمة الأوبك*** أي ما يعادل 286.9 بليون برميل خلال نفس السنة، الأمر الذي يجعل هذه المنظمة أكبر مؤثر على ميزان النفط العالمي، غير أن ما يضعف موقف هذه المنظمة في الوقت على صعيد السوق العالمية للنفط هو

* – تتصف هذه المجموعة بأنها دول مستهلكة ومستوردة للنفط في نفس الوقت، وأن معظمها ينتمي إلى مجموعة الدول الصناعية والمنظمة إلى نادي المستهلكين، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، النرويج، وكندا، ولها مصالح تتعارض مع الدول الأعضاء في الأوبك، وبالتالي فهي تشكل تحديا بالنسبة لها فيما يخص التحكم في الإمدادات والحصص وأسعار النفط.

الخلافات الحادة بين بعض الأعضاء المنتجين فيها، مما يؤثر سلبا على تحقيق استراتيجياتها وسياستها التنسيقية للتحكم في العرض وكذا أسعار النفط.

2- الوكالة الدولية للطاقة (نادي المستهلكين): تعبر هذه الوكالة تجمع للدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط، حيث تأسست الوكالة الدولية للطاقة "International Energy Agency " (IEA) في نوفمبر 1974 كهيئة مستقلة ضمن الإطار التنظيمي للتطوير والتعاون الاقتصادي (OECD) لتطبيق برنامج طاقة دولي، وهي تعمل على تنفيذ برنامج شامل للتعاون الطاقوي ضمن 26 دولة ضمن 30 دولة عضو في الـ OECD، وبمشاركة الاتحاد الأوروبي، وتسعى وكالة الطاقة الدولية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:[1]

- ❖ تطوير الأنظمة التي تتماشي مع استنزاف النفط، وتشغيل نظام معلومات ثابت في سوق النفط العالمي؛
- ❖ تعزيز سياسات ترشيد الطاقة عالميا عن طريق علاقات التعاون مع الدول غير الأعضاء والصناعات والمنظمات الدولية الأخرى؛
- ❖ تحسين عمليات تزويد الطاقة العالمية والبناء المطلوب عن طريق زيادة كفاءة استخدام الطاقة وتطوير موارد طاقة بديلة؛
- ❖ المساهمة في تكامل السياسات البيئية والطاقوية في العالم.

إن الهدف الأسمى لتأسيس هذه المنظمة التي تضم في معظمها الدول الصناعية الكبرى في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، كندا، استراليا، اليابان وغيرها، هو التنسيق لمواجهة أزمة النفط في سنة 1973 تحديدا، وبالتالي محاولة ابقاء سعر النفط مناسبا عن طريق عدة آليات أهمها: التأثير على العرض والطلب عبر رصيدها الاستراتيجي من النفط، وسياساتها المالية والضريبية، إضافة إلى إصدارها تقارير ومعلومات وإحصائيات بشكل دوري حول قطاع النفط والطاقة، وهي تضم حاليا 34 دولة.

الفرع الثالث: الشركات المستقلة وشركات الخدمات النفطية

1- الشركات المستقلة: هي عبارة عن شركات خاصة ذات حجم أصغر مختصة بمشاريع صغيرة تركز على مناطق جغرافية محددة أو على أنواع من الاحتياطيات النفطية، وتعمل بالاعتماد على قاعدة الكلفة الصغيرة، وغالبا ما تكون هذه الشركات ذات مهارة عالية في إدارة الاحتياطيات القديمة أو التفاعل بسرعة مع تغيرات أسعار النفط، وتتبنى مشاريع توفر لها عائدات مالية سريعة.[2]

2- شركات الخدمات النفطية: توفر شركات الخدمات النفطية مساعدات تغطي جميع مراجل الصناعة النفطية من تطوير وإنتاج للنفط والغاز، ومن أهم هذه الشركات نجد شركة "**شلمبرجر**" الفرنشية وشركتا "**هاليبرتون وبيكر هيوز**" الأمريكيتان، وفيما يلي قائمة بأهم شركات الخدمات النفطية في العالم.

---

[1]- كريستان بيسون، **إدخار الموارد: تقانات النفط والغاز من أجل أسواق الطاقة المستقبلية**، ترجمة مظهر بايرلي، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، المملكة العربية السعودية، 2010، ص 5.

[2]- كريستان بيسون، **مرجع سبق ذكره**، ص 51.

لقد اكتسبت شركات الخدمات النفطية خلال سنوات طويلة مهارات تقنية عالية وتكنولوجيا متطورة، الأمر الذي جعلها قادرة أن تكون شريكا فعالا وأساسيا لشركات النفط الوطنية في مختلف مراحل تطوير الحقول النفطية، حيث تقدم مستوا عاليا من الخدمات والتكنولوجيا للدول المنتجة دون الاستحواذ على حصص من الموارد النفطية لهذه البلدان، وبالتالي أصبحت شركات الخدمات منافسا حقيقيا لشركات النفط العالمية.

المطلب الثالث: التحديات المستقبلية لسوق النفط العالمية

لقد ساهمت المرحلة النفطية بلا شك في التطور الصناعي ونمط الحياة البشرية لعقود طويلة، إلا أن ثمن هذا التقدم لم يكن سهلا، فمن ناحية أدى التطور الصناعي إلى استنزاف مبالغ فيه للموارد النفطية في العالم، بسبب انخفاض تكاليف الانتاج وازداد الإهتمام بدراسة الآثار السلبية لعمليات استخراج ونقل واستهلاك النفط على البيئة، الأمر الذي أدى إلى الحث على الاتجاه نحو استخدام الطاقات البديلة خاصة المتجددة والخالية من الانبعاثات الضارة، ظهرت معه العديد من المفاهيم مثل أمن وكفاءة استخدام الطاقة.

الفرع الأول: تراجع احتياطات النفط التقليدي ومنافسة النفط الصخري

1- تراجع احتياطات النفط التقليدي: ساهم تطور وسائل الانتاج عبر مختلف الشركات النفطية الكبرى في العالم عبر الزمن من خلال الطرق التقنية والفنية المستحدثة في رفع القدرة الانتاجية للنفط، بالإضافة إلى ضخامة الاستثمارات والموارد المالية الموجهة إلى هذا القطاع، وما غذى كل هذا النتاج زيادة النمو السكاني في العالم وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في العديد من الدول الصناعية في أوروبا وآسيا وأمريكا، كل هذه الأسباب أدت إلى استخراج النفط من باطن الأرض بكميات كبيرة لمواجهة الزيادة المتسارعة في الطلب على النفط أدت إلى تناقص احتياطاته عبر الزمن، وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-2): الانتاج المتوقع من النفط حتى سنة 2035

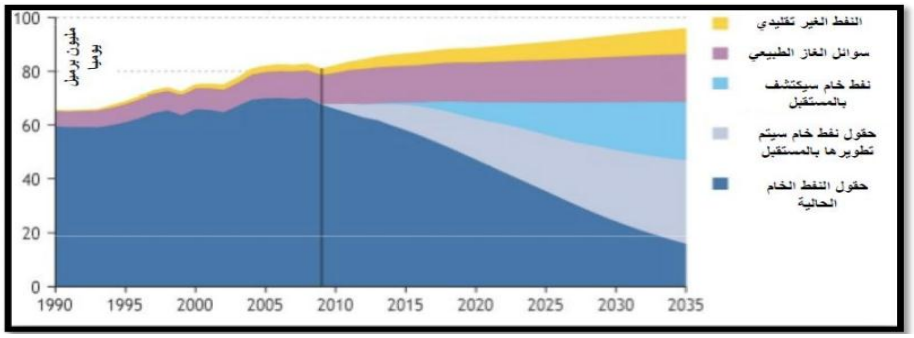

المصدر: بلعزوز بن علي، سامية شارفي، **الانعكاسات الحالية والمستقبلية لتقلبات أسعار الصرف على أسعار البترول الحالية –دراسة قياسية تحليلية 1990-2014**، المؤتمر الأول حول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 7،8 أفريل 2015.

بناء على الشكل أعلاه وحسب تقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية يتبين الانتهاء التدريجي لإنتاج النفط من الحقول المنتجة حاليا، وهذا ما يطرح الجدل حول ذروة الانتاج بالنسبة للنفط، والتي تمثل منتصف الطريق لنضوب النفط.

2- منافسة النفط الصخري والنفط غير التقليدي: إن النفط غير التقليدي عموما هو الذي ينتج أو يستخلص باستخدام تكنولوجيات غير تلك التي تستخدم في إنتاج النفوط التقليدية، فتبعا لتقرير "**مستقبل الطاقة العالمية 2011**" الصادر عن وكالة الطاقة الدولية، فإن النفوط غير التقليدية تشمل النفط الثقيل جدا " extra heavy oils" أو البيتومين والقير الطبيعي، الصخر النفطي أو النفط الصخري "shale oil" أو الكيروجين، ورمال النفط "oil sand" في كندا، ، والسوائل والغازات الناتجة من تفاعلات الغاز الطبيعي لتحويله إلى سوائل نفطية، والسوائل الناتجة عن تحويل الفحم من خلال العمليات الكيميائية.[1]

وخلال السنوات الأخيرة أصبح التوجه وبشكل متسارع نحو إنتاج النفط غير التقليدي مثل: رمال القطران أو "**النفط الرملي**" (تعد كندا البلد الرائد في إنتاج هذا النوع)، والنفط الثقيل جدا و"**حزام أورينوكو**" في فنزويلا، وعلى البيتومين الطبيعي والاضافات الكيميائية الزيت الحجري وتسييل الفحم...الخ، غير أن هذا التوجه الطاقوي يطرح العديد من التحديات المتعلقة بالآثار الاجتماعية والبيئية الوخيمة والتكاليف المالية الباهظة. ففي سنة 2011 كان توقع الوكالة الدولية للطاقة أن من بين 69 مليون برميل المنتجة في سنة 2010، فإن 43 مليون برميل يوميا فقط هي ما ستبقى متوفرة بحلول سنة 2035 وحتى يمكن تلبية الطلب المتزايد، فإنه لابد من السعي وراء قدرات جديدة بحجم 64 مليون برميل يوميا وإدخالها إلى السوق بحلول سنة 2030، ومن المحتمل أن تقوم دول الأوبك بتلبية معظم هذا الطلب العالمي لكن من النفط سهل الانتاج (التقليدي)، غير أن الفارق سوف يتم تأمينه خارج دول الأوبك والذي يكون متركزا على النوع غير التقليدي، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-3): إنتاج النفط مصنف حسب المصدر

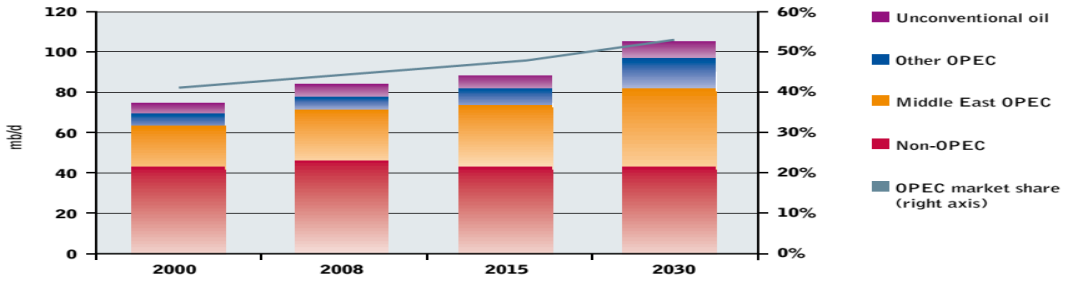

المصدر: لورني ستوكمان، سارة وايكس، **الرواسب النفطية: ما الذي يدفع بشركات النفط إلى البحث عن مصادر أقذر وأعمق؟** ترجمة رانية فلفل، بيلسان للتصميم والطباعة، الطبعة الثالثة، عمان (الأردن)، 2012، ص 11.

ونتيجة للتوقعات والحقائق حول نضوب النفط التقليدي ومع ارتفاع سعره، اتجهت الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى المصادر غير التقليدية للنفط خاصة "**النفط الصخري**"، وهناك عدة أمور تميزه عن النفط الخام أبرزها أن الأول لا يحتاج لعمليات تنقيب تحت الأرض مثل ما يحتاجه النفط الخام، حيث يتم إدخال أنابيب تسخين لباطن الأرض فتقوم بتحرير مادة الكيروجين من الصخور ليتم رفعها للسطح عبر

[1]- فؤاد قاسم الأمير، **النفط الصخري وأسعار النفط والموازنة العراقية العامة**، بدون دار نشر، 2015، ص 16.

مضخات تقليدية، كما أن عملية استخراج النفط الصخري لا تتسبب في إنتاج آلاف الأطنان من فضلات التنقيب مثلما يحدث في النفط الخام، فضلا عن تقنيات الكسر الهيدروليكي والحفر الأفقية والمعالجة المبتكرة.[1]

لقد تنبهت شركات النفط العالمية في كندا والترويج وفرنسا وبريطانيا واستراليا لهذه الفرصة الاستثمارية في الولايا المتحدة فاتجهت إلى الاستثمار بشكل كبير في الحقول الأمريكية، كما عملت الشركات الأمريكية العملاقة على الاستحواذ كذلك على الشركات العاملة في هذا المجال، والجدول الآتي يبين الترتيب العالمي لأكبر الدول التي تمتلك احتياطيات من النفط الصخري:

الجدول رقم (2-4): أكبر 10 دول في العالم تمتلك احتياطي للنفط الصخري خلال سنة 2013

الترتيب		النفط الصخري (مليار برميل)
1	روسيا	75
2	الولايات المتحدة الامريكية	58
3	الصين	32
4	الارجنتين	27
5	ليبيا	26
6	استراليا	18
7	فنزويلا	13
8	المكسيك	13
9	باكستان	9
10	كندا	9
	اجمالي العالم	345

المصدر: جمال قاسم حسن، **النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي (الامارات العربية المتحدة)، 2015، ص 9.

بالرغم من احتلال روسيا الريادة في امتلاكها لأكبر احتياطي من النفط الصخري في العالم، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت في السنوات الأخيرة أن تقيم ثورة في مجال إنتاج النفط الصخري، وذلك بالنظر إلى العوامل الجيولوجية، الاعفاءات الضريبية، وتوافر الصناعات الخدمية والأيدي العاملة المدربة، ولهذا تعد الولايات المتحدة رائدة في هذا المجال، وتبقى الشكوك قائمة حول إمكانية استنساخ هذه الظروف خارجها خاصة في أوروبا (روسيا)، بسبب عدم توافر الظروف السابقة الذكر وعدم امتلاك التقنيات المتعلقة بالحفر الأفقي والكسر الهيدروليكي، ناهيك عن المعارضة الشعبية الكبيرة عن النفط والصخري نتيجة الأضرار البيئية المرافقة، استطاعت أن ترفع إنتاج هذا النوع من النفط من 0.5 مليون برميل يوميا سنة 2008 إلى أكثر من 4 مليون برميل يوميا نهاية سنة 2014 حسب بيانات إدارة الطاقة الأمريكية، ومن المتوقع أن يصل إنتاج النفط الصخري حسب نفس التقرير في الولايات المتحدة ذروته خلال 2017 بحوالي 4.8 مليون برميل يوميا وسوف يستمر عند هذا المستوى حتى العام 2020 ليبدأ بعدها بالانخفاض المستمر بسبب توقع نضوب بعض الحقول.[2] والمؤكد أن هذا الانتاج الضخم للنفط الصخري في الولايات المتحدة أحدث تغيرا على منحنى الطلب

[1]- أحمد بن محمد السياري، **نظرة عامة على أهم مصادر الطاقة غير التقليدية**، إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض (المملكة العربية السعودية)، جويلية 2015، ص ص 2، 3.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 3.

العالمي على النفط الخام التقليدي، بتحويل الولايات المتحدة من مستورد إلى مصدر للنفط وبالتالي أصبح هذا النوع منافسا للمصادر التقليدية للنفط.

الفرع الثاني: التحديات البيئية وتغير النمط الاستهلاكي لمصادر الطاقة

1- التحديات البيئية: تعتبر الآثار البيئية أمرا جوهريا في العملية الإجمالية للصناعة النفطية، فمرحلة الاستكشاف أو التنقيب في البر ، تسبب أضرارا كبيرة بسبب عمليات الحفر والتكسير وضخ المياه وتصريفها، أو في البحر وما ينتج عنها من هدم للثروة السمكية أو النباتية، أما عمليات النقل بالأنابيب أو كل أشكال النقل الأخرى تسبب هي الاخرى عدة أضرار ناتجة عن التسربات النفطية أثناء عمليات النقل سواء برا أو بحرا، أي أن كل مرحلة من مراحل عملية صناعة النفط لها مخاطرها على البيئة والصحة العامة، إذ تتأثر جميع الأوساط البيئية: الأرض والماء والهواء، فعند حرق المنتجات النفطية كوقود تنتج مجموعة من الانبعاثات أهمها: ثاني أكسيد الكربون (CO_2) وأول أكسيد الكربون (CO)، ثاني أكسيد الكبريت (SO_2)، أكسيد النتروجين (NOX) والمركبات العضوية المتطايرة (VOC)، وتكون جميع هذه المشتقات تقريبا لها آثار سلبية على البيئة وصحة الانسان، ويتم التركيز كثيرا على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون باعتباره غاز دفيء ويسبب الاحتباس الحراري، والأمطار الحمضية، التي تضر بالنباتات والحيوانات، وقد تزيد من حدة أمراض الجهاز التنفسي والقلب عند الانسان، أما مستوى الأذى الذي يلحق بالبيئة فيتحدد بمسؤولية الشركات المنتجة وبإشراف الحكومات وكذا بأوضاع النظم البيئية المعنية.[1]

2- تغير النمط الاستهلاكي للطاقة إلى المصادر المتجددة: تأتي الغالبية العظمى للطاقة العالمية من موارد غير متجددة (النفط والغاز والفحم) والباقي يستمد من المصادر المتجددة، وتفيد اسقاطات استهلاك الطاقة العالمية بين عامي 2004-2030 أن الوقود الأحفوري سيقدم أكبر جزء من الزيادة وأن المصادر النووية وغيرها من المصادر المتجددة لن تقدم إلا اسهامات بسيطة نسبيا من حيث الأرقام المطلقة، أما بالأرقام النسبية يحتمل أن يحدث أكبر تغير في الغاز والفحم وأن تصل الزيادات فيهما إلى 65 و74% على التوالي، وأن الزيادة في استهلاك النفط خلال نفس الفترة ستزيد بنسبة 42%، في حين أن المصادر النووية والمتجددة التي تنطلق من نقطة أقل بكثير ستزداد بنسبة 44 و61% على التوالي، وبنسبة سنوية تصل إلى 1.9% وهي نسب معتبرة بالنظر إلى بداية استغلال هذه المصادر مقارنة بالمصادر الأحفورية.[2]

وهذا ما يؤكده أخر تقرير لشركة بريتش بتروليوم البريطانية لسنة 2016، بأن نمط استهلاك الطاقة العالمية هو في تغير تدريجي لصالح المصادر المتجددة، كما هو مبين في الشكل أدناه.

---

[1]- سفيتلا تساليك، آنيا شيفرين، **مرجع سبق ذكره**، ص 133.

[2]- **عرض الطاقة والطلب عليها: الاتجاهات والاحتمالات**، على الموقع: ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/011/i0139a/i0139a02.pdf تاريخ الاطلاع: 13-01-2016.

الشكل رقم (2-4): الطلب على للطاقة في العالم حسب المصدر

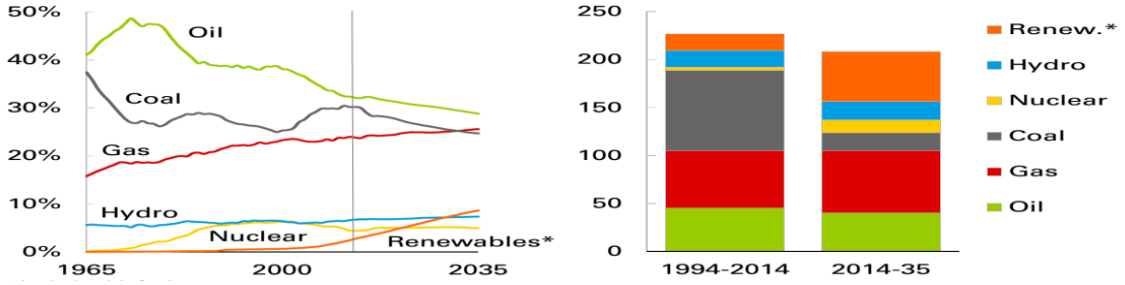

* Renewables Includes biofuels.

Source: BP Energy Outlook 2016, p 14.

وبناء على الشكل فإنه يتبين الاتجاه النزولي لمصادر الطاقة الأحفورية (خاصة الغاز والفحم) وباستثناء الغاز الطبيعي باعتباره طاقة نظيفة، على حساب مصادر الطاقة النووية والمصادر المتجددة الأخرى (طاقة المياه، الشمس، الرياح والكتلة الحيوية)، وبالتالي ستصبح هذه المصادر قادرة على المنافسة مستقبلا بسبب الاستراتيجيات المستقبلية فيما يخص الطلب على الطاقة الدعوة إلى التوجه نحو التحكم في تقنيات وأساليب استعمال الطاقات المتجددة باعتباره غير مضرة بالبيئة.

الفرع الثالث: أمن الطاقة

يعد الوقود الأحفوري من أهم وأكثر مصادر الطاقة استخداما في وقتنا الحالي خاصة النفط، غير أن مشكلة هذا النوع هو القابلية للنضوب، الأمر الذي يحتم العمل على تنويع مصادر الطاقة إلى أوسع نطاق ليشمل باقي الأنواع خاصة المتجددة منها، لأجل تحقيق ما يسمى بأمن الطاقة.

يعد تشرشل أول من طرح تعريفا لمفهوم أمن الطاقة، حيث أشار إلى أن "**أمن الطاقة يكمن في التنوع والتنوع فقط**" ومنذ ذلك الحين لا يزال التنوع هو المبدأ الحاكم لقضية أمن الطاقة، هذه الأخيرة ترتكز على مفهوم أمن العرض (Security of Supply) من خلال التركيز على توافر الانتاج الكافي من مصادر الطاقة المختلفة وتأمين الدخول للنفط وأنواع الموقود الأخرى، وأن أمن الطاقة لأي دولة يتحقق في حالة واحدة هي توافر الموارد للطاقة آمنة وكافية وبأسعار مناسبة، هذا المفهوم دعمه تدخل القوى الكبرى في العديد من المناطق الرئيسية المنتجة للنفط لضمان تدفقه إلى بلدانها.[1]

وبالتالي فهذا التعريف التقليدي لأمن الطاقة ارتكز على تجنب أزمة الطاقة متمثلة في نقص العرض من مصادرها المختلفة، وهو ما يتزامن مع ارتفاع سريع في الأسعار بشكل يهدد الأمن الاقتصادي للدول، حيث ان ازمات الطاقة التي شهدها العالم خلال القرن العشرين ارتبطت جلها بنقص في الامدادات، مما دعم فكرة أن تحقيق أمن العرض من شانه تحقيق أمن الطاقة، لكن الواقع الحالي يكشف عكس ذلك فالأزمات التي شهدها العالم في السنوات القليلة القادمة توضح أن أمن العرض لا يشكل الأساس في استقرار أسواق الطاقة.

[1]- خديجة عرفة محمد، **أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض (المملكة العربية السعودية)، 2014، ص 52.

المبحث الثالث: أسعار النفط: محدداتها وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي

يعتبر موضوع تسعير النفط في الصناعة النفطية من أكثر الموضوعات جدلية وغموضا، باعتبار النفط أهم سلعة استراتيجية متداولة على الصعيد العالمي، الأمر الذي يجعل السوق النفطية في كثيرا من الأحيان غير مقتصرة على المحددات الاقتصادية فقط بل تتعداها إلى عوامل أخرى متعددة، كما تتميز السوق النفطية بالتذبذب الكبير من حيث الأسعار صعودا وهبوطا باعتبارها حساسة لمختلف القرارات الاقتصادية السياسية وحتى العسكرية، ناهيك عن تأثرها بالاختلالات الاقتصادية والأزمات المالية.

المطلب الأول: مفهوم السعر النفطي وأنواعه

مرت أسعار النفط بعديد المراحل من التطور تبعا لتطور مراحل صناعة النفط وكذا سياسات مختلف الأطراف المتدخلة في السوق النفطية.

الفرع الأول: مفهوم السعر النفطي

يعبر السعر النفطي عن القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام معبرا عنه بالدولار الأمريكي.[1] وتطلق أسعار النفط على سعر خام غرب تكساس الوسيط (الخام الخفيف المتداول في بورصة نيويورك التجارية أو مزيج برنت المتداول على بورصة انتركونتيننتال، كما يتخذ خام دبي كعلامة استرشادية لمنطقة آسيا والباسيفيك، بالإضافة إلى مزيج أوبك للتعبير عن خامات مجموعة الدول المصدرة للنفط أوبك).

كما يختلف سعر البرميل من النفط من مكان لآخر اعتمادا على عدة عوامل، مثل الثقل النوعي أو حسب تصنيف معهد الطاقة الأمريكي "API"، ومحتواه من الكبريت، ومكان استخراجه...الخ، وبذلك تختلف الأسعار حسب نوعيته أين تباع النفوط الخفيفة بأسعار أعلى من النفوط الثقيلة.

الفرع الثاني: أنواع السعر النفطي

سادت الأسواق النفطية منذ بداية الانتاج والتصدير العديد من أنواع تسعير النفط الخام، منها مجموعة المسميات التي سادت قبل الحرب العالمية وأثنائها، ومجموعة المسميات التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية، وعلى العموم يمكن إجمال كل هذه التسعيرات في الأنواع الآتية:[2]

1- السعر المعلن: وهو السعر الذي تعلنه الشركات في "**كارتل الشقيقات السبع**" محسوبا بالوحدة النقدية الأمريكية (الدولار)، وقد بدا العمل به منذ سنة 1880، عندما أعلنت شركة "Standard oil" الأمريكية سعر برميلها النفطي عند فوهة البئر، وبتزايد اكتشاف واستغلال النفط خارج الولايات المتحدة الأمريكية وتزايد الإنتاج العالمي، أصبحت الشركات النفطية تتبنى إعلان الأسعار المعلنة في موانئ تصدير النفط، ونظرا لحدة التنافس

---

[1]- أحمد حسين الهيتي، **اقتصاديات النفط**، دار الكتاب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الموصل (العراق)، 2000، ص 73.

[2]- للمزيد من الاطلاع أنظر:

- نواف الرومي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 18-24.

- ناجي عبد الستار محمود، علي خضير عباس، **أسعار النفط الخام وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية المنتجة**، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد 14، العدد 1، جانفي 2008، ص ص 258-260.

الذي وقع بين الشركات الاحتكارية الكبرى حول الأسعار، عقدت عام 1928 "اتفاقية **أكناكاري**" (Achnacari)، وكانت سرية للغاية بين هذه الشركات نتج عنها استقرار وثبات للأسعار المعلنة في السوق النفطية.

وبعد تطور السوق النفطية وظهور دول منتجة أخرى، أصبحت هذه الدول تهتم بالسعر المعلن من خلال تطبيق مبدأ "**مناصفة الأرباح النفطية**" بينها وبين الشركات النفطية العاملة على أراضيها، واستمر العمل بهذا النظام حتى 1973 حينما أعلنت منظمة الأوبك الاعلان عن أسعار نفوطها الخام من جانبها، باعتبار أن الأسعار المعلنة من طرف الشركات الاحتكارية الكبرى حتى يتم احتساب الريع والضريبة على الأرباح بموجبها، وبالتالي فهي لا تعادل قيمة النفط كمورد حيوي وناضب.

2- السعر المتحقق (الفعلي): وهو عبارة عن السعر المعلن مطروحا منه الحسومات أو الخصومات والتي تعني تخفيض نسبة معينة من السعر المعلن لبرميل النفط، وذلك لترغيب المستوردين أو لتلافي المشكلات المتعلقة ببعض القيود المفروضة، وتتمثل هذه الحسومات في: حسومات الموقع الجغرافي، المحتوى الكبريتي ودرجة الكثافة.

لقد كان لظهور الشركات النفطية المستقلة في أواخر خمسينات القرن الماضي في دول الشرق الاوسط بداية لظهور الأسعار المتحققة، وذلك عندما منحت هذه الشركات بعض الحسومات على الأسعار المعلنة، وكان الهدف منافسة الشركات الكبرى في سعر نفطها المعلن.

3- أسعار الإشارة: تكون هذه الأسعار عادة في مستوى وسط ما بين السعرين السابقين (المعلن والفعلي)، وقد طبقت لأول مرة في الجزائر، بعد الاتفاق المبرم مع فرنسا في جويلية 1965، أين حددت الأسعار بموجب هذا الاتفاق بالشكل الذي لا يجوز فيه احتساب مبيعات النفط الخام بأقل من هذه الأسعار، وتم تطبيقه في فنزويلا سنة 1967، ويعني سعر نفط الاشارة إلى سلة من النفوط المتقاربة في درجة الكثافة سواء كانت متقاربة أو متباعدة الموقع الجغرافي لتشكل مؤشرا أو إشارة لتسعير مجموعة من النفوط بموجب قرب أو بعد درجة كثافتها من نفط الاشارة.

4- سعر الكلفة الضريبية: تمثل هذه الأسعار في واقع الأمر الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الاتفاقيات (الامتيازات) التي عقدتها مع حكومات الأقطار المنتجة للنفط، وفي نفس الوقت تعتبر هذه الأسعار القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية، وتحسب هذه الأسعار في المتوسط حسب العلاقة الآتية:

سعر الكلفة الضريبية = كلفة الانتاج + عائد الحكومة

حيث: عائد الحكومة = الريع + الضريبة

وبالتالي فإن بيع النفط الخام بأقل من هذا السعر يعني الخسارة.

5- السعر الفوري (الآني): لقد برزت هذه الأسعار في السوق النفطية مع أواخر سنة 1978 بعد أن توقفت صادرات النفط الايرانية عن البلدان المستهلكة المتعاقدة معها، مما اضطر هذه الأخيرة إلى البحث عن مصادر بديلة بسبب زيادة الطلب العالمي اتجاه المعروض منه، لذلك قامت شركات النفط الكبرى وشركات النفط المستقلة

ببيع كميات من النفط الخام والذي تحصلت عليه بطرق مختلفة في السوق الآنية للنفط (Sport Market)، وبالتالي قامت هذه السوق بإعادة توزيع قسم من الامدادات النفطية على البلدان المستهلكة، وكانت هذه الإمدادات بكميات قليلة في البداية لكنها سرعان ما تضاعفت لتبلغ نسبة تتراوح ما بين (15-20%) من مجمل الصادرات النفطية العالمية، وعليه فسعر النفط الفوري يعبر عن ثمن البرميل النفطي الخام معبرا عنه بوحدة نقدية واحدة (الدولار)، في الأسواق الحرة أو الفورية، وتعتبر "**سوق روتردام**" من أكبر الأسواق الأنية للنفط.

الجدول رقم (2-5): متوسط الأسعار الفورية لأهم خامات النفط **الوحدة:** دولار للبرميل.

الخامات	2010	2011	2012	2013	2014
سلة أوبك	**77.4**	**107.5**	**109.5**	**105.9**	**96.2**
خام دبي	**78.1**	**106.2**	**109.1**	**105.5**	**96.6**
خام برنت	**79.6**	**111.3**	**111.6**	**108.7**	**99.0**
خام غرب تكساس	**79.4**	**94.9**	**94.2**	**97.9**	**93.2**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام**، العدد 41، الكويت، 2014، ص 87.

وترجع الفروقات بين الأسعار في الأسواق، حسب الاختلاف في نوع الخامات الخفيفة والثقيلة، وكذا نمط الطلب العالمي على المنتجات النفطية، الاعتبارات البيئية ومواصفات المنتجات النفطية، طاقة التكرير وتركيبتها، وأخيرا مستويات أسعار النفط العالمية، حيث تفوق الفروقات بين الخامات في بعض الأحيان 6 دولارات بالنسبة لسعر البرميل الواحد. ونتيجة لتطور الأسواق الفورية والمستقبلية، وكذا صيغ تجارة النفط الخام العالمية، مثل صفقات الأجل الطويل ظهرت أنواع جديد من أسعار النفط وهي:

- **السعر الآجل:** ويعبر عن سعر التسوية في عقود التسليم الآجلة والتي تفوق مدتها عادة الشهر، حيث يلتزم المشتري بشراء النفط بسعر محدد سلفا، على ان يكون التسليم في تاريخ مستقبلي، ويتم العمل بهذا النظام من التسعير في الأسواق المستقبلية للنفط والتي سبق وان تطرقنا إليها، والشكل الموالي يمثل حركة العقود المستقبلية لنفط برنت.

الشكل رقم (2-5): عقود برنت المستقبلية حسب تقرير أفاق الاقتصاد الاقليمي أكتوبر 2014 و ماي 2015

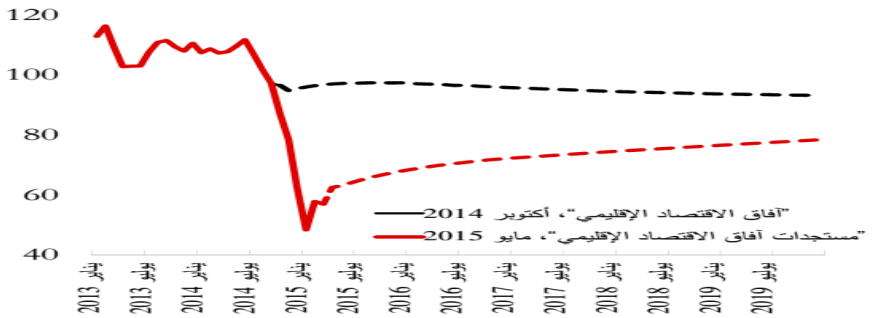

المصدر: صندوق النقد الدولي، **مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي (النفط والصراعات والتحولات)**، ماي 2015.

فإذا انخفض السعر الآجل عن السعر الفوري مضافا إليه كلفة الاحتفاظ بالمخزون، نشطت حركة الشراء في الأسواق الآجلة، أما إذا كان العكس فيفضل الشراء الفوري والتخزين، وخلال ذلك تكون تغيرات سعر الخام

في الأسواق الآجلة سريعة التحول نحو أسعاره في الأسواق الفورية، كون الأسعار تتحرك معا على نحو متصل في السوقين الفورية والآجلة.

الفرع الثالث: السياسات التي تحكم أسعار النفط

تتبنى حكومات الدول المنتجة للنفط سياسة المحافظة على الأسعار المعلنة في مستوى مرتفع نسبيا، بينما تحاول حكومات الدول المستوردة الحصول على احتياجاتها النفطية بأقل سعر ممكن، أما الشركات النفطية فقد تختلف سياساتها باختلاف طبيعتها وهيكلها وأهدافها، وبالتالي هناك ثلاث سياسات رئيسية تتحكم في تحديد أسعار النفط الخام وهي:[1]

1- سياسات البلدان المنتجة (المصدرة) للنفط: لقد أصبحت حصة الحكومات المنتجة للنفط تتأثر بارتفاع وانخفاض الأسعار، وظل مقدار ما تتحصل عليه هذه الحكومات مرهونا بالسياسة التي تضعها الشركات المنتجة والمصدرة للنفط دون تدخل كبير من طرف الحكومات، ولم يظهر دور البلدان المصدرة للنفط في تحديد الأسعار إلا بعد التخفيض الذي طرأ على الأسعار المعلنة سنة 1960 والتي انعقد على إثرها مؤتمر بغداد ونتج عنه تأسيس منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، والتي كان الهدف منها المحافظة على الأسعار المعلنة ودعمها عند مستويات مقبولة وإزالة كل العوامل التي قد تؤدي إلى انخفاضها من جديد، والتي من أهمها احتساب الضرائب التي تستحقها الحكومات على أساس الأثمان المعلنة بدلا من المتحققة.

2- سياسات البلدان المستوردة للنفط: تقوم سياسة البلدان المستوردة للنفط في الحصول على احتياجاتها من النفط بأقل سعر ممكن، وعلى العموم فسياسات هذه البلدان تختلف باختلاف المصالح الفردية لكل بلد، ويعود هذا الاختلاف لعدة أسباب منها تبعية العديد من الشركات النفطية العالمية الكبرى لبلدان معينة وبالتالي اتخاذ سياسات مغايرة لبقية البلدان المستوردة، ناهيك عن توافر أو عدم توافر الطاقات البديلة (الغاز والفحم) في بعض البلدان دون الأخرى، وعليه فهناك تنافس بين الكفاية الانتاجية من جهة وحماية الانتاج المحلي من الطاقة البديلة من جهة أخرى، غير أن المبدأ المتفق عليه في هذه البلدان هو الحصول على النفط واستمرار تدفقه باعتباره أهم مصدر للطاقة، غير أن هذا مرهون أيضا بسياسة الدول المنتجة.

3- سياسات الشركات النفطية: إذا كانت الشركات الكبرى تتخذ سياسة التوازن بين العرض والطلب على نحو لا يؤدي إلى تغيير نقطة الالتقاء بينها، أي لا يخفض من مستوى الأسعار المعلنة التي وضعتها فإنها اضطرت في بعض الأحيان إلى تخفيضها عن طريق منح خصومات مالية كبيرة، بسبب الاحتياطيات الكبيرة المتوفرة لديها من جهة، والمنافسة الشديدة من طرف الشركات المستقلة من جهة ثانية باعتبارها تبحث عن مكانتها في السوق النفطية، ناهيك عن اعتراض الحكومات المنتجة لسياسة التخفيض، باعتباره يثر سلبا على مداخيل الحكومات المانحة للامتياز، وعليه لا تتيح الحكومات المنتجة المجال للشركات الكبرى الدخول في حرب أسعار

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص 165.

مع الشركات المستقلة غرضها منع شركات جديدة الدخول في السوق النفطية، باعتبار الشركات الكبرى تتبع سياسة احتكارية.

المطلب الثاني: محددات أسعار النفط

باعتبار النفط مادة استراتيجية ومهمة لاقتصاد أي دولة في العالم سواء كانت منتجة أو مستهلكة، مما يعني تظافر مجموعة من العوامل الاقتصادية (العرض والطلب) والعوامل الغير اقتصادية (السياسية، الاستراتيجية والاجتماعية) بشكل متشابك تجعل تسعير مادة النفط أمرا معقدا ومن الصعب الاجماع عليه.

الفرع الأول: الطلب على النفط والعوامل المؤثرة فيه

يعرف الطلب على النفط بأنه طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات المرتبطة بالصناعة النفطية، والمتمثلة في بشكل عام في معدلات النمو الاقتصادي والسكاني، أسعار النفط ومنتجات الطاقة البديلة، كما تؤثر سياسات ترشيد الاستهلاك في قطاعات الصناعة والنقل وتوليد الكهرباء في الطلب على النفط، وقد تطور الطلب على النفط خاصة خلال القرن الماضي، حيث ظل محافظا على حصة تفوق ثلث إجمالي الاستهلاك العالمي من الطاقة، حيث بلغت حصته نسبة 39.7 سنة 1990 لتصل إلى 36.3 خلال سنة 2010.[1] كما شهدت الفترة (2010-2014) تزايدا مطردا في الطلب على النفط من حوالي 87 مليون برميل يوميا خلال 2010 ليصل خلال سنة 2014 إلى حوالي 91 مليون برميل يوميا، كما هو مبين في الشكل أدناه.

الشكل رقم (2-6): إجمالي الطلب العالمي على النفط (2010-2014) **الوحدة:** مليون برميل/يوم

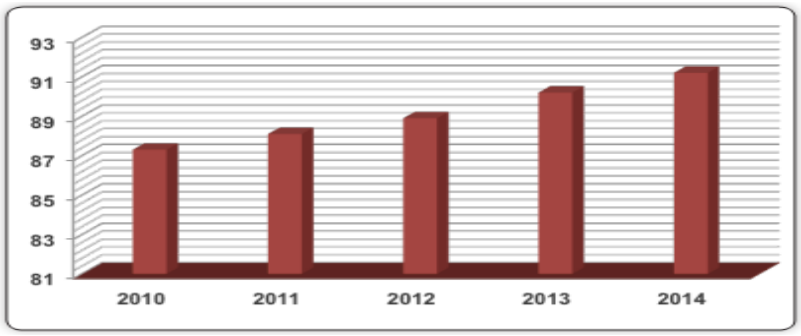

المصدر: منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام، مرجع سبق ذكره**، ص 39.

وقد تباينت مستويات الطلب على النفط حسب المجموعات الدولية، فبينما انخفض مستوى الطلب على النفط لدى الدول الصناعية خصوصا خلال العام 2014 بنحو 200 ألف برميل يوميا أي بنسبة 0.4% مقارنة بسنة 2013، بحجم إجمالي وصل إلى 45.7 مليون برميل يوميا، بينما ارتفع مستواه في بقية دول العالم بواقع 1.2 مليون برميل يوميا في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013، وهذا راجع إلى المخزون الاستراتيجي الذي تجمع لدى البلدان الصناعية من جهة، وتراجع معدلات النمو فيها خلال هذه الفترة من جهة أخرى.

وعلى العموم يمكن إجمال مجموعة من العوامل المؤثرة في الطلب على النفط كالآتي:

[1]- التقرير العربي الموحد، **تطورات السوق البترولية وتأثيراتها على الاقتصادات العربية** (الفصل العاشر)، صندوق النقد العربي، أبو ظبي (الامارات العربية المتحدة)، 2011، ص 188.

1- النمو الاقتصادي: يعتبر معدل النمو من أهم المحددات الأساسية لحجم استهلاك النفط في العالم، فإذا كانت توقعات المنتجين تشير إلى ارتفاع معدلات استهلاك الطاقة نتيجة لارتفاع معدل النمو الاقتصادي فإن سعر النفط الخام سيرتفع باعتباره أهم مكون لمزيج الطاقة العالمي، وعليه فهناك علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي وسعر النفط الخام فالسعر يرتفع بارتفاع معدل النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات استهلاك الطاقة والعكس صحيح[1].

2- سعر النفط الخام وأسعار المنتجات النفطية: يرتبط الطلب على النفط مثل أي سلعة أخرى بعلاقة عكسية مع السعر، إلا أن أثر السعر هنا يتوقف على عاملين أساسيين هما البدائل الأخرى للطاقة ومرونة الطلب السعرية، حيث يكون تأثير هذين العاملين أكبر في المدى الطويل، باعتبار أنه من الصعب إحلال البدائل الأخرى للنفط في المدى القصير.[2]

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أهمية التفرقة بين أسعار النفط الخام وأسعار المنتجات النفطية في محطات التكرير وأسعارها للمستهلك النهائي، فأسعار النفط الخام تتأثر بظروف العرض والطلب والمخزون الاستراتيجي وبتنظيم السوق على المستوى العالمي، أما أسعار المنتجات المكررة فتتأثر بأسعار النفط الخام في كل منطقة جغرافية، بالإضافة إلى تكاليف التكرير، مواصفات المنتجات فيها، اما أسعار المنتجات للمستهلك النهائي فتتأثر فالعوامل السابقة مجتمعة، ناهيك عن السياسات الضريبية في الدول المستهلكة.

3- سعر الطاقة البديلة: تشكل مصادر الطاقة البديلة ضغطا على الطلب النفطي ومن ثم على سعره ، إذ أنه كلما زادت أسعار النفط مقارنة مع أسعار البدائل إلا وعملت الدول المستوردة للنفط على تقليص استهلاكها منه وتعويضه ببدائل أخرى، وأهمها الغاز الطبيعي والفحم، والتي تكون أسعارها أقل مقارنة بأسعار النفط المرفعة. [3]

4- مرونة الطلب: تتوقف درجة مرونة الطلب على أي سلعة بالنسبة لتغيرات الأسعار على إمكانية إحلال سلعة بديلة مكانها في الاستعمال، وهنا يمكن القول بأن الطلب على النفط بشكل عام هو طلب ضعيف المرونة في الفترة القصيرة بسبب عدم وجود مصدر طاقة أرخص منه، ويترتب على انخفاض مرونة الطلب السعرية للنفط في المدى القصير تقلبات حادة في الأسعار، الأمر الذي يؤدي في معظم الأحيان إلى حدوث الأزمات السعرية للنفط.[4]

---

[1]- ناجي عبد الستار محمود، **أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية المنتجة**، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، العدد1، المجلد14، جانفي 2008، ص 264.

[2]- داود سعد الله، **الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر (دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية)**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص 24.

[3]- كمال بوصول، **أثر تقلبات أسعار البترول على أداء المؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014)**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول انعكاس انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة"، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس لمدية، يومي 7-8 أكتوبر، 2015، ص 6.

[4]- داود سعد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 61.

5- المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط: يعتبر عامل المضاربة من العوامل المهمة التي لا يمكن تجاهلها والتي تؤثر في الطلب على النفط الخام، وذلك من خلال صناديق الاستثمار المنتشرة في الأسواق المالية للدول الصناعية، حيث أدت المضاربة في السنوات الأخيرة إلى جعل السوق النفطية ملاذا آمنا لتحقيق الأرباح، الأمر الذي أدى إلى رفع سعر برميل النفط إلى مستويات غير مسبوقة، حيث بدأت المصارف الاستثمارية لاسيما الأمريكية والاوروبية إلى جانب صناديق التحوط ومؤسسات عملاقة في امتلاك انتاج حقول بأكملها ولفترات محددة، فعلى سبيل المثال اشترى بنك "**مورجان ستانلي**" الأمريكي بالتعاون مع بنك دويتشه الألماني نحو 36 مليون برميل نفط من شركات بحر الشمال وضعت في تصرفهما خلال الفترة (2007-2010).[1]

6- نمو السكان: يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثرة على الطلب النفطي، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايدا فإنه يؤدي إلى سعة ونمو وتزايد الطلب على النفط أو الطاقة أو أية سلعة أخرى، ويعد هذا العامل من العوامل المساعدة أو المكملة للعوامل الأساسية الأخرى، أي أن تأثير نمو عدد السكان يتحدد بكونه مؤثرا متكاملا مع بقية العوامل الأساسية وخاصة الدخل الوطني.[2]

7- المناخ: قد لا يعتبر المناخ عاملا أساسيا لكنه عامل مؤثر في الطلب على النفط في المدى القصير، حيث أن إختلاف فصول السنة واختلاف درجة الحرارة بين الشتاء والصيف وبين مناطق العالم، تؤدي إلى إختلاف الكميات المطلوبة من النفط، حيث في الشتاء مثلا يزيد الطلب على المشتقات النفطية خاصة وقود التدفئة، ويزيد الطلب على النفط الخام كذلك لحاجة مصانع التكرير إلى مواكبة زيادة الطلب على وقود التدفئة.[3]

الفرع الثاني: العرض النفطي والعوامل المؤثرة فيه

يعتمد العرض من النفط الخام على عدة عوامل أهمها حجم الاحتياطي المؤكد، سعر النفط وعلاقته بأسعار المصادر الأخرى البديلة، وعلى السياسات الحكومية المتعلقة بالضرائب وأنظمة الاستثمار لإنتاج النفط وبدائله، كما يعتمد أيضا على ظروف الانتاج والتطور التقني والاستقرار السياسي، أما عرض المنتجات النفطية فيعتمد على ظروف الاستثمار في مناطق التكرير ومستوى العائد وكذا القوانين والمواصفات البيئية وغيرها.

وكما هو الحال بالنسبة للطلب فقد حدثت تطورات عدة في جانب العرض من النفط سواء فيما يتعلق بحجم الاحتياطي، إنتاج الخام أو التكرير أو التسويق، وكذا تركيبة الشركات العاملة في مجال النفط (شركات وطنية أو عالمية) هذا من جهة، ومن جهة أخرى أدت الأسعار والتطورات التقنية، وكذا سياسات الطاقة المختلفة والسياسات المالية والضريبية في معظم بلدان العالم في رفع الاحتياطي العالمي للنفط من 1011.5 بليون برميل سنة 1990 إلى 1188.7 بليون برميل خلال سنة 2010، على الرغم من الزيادة المتراكمة خلال نفس الفترة والتي بلغت 538 بليون برميل.[4]

---

[1]- التقرير العربي الموحد، **مرجع سبق ذكره**، ص 191.

[2]- محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 159.

[3]- كمال بوصول، **مرجع سبق ذكره**، ص 7.

[4]- التقرير العربي الموحد، **مرجع سبق ذكره**، ص 189.

وقد شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (2010-2014)، حيث بلغ إجمالي الامدادات خلال سنة 2010 حوالي 86 مليون برميل يوميا، ليصل إلى أكثر من 92 مليون برميل يوميا خلال سنة 2014، وهو ما يبينه الشكل الموالي.

الشكل رقم (2-7): إجمالي إمدادات العالم من النفط (2010-2014) **الوحدة:** مليون برميل/يوم.

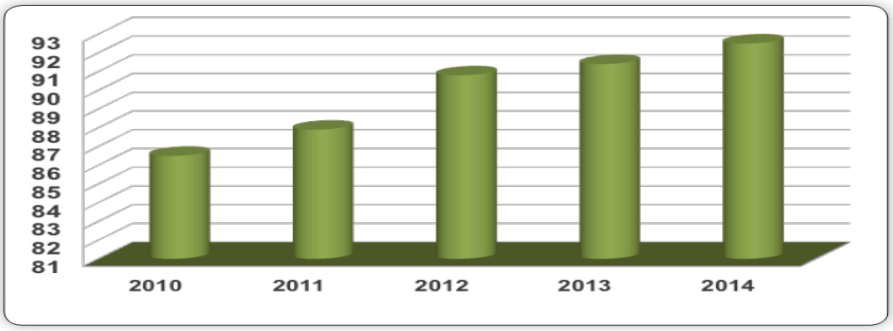

المصدر: منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام، مرجع سبق ذكره**، ص 32.

في سنة 2014 ارتفع المعروض النفطي في العالم ليصل إلى 92.5 مليون برميل يوميا بواقع 1.1 مليون برميل يوميا، أي بنسبة زيادة بلغت 1.2% مقارنة بسنة 2013، وبالرغم من الارتفاع الكبير للعرض الذي شهدته السوق النفطية العالمية خلال الفترة (2010-2014)، انخفضت إمدادات دول منظمة الأوبك والتي تضم أكبر منتجي النفط في العالم، حيث انخفضت خلال سنة 2014 بحوالي 900 ألف برميل يوميا بإجمالي إنتاج بلغ 36.3 مليون برميل يوميا، ليتراجع إجمالي مساهمة المنظمة في إجمالي المعروض العالمي من النفط من نسبة 41% خلال سنة 2013 إلى غاية 39% خلال سنة 2014، وهذا سعيا منها للحفاظ على توازن السوق العالمية في ظل وفرة المعروض النفطي خلال هذه الفترة. إضافة إلى هذا فقد ارتفعت حصة الانتاج من خارج دول الأوبك لتصل إلى 56.2 مليون برميل يوميا، أي بزيادة بلغت حوالي 2 مليون برميل يوميا، بنسبة زيادة قدرت بـ: 3.7% مقارنة بسنة 2013.

وعموما هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في هذا العرض أهمها:[1]

1- التكلفة الحدية لاستخراج النفط الخام: يشير المنطق الاقتصادي إلى وجود صلة وثيقة بين الكلفة الحدية لاستخراج النفط الخام وسعره في السوق الدولية، حيث يتم الشروع باستخراجه من الآبار ذات التكلفة الحدية المنخفضة في ظل وجود طلب ثابت نسبيا، لكن بعد تزايد الطلب النفطي العالمي يتم اللجوء إلى الآبار ذات التكلفة الحدية الأكبر، غير أن عدم مراعاة نسبة النفط المستخرج مقارنة باحتياطي البئر النفطية سوف يؤدي إلى استنزاف احتياطاتها. إن المنطق الذي يشير إلى تدنية التكاليف وبالتالي تعظيم الأرباح من خلال توسيع الفجوة بين الأسعار الحقيقية والاسمية للنفط وبالتالي زيادة مرونة العرض منه قد ساد خلال الفترة ما قبل

[1]- بوصول كمال، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 7، 8.

الصدمة الأولي (1973)، وبعد حدوثه هذه الصدمة تم تضييق الفجوة بين الأسعار الحقيقية والاسمية للنفط، بالرغم من أن الأسعار لا تعكس التكلفة الاجتماعية لإنتاجه.[1]

2- أسعار النفط الخام والطلب عليه: بما أن العرض النفطي هو استجابة لما يطلبه المستهلكون عند مستوى معين من الأسعار، وعليه فإن الطلب على النفط والأسعار هي من أهم محددات العرض النفطي في السوق العالمية، وهذا ما يفسر سلوك المنتجين الأساسيين للنفط في تحديد مستوى إنتاجهم حسب الطلب الموجود مع مراعاة الأسعار السائدة، وعليه فالعلاقة كبير ومتشابكة بين هذه العوامل الثلاث (العرض، الطلب والأسعار).

3- الاحتياطات النفطية وعمليات البحث والتنقيب عن النفط: تضطلع الاحتياطات النفطية والطاقة الإنتاجية بدور كبير في التأثير على العرض النفطي، كونها القاعدة التي يعتمد عليها الإنتاج النفطي، وعليه فأي سياسة للإنتاج والتصدير تتحقق بالاعتماد على التقدير الفعلي للاحتياطات الإجمالية، إضافة إلى عمليات التنقيب والبحث التي تؤثر هي الأخرى على العرض النفطي بالزيادة نتيجة التوسع الكبير فيها مما قد يتسبب في إنخفاض الأسعار، ناهيك عن كون هذا النوع من العمليات يتطلب تكنلوجيا عالية واستثمارات مالية ضخمة.[2]

إن الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط الخام قد شهد تزايدا مطردا خلال العقود الماضية، وذلك نتيجة لتطور التكنولوجيا المستعملة في استكشاف واستخراج النفط، وهو ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (2-8): الاحتياطي المؤكد من النفط الخام في العالم حسب المناطق (1960- 2014)

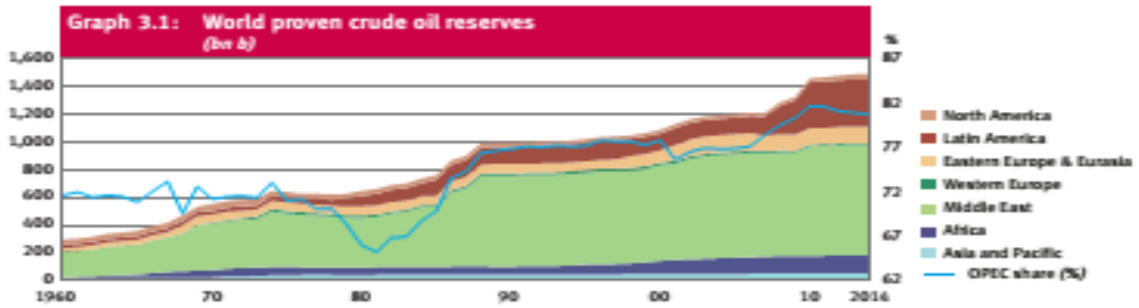

Source: OPEC Annual Statistical Bulletin, Organization of the Petroleum Exporting Countries, 2015, p 24.

وبالتالي فإن النشاط الاستكشافي المفرط للنفط على المستوى العالمي قد أدى إلى إضافة كميات كبيرة من الاحتياطي المثبت، فحسب الشكل المبين أعلاه فقد ارتفعت هذه الاحتياطيات من حوالي 400 بليون برميل سنة 1960 ليصل إلى حوالي 644 بليون برميل سنة 1980، وارتفع خلال سنة 2005 إلى حوالي 1277 بليون برميل أي بتحقيق نسبة تقارب الضعف، وبلغ مجمل هذه الاحتياطيات خلال سنة 2014 قرابة 1493 بليون برميل، والشكل الموالي يبين الارتفاع المطرد للاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في العالم حسب المناطق خلال الفترة من 1960 إلى غاية 2014 ببلايين البراميل.

---

[1]- توفيق عباس عون الله، **أسعار النفط في السوق الدولية (أبعادها ومضامينها الاقتصادية)**، مجلة جامعة كربلاء، المجلد 5، العدد 4، ديسمبر 2007، ص 359.

[2]- حسين عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 137.

4- المخزون التجاري والاستراتيجي: تحتفظ الشركات العاملة في مجال صناعة النفط خصوصا الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمخزونات من الخام والمنتجات النفطية المكررة لأغراض تشغيلية سواء لأعمال التكرير لديها أو لمواجهة التقلبات في الطلب بسبب تغير أنماط الاستهلاك الموسمي من المنتجات النفطية، وقد شهدة المخزون الاستراتيجي لهذه البلدان التي تعد من اكبر مستهلكي النفط في العالم بشكل مطرد ليصل إلى مستويات قياسية فاقت 300 مليون برميل مع نهاية سنة 2015 مستفيدة من التراجع الكبير في الأسعار في السوق العالمية، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-9): المخزونات النفطية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (1996-2016)

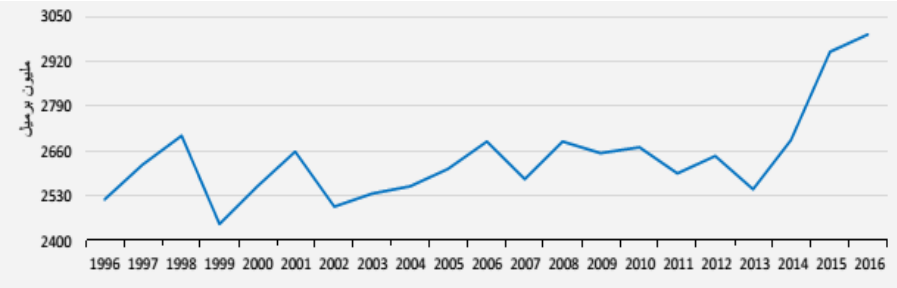

المصدر: الخبير المالية، **دراسة تحليلية لسوق النفط**، جدة (المملكة العربية السعودية)، أوت 2015، ص 2.

ويعتمد حجم المخزون التجاري على مستويات الأسعار السائدة والمتوقعة وعلى تكاليف التخزين وغير ذلك من العوامل ذات الطبيعة التجارية، ويتغير هذا المخزون بالزيادة او النقصان اعتمادا على السلوك التجاري للشركات وعلى أنماط الطلب الموسمي، ويوجد حوالي نصف المخزون التجاري للدول الصناعية في الولايات المتحدة والتي يعتبر التغير في مخزونها مؤشرا مهما في الصناعة السوق النفطية العالمية، وتقاس كفاية المخزون في فترة زمنية ما بمؤشرات عدة منها مستوى المخزون في الشهر أو الأسبوع أو ربع السنة مقارنة بمتوسط السنوات السابقة (بالبرميل)، ويقاس أيضا بحجم المخزون الكافي لمقابلة الطلب أو الواردات النفطية (بالأيام).[1]

5- أسعار ومصادر الطاقة البديلة: إن توفر السلع البديلة للنفط (الغاز، الفحم، الطاقات المتجددة والطاقة النووية...الخ) يؤثر سلبا على العرض النفطي خاصة إذا كانت متاحة بأسعار تنافسية، غير أن الواقع يشير إلى أن هذه البدائل من الطاقة لا زالت تمتاز بارتفاع تكاليف إنتاجها، إضافة إلى وجوب توفر مهارات تكنولوجية وفنية متطورة لإنتاجها واستغلالها وحتى نقلها، كل هذه الأسباب تبقى البدائل الأخرى للطاقة في موقع تنافسي ضعيف في المديين القصير والمتوسط اتجاه النفط الذي لا يزال يتربع على أكبر حصة في مزيج الطاقة العالمي.[2]

---

[1]- التقرير العربي الموحد، **مرجع سبق ذكره**، ص 190.

[2]- بن يعقوب الطاهر، قرعي مريم، **آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات (دراسة حالة الجزائر)**، المؤتمر الأول حول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، يومي 7،8 أفريل 2015.

الفرع الثالث: العوامل الأخرى المحددة لأسعار النفط

هناك مجموعة من العوامل التي تتدخل في تحديد أسعار النفط خارج عوامل العرض والطلب أهمها:

1- طبيعة النفط والسوق النفطية: حيث يعتبر النفط إحدى الموارد القابلة للنضوب، مما يخلق صعوبة تحديد الأسعار بالإضافة إلى أن هناك اختلافات في وجهات النظر حول طبيعة سوق النفط هل هي سوق منافسة كاملة أم سوق احتكار القلة، وبالتالي تعدد وجهات النظر يجعل من الصعب الاتفاق على سياسات الانتاج والتسعير.[1]

2- العوامل الجيوسياسية: تؤدي العوامل الجيوسياسية دور كبيرا ومؤثرا في أسعار النفط في ظل التوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج وتكرير النفط، الأمر الذي يهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين (المعروض النفطي)، الأمر الذي يدفع الأسعار نحو الارتفاع، غير أن العامل الجيوسياسي يبقى آنيا ومرحليا بظروف سياسية معينة.[2]

وتزايدت في العقود القليلة الماضية المخاوف حول تقلص الإمدادات النفطية في العديد من المناطق الانتاجية الحيوية للنفط، نتيجة الصراعات العسكرية وتردي الأوضاع الأمنية خاصة في منطقة الخليج والشرق الأوسط، والتي تستحوذ على الحصة الأكبر من مخزون النفط العالمي، الأمر الذي يؤثر بشكل كبير على توقعات التدفقات النفطية إلى السوق العالمية، وهو ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (2-10): أهم الأحداث الجيوسياسية المؤثرة في أسعار النفط العالمية (1970-2015)

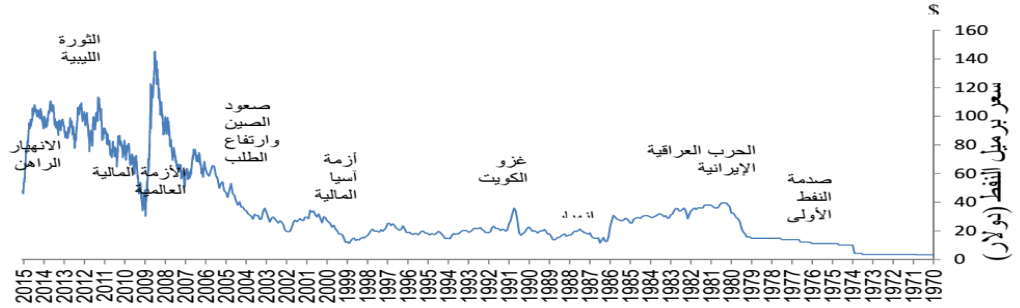

المصدر: خالد بن راشد الخاطر، **تحديات انهيار أسعار النفط وردات أفعال السياسات في دول مجلس التعاون**، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة (قطر)، 7نوفمبر 2015، ص 48.

إن حالة عدم اليقين جراء المخاطر الظروف السياسية المضطربة منذ السبعينات كانت في كل مرة تؤثر على أسعار النفط صعودا أو هبوطا، بداية من الصدمة النفطية الأولى (1973) والحظر العربي للنفط مرورا بالثورة الايرانية ثم الحرب مع العراق 1980، والغزو العراقي للكويت 1990، الغزو الأمريكي للعراق، والأزمة المالية العالمية 2008، ثورات الربيع العربي (ليبيا وسوريا)...الخ.

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص 153.

[2]- عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر (سلسلة العلوم الانسانية)، المجلد 15، العدد 1، غزة (فلسطين)، 2013، ص 337.

المطلب الثالث: تقلبات أسعار النفط وتأثيراتها

خلال عقد الستينات من القرن الماضي وفي ظل غياب المنافسة في سوق النفط العالمية كانت تمتاز هذه الأخيرة باستقرار نسبي، غير أنه ومنذ بداية السبعينات وبعد انتهاء سيطرة شركات النفط العالمية على الانتاج، دخلت سوق النفط مرحلة الصعود والهبوط فيها يشبه الدروات الاقتصادية على مدار الأربع عقود ونصف الماضية، حيث شهدت السوق النفطية ثلاث طفرات رئيسية كانت أولها ما بين سنتي (1973-1974) والطفرة الثانية ما بين (1979-1980)، والثالثة كانت ما بين السنوات (2002- والنصف الأول من سنة 2008)، بينما شهد العالم أربع انهيارات كبرى في أسعار النفط كان أولها ما بين سنتي (1985-1986)، ثم (1990-1991)، وبعدها انخفاض ما بين سنتي (2008-2009) والتي تزامنت مع الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري)، وأخيرا الانهيار الحالي الذي بدأ منذ منتصف سنة 2014، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-11): أكبر الارتفاعات والانخفاضات السعرية للنفط في العالم (1970-2014)

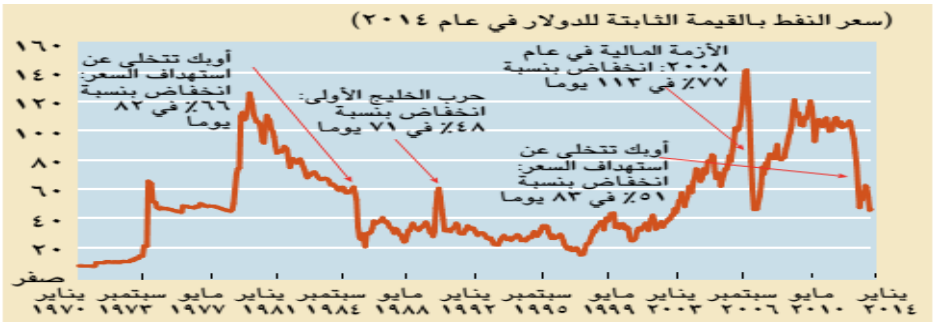

المصدر: جون بافس وآخرون، **أسفل المنحدر**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2015، ص 21.

إن ما يمكن استنتاجه من خلال الشكل أعلاه أن العالم منذ منتصف عقد الثمانينات من القرن الماضي إلى يومنا هذا، شهد أربع (04) انهيارات كبرى لأسعار النفط أثرت بشكل أو بآخر على الاقتصاد العالمي وعلى الدول المنتجة بشكل خاص، وتباينت تأثيراتها بتباين مسبباتها، وقد كان لمنظمة الدول المصدرة للنفط "**أوبك**" دورا محوريا في كل مرحلة من هذه المراحل، وعموما ويمكن اختصار أهم مراحل تطور أسعار النفط في السوق العالمية في العناصر الآتية:

الفرع الأول: تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (1970-1999)

كانت تسمى المرحلة التي سبقت فترة السبعينات من القرن العشرين بمرحلة احتكار الشركات الكبرى لأسعار النفط والتي امتدت عبر التاريخ منذ بداية اكتشاف النفط على وجه الأرض سنة 1850، ومنذ سنة 1970 دخل سوق النفط مرحلة جديدة بسقوط عصر الاحتكار ودخول السوق النفطية مرحلة المنافسة، ما أضفى على هذه السوق ميزة التقلب المستمر صعودا وهبوطا حتى سميت هذه المرحلة بمرحلة الصدمات السعرية للنفط والتي بقيت السمة الغالبة على سوق النفط إلى وقتنا الراهن.

1- الطفرة النفطية الأولى (1973): منذ أكتوبر 1973 شهد العالم أزمة نفطية حقيقية نتيجة إنخفاض المعروض النفطي الذي تزامن مع الحرب العربة – الإسرائيلية، أين لجأت الدول العربية إلى تقليص معروضها النفطي في السوق النفطية للضغط على الدول الكبرى الحليفة لإسرائيل في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يصطلح عليه بـ "**الحضر العربي على النفط**"، أي أن الدول العربية استخدمت النفط كسلاح الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار نتيجة إنخفاض الإمدادات النفطية في السوق العالمية، وهذا بدوره ساهم في خلق منافسة قوية بين الدول الصناعية الكبرى للحصول على كميات لازمة من النفط لتلبية حاجياتها الصناعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى قام أعضاء دول الأوبك برفع أسعار النفط العالمية بمقدار أربع مرات، والتي كانت السبب الرئيسي في تعميق الأزمة النفطية، غير أن هذه الدول لم تتوقف عند هذا الحد بل وصلت في مضاعفة الأسعار أين بلغ السعر المعلن للبرميل الواحد من النفط العربي الخفيف إلى حدود 11.60 دولار للبرميل، وهذا ما يعني أن ما أقدمت عليه الأوبك ما هو إلا بداية التحكم في الإنتاج والسعر لهذه الدول المنتجة بعدما كانت تعاني من سيطرت الشركات النفطية الكبرى، فكانت بذلك نهاية عصر النفط الرخيص.[1]

2- الطفرة النفطية الثانية (1979): في سنة 1979 شهد العالم صدمة نفطية ثانية نتيجة ارتفاع أسعار إلى حد أقصى بسبب إضراب العمال الإيرانيين في مصافي النفط في نوفمبر1978، ثم أعقبتها الثورة الإيرانية عام1979 ما أدى إلى نقص الإمدادات النفطية الإيرانية من 6 مليون برميل إلى1.5 مليون برميل، مما دفع بالأسعار إلى الارتفاع لتبلغ 36 دولار للبرميل في ديسمبر 1980 نتيجة الحرب العراقية الإيرانية وتقلص العرض إلى مستويات متدنية جدا.[2] وما عزز من تفاقم هذه الأزمة الاضرابات في فنزويلا وعدم استقرار الوضع في نيجيريا، بالإضافة إلى انخفاض مخزون الولايات المتحدة الأمريكية من النفط آنذاك (1979) من 700 مليون برميل إلى 600 مليون برميل، كل هذه الأسباب كانت وراء ارتفاع الأسعار حيث كانت من المتوقع أن تصل إلى أكثر من 40 دولارا للبرميل إلا أن سقوط نظام شاه إيران بسرعة وقيام المملكة العربية السعودية برفع سقف الانتاج لسد العجز حال دون تعرض السوق العالمي إلى أزمة نفطية طويلة المدى.[3]

3- الأزمة النفطية العكسية (1986): قبل انهيار أسعار النفط في سنة 1986 ظلت الأسعار مرتفعة لعدة سنوات بسبب الثورة الايرانية في سنة 1979، وقد اعتادت أوبك تحدي الأسعار الرسمية لمختلف أنواع النفط الخام التي تنتجها البلدان الأعضاء، مع استخدامها للنفط الخفيف مرتفع السعر من طرف المملكة العربية السعودية كمقياس مرجعي، أين تم تحديد سعر النفط الخفيف السعودي عند مستوى 34 دولارا للبرميل في سنة 1981، ونتيجة لهذا الارتفاع الحاد دخل الاقتصاد العالمي مرحلة من الركود مع بداية عقد الثمانينات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض كبير في استهلاك النفط لا سيما في الاقتصادات المتقدمة هذا من جهة، ومن جهة ثانية شجعت الأسعار المرتفعة على ترشيد استهلاك الوقود واستبدال النفط بالأنواع الأخرى من الطاقة زيادة

---

[1]- زهدي الشامي، **الأوبك في الاقتصاد العالمي**، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، القاهرة (مصر)، 2001، ص 15.

[2]- صديق محمد عفيفي، **التسويق البترولي**، مكتبة عبد الشمس للنشر والتوزيع، طبعة التاسعة، القاهرة (مصر)، 2003، ص 275.

[3]- بيوار خنسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 80.

كفاءة استخدامها، كما شجعت الأسعار المرتفعة الانتاج من خارج دول منظمة الأوبك لا سيما ألاسكا الأمريكية، المكسيك وبحر الشمال[1].

كل هذه المعطيات أدت إلى خفض الطلب بشكل كبير على النفط مما دفع بمنظمة الأوبك إلى خفض إنتاجها بمقدار 50%، والبالغ 30 مليون برميل آنذاك مع تراجع الطلب وزيادة الانتاج من خارج أوبك، وحاولت هذه الأخيرة خلال تلك الفترة فرض نظام الحصص على دولها ولكن دون فائدة، مما تسبب في انخفاض الأسعار لتصل إلى 31 دولارا سنة 1982 ثم تواصل الهبوط ليصل إلى 29 دولارا في سنة 1983 واستمر ليصل إلى 28 دولار سنة 1984 واخيرا إلى 26 دولار للبرميل في سنة 1985 قبل أن تنهار في سنة 1986 وتصل إلى 14 دولارا مجددا كما كانت عليها سنة 1978، وحاولت أوبك في ذلك الوقت الدفاع عن سعر محدد وهو 28 دولارا ثم عادت للدفاع عن سعر 18 دولار إلا أن النفط كان لا يزال عند 14 دولار.[2]

إن انخفاض أسعار النفط بصورة كبيرة بين أعوام 1982-1986 راجعة حسب الخبراء في ذلك الوقت إلى سوء إدارة منظمة الاوبك للسوق وسعي الأعضاء بكل الأشكال إلى إبقاء الأسعار مرتفعة، غير أن بقاء الأسعار مرتفعة هو ما ساهم في تدمير الطلب على النفط، وذللك بعد إعلان أوبك فيما بينها أشرس حرب للأسعار، فبعد أن تخلس العربية السعودية عن دور المنتج المرجح وأعلنت انها ستدافع عن حصتها في السوق أمام باقي المنتجين في المنظمة، بدأت الأمور تتغير بإقدامها على منح تخفيضات كبيرة على نفطها ورفع سقف الانتاج بصورة كبيرة لإغراق السوق واستعادة حصتها، وهو ما قوبل بالمثل من باقي الأعضاء، الأمر الذي دفع بالأسعار نحو الانخفاض إلى ما دون 10 دولار، وبيع برميل النفط الخام في ذلك العام (1986) بـ: 7 دولار، ثم عادت الأوبك للاتفاق حول حماية الأسعار واتفق الجميع في ديسمبر من نفس السنة في تقليص الانتاج لدعم الأسعار من 17 مليون برميل يوميا إلى 15.8 مليون برميل يوميا، وظلت الأسعار دون 18 دولارا بين الأعوام 1987-1989.[3]

4- الأزمة النفطية العكسية (1990-1991) (أزمة حرب الخليج): لقد كان انهيار أسعار النفط بين عامي 1990 و1991 نتيجة غير مباشرة للغزو العراقي للكويت في أوت 1990، وكانت أسعار النفط منخفضة خلال السنوات القليلة السابقة للغزو، حيث بلغ متوسط أسعار نفط بحر الشمال (خام برنت) أقل من 17 دولارا للبرميل خلال الخمس أعوام السابقة، وقد تسبب هذا الغزو وحرب العراق اللاحقة في فقدان السوق لأكثر من 4 ملايين برميل يوميا من النفط الخام العراقي والكويتي معا، وكانت القدرات غير المستغلة لأعضاء أوبك الباقين تتجاوز المستوى الكافي لتغطية هذا العجز، غير أن الامر استغرق بعض الوقت لزيادة الانتاج لذلك ارتفعت الأسعار بشكل ملحوظ وتجاوزت أسعار خام برنت خلال فترة وجيزة 40 دولار للبرميل في سبتمبر 1990، قبل أن

[1]- جون بافس وآخرون، **أسفل المنحدر**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2015، ص 21.

[2]- وائل مهدي، **تقلبات أسعار النفط - تاريخ طويل من التجارب**، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 13161، 10 ديسمبر 2014.

[3]- **المرجع نفسه.**

تتراجع إلى 28 دولارا في ديسمبر من نفس السنة مع وصول الامدادات الإضافية للسوق، وكان الانهيار الذي تلا ذلك في منتصف جانفي 1991 كبيرا ومفاجئا إلى أقل من 20 دولارا للبرميل بمجرد سيطرة القوات العراقية على الكويت، حيث بلغ متوسط إنخفاض السعر خلال الفترة من نوفمبر 1990 إلى غاية فيفري 1991 حوالي 48%. وقبل ذلك كانت الوكالة الدولية للطاقة قد وافقت على أنه في حالة قيام الحرب ستقوم اقتصاداتها الأعضاء في الغالب بطرح 2.5 مليون برميل يوميا من مخزونات النفط الخام التي تحتفظ بها كاحتياطي لمواجهة الحالات الطارئة وهو ما حدث فعلا، الأمر الذي عجل في حدوث صدمة في الأسعار، حيث ظلت هذه الأخيرة ما دون 20 دولارا للبرميل إلى غاية 1995.[1]

5- الأزمة النفطية العكسية (1997) (الأزمة الآسيوية): في سنة 1997 انهارت الاقتصادات الأسيوية وتسببت بما يعرف بالأزمة الآسيوية، واجتمعت حينها الأوبك في إندونيسيا واتفقت على رفع انتاجها وتزامن هذا مع انهيار الطلب العالمي على النفط، ومع بدء العراق لتصدير نفطه بإذن من الأمم المتحدة تحت برنامج النفط مقابل الغذاء، وساهمت كل هذه الظروف في انهيار الأسعار لتصل إلى 10 دولارات مجددا وسجل متوسط السعر في سنة 1998 مبلغ 11 دولارا للبرميل.

ولقد حدث هذا الانخفاض نتيجة لتظافر سببين رئيسيين هما: الأزمة المالية الآسيوية (1997)، ثم سوء تقدير منظمة الاوبك لحجم الطلب العالمي على النفط والذي أسفر عن زيادة حجم حصص الانتاج، حيث أخذت العربية السعودية زمام المبادرة في وضع اتفاق في مارس 1998 بشأن تخفيض الانتاج والتي لم تقتصر هذه المرة على الدول الأعضاء في المنظمة فقط، بل شملت حتى دول من خارج المنظمة وعلى رأسها المكسيك والنرويج، مما سحب من سوق النفط حوالي 1.5 مليون برميل يوميا، غير أن إيران لم توافق حينها على الاتفاق وواصلت الانتاج بنفس الوتيرة السابقة، ومع استمرار إنخفاض الأسعار قامت السعودية مجددا بترتيب اتفاق جديد في مارس 1999 بشأن تخفيض الانتاج بين أعضاء الاوبك والمنتجين الآخرين وفي هذه المرة وافقت إيران على الاتفاق، الامر الذي أدى إلى سحب 2 مليون برميل يوميا من المعروض النفطي في السوق، وساعد هذا الخفض زيادة الطلب من طرف الدول الآسيوية بسبب التعافي من الأزمة وزيادة الطلب من قبل أمريكا، وهو ما دفع الاسعار للارتفاع أين وصلت إلى 18 دولار سنة 1999 ثم 27 دولار مع بداية سنة 2000 وبذلك استعادت الدول المنتجة عافيتها وعلى رأسها دول منظمة الأوبك.[2]

[1]- جون بافس وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.

[2]- غريغوري غوس، **هبوط أسعار النفط – الأسباب والتبعات الجيوسياسية**، معهد بروكنجز، الدوحة (قطر)، أفريل 2014، ص ص 5،6.

الفرع الثاني: تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2015)

مع بداية القرن الواحد والعشرين مر الاقتصاد العالمي بعديد الأحداث الاقتصادية والسياسية المتسارعة التي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشرة على أسعار النفط الخام ، وفيما يلي تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقية لسلة خامات الاوبك خلال الفترة (2000-2015).

الجدول رقم (2-6): تطور أسعار نفط سلة أوبك (2000-2015) **الوحدة:** دولار للبرميل.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
السعر الاسمي	**27.60**	**23.12**	24.36	28.10	36.05	50.64	61.08	69.08
السعر الحقيقي	**5.33**	**4.36**	4.50	5.07	6.37	8.74	10.29	11.36
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
السعر الاسمي	**94.45**	**61.06**	77.45	107.46	109.45	105.87	**86.29**	أقل من
السعر الحقيقي	**15.02**	**9.72**	66.23	89.59	89.42	85.32	**76.77**	**50 دولار**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: - 0PEC, **Annual Statistical Bulletin**, 2007, 2010, 2015.

من خلال الجدول نلاحظ تذبذب في أسعار النفط الخام على مدار الفترة من 2000 إلى غاية 2015، وسوف نتناول أهم المحطات الرئيسية والأسباب المؤدية إلى حدوث صدمات سعرية خلال الفترة المعنية من خلال العناصر الآتية:

1- تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2009): خلال الأعوام ما بين 2000-2008 ازداد الطلب على النفط في العالم بصورة كبيرة بعد نمو الطلب على النفط من الصين والهند وباقي الدول الناشئة، إلا أن النمو المفرط في الطلب كان مفاجئا ولم تكن دول الأوبك جاهزة له، الأمر الذي تسبب في ارتفاع الأسعار بسبب محدودية نمو المعروض النفطي أمام نمو الطلب. ونتيجة لبدء الانخفاض في إنتاج نفط بحر الشمال وألاسكا وعدم زيادة الإنتاج في مناطق أخرى بما يوازي زيادة الطلب العالمي المنخفض المرونة لتغيرات الأسعار بدأت الأسعار بالارتفاع مجددا بشكل سريع بعد سنة 2000 (27 دولار للبرميل)، وهذا بالرغم من أن منظمة الأوبك رفعت سقف الانتاج بأربع مرات في محاولة لتخفيض الأسعار التي كانت تهدد الطلب على النفط، وفي سنة 2001 واجه الاقتصاد الأمريكي ركودا اقتصاديا بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001، الأمر الذي أثر سلبا على دول منظمة الأوبك وسرعان ما انتشر إلى باقي المناطق في العالم وهو ما أبقى على أسعار النفط الخام في حدود 23 دولارا، فأعلنت الأوبك على إثرها عن تخفيض في الانتاج بمقدار 1.5 مليون برميل يوميا بدءا من شهر جانفي 2002 وبدعم من المنتجين خارج المنظمة على رأسها روسيا بـ: 500 ألف برميل يوميا، ارتفعت أسعار سلة أوبك مرة ثانية إلى أكثر من 24 دولارا للبرميل، غير أن المنظمة عادت مرة أخرى لتخفض سقف إنتاجها ليصل إلى 25.4 مليون برميل يوميا أي بمعدل تخفيض 2 مليون برميل يوميا مع نهاية أفريل 2000

لتقفز الأسعار إلى أكثر من 28 دولار للبرميل.[1] ومن هنا بدأت "**الطفرة النفطية الثالثة**" التي امتدت من 2003 إلى غاية منتصف 2008.

لقد جاءت الطفرة النفطية الثالثة بتسجيل ارتفاع كبير في أسعار النفط على أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق في أفريل 2003، حيث وصلت أسعار النفط في حدود 40 دولارا للبرميل في سنة 2004 ثم إلى أثر من 50 دولارا في سنة 2005 ليواصل ارتفاعه لأكثر من 70 دولارا في 2006 وفاق عتبة 90 دولارا في سنة 2007. واستمرت هذه الطفرة لمنتصف سنة 2008 أين بلغت أسعار النفط ذروتها في منتصف العام حيث وصلت في شهر جويلية 147 دولار للبرميل، ووصلت العوائد النفطية أو قيمة الصادرات بالأسعار الجارية لنحو 450 مليار دولار خلال هذ الفترة، بينما كانت لا تتعدى 210 مليار دولار خلال سنة 2002.[2] بالرغم من بلوغ سعر النفط أعلى مستوى له على الإطلاق في منتصف عام 2008 بسبب اشتداد المضاربة على الأسعار، غير أن الأشهر الأخيرة من هذه السنة كانت مخيبة، حيث انهارت أسعار النفط ووصلت بنهاية سنة 2008 إلى أقل من 40 دولار في ظرف 5 أشهر فقط.

لقد كان "**انخفاض أسعار النفط خلال سنتي 2008 و2009**" هو الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية، وقد بلغت نسبة الانخفاض في أسعار النفط خلال النصف الثاني من السنة 2008 أكثر من 70%، حيث كان هذا الانهيار كرد فعل للأزمة المالية العالمية **(أزمة الرهن العقاري)** التي ظهرت للعيان في سنة 2008، ودخول العالم حالة من عدم اليقين وانخفاض حاد في الطلب على مختلف السلع الأولية بما فيها النفط، وشهدت معظم أسواق الأسهم انخفاضات مماثلة، ولعل أهم سبب لهذا الانخفاض هو التراجع الكبير للطلب على النفط من طرف دول منظمة التعاون والتنمية منذ سنة 2006 **(صدمة الطلب السلبية)**، وبلغ ذروته خلال عامي 2008 و2009 بسبب الأزمة المالية العالمية، حيث ولأول مرة خلال هتين السنتين سجل الطلب على النفط وجميع المنتجات النفطية المستهلكة نموا سلبيا، حيث بلغ التغير في الطلب على النفط في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 2.5 مليون برميل في شهر سبتمبر من سنة 2008.[3] هذا من جهة، ومن جهة ثانية ذهب المختصون إلى أبعد من ذلك في تشخيص سبب الانخفاض، حيث يرجعونه إلى قرار الأوبك منذ بداية العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين بالعودة إلى تقييد الامدادات النفطية وقد استهدفت لفترة وجيزة تحديد نطاق سعر النفط الخام يتراوح بين 22 و28 دولار للبرميل وعندما تجاوزت الأسعار هذا النطاق في سنة 2004 قامت أوبك بزيادة السعر المستهدف ليتراوح بين 100 و110 دولار للبرميل، وعندما وقعت الأزمة المالية العالمية في سنة

---

[1]– مصطفى بودرامة، **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس (سطيف)، يومي 7، 8 أفريل 2008، ص ص 4، 5.

[2]– عبد الحافظ الصاوي، **تأثير الأزمة المالية العالمية على السياسات النفطية العربية**، التقرير الاستراتيجي السابع، المركز للدراسات الانسانية، القاهرة (مصر)، 2010، ص 471.

[3]– كريستوف آلسوب، بسام فتوح، **تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية**، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، المجلد 36، العدد 135، 2010، ص 28.

2008 انهارت الأسعار إلى أقل من 40 دولارا بنهاية السنة.[1] وهنا جاء قرار تخفيض الانتاج من طرف دول الأوبك في اجتماعها الاستثنائي في 17 ديسمبر 2008 بوهران (الجزائر) وهو الأكبر في تاريخ المنظمة بمقدار 4.2 مليون برميل يوميا ابتداء من جانفي 2009، أي بإنتاج إجمالي بلغ حوالي 29 مليون برميل يوميا.[2] لتعاود الأسعار الارتفاع بعد هذه الفترة مدعوما بقرار التخفيض من طرف منظمة.

2- تطور أسعار النفط خلال الفترة (2010-2015):

شهد عام 2010 حالة من التوازن في سوق النفط العالمية تميزت باتجاه الأسعار مجددا نحو الارتفاع مع استقرار نسبي مقارنة بالعامين السابقين (الأزمة المالية العالمية 2008-2009)، حيث فاق متوسط سعر سلة خامات أوبك 77 دولارا للبرميل مدعوما بسلسلة قرارات تخفيض الانتاج من طرف منظمة الأوبك خلال الفترة السابقة، **وخلال الفترة (2011 إلى غاية منتصف 2014)** شهدت سوق النفط انقطاعات كبيرة في العرض النفط بسبب توتر الأوضاع في المنطقة العربية بداية من سنة 2011 (ثورات الربيع العربي في ليبيا وسوريا) بالإضافة إلى تشديد العقوبات الأمريكية على النفط الايراني خلال سنة 2012 ونقص الإمدادات من النفط الايراني في حدود 1 مليون برميل يوميا هذا من جهة، ومن جهة ثانية زيادة الطلب العالمي على النفط خاصة من طرف البلدان الآسيوية (الصين والهند كل هذه الأسباب جعلت أسعار النفط خلال هذه الأعوام تفوق 100 دولار للبرميل.[3]

ومنذ منتصف سنة 2014 **(بداية الأزمة النفطية الراهنة)** شهد النفط هبوطا دراماتيكيا في أسعاره من 115 دولار للبرميل في جوان 2014 إلى أقل من 45 دولار بنهاية شهر جانفي 2015، ليفقد بذلك أكثر من 60% من قيمته خلال ستة أشهر ويعد هذا الانهيار الأكبر منذ الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وتشير توقعات الخبراء إلى أن الهبوط الحاد في أسعار النفط يؤدي إلى خسائر كبيرة للمنتجين لا تقل عن 2 ترليون دولار، بالمقابل تكون كمكسب للدول المستهلكة بافتراض حجم الاستهلاك العالمي بنحو 90 مليون برميل من النفط يوميا.[4]

---

[1]- غريغوري غوس، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.

[2]- كريستوف آلسوب، بسام فتوح، **مرجع سبق ذكره**، ص 25.

[3]- علي مرزا، **آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة**، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة (قطر)، 7 نوفمبر 2015، ص 62.

[4]- مي دمشقية سرحال، **استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية 2015-2016 في ظل تزاحم التحولات والمتغيرات**، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، التقرير السنوي رقم 8، أفريل 2015، ص 15.

الشكل رقم (2-12): تطور أسعار خام برنت وغرب تكساس من جوان 2014 إلى أفريل 2015

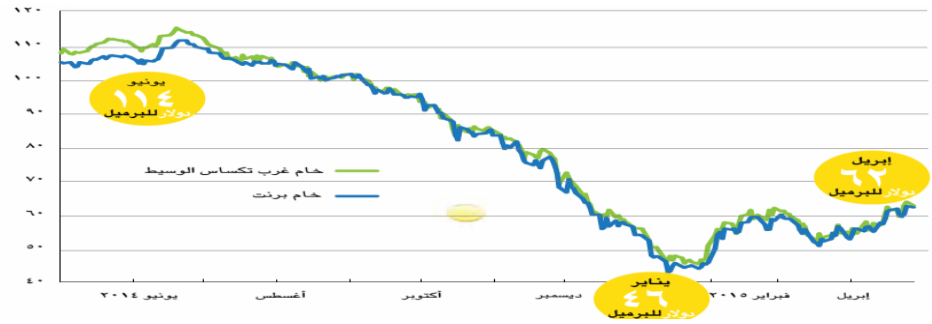

المصدر: صندوق النقد الدولي، **التقرير السنوي، 2015**، ص 13.

والملاحظ من خلال الشكل أن هناك صدمة نفطية عكسية كبيرة في أسعار النفط (تراجع الأسعار بأكثر من النصف)، وقد كان هذا الهبوط مدعوما بالزيادات في إنتاج النفط من دول الأوبك ومن خارجها، وبتباطؤ كبير في نمو الطلب العالمي على النفط (خاصة أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادي)، وبالتالي سرعة وحجم حركة انتقال الأسعار يثير التساؤل حول كيفية انتقال الضغوط من خلال القطاع المالي وزيادة مواطن الضعف المالية خاصة في البلدان المصدرة.

ومن بين الأسباب التي أثرت سلبا على سعر النفط، نجد زيادة المعروض نتيجة توسع الإنتاج من النفط التقليدي والنفط الصخري، إلى جانب الارتفاع النسبي في سعر الدولار، وهناك عوامل أخرى ينبغي عدم إغفالها، أهمها العوامل الجيوسياسية.

الفرع الثالث: التأثيرات العامة لأسعار النفط على الاقتصاد العالمي

شهدت أسعار النفط منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي وتحديدا منذ 1973 إلى غاية 2015 العديد من حالات الارتفاع والانخفاض، مما يطرح إشكالية خطر هذه التقلبات باعتبار النفط أهم سلعة استراتيجية تؤثر على قرارات الدول المستوردة والمصدرة له على حد سواء.

1- خطر سعر النفط: يعبر عن الخطر الناتج عن التقلبات السريعة والحادة وغير المتوقعة، التي تحدث في أسواق النفط العالمية وتخلق حالة من اللاتوازن في السياسات الاقتصادية الكلية للدول المختلفة خصوصا النفطية منها.[1]

ولخطر سعر النفط على مستوى أي دولة ثلاثة أبعاد هي: الخطر السياسي والخطر الاقتصادي والخطر المالي ويقاس هذا الخطر بمقاييس احصائية بحتة مثل: مقاييس التشتت المطلقة والنسبية، أي أن هنالك علاقة بين خطر سعر النفط والأخطار التي ترافقه في كل دولة و يسمى بـ: **الخطر القطري المركب**، حيث:[2]

الخطر القطري المركب لدولة ما= الخطر السياسي+ الخطر الاقتصادي+ الخطر المالي

[1]- Daniel, James A, **Hedging government oil price risk**, international monetary fund, 2001, p 3.

[2]- سهام حسين البصام، سميرة فوزي شهاب الشريدة، **مخاطر وإشكاليات إنخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية (دراسة تحليلية)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، 2013، ص 9.

وبإعطاء وزن نسبي للخطر السياسي (50%) باعتبار النفط سلعة مسببة له ولكل من الخطر الاقتصادي والخطر المالي(25%) يصبح الخطر القطري المركب للدولة (100%).

ويسير خطر سعر النفط في اتجاهين رئيسيين هما: خطر السعر في حالة الارتفاع، يكون الخطر المباشر في هذه الحالة على الدول المستوردة نتيجة عملية استيراد النفط وخطر سعر النفط في حالة الانخفاض، يكون الخطر المباشر هنا على الدول المنتجة والمصدرة للنفط نتيجة استحوذ النفط على نسبة كبيرة من صادراتها. أي أن خطر سعر النفط هو جمع لحاصل خطرين هما: خطر التصدير وخطر الاستيراد، حيث: [1]

خطر سعر النفط = خطر التصدير + خطر الاستيراد

أي أن الخطر السعري للنفط بشطريه يؤثر على كل من الدول المصدرة والمستوردة على حد سواء.

وقد أدى بروز خطر سعر النفط في أوائل سبعينات القرن الماضي، الى بروز أبعادا لم تكن موجودة مسبقا كتأثيره في الخطط والقرارات السياسية وأصبح واحدا من أبرز الوسائل التي لها علاقة بالأمن القومي والعلاقات الدولية والسياسية والعسكرية، التي تطورت فيما بعد إلى عولمة النفط والطاقة وإلى غزو العديد من الدول المنتجة للنفط، وعموما يكون تأثير أسعار النفط ايجابيا وسلبيا في الاتجاهين، أي عند الارتفاع والانخفاض.

2- خطر سعر النفط في حالة الارتفاع: تتباين تأثيرات ارتفاع أسعار النفط على مختلف الفاعلين في السوق النفطية العالمية منها ما هو ايجابي وفي بعض الحالات يون سلبيا، ويمكن توضيح ذلك من خلال العناصر الآتية:[2]

- **خطر ارتفاع أسعار النفط على الدول الصناعية:** في غالب الأحيان وفي حالات ارتفاع مستويات أسعار النفط تتظافر مجموعة من العوامل الاقتصادية لترفع معدلات التضخم النقدي في الدول الصناعية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وتقلص معدلات النمو الاقتصادي، بسبب حدوث العجز في موازين المدفوعات والموازنات العامة وانتشار معدلات البطالة، وهو ما حدث في كل من اليابان، ألمانيا، بريطانيا وفرنسا خلال الطفرة النفطية لسنة 1974.

بالتالي تضطر هذه الدول إلى اتباع سياسات حمائية في تجارتها الخارجية ومن جهة أخرى يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الجهود لتحقيق معدلات كفاءة أفضل في استخدام النفط سواء في الأغراض الاستهلاكية أو الانتاجية بهدف تقليص الطلب عليه، ناهيك عن تحفيز النشاط الاستكشافي للبحث عن المصادر المحلية للنفط والتوسع في الاستثمار في الطاقات البديلة. وعليه يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى انخفاض استهلاكه في هذه الدول وزيادة عرضه في المناطق المستكشفة حديثا أو في الحقول التي لم تكن مجدية اقتصاديا قبل ارتفاع الأسعار، وزيادة نصيب الفرد من بدائل الطاقة ضمن مزيج الطلب العالمي على الطاقة.

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص 9.

[2]- سيد فتحي أحمد الخولي، **اقتصاد النفط**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، جدة (المملكة العربية السعودية)، 1997، ص ص 406-409

– **خطر ارتفاع أسعار النفط على الدول المصدرة:** عادة ما تحقق هذه الدول عديد المكاسب الاقتصادية وحتى السياسية خلال فترات ارتفاع أسعار النفط، مما يمكن هذه الدول على تنفيذ برامجها الطموحة في خططها التنموية، حيث استطاعت الدول المصدرة للنفط في مثل هذه الظروف من تزويد نشاطها الانتاجي برأس المال اللازم نتيجة ارتفاع فوائضها النقدية الزائدة عن حاجات التنمية المحلية، وبالتالي تمكنت هذه الدول من رفع مستويات معيشة أفرادها وحققت معدلات نمو مرتفعة بالرغم من ارتفاع أسعار السلع الرأسمالية المستوردة من الدول الصناعية نتيجة التضخم الذي يصيب هذه الأخيرة، ومن جهة أخرى يؤدي ارتفاع معدلات النمو في هذه الدول إلى زيادة حجم الاستهلاك المحلي من النفط للأغراض الاستهلاكية أو الانتاجية (الصناعة البتروكيماوية).

غير أن استمرار ارتفاع أسعار النفط في المديين المتوسط والطويل قد يؤثر بصورة عكسية على الدول المصدرة، حيث أن من شأنه التأثير على الاستثمارات المستقبلية للطاقة بالنسبة للدول الصناعية الكبرى وبالتالي التوجه نحو المصادر البديلة للطاقة، وهذا ينعكس سلبا على الدول المنتجة للمصادر التقليدية خاصة النفطية منها بتراجع الطلب على صادراتها.

3– خطر سعر النفط في حالة الانخفاض: تأتي تأثيرات انخفاض أسعار النفط على الأطراف الفاعلة في السوق النفطية في معظمها مغايرة للحالة الأولى التي ترتفع فيها الأسعار، ويمكن توضيح ذلك من خلال:[1]

– **خطر انخفاض أسعار النفط على الدول الصناعية:** يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي في هذه البلدان، وانخفاض التضخم النقدي وما يتبعه من انخفاض في أسعار الفائدة وأسعار الأسهم الشركات الصناعية، انخفاض أسعار السلع الرأسمالية والاستهلاكية، وعليه تقليص السياسات الحمائية للتجارة الخارجية ومنه تراجع نسبة البطالة، ومن جهة أخرى فإن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع الطلب النفط نتيجة عدم الاستمرار في سياسات الكفاءة في استخدام الطاقة وضعف الاستثمار في بدائل النفط، غير أن انخفاض أسعار النفط المستورد بعض الدول المستوردة إلى فرض ضرائب إضافية على النفط ومشتقاته لتحقيق مكاسب إضافية في موازين مدفوعاتها مما يمنع تخفيض نفقات السلع والخدمات.

غير أن الانعكاس السلبي لانخفاض أسعار النفط على الدول المنتجة والمصدرة يؤدي إلى عجز هذه الأخيرة عن دفع مستحقات ديونها إلى الدول الصناعية، كما يؤدي انخفاض الأسعار إلى افلاس بعض الشركات والبنوك المرتبطة باستثمارات إنتاج مصادر الطاقة البديلة أو التنقيب عن مصادر جديدة للنفط، ناهيك عن انخفاض واردات الدول المصدرة للنفط من الدول الصناعية، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع الطلب على منتجات هذه الأخيرة، وهو ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية بتسجيل عجز في ميزان مدفوعاتها بقيمة 200 بليون دولار عقب انهيار أسعار النفط سنة 1986.

[1]– **المرجع نفسه**، ص ص 410–412.

– **خطر انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة:** باعتبار أن النفط يمثل غالبية صادرات الدول النفطية فإن لانخفاض أسعاره انعكاسات كبيرة على اقتصاديات هذه الدول أهمها: تراجع العوائد النفطية خاصة وأن النفط مسعر بالدولار الذي قد تنخفض أسعاره في الأسواق المالية، كما يؤدي تراجع أسعار النفط إلى انخفاض مستويات الانفاق العام في معظم هذه الدول وبالتالي تباطؤ معدلات النمو فيها، إضافة إلى تراجع الدخل الناتج عن الاستثمارات الأجنبية بسبب ت معدلات الفائدة العالمية وزيادة نسب التضخم المحلية نتيجة ارتفاع أسعار الواردات خاصة المقومة بعملات غير الدولار، وبالتالي تعرض العديد من هذه الدول إلى أزمات سيولة نقدية وعليه صعوبة تسديد خدمة الدين الخارجي لها.

ويختلف تأثير انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة من بلد لأخر وفق الامكانات الاقتصادية وحجم الاحتياطيات لديها، فقد يحفز هذا الانخفاض في الأسعار بعض الدول على زيادة انتاجها لتعويض النقص في الايرادات النفطية، مما يسرع معدلات استنزاف مواردها الاقتصادية الأمر الذي يضاعف المعروض النفطي ويدفع الأسعار إلى الانهيار أكثر، وفي الوقت نفسه نجد أن انخفاض الأسعار يدفع إلى خروج العديد من المنتجين الحديين من السوق النفطية بسبب الارتفاع النسبي في تكاليف الانتاج وبالتالي زيادة الطلب على نفط بعض الدول المنتجة الأخرى مثل دول الشرق الأوسط مثلا نتيجة امتلاكها لاحتياطات ضخمة، كما يؤدي انخفاض الأسعار إلى تراجع انتاج العديد من الدول النفطية بسبب تراجع احتياطاتها، وكذا احلال النفط المستورد محل النفط المحلي في دول أخرى بسبب المصاعب الفنية التي تواجه عملية الانتاج فيها.

- خلاصة الفصل:

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى السوق النفطية ومحددات أسعار النفط الخام، حيث يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة في العالم بالنظر للخصائص التي تميزه عن باقي المصادر الطاقوية الأخرى، وزادت أهمية النفط بزيادة الطلب عليه، خاصة الدول الصناعية الكبرى في العالم باعتباره أهم سلعة استراتيجية متداولة في الأّسواق الدولية، إذ يساهم النفط في رفع معدلات التبادل الدولي بين مختلف جهات العالم وذلك من خلال سوق النفط، هذه الأخيرة تعد أهم وأنشط سوق في العالم بسبب حجم المعاملات التي تتم فيها من جهة، ونظرا لعدد ومستوى الأطراف المتدخلة في هذه السوق من جهة ثانية، ومن هنا أصبحت البلدان المنتجة والمصدرة للنفط تحتل مكانة مهمة في هيكل الاقتصاد العالمي، حيث تعتبر منظمة الأوبك بالإضافة إلى الشركات العالمية الكبرى أهم المتعاملين المتحكمين في العرض النفطي، وفي المقابل تعد الوكالة الدولية للطاقة الممثلة الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط أهم المتحكمين في الطلب النفطي.

غير أن السوق النفطية تتميز عن غيرها من الأسواق بالتقلب المستمر في الأسعار نتيجة تأثرها بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الأمنية، كما تخلف تقلبات أسعار النفط صعودا ونزولا تأثيرات اقتصادية، سياسية واجتماعية مختلفة ومتباينة بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط، ومن هنا ظهرت حرب اقتصادية بين هذه الأطراف هي حرب الأسعار في السوق النفطية، وبالتالي محاولة الوصول إلى السعر الذي يحقق أكبر منفعة لكل طرف، ونظر لاعتماد العديد من الدول على عائدات النفط تمويل خططها التنموية وضبط توازناتها المالية بشكل مفرط جعلها عرضة للصدمات الخارجية خاصة في حالات الاتجاه العكسي للأسعار، الأمر الذي يتطلب في كل مرة اتخاذ جملة من الإجراءات وتطبيق سياسات اقتصادية تتماشى والحالة التي تمر بها السوق النفطية، وهذا ما سوف نتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

تأثيرات تقلبات أسعار النفط على سياسة الموازنة العامة في الدول النفطية ومتطلبات الاصلاح

- تمهيد:

تسعى مختلف بلدان العالم إلى الاستفادة من إمكاناتها ومواردها المتاحة واستخدامها بشكل أمثل في تحقيق خططها التنموية، التي تترجم بشكل مباشر من خلال مؤشرات استقرارها الاقتصادي الداخلي والخارجي وتوازناتها المالية الكلية وعلى رأسها الموازنة العامة، غير أن عديد البلدان الغنية بالموارد الطبيعة خاصة النفطية منها، بالرغم من مرور فترة طويلة على بداية استغلالها لهذا المورد الاستراتيجي المدر للثروة. إلا أنها تعاني كثير المشاكل والاختلالات الاقتصادية خصوصا على مستوى ماليتها العامة، نتيجة اعتمادها المفرط على عائدات قطاع النفط الجد حساس لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية، وتعرضها للصدمات الخارجية التي تصيب الاقتصاد نتيجة تذبذب إيراداتها العامة في كل مرة تتراجع فيها عائدات النفط بسبب انهيار الأسعار، الأمر الذي يستدعي بناء نماذج اقتصادية تضمن الاستقرار والتنمية في هذه البلدان من جهة، والاستغلال الأمثل لهذا المورد ضمانا لحقوق الأجيال القادمة من جهة ثانية وهناك مجموعة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال، غير أن العديد من البلدان النفطية لا زالت تعاني من معضلة الاعتمادية على المورد النفطي. كل هذه النقاط سنتطرق إليها في هذا الفصل من خلال المباحث الآتية:

- **المبحث الأول:** النفط والمشكلات الاقتصادية في الدول النفطية؛
- **المبحث الثاني:** تأثير تقلبات أسعار النفط على هيكل الموازنة العامة في الدول النفطية؛
- **المبحث الثالث:** متطلبات الاصلاح الاقتصادي لتحقيق توازن المالية العامة في الدول النفطية.

المبحث الأول: النفط والمشكلات الاقتصادية في الدول النفطية

ترتبط التنمية بالنفط بشكل كبير في عديد الدول المنتجة والمصدرة لهذا المورد الطبيعي الاستراتيجي، غير هذا الارتباط خلق العديد من المشكلات والاختلالات الاقتصادية، حيث أن أكبر خطر للنفط بالنسبة لهذه الدول هو التغيرات الكبيرة في أسعاره في الأسواق العالمية هبوطا وصعودا مما يخلق حالة من عدم اليقين بشأن البرامج والمخططات التنموية، وأثبتت مجموعة من النظريات والنماذج العلاقة السلبية بين النفط ومعدلات النمو باعتبار أن الاعتماد المفرط على عائدات النفط يضفي طابع الريعية وعدم الاستقرار في الاقتصاد، مما ينتج عنه مشكلات اقتصادية داخلية وخارجية.

المطلب الأول: النماذج المفسرة للتأثيرات السلبية النفط على الدول النفطية

من الضروري أن نتناول بشكل من التفصيل أهم النماذج والنظريات التي تبحث في كيفية استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة والقابلة للنضوب وخاصة المصادر الأحفورية للطاقة (النفط والغاز)، وذلك للوقوف على النتائج المتوصل إليها حول خطورة الاعتماد المفرط على هذه المصادر في تمويل وبناء اقتصادات الدول الريعية.

الفرع الأول: نموذج هارولد هوتلينغ "Hotelling" للموارد الناضبة

يعد نموذج هوتلينغ أول تطبيق تحليلي رياضي في مجال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية الناضبة، حيث نشر هذا الاقتصادي في بحثه "**اقتصاد الموارد الناضبة**" المقدمة لمجلة الاقتصاد السياسي في عام 1931، أين افترض هوتلينغ في نموذجه أن دالة الطلب على المورد الطبيعي هي دالة خطية، حيث سعر المورد في الزمن **(t)** يساوي سعره في المدة الابتدائية **(P0)** مركبا بسعر الفائدة **(r)**، وعليه فمالك المورد الطبيعي سيكون مخيرا بين بيع وحدة المورد في الزمن الحالي بالسعر **P0** أو في المستقبل بالسعر $\boldsymbol{P0(1+r)^t}$ وبالتالي يعد مخزون المورد القابل للنضوب ثروة رأسمالية للمجتمع، حيث جاءت صياغة معادلته كالآتي:[1]

$$\boldsymbol{Pt - MCt = (P0 - MCt).(1+r)^{-t}}$$

حيث: $\boldsymbol{Pt - MCt}$ يمثل القيمة الحالية لصافي الربح من استخراج المورد الناضب في الزمن الحالي؛

$\boldsymbol{P0 - MCt}$ يمثل القيمة الحالية لصافي الربح من استخراج المورد الناضب في المدة الابتدائية؛

$\boldsymbol{MCt}$ تمثل التكلفة الحدية لاستخراج المورد الناضب في الزمن **t**.

إن مقارنة القيمة الحالية للنقود مع القيمة المستقبلية تتطلب استخدام سعر الفائدة السائد في السوق لأهميته في الترتيب الزمني في اختيار الاستثمار وإعادة استثمار الأموال في المصارف للحصول على فوائد، وكما هو معروف فإن القيمة الحالية للنقود هي أعلى من قيمتها بعد سنة لذلك فإن تعظيم الثروة يقتضي زيادة قيمتها من خلال إضافة مساوية لسعر الفائدة الذي تعطيه المصارف نتيجة إيداع مبلغ من المال، أي خصمها بكلفة المستخدم في المستقبل وذلك وفق العلاقة الآتية:[2]

---

[1]– عبد الرزاق بني هاني، محمد الروابدة، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2015، ص 133.

[2]– نبيل جعفر عبد الرضا، **اقتصاد الطاقة**، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، العين (الامارات العربية المتحدة)، 2017، ص 60.

$$Pt = P0.e^{rt}$$

حيث: **Pt** السعر خلال سنة المقارنة (السعر الصافي المستلم بعد دفع كلفة الاستخراج للمورد ونقله إلى السوق؛

P0 السعر خلال سنة الأساس؛ **e** أساس اللوغاريتم الطبيعي= 10؛

r سعر الفائدة؛ **t** الزمن ممثل بعدد السنوات (**t= 1,2,3…..n**).

وحسب هذه القاعدة فإذا أردنا معرفة سعر النفط الخام بعد 6 سنوات مثلا على افتراض أن سعر الفائدة في المصارف هو 10% وسعر النفط الحالي يساوي 50 دولارا للبرميل، فإن:

$$P6 = 50.e^{(6)(0,1)}$$

$$P6 = 91.10$$

هذا يعني أن سعر النفط المثالي سيكون 91.10 دولار للبرميل وبهذا يصبح النفط في المكمن سلعة استثمارية تولد عائدا (ريع) دوريا مثلها مثل الاستثمار في الأسهم والسندات، ويكون الريع أو السعر الصافي هو الفرق بين سعر بيع النفط الخام وكلفة الاستخراج، وهنا لا يعتمد السعر الصافي على معدل الانتاج الحالي فقط وإنما على كمية الاحتياطات أيضا نظرا لتزايد تكلفة الاستخراج كلما ازدادت الكميات المستخرجة وانخفضت كمية الاحتياطات، كما يوضح هوتلينغ أن أي كمية مستخرجة في الوقت الحاضر لا تكون متوفرة مستقبلا، حيث أن إبقاء المورد الطبيعي (النفط) في باطن الأرض قد يمكن المنتج الحصول على سعر أعلى في المستقبل، أما في حال استخراج كميات النفط اليوم فمن المفروض استثمار ايراداته من خلال الحصول على سعر فائدة، إذ يحاول المنتج تعظيم القيمة الحالية مقابل إيراده الصافي. وعليه فأساس نظرية الموارد الناضبة أن سعر هذه الأخيرة يجب أن ينمو بمعدل مساو لمعدل سعر الفائدة كون الاحتياطات تنخفض بشكل ثابت مع مرور الزمن بافتراض سيادة ظروف المنافسة التامة، وهذا ما يسمى "قاعدة هوتلينغ" للاستخدام الرشيد للمورد الناضب وكم يجب أن يكون سعر هذا المورد في كل فترة من الزمن لغرض زيادة ربح المنتج بتحديد قرارات الانتاج المثلى لعد التأثير سلبا على معدلات النمو الاقتصادي.

ويعد نموذج هوتلينغ أساسا لتقييم الموارد الناضبة من حيث مسار لسر والكمية المثلى المنتجة من الموارد الناضبة، فقد وضح انه من الخطأ استخدام نماذج الموارد المعمرة لوصف حالة النفط الخام، كما وضح هوتلينغ سلوك الانتاج الأمثل الذي يمكن أن يتبعه منتجي المورد الناضب عن طريق نموذج قابل للاختبار احصائيا، كما كان لهذه النظرية تأثير كبير في العديد من اقتصاديات الطاقة في تفسير مسار أسعار النفط، حيث الكثير من المحللين استخدموا هذه النظرية في فهم آلية عمل أسواق النفط باستخدام مؤشرات هذا النموذج والتي من أهمها سعر الفائدة والقيمة الحالية لنقود.[1]

بالرغم من المساهمة الكبيرة لنموذج هوتلينغ إلا أنه لم يتمكن من تفسير السلوك الفعلي لأسواق النفط الخام شأنه في ذلك شان معظم النماذج والنظريات الكلاسيكية، ذلك كون النموذج أهمل إمكانية زيادة الاحتياطات المستقبلية نتيجة النشاط الاستكشافي أو التعويض المستمر الناتج عن التقدم التكنولوجي للصناعة النفطية واستخدامه في عمليات الاستخراج، كما أن ريع الندرة ل يعطي وصفا دقيقا للأسعار الحقيقية، حيث أن

[1]– عبد الرزاق بني هاني، محمد الروابدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 144.

زيادة أسعار النفط الخام ستحفز الاستكشاف والاستخراج، مما يؤدي إلى الوفرة ومنه انخفاض الأسعار، كما أن افتراض ثبات سعر الفائدة في السوق أمر غير واقعي كونه يتبع معدلات التضخم والسياسة النقدية لكل بلد، ناهيك عن إهمال النموذج تأثير بدائل الطاقة على سعر النفط، وقد أثبت بقاء أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية منخفضا خلال المدة الممتدة من نهاية الثمانينات إلى غاية 2003 عدم صلاحية نموذج هوتلينغ.

الفرع الثاني: نموذج هيوبرت (HUBBERT)* حول ذروة إنتاج النفط

ترتكز أهمية العمل الذي قام به الجيولوجي كينج هيوبرت في سنة 1956 حول وصول إنتاج النفط الأمريكي إلى ذروته في أوائل السبعينات من القرن الماضي، والمقدم إلى معهد النفط الأمريكي، حيث توقع من خلال هذا النموذج حصول ذروة إنتاج النفط وانتهاء المرحلة التاريخية لتوفير النفط الرخيص (النفط التقليدي) التي يمكن أن تصبح نادرة العرض مستقبلا، ويكون ذلك بالتنبؤ بمعدلات الانتاج من خلال معرفة تاريخ الاكتشاف (التطور التاريخي للاحتياطي وكميات النفط القابلة للاستخراج. ولم تحض هذه النظرية بالقبول إلى في سنة 1971 حين بدأ إنتاج النفط بالتراجع في الولايات المتحدة الأمريكية وبعد أن تحولت هذه الأخيرة من دولة مصدرة إلى دولة مستوردة للنفط، وتعني ذروة النفط هنا وصول المكمن النفطي إلى قمة إنتاجه ثم انخفاض الانتاج بعد هذه النقطة، ولقد أجرى هيوبرت دراسته الأولية على 48 ولاية أمريكي ووضح حصول ذروة الاكتشاف في أواخر الثلاثينات وبعد ذلك توقع أن تعقبها ذروة الانتاج في السبعينات، ووضع تصور لتطور أسعار النفط في كل مرحلة وبين أن السعر والكمية المنتجة دالة للنضوب وأن الثروة النفطية لابد وأن تصل للنضوب في نهاية الأمر، كما يمر إنتاج النفط الخام بمراحل مختلفة تبعا لمراحل الاحتياطي، وأن الشكل الملائم لوصف مسار انتاج النفط الخام مع مرور الزمن يأخذ شكلا يشبه الجرس أو القوس والذي يعرف بمنحنى "**هيوبرت**".[1]

وعليه ركزت نظرية هيوبرت حول ذروة انتاج النفط على دراسة معدلات استخراج ونفاذ النفط التقليدي والأنواع الأخرى من الوقود الأحفوري على المدى الطويل، وترى هذه النظرية بأن لأي مورد محدود كالنفط الخام فترتي بداية ونهاية تتوسطهما فترة لابد أن يصل فيها الانتاج إلى نقطة الذروة، حيث يأخذ إنتاج النفط بيانيا شكل الجرس تظهر ذروة الانتاج فيه عند استخراج نصف كمية النفط المتوفرة تقريبا.[2] وهو ما يوضحه الشكل أدناه، حيث يمثل المحور العمودي كمية الانتاج السنوي من النفط بمليارات البراميل، أما المحور الأفقي فيمثل الزمن أو عدد السنوات.

---

*- هيوبرت كينج، رئيس المستشارين لقسم الاكتشافات والانتاج لشركة شل النفطية العالمية.

[1]- نبيل جعفر عبد الرضا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 68، 69.

[2]- ممدوح سلامة، **تداعيات ثورة النفط الصخري في أمريكا على سوق النفط العالمي وأسعار النفط والذروة**، كتاب بحوث ومشاركات مؤتمر ذروة النفط التحديات والفرص أمام دول الخليج، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة (قطر)، الطبعة الأولى 2015، ص 194.

الشكل رقم (3-1): منحنى هيوبرت لذروة إنتاج النفط

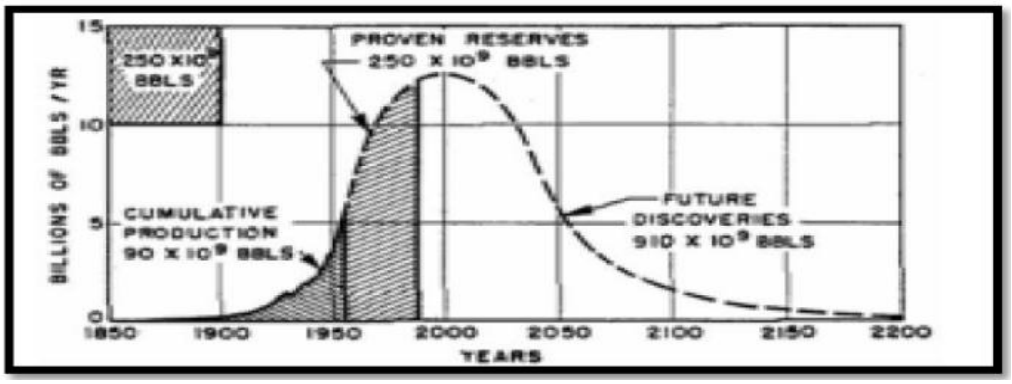

Source: Radossi Antonio**, Hubbert peak theory**, **The Lean Profile Application for Deep Gas Well Saudi Arabia**, Block CApplication, Symposium on Oil Exploration and Production Technology, Manama, Kingdom of Bahrain, 10-12 Novembe, 2011, p8.

حسب الشكل (3-1) أعلاه فإن المساحة تحت المنحى لا تشكل الكمية الاجمالية المستخرجة من الانتاج العالمي للنفط فقط، بل ينطبق أيضا على الكميات التي من الممكن استخراجها مستقبلا، ويسمى منحنى "**هيوبرت**" بمنحنى "**فناء النفط**" وله نقطة الذروة، فعند وصول إنتاج النفط إلى قيمته العظمى يكون نصف حجم النفط قد استنزف تقريبا، والنصف الآخر يبقى داخل الآبار لم يتم استخراجه، وبعد هذا الحد يبدأ الانتاج بالتناقص تدريجيا حتى ينفذ المخزون كليا، ولا يطبق هذا المنحنى على إنتاجية كل دولة منفردة.

وحسب نفس الشكل فقد تنبأ هيوبرت حصول ذروة الاكتشافات في العالم مع بداية الستينات من القرن الماضي وتتبعها ذروة الانتاج في سنة 2000، غير أن هذا التوقع عدل عدة مرات من طرف أنصار هذا النموذج، حيث رفعوا من سنوات الذروة وبالتالي قمة المنحنى إلى أعلى، وهناك مجموعة من أكبر الدول إنتاجا للنفط في العالم قد بلغت ذروة إنتاج النفط في سنوات مختلفة، حيث كانت ذروة الانتاج في الولايات المتحدة سنة 1971، كندا 1973، إيران 1974، إندونيسيا 1977، روسيا 1987، النرويج 2001، المكسيك 2002 والسعودية 2005، وقد سبقت هذه التواريخ سنوات ذروة الاكتشافات للعديد من الدول.

لم يتنبأ هيوبرت في نظرية الذروة بنضوب النفط بشكل مفاجئ، بل سيشهد إنتاج النفط تراجعا منتظما بمرور الزمن، وبسبب عدم قدرة الانتاج على الوفاء بالطلب العالمي على النفط ستستمر الأسعار بالارتفاع، الأمر الذي يؤثر سلبا على الاقتصاديات العالمية ومستويات الحياة فيها، وافترض هيوبرت وجود علاقة بين اكتشاف النفط وإنتاجه، حيث تأتي ذروة الانتاج بعد ذروة الاكتشاف بما يتراوح ما بين 35 و45 سنة وأن كلا الدورتين تأخذ شكل منحنى قوس مماثل، وعليه وحسب النموذج إن لم تحدث ذروة اكتشاف لن تحدث ذروة إنتاج. واستخدم هيوبرت أسلوبان لوصف التوقع المستقبلي لإنتاج النفط الخام، أي لاحتساب عدد السنوات المتبقي لنفاذ النفط، وهما:[1]

[1]– حاتم الرفاعي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 59، 60.

- **الحصيلة النهائية للمورد:** والتي تعبر عن إجمال الكميات القابلة للاستخراج أو الكمية الكلية الموجودة من احتياطيات النفط الخام (الاحتياطيات المؤكدة مضافا إليها الاكتشافات)، مطروحا منها كمية إنتاج النفط. أي أن هناك ثلاث كميات ينظر إليها هيوبرت لتقدير الحصيلة النهائية للمورد النفطي وهي: كمية الانتاج الحالي للنفط والتي تكون علاقتها طردية مع استنزاف حقول النفط، الاحتياطات المؤكدة وهي الكميات التي يمكن استخراجها في ظل الظروف الاقتصادية والتكنولوجية المتوفرة، وأخيرا الاكتشافات النفطية الجديدة المحتمل الحصول عليها من حقول النفط الحديثة.

- **العمر الافتراضي لنضوب النفط:** لمعرفة العلاقة بين الاحتياطيات المؤكدة ومعدل إنتاج النفط السنوي، يجب حساب الأفق الزمني لهذه الاحتياطيات، وهي الأكثر وضوحا لتقدير عدد سنوات نضوب النفط، بحيث تكون العلاقة بين الاحتياطيات ومعدل استخراج النفط حسب العلاقة الآتية:

$$\text{المدة الزمنية للنضوب} = \frac{\text{الاحتياطيات المؤكدة في الفترة الحالية}}{\text{معدل إنتاج النفط السنوي في الفترة الحالية}}$$

من خلال هذه العلاقة يمكن استنتاج أن إطالة عمر الاحتياطيات النفطية يتم بطريقتين: الأولى من خلال زيادة حجم الاحتياطيات بمعدل يفوق زيادة معدلات الانتاج، أما الثانية فهي تخفيض معدلات الانتاج، كون فترة النضوب تتأثر عكسيا بمستوى إنتاج النفط السنوي في ظل ثبات حجم الاحتياطيات.

وعليه فنظرية هيوبرت لم تعطنا فقط معلومات عن وقت نفاذ النفط ولكن أعطتنا فكرة أدق عن الكيفية التي سيفنى بها، وبذلك يمكن أن يعبر النموذج عن فهم الاتجاهات الحالية والمستقبلية لسعر النفط الخام والنتائج الاقتصادية لنضوبه. ويؤكد أنصار هذا النموذج بأنه وصف حالة المادة الناضبة بشكل جيد من خلال وصف النموذج دورة الانتاج الكاملة مع القرار الذي يجب اتخاذه خلال السنوات المستقبلية، فعندما يكون الانتاج في الذروة وقد بدأ استخراج النفط مثلا منذ 150 عاما مضت، فمن المحتمل ان يستمر استخراج المورد بوقت مماثل تقريبا، وقدرة النموذج على التوقع المستقبلي، حيث يعد يمكن من خلال التنبؤ بالمدة الزمنية للنضوب حتى وأن كانت نسبية، غير أن هناك حاجة ماسة للاستعداد للمستقبل.

الفرع الثالث: لعنة الموارد والمرض الهولندي

تؤكد مجموعة من الدراسات الاقتصادية على أن الدول التي تتمتع بوفرة في الموارد الطبيعية خاصة النفط والغاز تعاني عديد المشكلات الاقتصادية منها لعنة الموارد والمرض الهولندي، بينما يرى بعض الاقتصاديين أن هذه الصعوبات لا تواجه كل البلدان التي تتمتع بوفرة الموارد مستشهدين بذلك على كل من استراليا والنرويج، حيث أن كلتا الدولتين تتمتعان بالتنوع الاقتصادي وبمعدلات نمو مرتفعة رغم وفرة المارد الطبيعية فيها.

1- نظرية لعنة الموارد: استخدم مصطلح لعنة الموارد (Resource Cure) أو معضلة الوفرة (Paradox of Plenty) على يد الاقتصادي "Richard Auty" سنة 1993 في كتابه: لعنة الموارد واشكالية التنمية المستدامة في الاقتصادات الغنية بالمعادن "Thesis Sustained Development in Mineral Economies: The Resource

" Curce والذي يوضح من خلاله العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، حيث وصف الكاتب كيف أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية لم تتمكن من استغلال هذه الثروات في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي والتنمية المرجوة منها، حيث أصبحت وفرة الموارد عائقا أمام تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.[1] ويستخدم خبراء الاقتصاد والسياسة مصطلح لعنة الموارد للتعبير عن الأضرار التي تصيب الاقتصاد جراء وفرة الموارد الطبيعية، فتتحول هذه الأخيرة من نعمة إلى نقمة خاصة في الأجل الطويل وهو ما يعرف أيضا بمفارقة الوفرة ويقصد بهذا التعبير التناسب العكسي بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي سواء كانت هذه الموارد معادن، نفط أو غاز طبيعي.[2]

من أولى الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة نجد دراسة الفيلسوف الفرنسي Bodin (1576) في مقولته المشهورة "**الغنى السهل يؤدي إلى الكسل**" وفي هذا المجال تعد سلسلة دراسات عالما الاقتصاد Shach & Warner (1995)، والتي تعد من أول وأهم الدراسات التطبيقية التي اختبرت العلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات 96 دولة غنية بالموارد خلال الفترة (1970-1990) وذلك من خلال دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي كمتغير تابع والموارد الطبيعية مقاسة بنسبة الصادرات منها إلى الناتج المحلي الاجمالي كمتغير مستقل، وخلصت هذه الدراسة إلى أن الدول التي يعتمد اقتصادها بصورة أساسية على الصادرات الأولية اتسمت بتراجع مؤشرات آدائها الاقتصادي اكثر مما كانت عليه قبل فترة الدراسة.[3] ومن أجل إثبات علاقة الارتباط العكسي من الناحية النظرية فقد ركز الباحثان على نقطتين أساسيتين: الأولى تتمثل في أن الاقتصادات الغنية بالموارد تتميز بمعدلات نمو بطيئة، أما النقطة الثانية فتتمثل في أن انتعاش قطاع الموارد يمكن أن يؤدي إلى مسار خاص ومختلف يسلكه منحنى نمو الناتج المحلي في هذه الدول مقارنة بالدول الفقيرة من حيث الموارد الطبيعية.

ومن أهم المشكلات الاقتصادية المرتبطة بالاعتماد على الموارد الطبيعية خاصة النفط والتي تؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي تلك المتعلقة بتذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية وصعوبة التوقع باتجاهها، مما يؤدي إلى تذبذب الإيرادات العامة لهذه الدول باعتبار أن النصيب الأكبر منها عبارة عن صادرات نفطية، الامر الذي يسبب عدة اختلالات على مستوى الانفاق العام والتمويل التخطيط التنموي وغيرها، وما يؤكد هذه الأفكار الدراسة التي قام بها الاقتصادي Thorvaldur Gylfason سنة 2001 حول الدول المصدرة للنفط (OPEC) حيث تراجع فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بنسبة 1.3% سنويا خلال الفترة (1965-1995)، بينما شهدت الدول النامية منخفضة ومتوسطة الدخل في نفس الفترة متوسط نمو سنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي بلغ 2.2%.[4]

---

[1]- Terry L .Karl, **Oil lead development : Social, Political and Economic Consequences, Development and the role of law working paper,** California : Stanford University, Center of Democracy, January 2007, p 2, 3. At:

[2]- سامي السيد فتحي، **اقتصاديات الطاقة**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة (مصر)، 2011، ص 23.

[3]- توبي شيللي، **النفط: السياسة والفقر والكوكب**، ترجمة دينا الملاح، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، الرياض (السعودية)، 2010، ص 52.

[4]- Terry L .Karl, **op cit**, p 5.

إن تفسير الأداء الاقتصادي الضعيف للبلدان الغنية بالموارد هو محل نقاش وجدل، غير أن اجتماع عدة عوامل يدفع العديد من هذه الدول إلى العديد من الاخفاقات التنموية والإدارية، ناهيك عن التأثرات السلبية الأخرى الاجتماعية (ضعف مؤشرات التنمية البشرية خاصة التعليم والصحة) وحتى السياسية (الصراع على السلطة والحروب الأهلية وحروب النفط) والتي يكون سببها لعنة الموارد.

2- نظرية المرض الهولندي: يعد مصطلح المرض الهولندي أحد التفسيرات المستخدمة من طرف الاقتصاديين للدلالة على ضعف القطاعات غير النفطية في الاقتصاد وهناك تفسيران للمصطلح: يشير التفسير الأول إلى أن التحول الجذري الذي طرأ على الاقتصاد الهولندي أثناء مرحلة ازدهار تجارة زهرة التوليب في القرن التاسع عشر، فيما اشتق التفسير الثاني أصل هذا المصطلح إلى أثر تطوير وتصدير الغاز الطبيعي في الستينات من القرن العشرين، إذ تقول النظرية أن الأرباح غير المتوقعة في أحد القطاعات تميل إلى رفع أسعار الصرف، مما يجعل التصدير في القطاعات الأخرى أعلى تكلفة والاستيراد أرخص، وفي هذه العملية يتم تجفيف الموارد الرأسمالية من الزراعة والتصنيع لصالح قطاعات اخرى كالخدمات والمواصلات والانشاءات وغيرها من أجزاء الاقتصاد التي لا يمكن المتاجرة بها.[1] ومن الدراسات الأولى التي تعرضت لمفهوم المرض الهولندي نجد:

- دراسة R.Gregory (1976):[2] ركزت هذه الدراسة على التغيرات الهيكلية التي مست الاقتصاد الاسترالي بعد التطور الذي شهده القطاع الإستخراجي وخلاصة ما توصل إليه Gregory هو أن وفرة الموارد الطبيعية تؤدي إلى زيادة الصادرات من هذه الموارد وبالتالي إلى فائض في الميزان التجاري، الأمر الذي يرفع من سعر صرف العملة المحلية وهو ما يترتب عليه انخفاض وتراجع صادرات القطاعات الأخرى لضعف قدرتها التنافسية وارتفاع معدلات التضخم المحلية، خاصة السلع غير القابلة للتبادل التجاري، ووضع Gregory نموذجه وفق الشكل الآتي:

الشكل رقم (3-2): نموذج Gregory

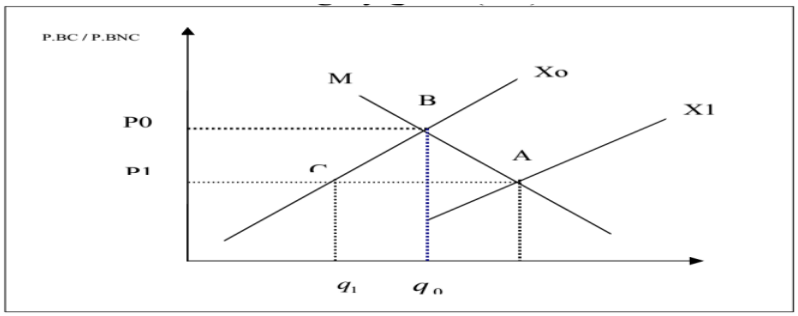

Source: Gregory,R..G, **Some implication of the growth mineral sector**, Australian Journal of the Agricultural Economics, 20 Aout 1976, p 08.

حسب الشكل (3-3) يمثل المحور الأفقي كلا من حجم الصادرات والواردات أما المحور العمودي فيمثل الأسعار النسبية للسلع القابلة للتبادل التجاري نسبة إلى أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري، وهي تشكل سعر الصرف الحقيقي. وتمثل Xo وM على التوالي منحنى الصادرات خارج القطاع الاستراتيجي ومنحنى

[1]- توبي شيللي، **مرجع سبق ذكره**، ص 53.

[2]- نوري محمد عبيد الكصب، **تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية**، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، الاسكندرية (مصر)، 2015، ص 39.

الطلب على الواردات، حيث تتساوى الصادرات مع الواردات عند السعر P0 أي عند تقاطع المنحنيين Xo و Mومع اكتشاف موارد طبيعية جديدة يتضاعف حجم الصادرات المحلية (الاستخراجية وغير الاستخراجية) ينتقل منحنى الصادرات من Xo إلى X1 وبالمقابل يبقى منحنى الواردات M بدون تغير في المرحلة الأولى، وتسمح حركة سعر الصرف بتصحيح هذا الوضع كون ارتفاع هذا الأخير يؤثر سلبا على الصادرات المحلية ويحفز الواردات والتي يصبح سعرها أكثر انخفاضا بالعملة المحلية، وفي الحالة العامة فإن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤدي بالتزامن إلى ارتفاع في حجم الواردات وانخفاض حجم الصادرات خارج القطاع المنتعش (من q0 إلى $q1$ أو من B إلى C).

ويضيف Gregory أن انتعاش قطاع الموارد الاستخراجية يترتب عليه تراجع في نشاط الصناعات التي تنتج سلعا لإحلال الواردات والصناعات المصدرة التي كانت موجودة من قبل اكتشاف الموارد الاستخراجية، وزيادة حجم الواردات بفعل حركة سعر الصرف الحقيقي، ونتيجة لهذه التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد يمكن أن تدفع بالحكومات في المدى القصير للتدخل سواء من خلال سياسة تخفيض العملة المحلية أو تقديم إعانات لقطاع انتاج سلع التبادل التجاري (السلع التصديرية).

– **دراسة Corden (1984):**[1] وضع Corden في دراسته نموذجا جديدا وضح فيه المرض الهولندي، حيث انطلق في دراسته من فرضية وجود اقتصاد مفتوح يتكون من ثلاث قطاعات هي:

أولا: القطاع المنتعش (Booming Setor) "B" والذي يمثل القطاع الإستخراجي.

ثانيا: القطاع المتأخر (Lagging Sector) "L"، ويمثل القطاع التقليدي (الزراعة والصناعة).

ثالثا: قطاع السلع الغير قابلة للتداول التجاري (Non Traded Goods Sector) "N" ويمثل قطاع الخدمات غير الانتاجية والبناء والنقل والتي يصعب استيرادها وتصديرها.

كما يفترض Corden بأن لكل قطاع عامل إنتاجي خاص به (رأس مال) وعامل إنتاج متحرك ومشترك بين جميع القطاعات المذكورة (العمل)، كما افترض ثبات مخزون العوامل مع مرونة أسعارها والغرض هنا هو تحليل الآثار الحقيقية على الاقتصاد، فنتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في القطاع المنتعش (قطاع الموارد الأولية)، يرتفع سعر الصرف الإسمي والحقيقي، مما يعني انخفاض القدرة التنافسية للقطاع التقليدي في الأسواق العالمية، ويؤثر ذلك على الاقتصاد من خلال أثرين هما:

– **أثر الإنفاق:** يقصد به تلك التأثرات الناتجة عن ارتفاع الدخل المتاح للإنفاق نتيجة ازدهار قطاع الموارد الأولية "B" وما يتبعه من تدفق للاستثمارات الأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة الانفاق على كل من السلع المتداولة وغير المتداولة، حيث يؤدي ارتفاع أسعار هذه الأخيرة نظرا لمحدودية الموارد التي يمكن من خلالها زيادة العرض، ومن جهة أخرى تتحدد أسعار السلع القابلة للتداول في الأسواق العالمية، مما ينتج عنه في الأخير ارتفاع سعر الصرف الحقيقي جاعلا القطاع "L" أقل قدرة على منافسة الواردات، كما أن زيادة أسعار السلع

[1]- Cecilia Mussi Rodriquez, **Dutch Disease in Saudi Arabia**, Swedish Lund University, Department of Economics, December 2006, p13.

غير القابلة للتداول ترفع من الأجور في هذا القطاع مما يشكل عنصر جذب للعمالة على حساب قطاع السلع المتداولة، وبالتالي يقلل من إنتاجه وتصديره.

- **أثر حركة عوامل الانتاج:** يؤدي ارتفاع مستويات الأجور في القطاع المنتعش الناتج عن زيادة الانتاجية وبسبب التطور التكنولوجي إلى جذب العمالة إليه من القطاع التقليدي"L" وقطاع السلع غير المتداولة "N"، الأمر الذي يؤثر سلبا على التراكم الرأسمالي خاصة لدى القطاع "L" في الأجلين المتوسط والطويل.

إن النتيجة الحتمية للأثرين معا حسب Corden تتمثل في انتقال العمالة من القطاع التقليدي إلى كل من قطاع السلع الأولية المنتعش وقطاع السلع غير المتداولة، مما يؤدي إلى انخفاض إنتاج هذا القطاع من ناحية وتراجع قدرته التنافسية من جهة ثانية بفعل ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، مما يؤدي في النهاية إلى تدهور هذا القطاع وتراجع أهميته في الاقتصاد الوطني، وهو ما يمثل الخطر الحقيقي في الاصابة بالمرض الهولندي، ويتحول الاقتصاد إلى أحادي القطاع وغير متنوع تعتمد فيه الدولة أكثر على مصدر دخل غير دائم ومتقلب وفقا لظروف السوق العالمي.

المطلب الثاني: المشكلات الاقتصادية الداخلية للدول النفطية

قد يسبب التأثير القوي للقطاع النفطي على الاقتصاد المحلي عدة مشكلات، ويتخلف هذا التأثير من حيث السرعة والحجم من دولة لأخرى، ويتوقف على مستوى قطاعاتها الاقتصادية، وأهم هذه المشكلات نجد:

الفرع الأول: تداعيات المرض الهولندي

عند تحليل هيكل الاقتصادات النفطية يتبين أنها تتمحور حول إنتاج وتصدير النفط الخام، ومن هنا انقسم اقتصاد هذه البلدان إلى جزئين منفصلين: الأول قوي ومتطور يقتصر على قطاع النفط ومشروعاته، والثاني ضعيف ومتخلف ويضم باقي قطاعات الاقتصاد والتناقض الكبير الموجود هنا هو أن القطاع الأول (قطاع النفط) يولد معظم الصادرات والايرادات العامة وكذا الناتج المحلي الاجمالي وفي نفس الوقت لا يستوعب إلا نسبة ضئيلة جدا من القوى العاملة، ناهيك عن عدم الترابط بين جزئي الاقتصاد إلا في نقاط هامشية تتعلق بتوفير الطاقة للجزء المتخلف من الاقتصاد وبعض الخدمات للقطاع نفسه.[1]

وأمام هذا الوضع تواجه العديد من البلدان المصدرة للنفط خسائر مالية كبير في كل مرة تتراجع فيها أسعار النفط في الأسواق العالمية، ويتيح تصنيف الدول حسب اعتمادها على العوائد المتأتية من صادرات النفط، إلى أن الدخل الريعي المتأتي من الخارج يؤدي إلى القضاء على القدرة التنافسية للإنتاج المحلي في الأسواق الخارجية من خلال تداعيات الإصابة بالمرض الهولندي، والمتمثلة أساسا في:[2]

[1]- عدنان الجنابي، **الخلاص من الدولة الريعية**، دراسات عراقية، الطبعة الأولى، بغداد (العراق)، 2016، ص 25.

[2]- نبيل جعفر عبد الرضا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 281، 282.

1- فشل السياسات الاقتصادية، وعدم توجيه عوائد الموارد الطبيعية (النفطية) إلى القنوات التي من شأنها إحداث تغيير جذري في الهيكل الاقتصادي لهذه الدول.

2- الارتباط غير المشروع بين السلطة والثروة، إن الثروات الريعية الطائلة عادة ما يرافقها سوء التعامل معها لتسخيرها في عملية التنمية الاقتصادية، حيث تنمو في مثل هذه الظروف النزاعات السلطوية وأساليب الحكم الاستبدادي والدكتاتورية والانفراد بالرأي وهي أكبر مغذي للفساد بجميع أشكاله.

3- ضعف المبادرة والاتكال على الدولة، من خلال منح جل الاحتياجات اليومية لأفراد المجتمع مما أضفى إلى حالة اتكالية على الدولة في توفير الاحتياجات الشخصية والتي أدت بدورها إلى إحباط مساهمة الفرد في النشاط الاقتصادي وعدم استثمار مهاراته وقدراته، وهي أحد مقومات التنمية.

بالنسبة للدول النفطية فقد يزيد النفط إيرادات الحكومة، لكن تبرز في مثل هذه الأوضاع فئة قليلة من الأغنياء تسيطر على الثروة على إثر المضاربات والنشاط الحكومي على شكل مشاريع وطنية، وليس في شكل إنشاء وتمويل مشاريع فردية ناجحة أو مزارع أو صناعات مزدهرة، الأمر الذي يؤثر سلبيا على تطوير الكفاءات العمالية في مختلف القطاعات الانتاجية الوطنية فتساهم هذه الهيكل في استمرار الحجم المتواضع لسوق الاستثمار غير الكافي على استيعاب رأس المال البشري والسلع الاستثمارية، وفي مثل هذا الوضع فإن المشاريع الخاصة لا يمكن لها أن تقوم بدور المحفز على الانتاج والتنمية.[1]

الفرع الثاني: ضعف حلقات تأثير قطاع النفط على مكونات الاقتصاد

كما ذكرنا سابقا أن سيادة الدولة بشكل شبه كامل على الاحتياطات النفطية، وانحصار هذه الأخيرة في مناطق معزولة جغرافيا، كلها ظروف تقلل من درجة التشابك الاقتصادي بين قطاع النفط وبقية القطاعات، حيث توصف صناعة النفط بأنها "**صناعة أرض حبيسة**"، وهو الإطار الذي اقترحه الاقتصادي هيرشمان (1958-1977) لتحليل بعض الروابط بين قطاع الطاقة والاقتصاد حيث قسمت هذه الروابط إلى:[2]

1- روابط مالية: وتشير إلى العائدات المستخلصة من طرف الدولة من قطاع الطاقة خاصة النفط (ضرائب، ريوع، عائدات أسهم...الخ)، حيث من المفروض أن تؤدي الروابط المالية دورا مهما في تحديد بنية ونمط النمو في البلدان النفطية، فمن خلال هذه الروابط تحصل الحكومة على عائدات يمكن استخدامها في تمويل الانفاق العام أو تجميع العملة الصعبة أو المدخرات الأخرى أو الاستثمار أو النهوض بالقطاعات الأخرى غير النفطية مثل القطاع الخاص، البنية التحتية، الرأسمال البشري والبرامج الاجتماعية.

2- روابط الانتاج: وتنقسم إلى روابط أمامية وأخرى خلفية، بالنسبة للروابط الأمامية نجد أن النفط يساهم في التنمية الاقتصادية من خلال التغذية المباشرة لنشاط معزز للنمو في قطاعات اقتصادية أخرى ذات علاقة، وذلك من خلال توفير عامل دخل أساسي منخفض التكلفة في كثير من الصناعات المسرفة في استهلاك الطاقة، وبالتالي يمكن لقطاع النفط دفع أو استحداث صناعات جديدة ذات قيمة مضافة معززة للقيمة التصديرية

---

[1]- هاني حبيب، **النفط: استراتيجيا وأمنيا وعسكريا وتنمويا**، المطبوعات للنشر والتوزيع، الاسكندرية (مصر)، 2009، ص 179.

[2]- بسام فتوح، لورا الكتيري، **النفط العربي في السياق العالمي والمحلي**، التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية، بيروت (لبنان)، 2013، ص ص 25-28.

للنفط، وأحسن مثال هنا هي الصناعات البتروكيماوية. أما الروابط الخلفية فهي تنصرف إلى أن الصناعة النفطية في مختلف مراحلها تحتاج إلى مدخلات إنتاجية من عدة قطاعات (رأسمال مادي وتكنولوجي وبشري)، وبالتالي لقطاع النفط دور مهم في سحب العديد من القطاعات الأخرى نحو التطور.

غير أن ما يعاب على هذه الروابط في البلدان المنتجة للنفط أنها واقعية جد محدودة التأثير باعتبار الصناعة النفطية كثيفة رأسمال والتكنولوجيا ومركزة جغرافيا.

الفرع الثالث: التأثير السلبي لظاهرة الفساد

إن الفساد العام الذي يعرف اقتصاديا بأنه سوء استغلال منصب عام لتحقيق مكسب خاص، له آثار سلبية على الاقتصادات في جميع مراحل التنمية، وتعاني العديد من الدول من هذه الظاهرة السلبية أين يصعب قياس التكاليف الاقتصادية التي يسببها الفساد، حيث تشير إحدى الدراسات إلى أن التكلفة السنوية للرشوة في العالم تتراوح بين 1.5 و2 ترليون دولار تقريبا إي ما يقارب 2% من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي، وتكون التكلفة الاجتماعية الناجمة عن الفساد أكبر من ذلك بكثير، ويذكر التقرير الصادر عن خبراء صندوق النقد الدولي في ماي 2016 تحت عنوان: "**الفساد: تكاليفه واستراتيجيات تخفيف حدته**" إلى أن الفساد يؤثر سلبا على مسار التنمية الاقتصادية من عدة جوانب أهمها الجانب المالي والاداري والاستثماري للدولة، حيث أن الفساد يضعف قدرة الدولة على تعبئة الايرادات العامة وأداء وظائفها الأساسية، ويقلل من جودة الانفاق العام، ويشجع اختلاس المال العام من خلال المعاملات المقيدة خارج الميزانية العامة، ناهيك عن انخفاض مخصصات البرامج الاجتماعية وبناء الموارد البشرية والاسراف في استخراج الموارد الطبيعية للدولة وهدرها.[1]

لقد كان للفساد المالي والاداري الأثر البالغ على مجمل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية للدول النفطية، كنتيجة للاعتماد المفرط على العوائد النفطية وهو ما تؤكده تجارب الغالبية العظمى من الدول ذات المصدر الواحد خاصة النفط، حيث يرى أصحاب هذا الرأي بأن النفط نقمة تؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي ومعها مستوى رفاه المجتمع على المدى الطويل، وما يدعم هذا الرأي هو مقارنة متوسط نصيب الفرد في الناتج المحلي الاجمالي لمجموعة من الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة (1980-2008) حيث تراجع متوسط الدخل في هذه الدول بحوالي 16% في الوقت اذي ارتفع فيه هذا المؤشر لنفس الفترة في مجمل دول العالم بنسبة 64% أي من 5917 دولار إلى 9700 دولار، ويرجع الخبراء سبب هذه العلاقة السلبية بين الاعتماد على النفط ومعدلات النمو الاقتصادي إلى كون الريع النفطي يولد نوعا من الأنظمة الاستبدادية التي تكسر حلقة الشفافية والمساءلة وتساعد على تفشي ظاهرة الفساد.[2] والجدول الموالي يبين ترتيب دول مجموعة **(OPEC)** حسب مؤشر مدركات الفساد* للعام 2016:

---

[1]- صندوق النقد الدولي، **مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي**، نشرة الصندوق الالكترونية، 11 ماي 2016

[2]- يوسف خليفة اليوسف، **الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراته**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، 2015، ص 359.

*- هو مؤشر سنوي تصدره منظمة الشفافية الدولية، حيث يعتمد على فحص واقع الفساد في القطاع العام المشمولة في المؤشر والتي يبلغ عددها 179 دولة، ويتراوح مقياسه من العلامات ما بين 0 و100 نقطة تعني علامة 0 أعلى مستوى فساد مدرك بينما 100 تعني أقل مستوى فساد مدرك.

الجدول رقم (3-1): ترتيب الدول النفطية حسب مؤشر مدركات الفساد لسنة 2016 (بلدان مختارة)

اسم الدولة	الترتيب العالمي
الجزائر	108
الاكوادور	120
إيران	131
نيجيريا	136
أنغولا	164
العراق	166
فنزويلا	166
ليبيا	170
اليمن	170

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Transparency International, **Corruption Perceptions Index 2016.**

بالرغم من العديد من التجارب الناجحة في مجال التنمية المعتمدة على الريع مثل النرويج، كندا، بوتسوانا، التشيلي، ماليزيا وأندونيسيا فإن العديد من الدول النفطية خاصة النامية منها (دول**OPEC**) لا زالت تعاني من ظاهرة الفساد باحتلالها لمراتب متأخرة عالميا في مجال مكافحة هذه الظاهرة، كما هو مبين في الجدول (3-3) أعلاه (باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي)، حيث أن الريع النفطي في مثل البلدان لا يشجع على النشاط الاقتصادي المنتج ولا على توليد مزيد من الثروة وإنما يجعل اهتمام الدولة منصبا على الحصول على أكبر قدر من هذا الريع، بالإضافة إلى عدم خلق وتطوير بيئة مؤسسية فاعلة بل العمل على إضعافها واستبدالها بسلوكيات تتصف بالفساد والمحسوبية والحرص على الكسب السريع.

المطلب الثالث: المشكلات الاقتصادية الخارجية للدول النفطية

وهي ناجمة عن وضع ومكانة النفط ضمن التجارة والسياسة الاقتصادية العالمية، ويمكن حصرها في:

الفرع الأول: تقلبات سعر الصرف

تتم كافة الصفقات في أسواق النفط العالمية بالدولار الأمريكي، فالدولار يمثل الوحدة الحسابية في الصفقات الآنية والمستقبلية للنفط في مختلف المناطق الجغرافية، وبالتالي تسعير النفط بالدولار يعطي لأمريكا ميزة تفضيلية لمواجهة خطر أي تقلبات في أسعار النفط، كما أن تقلبات أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى تؤثر بشكل كبير على شروط التبادل بين الدول المختلفة، لقد أثابتت الأحداث التاريخية لأسواق النفط العالمية أن الأسعار الاسمية لا يجري تصحيحها آنيا عند حدوث تقلبات في أسعار صرف الدولار أو العملات الرئيسية المتعامل بها دوليا، وعليه فانخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى كان ومازال يشكل تأثيرا سلبيا على الدول المصدرة للنفط وحتى الدول المستوردة، خاصة في حالة البلدان التي لا تتعامل في تجارتها الولايات المتحدة الأمريكية، فخلال سبعينات القرن الماضي لم يتحقق لدول الأوبك النجاح في تحقيق مطلبها بتصحيح وتعديل أسعار الاسمية لتعويضها عن الانخفاض الحاصل في قيمة الدولار مقابل

العملات الأوربية الرئيسية كون معظم دول الأوبك آنذاك كانت تستورد معظم حاجياتها من أوروبا، وبالتالي كان المنتجون الرئيسيون للنفط يتحملون خسائر ضخمة في كل مرة ينخفض فيها سعر صرف الدولار، ففي عام 2007 تراجع الدولار أمام الجنيه الاسترليني بنسبة 8,6% عن سنة 2006، كما سجل انخفاضاً أمام اليورو بنسبة9,2% للفترة نفسها، الأمر الذي أثر سلباً على عائدات الدول النفطية وخاصة الدول العربية. [1]

كما يؤدي ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل جميع العملات إلى تراجع الطلب على النفط، باعتبار هذا التراجع في سعر الصرف يضخم الأسعار الإسمية للنفط، حيث شهد الدولار الأمريكي ارتفاعا مقابل الأورو بنسبة 10%، أين سجل سعر 1.461 كمتوسط لسنة 2014 مقارنة بحوالي 1.310 كمتوسط للعام 2013، وارتفع أيضا مقابل الين الياباني بنسبة 8.5%، حيث سجل 105.9 كمتوسط للعام 2014 مقابل 97.9 خلال العام 2013. وعليه فارتفاع سعر صرف الدولار في العديد من دول العالم بما فيها الدول المصدرة للنفط، الأمر الذي يؤثر سلبا على العائدات النفطية باعتبار تسعير النفط بالدولار الأمريكي، وهذا شهدته أسعار النفط خلال هذه السنوات بوصولها إلى أسعار قياسية فاقت 140 دولار للبرميل خلال النصف الأول من 2014. وقد أثبتت التجارب أيضا أن عملية تصحيح الأسعار الاسمية للنفط جراء تقلبات أسعار صرف العملات المختلفة أمر غاية في التعقيد بسبب اختلاف حركتها الديناميكية المختلفة وباتجاهات مختلفة بين الدول المصدرة والمستوردة للنفط، وعليه فإن عملية تصحيح الأسعار أمر ضروري للدول المنتجة والمصدرة للنفط حفاظا على القدرة الشرائية لبرميل النفط المستخرج من حقولها الناضبة.

الفرع الثاني: المديونية الخارجية

لطالما عانت الدول المصدرة للنفط من عديد الاختلالات الاقتصادية على المستوى الخارجي لعل أهمها ظاهرة ارتفاع حجم المديونية الخارجية، هذه الأخيرة التي تؤثر سلبا على معدلات النمو ومسار التنمية الاقتصادية في مثل هذه الدول خاصة إذا تجاوزت الحدود المثلى للاستدانة الخارجية، وبالرغم من صعوبة إظهار تأثر إجمالي الدين الخارجي للدول المصدرة للنفط بتغيرات سعر النفط لا سيما في الفترات قصيرة المدى، حيث أن قرارات الاستدانة الخارجية تتحدد بمجموعة من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية، هذه الأخيرة عادة ما تكون على المدى المتوسط والطويل، وعليه فمن الصعب أن ربط التغيرات في أسعار النفط بتغيرات قيمة الدين الخارجي في الآجال القصيرة، غير أنه لاشك من تأثير انخفاض أسعار النفط على قدرة الوفاء بخدمات الدين في الدول النفطية المستدينة، لا سيما إذا كان قسم كبير من هذه الديون موجه لتمويل أنشطة القطاع النفطي. [2]

---

[1]– أنظر:

– كمال القيسي، **النفط والهيمنة**، آمنة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2015، ص ص 64، 65.

– جمال قاسم حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

[2]– أسامة نجوم، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة (قطر)، أفريل 2015، ص 15.

لطالما عانت الدول النفطية من مشكلة المديونية الخارجية في كل مرة تنهار فيها أسعار النفط، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-2): الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي لدول مجلس التعاون (2000-2017)

الدولة	2012-2000	2013	2014	2015	2016	2017
البحرين	102.6	150.4	154.1	173.0	183.6	190.4
قطر	64.6	80.2	79.2	106.0	130.7	135.4
الإمارات	32.0	44.0	48.3	60.1	60.1	55.9
الكويت	30.7	19.8	24.2	37.2	41.3	39.2
سلطنة عمان	19.0	11.0	10.6	23.0	29.7	32.2
السعودية	13.5	11.6	12.5	15.2	17.2	17.5
المتوسط	**43.73**	**52.83**	**54.81**	**69.08**	**77.1**	**78.43**

✓ بيانات 2000-2012: متوسط، بيانات 2017: متوقعة.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، **الاقتصاد العربي مؤشرات الأداء (2000-2018)**، العدد الفصلي الرابع، العدد 34، ديسمبر 2016، ص 15.

من خلال الجدول (3-4) نلاحظ الارتفاع المحسوس إجمالي الدين العام الخارجي نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي لدى دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة الكويت وقطر والتي بلغت فيها معدلات قياسية وكذا الامارات وبدرجة أقل الكويت، سلطنة عمان والسعودية والتي تظهر في موقف أحسن بكثير من سابقاتها، وتعتمد هذه الدول على عائدات صادرات النفط بشكل كبير في تمويل اقتصاداتها، حيث تزايدت عمليات الاقتراض من طرف هذه الدول لسد العجز الحاصل في موازناتها العامة خاصة في السنوات الأخيرة (2015-2017) والتي حدثت فيها انهيارات متتالية لأسعار النفط في الأسواق العالمية، والتي أثرت بشكل واضح على تضخم المديونية الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث انتقلت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي في هذه الدول كمتوسط من 43.3% خلال الفترة (2000-2012) إلى 54.81% خلال سنة 2014 والتي شهدت فيها أسعار النفط سقوط حر بداية من النصف الثاني من هذه السنة، ثم نسبة 69.08 و77.1% خلال سنتي 2015 و2016 على التوالي ومن المتوقع أن تصل إلى نسبة 78.43% خلال سنة 2017، ومنه فقد تجاوزت الحدود المثلى للدين العام الخارجي والتي تتراوح ما بين (25-30)% الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات (2000-2017) كمتوسط.

الفرع الثالث: إشكالية التضخم المستورد

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن البلدان النامية تعتمد بدرجة كبيرة على اقتصاديات الدول المتقدمة ليس فقط فيما يتصل بالسلع الاستهلاكية وإنما بصفة أكبر فيما يتعلق بمدخلات الانتاج، وطالما أن تكلفة الانتاج هي إحدى القوى المؤثرة على التضخم فمن البديهي أن يكون لارتفاع مدخلات الانتاج المستوردة دور في الرفع المستوى العام في الأسعار مثلها مثل مدخلات الانتاج المحلية، وهو ما أصبح يعرف بالتضخم المستورد. ويعتبر رواد المدرسة الهيكلية أنه من الصعب تفادي ظاهرة التضخم في الاقتصادات التي تعاني من اختلالات هيكلية التي تعيق بشكل أو بآخر عملية التوسع في الانتاج المحلي الذي يؤدي إلى عملية إحلال الواردات، ونتيجة لهذه التركيبة الهيكلية لمثل هذه الدول فإن درجة الاعتماد الكبيرة على الواردات (مدخلات إنتاج أو سلع استهلاكية) يمكن أن تؤثر على معدلات التضخم من خلال التغيرات في سعر الصرف (تدهور سعر صرف العملة الوطنية) حتى في حالات ثبات الأسعار في الأسواق العالمية، وهذا يؤدي حتما إلى ارتفاع التكلفة بالعملة المحلية لهذه المنتجات المستوردة، مما يؤدي إلى الرفع من معدلات التضخم، خاصة في ظل ارتفاع مستويات الطلب المحلي على هذه السلع المستوردة نتيجة زيادة النزعة الاستهلاكية لقطاعين العام والخاص التي تغذيها الزيادة في الدخل، وعليه فإن قيود الجهاز الانتاجي والنقد الأجنبي وقيود الموازنة العامة تمثل القيود الهيكلية للنمو.[1]

إن الوضع السابق يتطابق تماما مع اقتصادات البلدان المصدرة للنفط باعتبارها تعاني من اختلالات هيكلية كبيرة، بارتفاع تكاليف الانتاج الصناعي والزراعي وضعف قدرتها التنافسية بسبب تداعيات إصابتها بالمرض الهولندي، مما يؤدي إلى تقزيم القطاع الانتاجي لهذه القطاعات لصالح الاستيراد من الخارج خاصة المنتجات الغذائية، وعليه تعتمد الدول النامية خاصة النفطية منها على استيراد معظم احتياجاتها من السلع والخدمات من الأسواق الخارجية، مما يؤثر سلبا على الناتج المحلي ومسار التنمية، إضافة إلى التكاليف الباهظة لنقل التكنولوجيا، وهو ما يفسر النمو الكبير في العلاقات التجارية والمالية بين الدول النفطية والدول الصناعية الكبرى (التبعية الاقتصادية)، كل هذه الأسباب تجعل الدول النفطية أكبر الاقتصادات التي تعاني من ظاهرة التضخم المستورد، باعتبار هذا الأخير يؤثر بشكل مباشر على القوة الشرائية لعائدات النفط .[2] والشكل الآتي يوضح الارتفاع المستمر لحجم الواردات لدى الدول المصدرة للنفط (OPEC) خلال الفترة ما بين (2016-1970).

[1]- حاتم مهران، **التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي**، قسم الاقتصاد، جامعة الجزيرة، السودان، بدون سنة، ص 6.

[2]- علي أحمد بريهي، **اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق**، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد (العراق)، 2011،، ص 24.

الشكل رقم (3-3): واردات دول الأوبك (1970-2016)

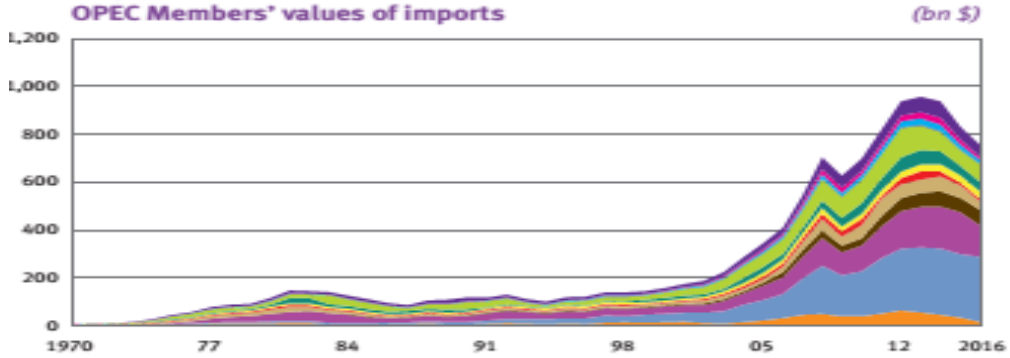

Source: OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2017**, p 21.

من خلال الشكل (3-4) يتضح ارتفاع حجم الواردات لدى دول الأوبك طيلة الفترة ما بين (1970-2016) وهذا يدل على تبعية هذه الدول إلى الدول المتقدمة في العديد من المنتجات خاصة الغذائية منها، نتيجة ضعف جهازها الانتاجي وضعف القطاعات الأساسية خارج قطاع المحروقات، مما يتسبب في تآكل الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية لهذه الدول نتيجة تضخم فاتورة الاستيراد.

المبحث الثاني: تأثيرات تقلبات أسعار النفط على هيكل الموازنة العامة في الدول النفطية

تقوم سياسة المالية العامة في الدول النفطية على جباية الايرادات الناتجة عن استغلال المورد النفطي، والتي تشكل حصة الأسد في مجموع الايرادات العامة، ويتم ترجمة هذه الأخيرة إلى قرارات إنفاقية في إطار إنجاز المخططات التنموية، حيث أن الاعتماد بشكل واسع على عائدات النفط جعل هذه الدول معرضة للعديد من الظواهر السلبية أهمها تذبذب وعدم استقرار المركز المالي للدولة نتيجة الصدمات الخارجية لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، وهو ما يخلق نوعا من حالة عدم اليقين بشأن تحصيل الايرادات العامة وبالتالي تأثر مسار التنمية المعتمد بالدرجة الأولى على الانفاق العام، وعليه سوف نركز من خلال هذا المبحث على تأثيرات تقلبات أسعار النفط على هيكل الموازنة العامة في الدول المصدرة للنفط خاصة الدول العربية منها.

المطلب الأول خصائص هيكل الموازنة العامة في الدول النفطية

هناك اتفاق عام على اعتبار العوائد النفطية عوائد ريعية، حيث تشكل مساهمة العوائد الريعية الخارجية فيها نسبة تزيد عن 30% من الناتج المحلي الاجمالي. وعليه تعتبر الدول المصدرة للنفط لا سيما البلدان العربية دولا ريعية، وبالتالي فإن الطابع الريعي للبلدان المصدرة للنفط جعلها تكتسب مجموعة من الخصائص من خلال مكونات إيراداتها العامة ونفقاتها العامة وتأثرها بتقلبات أسعار النفط.

الفرع الأول: خصائص الايرادات العامة في الدول النفطية

1- المساهمة الكبيرة للإيرادات النفطية في تكوين الايرادات العامة: يتفق معظم الدارسين والمهتمين بشؤون النفط والاقتصاد والتنمية بأن الفائدة والأثر الكبير لعوائد النفط ناتج عن استثمار هذه الأخيرة في سد الاحتياجات المالية العامة للدولة وسد العجز في موازين المدفوعات، باعتبار أن الايرادات النفطية تمثل الجزء المهم من مجموع الايرادات العامة للدول المصدرة للنفط على غرار الدول العربية النفطية. ومن خلال هذا الوضع يمكن

استنتاج أن تراكم العوائد النفطية في البلدان العربية بشكل أصبحت فيه الأداة الرئيسية لتكوين ايرادات الموازنة العامة، وهو الملاحظ عند تحليل مكونات الايرادات العامة ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-3): الايرادات النفطية كنسبة من إجمالي الايرادات العامة في الدول العربية المنتجة للنفط (سنوات مختارة)

السنوات	1995	1997	2000	2003	2005	2007	2010	2013
الايرادات النفطية (%)	57.7	55.9	61.3	62.3	71.9	72	68.3	74.0
الايرادات الضريبية (%)	28.6	27.6	25.7	25	19.3	18.6	18.9	16.6

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، **التقرير العربي الموحد** (2000-2015).

- تضم إحصائيات الجدول كل الدول العربية المنتجة للنفط.

من خلال (3-5) يتضح أن خلال كل السنوات من 1995 إلى غاية 2013 تجاوزت مساهمة الايرادات النفطية نسبة 50% من إجمالي الايرادات العامة، حيث تظهر هذه الزيادة بشكل واضح منذ بداية سنة 2000 أين وصلت هذه النسبة إلى 61.3% لترتفع خلال سنة 2007 إلى 72% و 74% خلال سنة 2013 مدعمة بالتزايد المطرد لأسعار النفط منذ بداية القرن الواحد والعشرين بالرغم من تراجعها الطفيف خلال سنوات الازمة المالية العالمية لسنة 2008، إلا أن ما يمكن استخلاصه هو درجة الاعتماد الكبير في معظم الدول العربية المنتجة للنفط على الريع في تكوين ايراداتها مما يجعل حصيلة الايرادات العامة رهينة التقلبات الحاصلة في أسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي يتطلب السعي إلى مصادر للدخل خارج قطاعات المحروقات للخروج من هذه التبعية الريعية.

2- ضعف مساهمة الضرائب العادية في تكوين الايرادات العامة: بالنسبة للدول العربية المنتجة للنفط وكما سبق الاشارة إليه من خلال الجدول (3-6) ففي ظل الهيمنة الكبيرة للريع النفطي في تكوين الايرادات العامة تبقى مساهمة الضرائب العادية خاصة المتأتية من قطاع الأعمال والقطاع العائلي ضعيفة، حيث كانت تشكل ما نسبته 25.7% خلال سنة 2000 لتتراجع إلى 19.3% سنة 2005 و 16.6% خلال سنة 2013 وذلك بسبب تراخي التشريعات والأجهزة الجبائية، حيث أن الدول النفطية تحصل إيراداتها العامة على شكل إتاوات أو ريوع تدفعها شركات النفط الأجنبية، باعتبار الصناعة النفطية ضخمة وكثيفة رأس المال لذى فمعظم ملكيتها أجنبية أو عن طريق ضرائب وأرباح تجنيها الشركات النفطية الوطنية، وكل هذا من شانه أن يضعف الحوافز لوضع نظام ضريبي منفصل عن النفط، وبذلك يتم قطع الرابط بين الضريبة ومسؤولية الدولة.

3- الأهمية الكبيرة للإيرادات النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي: باعتبار أن معظم الايرادات العامة للدول النفطية تتشكل من الريع النفطي فمن المنطقي أن يكون هذا الأخير المساهم الرئيسي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لهذه الدول، حيث تعد دول الخليج وليبيا من أكبر البلدان التي تعبر عن مفهوم الدول الريعية التي تعتمد اقتصاداتها على تصدير النفط كما سبق وأشرنا إليه سابقا، الأمر الذي يبقي على نسبة مساهمة الريع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي مرتفعة لتفوق نسبة 30% في معظم الدول النفطية العربية، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-4): درجة اعتماد الدول العربية على الايرادات النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (1990-2005)

البلد	السعودية	الامارات	قطر	الكويت	عمان	الجزائر	ليبيا
الايرادات النفطية نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي	%35	%32	%37	%39	%39	%33	%39

المصدر: حسين عبد الله وآخرون، **الفوائض العربية بين الهجرة والتوطين**، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت (لبنان)، 2007، ص 106.

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه الاعتماد الكبير على تصدير النفط في البلدان العربية المنتجة، حيث فاقت نسبة الايرادات النفطية إلى إجمالي الناتج المحلي نسبة 32% في معظم البلدان المذكورة، وكل هذه النسب إنما تدل على الاعتماد الكبير للدول العربية المنتجة للنفط في تكوين ناتجها المحلي الاجمالي على عائدات النفط وهو دليل على ريعية هذه الدول وضعف مساهمة باقي القطاعات في تكوين الناتج الكلي نتيجة غياب سياسة التنويع في اقتصاداتها.

الفرع الثاني: خصائص النفقات العامة في الدول النفطية

1- التبذير والاسراف في الانفاق: باعتبار أن الدول الغنية بالموارد خاصة النفطية منها تمتاز بضخامة إنفاقها العام خاصة في فترات الوفرة المالية، فإن العديد من هذه الدول تتصف بالإسراف في إنفاقها العام ومنها الدول العربية، الأمر الذي يستدعي الوقوف على الحجم الأمثل لتدخل الدولة في الاقتصاد عن طريق الانفاق العام، وهو ما أكدته عديد الدراسات من خلال تحديد نسبة مثلى للإنفاق العام إلى الناتج المحلي والذي يختلف بين مفهوم الدولة الحارسة والدولة المتدخلة، كما تم ربط هذا المؤشر بتعظيم المنفعة العامة والانتاجية الحدية للإنفاق، وهنا يقدر **(1990 Barro)** من خلال النموذج الحديث للنمو الداخلي الحجم الامثل للتدخل الحكومي في الاقتصاد عن طريق الانفاق العام في حدود 30% من الناتج المحلي.

الجدول رقم (3-5): النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في الدول النفطية العربية (2000-2015)

البلد	السعودية	الامارات	قطر	الكويت	البحرين	عمان	الجزائر	ليبيا
النفقات العامة نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي	%33.24	%27.11	%30.13	%36.58	%29.79	%37.10	%36.45	%60.51

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، **التقرير العربي الموحد** (2000-2015).

من خلال الجدول نلاحظ (3-7) نلاحظ أنه نسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلي الاجمالي مرتفعة في كل من: السعودية والكويت وعمان والجزائر، أين فاقت نسبة 30% كمتوسط خلال الفترة في هذه البلدان خلال الفترة ما بين (2000-2015) بينما نجد هذه النسبة مضاعفة في ليبيا حيث فاقت 60% وهذا نتيجة التكاليف الباهظة للحرب القائمة فيها، وبالتالي هناك إسراف وعدم كفاءة في الانفاق العام بالنسبة لهذه الدول المذكورة، بينما نجد هذه النسبة وصلت في قطر إلى 30% ولم تتجاوز هذه النسبة في كل من الامارات والبحرين، وهو ما يفسر احتلال هذه الدول الثلاث الأخير مراتب متقدمة في الترتيب العالمي حول كفاءة الانفاق العام.

2- إنخفاض الانفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الاستهلاكي: لطالما أثير الجدل حول وجهة الايرادات النفطية المتزايدة بشكل كبير خاصة في الدول العربية خلال فترات الطفرة، ومن هنا تطرح الأسئلة حول كيفية

استخدام هذه العوائد ووجهتها من حيث استخدامها في الاستهلاك أم الاستثمار؟ باعتبار أن كل من الاستهلاك والاستثمار يعتمد على حجم المدخرات المالية، وفي ظل الوفرة المالية من المفروض أن يتزايد حجم الانفاق المخصص للاستثمار باعتبار يحقق لدى الدول العربة النفطية فقد تم الاعتماد بشكل كبير على الانفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-6): الانفاق الجاري والاستثماري نسبة إلى إجمالي الانفاق العام في الدول النفطية العربية (2000-2015)

الوحدة: %.

البلد	2000		2005		2010		2015	
	جاري	استثماري	جاري	استثماري	جاري	استثماري	جاري	استثماري
السعودية	92.34	7.66	82.08	17.92	69.57	30.43	57.06	42.94
الامارات	84.67	15.33	80.68	19.32	79.56	20.44	87.11	12.89
قطر	91.90	8.10	64.51	35.49	69.23	30.77	67.82	32.18
الكويت	99.10	0.90	95.86	4.14	88.37	11.63	90.81	9.19
البحرين	74.25	25.75	79.44	20.56	70.86	29.14	87.63	12.73
عمان	69.46	30.54	63.32	36.68	57.20	42.80	52.86	47.14
الجزائر	72.60	27.40	56.95	43.05	60.19	39.81	65.97	34.03
ليبيا	67.56	32.44	44.63	55.37	56.45	43.55	89.78	10.22
المتوسط	**81.48**	**18.52**	**70.93**	**29.07**	**68.93**	**31.07**	**74.88**	**25.12**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي، نشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية، 2011، 2015.
- صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، 2016.

من خلال معطيات الجدول (3-8) يتضح ارتفاع الانفاق الجاري كنسبة من إجمالي الانفاق العام على حساب الانفاق الاستثماري في الدول النفطية العربية، حيث مثل الانفاق الجاري خلال سنة 2000 كمتوسط نسبة 81.48% من إجمالي الانفاق العام مقابل 18.52% للإنفاق الاستثماري، لترتفع نسبة هذا الأخير خلال سنة 2005 إلى 29.07% من إجمالي الانفاق العام 70.93% للإنفاق الجاري، في سنة 2010 سجلت نسبة الانفاق الاستثماري زيادة طفيفة لتصل إلى 31.07% من إجمالي الانفاق العام مقابل ما نسبته 68.93 للإنفاق الجاري، ولعل السبب الرئيسي للزيادات في النفقات الاستثمارية خلال السنوات المذكورة هو الارتفاع المتزايد لحجم الايرادات العامة كنتيجة حتمية للزيادة في العوائد النفطية، بالإضافة إلى المخصصات المالية للعديد من المشاريع التنموية والبنى التحتية المنجزة في الدول المعنية، غير أن الانفاق الاستثماري شهد تراجع ملحوظ خلال العام 2015 أين بلغ ما نسبته 25.12% ويعود السبب إلى تراجع الايرادات الناتج عن إنهيار أسعار النفط منذ منتصف العام 2014 من جهة والتراجع الحاد للإنفاق الاستثماري في ليبيا بسبب الأوضاع الأمنية المتردية هناك، في مقابل ارتفاع الانفاق الجاري إلى مستوى 74.88% خلال نفس السنة.

والملاحظ عموما من خلال هيكل النفقات العامة في الدول العربية النفطية هو تعاظم الانفاق الجاري على حساب الانفاق الاستثماري كاستجابة للضغوطات الاجتماعية في العديد من هذه الدول بتحسين مستوى الاجور وزيادة الاعانات الاجتماعية للتغطية على الفشل التسيير في العديد من القطاعات الاقتصادية الحيوية.

الفرع الثالث: خصائص الموازنة العامة في الدول النفطية

1- الاعتماد على السعر المرجعي للنفط في إعداد الموازنة العامة: تعتمد معظم الدول النفطية في وضع خطط وبرامج موازناتها العامة على أساس سعر محدد للنفط، هذا الأخير يسمى بالسعر المرجعي الذي يتم على أساسه تقدير الايرادات العامة المتأتية من النفط باعتبارها تمثل حصة الأسد من إجمالي الايرادات العامة، حيث بدا معظم الدول العربية منذ اكتشافها وسيطرتها على استغلال ثروتها النفطية إعداد برامج موازناتها العامة اعتمادا على سعر مرجعي (افتراضي) للنفط والذي غالبا ما يختلف عن السعر الحقيقي في الأسواق الدولية (أكثر أو أقل)، وهذا ما يضع القائمين على السياسة المالية في تحد حول الوقوع في حالة فائض أو عجز مستمر في الموازنة العامة، هذه الحالة الأخيرة هي الأخطر، إي عندما توضع الموازنة العامة بسعر مرجعي يفوق السعر الحقيقي، وهو ما يوقع العديد من الدول النفطية في حالة عسر مالي خلال فترات انهيار أسعار النفط، بالنظر إلى تدني الايرادات العامة مقارنة بما كان متوقعا عند وضع برنامج الموازنة العامة، وحتى يتساوى طرفي الموازنة يجب أن يصل سعر النفط إلى مستوى معين يطلق عليه سعر النفط العادل، أي الذي يعادل بين الايرادات والنفقات العامة، وعليه فإن الفجوة الحاصلة بين السعر المتوقع والسعر العادل للنفط، تجعل الموازنات العامة لهذه الدول في خلل دائم، والشكل الآتي يبين مقارنة بين الأسعار المتوقعة للنفط والأسعار العادلة لتوازن المالية العامة بين عامي 2012 و2015 بالنسبة لدول الشرق الأوسط المصدرة للنفط، والتي تشمل البلدان النفطية العربية وإيران.

الشكل رقم (3-4): أسعار النفط اللازمة لتحقيق توزان المالية العامة مقارنة بالأسعار المتوقعة 2012 و2015 في البلدان النفطية العربية وإيران

الوحدة: دولار للبرميل.

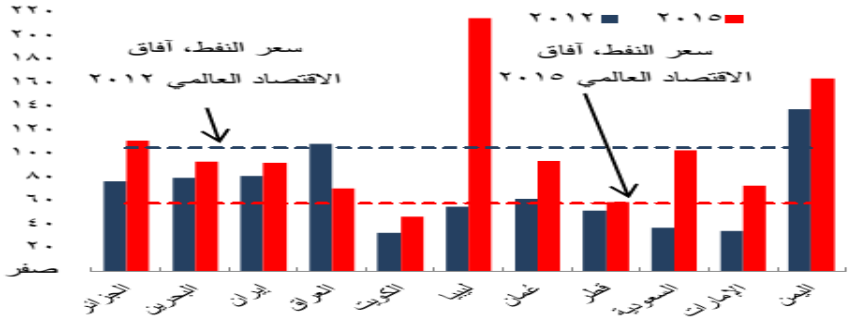

المصدر: صندوق النقد الدولي، **النفط والصراعات والتحولات**، مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ماي 2015، ص 5.

الملاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معظم الدول النفطية العربية (السعودية، الامارات، قطر، الكويت، البحرين، عمان، الجزائر وليبيا) حققت فوائض في موازناتها العامة خلال العام 2012، باعتبار أن أسعار التعادل في هذه البلدان تقل عن المتوقعة والتي كانت في حدود 100 دولار للبرميل، باستثناء العراق الذي حقق عجز طفيف واليمن الذي فاق فيه سعر التعادل (تقريبا 130 دولار للبرميل) السعر المتوقع للنفط (100 دولار

للبرميل)، بينما حدث العكس خلال سنة 2015 وهي السنة التي انهارت فيها أسعار النفط بأكثر من النصف مقارنة بسنة 2014 وبالتالي تم تخفيض سعر النفط المتوقع إلى 60 دولار للبرميل، بينما فاقت أسعار النفط التعادلية هذا السعر في كل من: السعودية، الامارات، البحرين، عمان، العراق والجزائر لتتحول الفوائض إلى عجوزات وكان الوضع أكثر تفاقما في كل من ليبيا واليمن بالنظر للأوضاع التي يعيشها هذين البلدين، ليتساوى تقريبا السعران بالسبة لقطر وبقيت فقط الكويت محققة للفائض في ماليتها العامة، باعتبار أن سعر التعادل أقل من السعر المتوقع فيها.

2- ضعف شفافية الموازنة العامة: عادة ما تكون الموازنات العامة في الدول المنتجة للنفط أقل شفافية، حيث بينت الدراسة التي قامت بها مبادرة الموازنة المفتوحة لسنة 2008 الصادرة عن منظمة شراكة الموازنة الدولية، والتي تعنى بدراسة ودعم أنظمة المالية العامة التي تتسم بالشفافية والقابلية للمشاركة والمساءلة، وتدعو إلى تبني ما يسمى **بـ:** "**الموازنة المفتوحة**"، حيث شملت الدراسة شفافية الموازنة العامة في 85 دولة، حيث بينت الدراسة بفهم بعض النقاط فيما يخص طرق استخراج الموارد الطبيعية والحجم وأنظمة إدارة العوائد بالنظر إلى ضخامة حجمها خاصة بالنسبة للدول النفطية، وتعكس نتائج المسح التي شملت 55 سؤالا ركزت جلها على التحديات الرئيسية التي تواجهها السياسة المالية في إدارة عوائد مواردها الطبيعية، ونتج عن الدراسة أن الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية خاصة النفط، هي أكثر الدول ميلا لأن تكون أقل شفافية من تلك البلدان الغير معتمدة على الموارد، وتشير الدراسة إلى حصول الدول النفطية لمعدلات أقل من أصل 100 علامة ممكنة مقارنة بالدول غير المعتمدة على الموارد الطبيعية، هو ما يبينه الجدول التالي الذي:

الجدول رقم (3-7): أداء الدول المعتمدة على الموارد حسب الفئة في شفافية الموازنة العامة

الفئة	الدول المنتجة للنفط	الدول المنتجة للمعادن	الدول غير المنتجة للموارد الطبيعية
ضياع العوائد	25	63	54
ضوابط الانفاق	22	52	48
سياسة الربط والتخطيط والموازنة	17	37	35
عمليات موازنة إضافية	20	31	32

المصدر: أنتويني هيوتي، روث كارليتز، **الاعتمادية على الموارد الطبيعية وشفافية الموازنة**، مسح الموازنة المفتوحة ، معهد شراكة الموازنة المفتوحة، 2008، ص 2.

تؤكد نتائج الجدول (3-9) أعلاه عن حصول الدول النفطية على أقل علامات فيما يخص عنصر ضياع العوائد (25علامة) بالمقارنة مع بقية الدول المعتمدة على الموارد (المعادن) وحتى الدول الغير معتمدة على الموارد، كما أن الدول المعتمدة على النفط تمتلك أنظمة ضعيفة في السيطرة على الانفاق العام (22 علامة)، مما يسمح بإساعة إدارة الموارد النفطية وعدم القدرة على وضع خطط بعيدة المدى وربطها بأطر إنفاقية ملائمة (17 علامة)، بالإضافة إلى إعاقة عملية تنويع مصادر الدخل ومحاربة الفقر...الخ.

غير أنه ليس بالضرورة أن تكون كل الدول النفطية في نفس المستوى، فمثلا حسب آخر تقرير لمسح الموازنة المفتوحة لسنة 2015 تبين أن دولا مثل النرويج والولايات المتحدة الأمريكية تصدرت قائمة أفضل الدول

من حيث شفافية الموازنة العامة، حيث شمل هذا المسح 102 دولة معتمدة على الموارد الطبيعية بما فيها النفط يتم تصنيفها إلى خمسة (5) فئات حسب درجة توفير المعلومات، بينت نتائج المسح تذيل الدول النفطية العربية التي شملها المسح الترتيب، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-8): ترتيب الدول النفطية حسب مؤشر شفافية الموازنة العامة لعام 2015 (بلدان مختارة)

معلومات مكثفة (81-100)	معلومات كثيرة (61-80)	معلومات محدودة (41-60)	الحد الأدنى للمعلومات (21-40)	معلومات نادرة أو غير موجودة (0-20)
النرويج (84) الولايات المتحدة (81)	روسيا (75) المكسيك (66)	كولومبيا (57) الإكوادور (50)	اليمن (34) أنغولا (26) نيجيريا (24)	الجزائر (19) فنزويلا (8) العراق (3) السعودية (0) قطر (0)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

International Budget Partnership (IBP), Open Budget Survey 2015, p 07.

من خلال الجدول أعلاه يتضح تصنيف الدول النفطية العربية التي شملها المسح في خانة الدول الأقل توفيرا للمعلومات، وبالتالي وجود فجوة كبيرة في مقدار المعلومات التي تتيحها الحكومات العربية أو تأخرها في العديد من الحالات، ويرجح أن تكون قلة الشفافية في الموازنة العامة للدول النفطية هي نتيجة مباشرة لاعتمادية الدولة على النفط في تحصيل إيراداتها، كون الحكومات غير مضطرة للاعتماد على الضرائب العادية التي تجمعها من أفراد المجتمع، وعليه فإن القنوات العادية للمصداقية والشفافية تكون غائبة، وهو الأمر الذي يغذي انتشار الصراع على الثروة والسلطة والفساد في مثل هذه البلدان، ويفوت فرصة التخطيط الجيد والرقابة على المال العام والرفع من كفاءة الانفاق العام لتحقيق التنمية.

المطلب الثاني: العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وهيكل الموازنة العامة في الدول النفطية

بالنظر إلى خصوصية الموازنة العامة في الدول العربية النفطية من حيث وضعها على أساس السعر التقديري للنفط وتشكل النسبة الأكبر من الايرادات العامة من الريع النفطي، فالأكيد أن تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية يكون لها تأثير بالغ على مكونات المالية العامة بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط.

الفرع الأول: العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والايرادات العامة في الدول النفطية

إن الاشكالية المطروحة بالنسبة للدول النفطية العربية هي عدم استقرار الايرادات النفطية تبعا لتذبذب أسعار النفط في بلداننا العربية، باعتبار أن هذه العوائد أصبحت الأداة الأساسية للنمو والممول الأساسي لخطط التنمية، نظرا لأن عوائد النفط باتت تشكل النسبة الأكبر من مجموع الايرادات العامة، والجدول الآتي يوضح انعكاسات تطور أسعار النفط على الايرادات العامة للدول العربية المصدرة للنفط.

الجدول رقم (3-9): العلاقة بين تغير أسعار النفط وتغير الايرادات العامة في الدول النفطية العربية (1990-2012)

السنوات	أسعار النفط الخام (دولار للبرميل)	الايرادات العامة (مليون دولار)	تغير أسعار النفط (%)	تغير الايرادات العامة (%)
1990	23.3	106474	/	/
1992	18.4	92621	16.59 -	13.01 -
1994	15.5	82421	15.76 -	11.01 -
1996	20.3	100191	30.96	21.56
1998	12.3	94486	39.40 -	5.69 -
2000	27.6	152784	124.39	61.70
2002	24.3	133495	11.95 -	12.62 -
2004	36.0	231674	48.14	73.54
2006	61.0	414817	69.44	79.05
2008	94.4	683663	54.75	64.81
2010	77.4	518644	18 -	24.13 -
2012	109,5	815875	41.47	57.30

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، **التقرير العربي الموحد** (أعداد مختلفة).

- يضم الجدول إحصائيات كل من: الجزائر، السعودية، الامارات، قطر، الكويت، البحرين، عمان، ليبيا.

لقد شهدت مرحلة التسعينات من القرن الماضي تذبذبا كبيرا، حيث تراجعت أسعار النفط من 23.3 دولارا للبرميل سنة 1990 إلى 18.4 دولار للبرميل سنة 1992 و15.5 دولار للبرميل سنة 1994 أي بنسب بلغت 16.59% و 15.76% على التوالي، لتتراجع معها الايرادات العامة في الدول العربية من 106474 مليون دولار إلى 92621 مليون دولار وإلى 82421 مليون دولار على التوالي خلال هذه السنوات، وقد كان تأثر أسعار النفط في هذه الفترة بالأوضاع الغير مستقرة خاصة في منطقة الخليج (حرب الخليج) وما نتج عنه من تراجع في الامدادات النفطية باعتبار هذه المنطقة من أكبر الفاعلين في سوق النفط العالمية، كما تأثرت أسعار النفط سلبيا بالأزمة المالية لسنة 1997 (الأزمة الآسيوية) لتتراجع أسعار النفط من 20.3 دولار للبرميل سنة 1996 إلى 12.3 دولار للبرميل خلال سنة 1998، أي بنسبة تراجع بلغت 39.40% لتتراجع معها الايرادات العامة في الدول العربية بنسبة 5.69% خلال هذه الفترة، وباستثناء سنتي 2001 و2002 فقد شهد أسعار النفط طفرة كبيرة منذ بداية الألفية الثالثة أي سنة 2000 أين ارتفعت أسعار النفط خلال السنوات 2002

إلى غاية 2008 من 24.3 دولار للبرميل إلى 94.4 دولار للبرميل خلال سنة 2008، بسبب تزايد الطلب العالمي على النفط المدعوم بتزايد معدلات النمو العالمي، لتتضاعف معها الايرادات العامة للدول العربية خلال هذه الفترة من 133495 مليون دولار إلى 683663 مليون دولار أي بنسبة زيادة قدرت بـ: 412.12% أي بأكثر من أربعة أضعاف.

في الوقت الذي وصلت فيه كل من أسعار النفط والايرادات النفطية في الدول العربية أرقاما قياسية في سنة 2008 إلا أن هذه الأخيرة كانت السنة التي أصيب فيها العالم بواحدة من أكبر الأزمات المالية في العالم (أزمة الرهن العقاري) والتي سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية شلت العديد من القطاعات الحيوية في كبرى اقتصادات العالم، لتتراجع معها معدلات النمو العالمي مؤثرة بذلك وبشكل سلبي على الطلب العالمي لمختلف السلع الاستراتيجية ومنها النفط، ليشهد تراجعا محسوسا من 94.4 دولار للبرميل إلى 77.4 دولار للبرميل سنة 2010 لتتراجع معه الايرادات العامة في الدول العربية من 683663 مليون دولار إلى 518644 مليون دولار أي بنسبة تراجع بلغت 24.13%، غير أنه سرعان ما استرجعت أسواق النفط عافيتها، بناء على تحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية جراء تدابير احتواء الأزمة المالية العالمية، لتقفز أسعار النفط إلى مستويات قياسية وتتجاوز عتبة 100 دولار للبرميل أين وصلت إلى سعر 109.5 دولار للبرميل سنة 2012 لترتفع معها الايرادات العامة من 518644 مليون دولار إلى 815875 مليون دولار، أي بنسبة زيادة وصلت إلى 57.30% نتيجة تضاعف الايرادات النفطية.

الفرع الثاني: العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنفقات العامة في الدول النفطية

باعتبار أن الانفاق العام هو استخدام للإيرادات العامة ففي الدول النفطية يرتبط حجم النفقات العامة بشكل كبير بحجم الايرادات العامة خاصة النفطية منها، وعليه فأن تأثير تقلبات أسعار النفط حتما سيكون له تأثير كبير على حجم النفقات العامة بالنظر إلى اعتمادية الدول النفطية على الريع النفطي، غير أن خصوصية ودور الاتفاق العام في تحقيق النمو ودفع عجلة التنمية وما تتطلبه من نفقات استهلاكية أو استثمارية في مختلف القطاعات، ناهيك عن التركيز الكبير بالنسبة للدول العربية النفطية على الاستثمار في القطاع النفطي، جعلت مسار الانفاق العام يسير في الاتجاه الموجب منذ الطفرة النفطية الأولى لسنة 1973، حيث شهدت الفترة التي تلت الطفرة النفطية الأولى ارتفاعا كبيرا لمعدلات نمو الناتج المحلي كنتيجة للارتفاع الكبير لحجم النفقات العامة، غير أن الانهيار السعري للنفط الذي شهدته سنة 1986 أثر بشكل سلبي على حجم الانفاق العام بفعل التراجع الكبير للإيرادات النفطية وبالتالي على معدلات النمو، ومن هنا طرح مشكل فعالية الانفاق العام في الدول العربية النفطية في تحقيق النمو المستدام القائم على التنويع الاقتصادي، وتوجهاته الاستهلاكية على حساب الاستثمارية، ومع بداية تسعينات القرن فقد عرفت أسعار النفط تذبذبا كبيرا ليتقلب معها حجم الانفاق العام في الدول العربية النفطية، لكن ليس في نفس اتجاه تقلب أسعار النفط بالنظر إلى مكانة الانفاق العام في تمويل التنمية كما سبق وأشرنا، وهو ما تبينه إحصائيات الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-10): العلاقة بين تغير أسعار النفط وتغير النفقات العامة في الدول النفطية العربية (1990-2012)

السنوات	أسعار النفط الخام (دولار للبرميل)	النفقات العامة (مليون دولار)	تغير أسعار النفط (%)	تغير النفقات العامة (%)
1990	23.3	114355	/	/
1992	18.4	125453	16.59 -	09.70
1994	15.5	108388	15.76 -	13.60 -
1996	20.3	125036	30.96	15.35
1998	12.3	120663	39.40 -	03.49 -
2000	27.6	137379	124.39	13.85
2002	24.3	142979	11.95 -	04.07
2004	36.0	182182	48.14	27.41
2006	61.0	249661	69.44	37.03
2008	94.4	395524	54.75	58.42
2010	77.4	477290	18 -	20.67
2012	109,5	627790	41.47	31.53

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، **التقرير العربي الموحد** (أعداد مختلفة).

- يضم الجدول إحصائيات كل من: الجزائر، السعودية، الامارات، قطر، الكويت، البحرين، عمان، ليبيا.

من خلال بيانات الجدول (3-12) ونتيجة لتذبذب الايرادات العامة بسبب تقلبات أسعار النفط كما بيناه في تحليل الجدول السابق (3-11)، فأن حجم الانفاق العام شهد هو الآخر عدم الاستقرار منذ مطلع تسعينات القرن الماضي، فبالرغم من تراجع أسعار النفط ما بين سنتي 1990 و1992 بنسبة 16.59% إلا أن الملاحظ هو ارتفاع حجم الانفاق العام في الفترة نفسها بنسبة 9.70% لتنتقل من 114355 مليون دولار إلى 125453 مليون دولار، وذلك بسبب ارتفاع النفقات الحربية في الدول الخليجية نتيجة الحرب التي نشبت في المنطقة (الحرب الخليجية الثانية) من جهة، ودخول الدول العربية النفطية الأخرى في إصلاحات هيكلية مثل ما كان بالنسبة للجزائر، ومع استمرار تراجع أسعار خلال سنة 1994 بنسبة 15.76% أين وصلت أسعار النفط إلى 15.5 دولار للبرميل كمتوسط تراجعت معها النفقات العامة بنسبة 13.60% كنتيجة للأحداث السابقة الذكر.

كما أن ما ميز حقبة التسعينات هي التراجع الحاد في أسعار النفط نتيجة الازمة المالية التي ضربت بلدان جنوب شرق آسيا سنة 1997، حيث تراجعت الأسعار من 20.3 دولار للبرميل إلى 12.3 دولار للبرميل بين عامي 1996 و1998 أي بنسبة 39.40% تراجعت معها النفقات العامة في البلدان العربية النفطية لكن بنسبة طفيفة وصلت 03.49% كنتيجة مباشرة لتراجع العوائد النفطية في هذه الفترة، ومنذ مطلع القرن الواحد والعشرين شهدت أسعار النفط طفرة كبيرة لأسعار النفط أين انتقلت الأسعار من 27.6 دولار كمتوسط خلال سنة 2000 إلى 109,5 دولار للبرميل كمتوسط خلال سنة 2012، لتشهد معه النفقات العامة واحدة من أكبر الزيادات الانفاقية في تاريخ الدول العربية النفطية أين انتقلت خلال هذه الفترة من 137379 مليون دولار (حوالي

137 مليار دولار) سنة 2000 إلى 627790 مليون دولار خلال سنة 2012 (حوالي 627 مليار دولار) أي بنسبة زيادة سنوية وصلت إلى 27.6% كمتوسط، وهذا بالرغم من تخلل هذه الفترة واحدة من أكبر الأزمات المالية على الاطلاق التي عصت بكبرى اقتصادات العالم وهي أزمة الرهن العقاري التي ظهرت بوادرها بشكل واضح خلال سنة 2008 لتشل معدلات النمو العالمي وتؤثر بشكل كبير على الطلب العالمي على مختلف السلع الاستراتيجية بما فيها النفط، فبالرغم من تراجع أسعار النفط بسبب تداعيات الأزمة، غير أن النفقات العامة للدول العربية النفطية بقيت في الاتجاه الموجب لكن بمعدل أقل 20.67 % بين سنتي 2008 و2010 بالرغم من تراجع الايرادات العامة بنسبة 24.13% بين هتين السنتين.

الفرع الثالث: العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ورصيد الموازنة العامة في الدول النفطية

منذ التراجع الحاد لأسعار النفط لسنة 1986، حيث وصلت إلى 13 دولار للبرميل بعدما كانت 34 دولار للبرميل سنة 1881 وما نتج عنه من تراجع كبير في الإيرادات النفطية وبالتالي الإيرادات العامة في الدول العربية النفطية، أصبح العجز الموازني صفة ملازمة للمالية العامة في هذه الدول، حيث شهدت مرحلة التسعينات من القرن الماضي تنامي العجز الموازني في الدول العربية النفطية، بالموازاة مع تراجع أسعار النفط في معظم هذه الفترة إضافة إلى تزايد حجم الانفاق العام نتيجة الاصلاحات الهيكلية وارتفاع خدمات الدين بالتزامن مع تنامي ظاهرة المديونية الخارجية، غير أن الأمور انعكست مع بداية الألفية الثالثة نتيجة الطفرة النفطية لأسعار النفط وبالتالي الايرادات العامة، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-11): العلاقة بين تغير أسعار النفط وتغير رصيد الموازنة في الدول النفطية العربية (1990-2012)

السنوات	1990	1992	1994	1996	1998	2000
أسعار النفط (دولار للبرميل)	23.3	18.4	15.5	20.3	12.3	27.6
رصيد الموازنة (مليون دولار)	- 7881	- 32832	- 25967	- 24845	- 26177	15405
السنوات	**2002**	**2004**	**2006**	**2008**	**2010**	**2012**
أسعار النفط (دولار للبرميل)	24.3	36.0	61.0	94.4	77.4	109,5
رصيد الموازنة (مليون دولار)	- 9484	49492	165156	288139	41354	188085

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، **التقرير العربي الموحد** (أعداد مختلفة).

- يضم الجدول إحصائيات كل من: الجزائر، السعودية، الامارات، قطر، الكويت، البحرين، عمان، ليبيا.

من خلال معطيات الجدول (3-13) نلاحظ العلاقة الطردية بين تقلبات أسعار النفط ورصيد الموازنة العامة في الدول العربية المعتمدة بشكل كبير على العائدات النفطية، فطيلة فترة التسعينات سجلت الموازنة العامة عجزا متناميا، حيث انتقل من 7881 مليون دولار سنة 1990 إلى 26845 مليون دولار خلال سنة 1998 وذلك تزامنا مع تذبذب وعدم استقرار أسعار النفط وبقائها في مستويات منخفضة أين تراوح بين 23.3 دولار للبرميل سنة 1990 و12.3 دولار للبرميل في سنة 1998 بسبب الأحداث الجيوسياسية التي حدث في تلك الفترة والتي سبق الاشارة إليها (الحرب الخليجية والأزمة الآسيوية...الخ)، وبمجرد انتقال أسعار النفط من 12.3 دولار خلال سنة 1998 إلى 27.6 دولار للبرميل سنة 2000 بسبب الانتعاش الاقتصادي الذي تلى

التعافي من الازمة المالية آنذاك انتقل العجز الموازني (26845 مليون دولار) إلى فائض خلال هذه السنة لدى الدول النفطية العربية بشكل كبير أين بلغ 15405 مليون دولار، وبانخفاض أسعار النفط بين سنتي 2001 و2002 (24.3 دولار للبرميل) سجلت الموازنات مرة أخرى عجزا ماليا بقيمة (9484 مليون دولار) وهو ما يفسر الحساسية الكبيرة للتوازن في المالية العامة لتقلبات أسعار النفط في الدول العربية النفطية ويؤكد هشاشة اقتصاداتها وتعرضها للصدمات الخارجية للأسعار النفطية.

غير أن الفترة التي تلت سنة 2002 وإلى غاية 2008 والتي شهدت طفرة كبيرة لأسعار النفط بانتقالها من 24.3 دولار للبرميل إلى غاية 94,4 دولار للبرميل على التوالي، لتتضاعف معها الايرادات النفطية وبالتالي إجمالي الايرادات العامة كما سبق وأن أشرنا فإن رصيد الموازنات العامة في الدول العربية النفطية سجل هو الأخر طفرة كبيرة لينتقل من مستوى سالب بقيمة 9484 إلى أكثر من 288 مليار دولار (288139 مليون دولار) خلال سنة 2008 وهي السنة التي وصلت فيها أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها في عدة مراحل (تجاوزت حاجز 147 دولار للبرميل)، وهذا بالرغم من تزايد وتيرة الانفاق العام في هذه المرحلة إلا أن معظم الدول المعنية تمكنت من الخروج من عجزها المالي وحتى تسديد خدمات ديونها الخارجية كما هو الحال بالنسبة للجزائر، غير أن سنة 2008 كانت منعرج سلبي بالنسبة للدول العربية الريعية بتعرضها لتداعيات أزمة الرهن العقاري آنذاك لتتآكل الفوائض المسجلة في هذه السنة وتتراجع إلى مستوى قياسي، حيث بلغ الفائض 41354 مليون دولار فقط بتراجع أسعار إلى 77.4 دولار للبرميل كمتوسط خلال سنة 2010 وهو ما يثبت مرة أخرى التأثير الكبير لتقلبات أسعار النفط على هيكل الموازنة العامة في أكبر الاقتصادات العربية (النفطية)، ومع انتعاش أسعار النفط خلال سنة 2012 وتجاوزها عتبة 100 دولار كمتوسط خلال هذه السنة تضاعفت معها الفوائض المالية للدول النفطية العربية لتصل إلى أكثر من 188 مليار دولار.

المطلب الثالث: الأزمة النفطية لسنة (2014) تأثيراتها على هيكل الموازنة العامة في الدول النفطية

إن أكثر التطورات أهمية في الوقت الراهن هو أن أسعار النفط في الأسواق الدولية انهارت بشكل كبير بداية من النصف الثاني من العام 2014 كما سبق وتعرضنا لها في الفصل الثاني، حيث كان لهذه الصدمة العكسية للأسعار آثار سلبية واسعة على الاقتصاد العالمي وبشكل خاص البلدان المصدرة للنفط على رأسها الدول النفطية العربية، وباعتبار هذه الأخيرة تعتمد بنسبة مفرطة على عائدات النفط في تحصيل إيراداتها العامة وتمويل تنميتها، الأمر الذي عرض التوازنات المالية للاقتصاد إلى ضغوطات عبر عدة قنوات، أهمها اختلال هيكل الموازنة العامة، بشقيها الايرادات العامة والنفقات العامة.

الفرع الأول: تأثير الأزمة النفطية لسنة 2014 على الايرادات العامة في الدول النفطية

إن اعتماد ايرادات الموازنة العامة للدولة في الدول النفطية العربية على الايرادات المتأتية من قطاع النفط بنسبة تتراوح بين 65-75% من الايرادات الإجمالية، يجعل تأثير تراجع أسعار النفط على الايرادات العامة بشكل مباشر من خلال انخفاض العائدات النفطية، وهو ما حدث خلال الصدمة السعرية السلبية الأخيرة والتي تعد من أكبر الانهيارات السعرية للنفط، أين وأمام هذا الوضع فقد تكبدت الاقتصادات العربية خسائر قدرت بملايير الدولارات خصة في سنة 2015 وهي السنة التي انهارت فيها الأسعار بشكل كبير، وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (3-5): خسائر تصدير النفط في البلدان العربية وإيران خلال سنة 2015

المصدر: صندوق النقد الدولي، **سبل التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب**، آفاق الاقتصاد الاقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2015، ص 9.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه حجم الخسائر المسجلة في الدول النفطية العربية إضافة إلى إيران، وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من أكبر المتضررين وعلى رأسهم السعودية في هذه المجموعة (138 مليار دولار خلال سنة 2015) باعتبار أنها من أكبر الدول المنتجة للنفط عالميا، بالنظر لحجم الاحتياطات التي تمتلكها والكميات التي تستخرجها من النفط الخام، حيث ظهرت الخسائر بمليارات الدولار وكنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، ولتأكيد هذه الخسائر، فقد جاءت نسب التغير في الايرادات النفطية وكذا إجمالي الايرادات العامة للدول العربية النفطية سلبية خلال العاملين 2014 و2015 كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-12): تأثير انهيار أسعار النفط على الايرادات العامة للدول النفطية العربية (2013-2015)

السنوات	أسعار النفط الخام (دولار للبرميل)	الايرادات النفطية (مليون دولار)	الايرادات العامة (مليون دولار)	تغير أسعار النفط (%)	تغير الايرادات النفطية (%)	تغير الايرادات العامة (%)
2013	105.9	732581	886375	/	/	/
2014	96.2	641100	807172	09.15 -	12.48 -	08.93 -
2015	49.5	336662	509647	48،54 -	47.48 -	36.86 -

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، **التقرير العربي الموحد**، 2015، 2016.

- يضم الجدول إحصائيات كل من: الجزائر، السعودية، الامارات، قطر، الكويت، البحرين، عمان، العراق وليبيا.

من خلال معطيات الجدول (3-14) يتبين أن بداية انخفاض متوسط سعر النفط كانت بين سنتي 2013 و2014 بنسبة 9.15% أي من متوسط سعر 105.9 دولار للبرميل إلى 96.2 دولار للبرميل، لتتراجع

معه عائدات الصادرات النفطية في الدول العربية بنسبة 12.48**%** أي من 732581 مليون دولار إلى 641100 مليون دولار، هذا التراجع أثر سلبا على إجمالي الايرادات العامة في الدول النفطية العربية بانتقالها من مستوى 886375 مليون دولار إلى 807172 مليون دولار وهو ما يمثل نسبة إنخفاض تقدر بـ: 08.93**%**، ومع بلوغ الأزمة النفطية أوجها خلال العام 2015 بتراجع الأسعار في حدود 50% كمتوسط، حيث انخفضت إلى مستوى 49.5 دولار للبرميل كمتوسط خلال هذه السنة بعدما كانت 96.2 دولار للبرميل خلال سنة 2014 الأمر الذي أدى إلى تراجع كبير في العائدات النفطية بنسبة 47.48% أي من 641100 مليون دولار إلى 336662 مليون دولار، ما جعل إجمالي الايرادات العامة تتراجع هي الأخرى من 807172 مليون دولار إلى 509647 مليون دولار أي بنسبة تراجع وصلت إلى 36.86% خلال نفس الفترة، وهذا ما يؤكد مرة أخرى تبعية الايرادات العامة في الدول العربية النفطية إلى تقلبات أسعار النفط، وأشارت التقديرات إلى استمرار تراجع مستويات أسعار النفط إلى حدود 40 دولار للبرميل خلال سنة 2016 وبالتالي استمرار تراجع كل من الايرادات النفطية وإجمالي الايرادات العامة في الدول العربية النفطية.

غير أن ما يمكن قوله في هذا الإطار أن التراجع في الإيرادات النفطية ومنه الايرادات العامة في الدول العربية النفطية لا يرجع فقط إلى تراجع الأسعار، بل هناك مجموعة من الأسباب الأخرى لعل أهمها ارتفاع مستوى الاستهلاك الداخلي للطاقة خاصة المشتقات النفطية المدفوع بتحسن معدلات النمو ومتوسط نصيب الفرد من الدخل والاستهلاك في السنوات القليلة الماضية، ناهيك عن تراجع القدرة الانتاجية لحقول النفط في بعض الدول العربية بفعل عمليات الاستخراج الغير مدروسة والتي أدت إلى استنزاف الاحتياطات النفطية، خاصة في فترات الطفرة السعرية وكل هذا في ظل غياب اتفاق عربي وإقليمي وحتى دولي حول موضوع تسقيف الانتاج.

الفرع الثاني: تأثير الأزمة النفطية لسنة 2014 على النفقات العامة في الدول النفطية

إن اعتماد الدول النفطية العربية منذ بداية الألفية الثالثة على سياسة التوسع في الانفاق العام، باعتبار هذا الأخير محفز للتنمية الاقتصادية وكذا تحقيقا لأغراض اجتماعية وحتى سياسية، بات من الصعب على مثل هذه الدول ضبط والتحكم في إنفاقها العام بعدما تعودت على مستويات معينة، الأمر الذي جعل درجة تأثر الانفاق العام أقل حدة من درجة تأثر الايرادات العامة، على الأقل في السنوات الاولى للأزمة النفطية الراهنة، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-13): تأثير انهيار أسعار النفط على النفقات العامة للدول النفطية العربية (2013-2015)

السنوات	أسعار النفط الخام (دولار للبرميل)	الايرادات النفطية (مليون دولار)	النفقات العامة (مليون دولار)	تغير أسعار النفط (%)	تغير الايرادات النفطية (%)	تغير النفقات العامة (%)
2013	105.9	732581	730641	/	/	/
2014	96.2	641100	716234	09.15 -	12.48 -	01.97 -
2015	49.5	336662	601846	48،54 -	47.48 -	15.97 -

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، **التقرير العربي الموحد**، 2015، 2016.

- يضم الجدول إحصائيات كل من: الجزائر، السعودية، الامارات، قطر، الكويت، البحرين، عمان، العراق وليبيا.

من خلال الجدول (3-15) وباعتبار النفقات العامة في الدول النفطية العربية مرتبطة بشكل كبير بالإيرادات العامة وبالتالي الايرادات النفطية، فإن تأثير هذه الأخيرة بدأ يظهر بتراجع أسعار النفط بين سنتي 2013 و2014 غير أنه تراجع طفيف قارب 2% باعتبار أن التراجع كان في منتصف سنة 2014 وبرامج الانفاق تستمر لسنة كاملة، بينما كان التأثير السلبي أكثر وضحا في سنة 2015، أين كان التراجع في أسعار النفط بلغ 48،54% لتتراجع معها الايرادات النفطية بنفس المستوى غير أن درجة تأثير الانفاق العام كانت أقل حيث بلغة نسبة التراجع 15.97% أين انتقلت من 716234 مليون دولار إلى 601846 مليون دولار، وبالتالي فإن الدول النفطية لم تستطع التحكم أو التراجع عن سياسة الانفاق العام بالرغم من تراجع الايرادات العامة، بالرغم من بعض الاجراءات التقشفية الظرفية التي قامت بها هذه الدول.

الفرع الثالث: تأثير الأزمة النفطية لسنة 2014 على رصيد الموازنة العامة في النفطية

إن تمتع البلدان المصدرة للنفط خلال السنوات الأخيرة الماضية بفوائض مالية كبيرة وتوسع اقتصادي سريع على خلفية ارتفاع أسعار النفط لم يدم طويلا، حيث أدى انهيار أسعار النفط في الآونة الأخيرة (2014) إلى التحول لمرحلة العجز في الايرادات، وبالتالي في رصيد الموازنة العامة لدى الدول النفطية العربية، فباستثناء السعودية والامارات وقطر والكويت، سجلت باقي الدول العربية النفطية عجزا في موازناتها العامة خلال سنة 2013 ليصل متوسط رصيد الموازنات العامة خلال نفس السنة 02.63% متأثرا بالعجز الكبير في ليبيا (19%) بسبب الأوضاع الأمنية المتردية فيها، غير أن الوضع زاد سوء في سنوات الأزمة النفطية كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم (3-14): رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي للدول النفطية العربية (2013-2016)

الوحدة:%.

البلد	2013	2014	2015	2016
السعودية	7.90	2.30-	15.90-	13.40 -
الإمارات	2.30	0.41	3.14-	3.74 -
قطر	14.30	15.13	1.62	4.63 -
الكويت	25.50	2.07	22.70 -	32.44 -
عمان	0.30 -	3.58 -	19.27 -	14.16 -
البحرين	3.30 -	7.18 -	12.94 -	12.38 -
الجزائر	1.40 -	7.31 -	13.88 -	17.71 -
العراق	2.30 -	2.55 -	12.99 -	11.76 -
ليبيا	19.00 -	42.66 -	70.54 -	70.74 -
المتوسط	**02.63**	**05.33 -**	**18.86 -**	**20.10 -**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي**، مارس 2016.

حسب الجدول (3-16) بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي وباستثناء قطر التي حافظت على فوائضها المالية، فقد أدى الاتجاه النزولي لأسعار النفط إلى تراجع ملموس في مستوى الايرادات النفطية بنسب

معتبرة في سنة 2014 مقارنة بمستويات الايرادات النفطية المسجلة خلال سنة 2013 خاصة في السعودية أين تحول الفائض فيها إلى عجز والكويت (انخفاض الفائض من 25.5 إلى 2.07% من الناتج الإجمالي)، أما الدول العربية النفطية الأخرى، (العراق، اليمن، ليبيا والجزائر) فقد تفاقم العجز الموازني فيها خاصة الجزائر أين وصل العجز فيها إلى 7.31% وليبيا 42.66% بفعل تراجع أسعار النفط من جهة وتراجع الانتاج النفطي في ليبيا، وعلى العموم تحول الفائض في الموازنات العامة في مجمل الدول النفطية العربية إلى عجز خلال سنة 2014 بنسبة 05.33%، وفي سنة 2015 وهي سنة انهيار أسعار النفط بوصول إلى مستوى أقل من 50 دولار تضاعف العجز الموازني في الدول النفطية العربية أين بلغ مستوى 18.86% من الناتج المحلي الاجمالي كمتوسط، حيث أنه وباستثناء قطر التي سجلت فائض طفيف في الموازنة فقد سجلت باقي الدول عجزا متفاقما خلال هذه السنة خاصة في السعودية والكويت وعمان وليبيا التي وصل فيها العجز مستوا قياسيا فاق 70% بسبب التوقف الشبه التام للإنتاج نتيجة الأوضاع الأمنية الجد متردية.

وفي ظل استمرار أوضاع السوق النفطية على حالها لفترات أطول ستظل مراكز المالية العامة معرضة للخطر، حيث من المتوقع على المدى المتوسط أن يصل العجز التراكمي لدول مجلس التعاون الخليجي والجزائر خلال الفترة (2016–2021) إلى 900 مليار دولار تقريبا وستصبح كل من: الجزائر وعمان والبحرين والسعودية وليبيا من أكبر البلدان المدينة، مما يستوجب الإسراع في تطبيق خطط لضبط أوضاع المالية العامة ومحاولة التقليص من العجوزات التي تهدد موارد الأجيال القادمة، وفي هذا الشأن اتخذت مجمل الدول النفطية العربية مجموعة من التدابير الاستعجالية للتخفيف من التأثيرات السلبية للصدمة السلبية لأسعار النفط من خلال قوانينها المالية لسنتي 2015 و2016، تركز في معظمها على إصلاح سياسات المالية العامة وعلى رأسها الانفاق العام باعتباره أحد العوامل الرئيسية الدافعة للنمو الغير نفطي، ناهيك اصلاحات نظام الدعم وفيما يلي جدول يلخص معظم هذه التدابير.

الجدول رقم (3–15): تدابير الضبط المالي في الدول العربية المصدرة للنفط خلال سنتي 2015، 2016

البلد	التدابير المتخذة خلال قانوني المالية 2015 و2016
السعودية	– تخفيض على مستوى المالية العامة بنسبة 4% من الناتج المحلي الاجمالي، تخفيض فاتورة الأجور إلى 15% من الناتج المجلي الاجمالي، كما رفعت أسعار البنزين بنسبة 50%.
الإمارات	– تحرير أسعار الوقود وزيادة أسعار البنزين بنسبة 30%، زيادة التعريفات الخاصة بالكهرباء والماء بنسبة 40% و70% على التوالي، مع زيادة ثانية في 2016 تراوحت بين 14% إلى 17% مع العمل على حماية الفئات ضعيفة الدخل.
قطر	– العمل على كبح الانفاق الرأسمالي، مع رفع رسوم استهلاك خدمات المرافق العامة، في جانفي 2016 تم رفع أسعار البنزين بنسبة 30% مع زيادة طفيفة في أوت وصلت إلى 4%.
الكويت	– تخفيض في الانفاق العام بنسبة 18%، وإلغاء الدعم عن وقود الديزل والكيروسين والبنزين.
عمان	– تخفيض نفقات الدفاع وتحصين الانفاق الرأسمالي، بالإضافة إلى رفع أسعار الوقود، زيادة رسوم الاستهلاك والضرائب على الشركات.
البحرين	– رفع أسعار الغاز الطبيعي المستخدم للأغراض الصناعية بنسبة 11%، رفع رسوم التأمين

	الطبي المستحقة على العمال، وتخفيض الدعم على الديزل والكيروسين وبعض المواد الغذائية.
الجزائر	– تجميد التعيينات الجديدة في القطاع العام الذي يبلغ نصيبه 60% من الوظائف، تجميد العديد من المشاريع العامة الغير استعجالية، التقليص من فاتورة الواردات، رفع أسعار البنزين والديزل.
العراق	– زيادات في الضرائب غير النفطية، مع خفض في ميزانية 2016 بقيمة 900 مليون دولار.
ليبيا	– لم تعلن عن تدابير جديدة على مستوى المالية العامة.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: صندوق النقد الدولي، **النفط: الصراعات والتحولات**، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي (الشرق الاوسط وشمال أفريقيا)، ماي 2015.

– البنك الدولي، **الآثار الاقتصادية للحرب والسلام**، الموجز الاقتصادي الفصلي (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، جانفي 2016.

– صندوق النقد الدولي، **تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي (الشرق الاوسط وشمال أفريقيا)**، أكتوبر 2016.

على الرغم من تدابير هذه السياسات المعلنة، فاستمرار تراجع أسعار النفط سيؤدي إلى حدوث تدهور كبير في توازن المالية العامة للاقتصادات العربية المصدرة للنفط، بالإضافة غير أن التأثير السلبي شمل بقية التوازنات المالية والنقدية الأخرى خاصة فيما يتعلق بتراجع الاحتياطات الأجنبية وتراجع ميزان الحسابات الجارية، بالإضافة تزايد المديونية الخارجية، وشح في السيولة ...الخ، وبالرغم من هذه الاجراءات والتي تعتبر ظرفية إلا أن استمرار الأوضاع السلبية للسوق النفطية حسب تقدير الخبراء فإن الأمر الذي يدعو إلى حتمية اتخاذ اجراءات وتصحيحات هيكلية ومستدامة (غير ظرفية) تهدف في المقام الأول إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية وتنويع الاقتصاد ومصادر الدخل، وبالتالي الخروج من عقدة التعرض في كل مرة إلى الصدمات الخارجية لأسعار النفط كلما انهارت هذه الأخيرة، وهذا ما سوف نتطرق إليه في المبحث الثالث.

المبحث الثالث: متطلبات الاصلاح الاقتصادي لتحقيق توازن المالية العامة في الدول النفطية

بالنظر إلى التأثيرات السلبية لتقلبات أسعار النفط على الهيكل الاقتصادي للدول النفطية بشكل عام وهيكلها المالي بشكل خاص، فقد سعت العديد من البلدان إلى تبني سياسات إصلاحية تهدف في المقام الأول إلى إصلاح سياسات المالية العامة من خلال عمليات الضبط المالي، ناهيك عن استثمار فوائضها المالية المتراكمة جراء الطفرات النفطية ومحاولة استغلال بأفضل الطرق، غير أن النمط التنموي المعتمد على الريع النفطي لمثل هذه البلدان يتطلب إصلاحات أعمق من ذلك تمس بالدرجة الأولى تركيبة هيكلها الاقتصادي باتجاه تنويع القاعدة الانتاجية لتحقيق استدامة الحصول على الموارد اللازمة لسير خططها التنموية، خاصة في ظل تراجع احتياطات وأسعار الريع النفطي المعتمد عليها في مراحل الأولى من استغلال هذا المورد الناضب.

المطلب الأول: إصلاح سياسات المالية العامة

يعكس العجز في الموازنة العامة للدولة خاصة في الاقتصادات النفطية الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها هذه الأخيرة، وعليه فإن معالجة العجز الموازني لا بد أن تتم بصورة هيكلية، في إطار عملية تصحيحية شاملة للاقتصاد المعني تهدف إلى إصلاح سياسات المالية العامة، ويعكس كل من جانبي الإنفاق العام والايرادات العامة أهمية تدخل وسيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، وعليه فمعالجة الخلل في الموازنة تكمن في إصلاح جانبي الموازنة.

الفرع الأول: إصلاح سياسة الانفاق وتعبئة الايرادات العامة

1- ترشيد الانفاق العام: بالنظر لظاهرة تزايد النفقات العامة وارتفاع مستويات التبذير والهدر في الدول النفطية كما سبق الاشارة إليه، أصبح الحديث عن موضوع ترشيد الانفاق العام ضرورة حتمية في مثل هذه البلدان، حيث لطالما اعتمدت نماذج النمو في الاقتصادات النفطية على الانفاق الحكومي الممول بالنفط، الأمر الذي أوجد العديد من أوجه القصور في السياسات الانفاقية، والتي تشمل أساسا في سوء تسيير المخصصات المالية نظرا لعدم التحديد الدقيق لأولويات البرامج التنموية وتوجيه الموارد نحو المجالات الهامشية على حساب القطاعات الانتاجية، ناهيك عن صعوبة التحكم في المخصصات المالية خاصة الموجهة لتمويل القطاعات الاجتماعية، كل هذه الأوجه من القصور تستدعي تفعيل سياسة ترشيد الانفاق العام ومعالجة جوانب الهدر والاسراف أمرا حتميا لإصلاح أوضاع الموازنة العامة في الدول المصدرة للنفط، مع تبني سياسات داعمة لهذا المنهج لعل أهمها:[1]

- ✓ رفع أسعار الخدمات العامة بما يتناسب وتكاليفها الحقيقية؛
- ✓ مراجعة سياسات الدعم خاصة في مجال الطاقة وتوجيهها نحو القطاعات الداعمة للعملية الانتاجية مثل التعليم، الصحة والاسكان، والتنمية البشرية، مع مراعاة الفئات الهشة؛

[1]- أحمد صدام عبد الصاحب الشيبي، **سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق (رؤية مستقبلية)**، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، بدون سنة، ص 10.

- ✓ ترشيد استهلاك الطاقة، باعتبار أن الدول المنتجة للنفط خاصة العربية منها شهدت تزايد كبير في استهلاك الطاقة المدعم بارتفاع معدلات النمو، خاصة في فترات الطفرة؛
- ✓ حفض حجم الانفاق الأمني دون المساس بمتطلبات السلامة والأمن الوطني؛
- ✓ توجيه الموارد نحو الانفاق الرأسمالي بما يضمن إحداث دفع مستمر لعملية التنمية على المدى الطويل.

2- اعتماد الأطر المتوسطة في الانفاق العام: يعبر إطار النفقات متوسط المدى والتي يرمز لها اختصارا **(MTEF)** Medium Term Expenditure Frameworks عن أداة برمجة على المدى المتوسط، بحيث يكون متحرك من سنة لأخرى ويشمل ثلاث سنوات على الأقل من جانب التقديرات، كما يحتوي على توقعات النفقات وفق طبيعتها وتوجهها.[1] ويشمل إطار الانفاق العام متوسط المدى على تحقيق ما يلي:[2]

- ✓ تقدير متوسط المدى لكافة بنود النفقات الرأسمالية والجارية للوزارات والدوائر الحكومية؛
- ✓ التسقيف الكلي للنفقات العامة الرأسمالية والجارية من الأعلى إلى الأسفل وتحديد مجالها المالي؛
- ✓ قياس الأداء وربط الموازنة بالنتائج بالاعتماد على مؤشرات الأداء؛
- ✓ تقديم نهج وضع الموازنات على أساس البرامج ما يساعد على ربط الأنشطة الهادفة إلى تحقيق نتائج البرامج مع الإنفاق المتصل بها؛
- ✓ نظم تكنولوجيا معلومات قوية تضمن شفافية معالجة البيانات وكفاءتها وإصدار التقارير في الوقت المحدد لها.

وبالتالي يهدف نظام الأطر المتوسطة في الانفاق العام إلى تحقيق هدف أساسي هو تحقيق توازن المالية العامة، حيث أن تبني نظام الأطر المتوسطة للإنفاق العام، بالإضافة إلى الأطر المتوسطة للمالية العامة **(MTFF)** Medium Term Fiscal Frameworks والأطر المتوسطة الموازنة العامة Medium Term **(MTBF)** Budget Frameworks إلى تحقيق التوازن في المالية العامة، بتقليص التذبذب في الانفاق العام من خلال زيادة كفاءة تخصيص النفقات لدى القطاعات الأكثر إنتاجية مثل قطاع التعليم والصحة والموارد البشرية والصناعة وغيرها.

3- تعبئة الايرادات العامة (إصلاح النظام الجبائي): بالنظر لكل نقاط الضعف السابقة الذكر والتي يعاني منها النظام الجبائي للإيرادات العامة في النامية بما في الدول الريعية نتيجة الاتكال الكبير على الجباية النفطية، وفي ظل التناقص الكبير لهذه الاخيرة خاصة في فترات التراجع الكبير لأسعار النفط والاحتياطات، يتطلب الأمر وضع خطط إصلاح لنظام تحصيل الايرادات العامة يتمحور أساسا حول:[3]

---

[1]- العربي الزواوي، **إطار النفقات متوسطة المدى**، وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تونس 2016، ص 7.

[2]- Jim Brumby & Laura Zoratto, **Medium-Term Frameworks Performance and Lessons Learned**, Public Sector& Governance, The World Bank, 2008, p 58.

[3]- صندوق النقد الدولي، **تعبئة الايرادات العامة في الدول النامية**، إدارة شؤون المالية ، مارس 2011، ص 10.

- إنشاء إدارات فعالية لتحصيل الضرائب والايرادات المختلفة، بحيث تكون قادرة على الاستخدام الأمثل لنظام اقتطاع الضريبة، وتنفيذ الإمتثال الطوعي والتحويل الذاتي للعبء الضريبي كمدخل لتوسيع الوعاء الضريبي؛
- فرض رقابة قوية على كبار المكلفين في إطار مخصص لهذا الغرض، كخطوة رئيسية لتقييم المخاطر وتقسيم المكلفين بشكل أكثر دقة، والمساعدة على محاربة الغش والتهرب الضريبي والتصدي للفساد؛
- تطبيق السياسات والاجراءات التي تحد من فرص تحقيق الريع الغير خاضع للضريبة، معاقبة السلوك الغير سليم في إدارة حصيلة الايرادات، وكذا تصميم وتطبيق استراتيجيات فعالة لمعالجة عدم الإمتثال الضريبي؛
- ضمان أن تكون القوانين واللوائح الضريبية بسيطة ويسهل الحصول عليها، وتتميز بالاتساق فيما يتعلق بمختلف الضرائب المفروضة، وأن تكفل حماية المكلفين؛
- التخلي عن الضرائب المفروضة على الانتاج والمبيعات التي تفتقر إلى الكفاءة وتكون أحيانا جد مرتفعة، وتجنب الضرائب المتعددة المعدلات مثل الضريبة على القيمة المضافة وفرضها على أوعية أكثر واقعية، وإلغاء الضرائب الصغيرة والرسوم الباهظة التي ينشأ معها عدم الإمتثال؛
- فرض ضرائب على أرباح ومداخيل الشركات على نحو يتسم بالبساطة وتستند على وعاء ضريبي قادر على المنافسة وفق المعايير الدولية؛
- تجنب الإفراط في منح الاعفاءات في مختلف الضرائب، والتي تعرض حصيلة الايرادات إلى النقصان ولا تولد مزايا اجتماعية واضحة والتي يصعب التراجع عنها فيما بعد.

كما تشير أحدث الدراسات إلى أن النظام الجبائي المعتمد على الريع تقوضه من الناحية العملية مجموعة من التشوهات تتعلق بحياده في قرارات الاستثمار والانتاج وأوجه التفاوت في المعلومات المتعلقة بتكاليف وإيرادات الشركات الأجنبية المستغلة للموارد (النفط)، علاوة على هذا ليس من السهل تحديد التكاليف البيئية والاجتماعية والسياسية، مما يسبب صعوبة للسلطات حساب الالتزامات الضريبية لهذه الشركات بدقة وبالتالي تضييع نسب معتبرة من جباية الايرادات.[1]

الفرع الثاني: إصلاح نظام الموازنة العامة

1- حوكمة الموازنة العامة: تعبر الحوكمة في الموازنة العامة عن تلك العمليات والاجراءات والقواعد التي من خلالها يتم صياغة وإعداد الموازنة العامة وكذا المصادقة عليها ومراقبتها، وعليه فهي تمثل الأسلوب الذي تطبق فيه الحكومة فلسفتها السياسية والاجتماعية والإدارية في إدارة شؤونها المالية من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة في المال العام والمتمثلة في (الشفافية، المشاركة والمساءلة) وهناك توافق في الآراء على أن الحوكمة في السياسات المالية الحكومية لها دور هام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو والحفاظ عليهما، وان سلامة إدارة المالية العامة بشفافية هي جانب أساسي من جوانب الحوكمة السليمة كونها تتيح لكل من صناع

[1]- Mintz J and Chen D, **Capturing economic rents from resources through royalties and taxes**, The School of Public Policy Research Papers. University of Calgary, Volume 5, Issue 30, Canada, 2012.

السياسات والجمهور النقاش حول تصميم سياسات المالية العامة بناء على أفضل المعلومات المتاحة، ما ينتج عنها من نتائج إيجابية، ناهيك عن العمل على دعم مصداقية السياسات الاقتصادية الكلية وخياراتها المتاحة وارساء قواعد للمساءلة بشأن تنفيذها، مما يقود إلى اتخاذ إجراءات مبكرة على مستوى المالية العامة لمواجهة الاوضاع الاقتصادية المتغيرة ومن ثم الحد من تواتر وقوع الأزمات والتخفيف من حدتها. [1]

2- قياس أداء إدارة المالية العامة: يعنى إطار قياس أداء إدارة الشؤون المالية العامة رصد ومتابعة متكامل يسهل قياس أداء البلدان في مجال إدارة الشؤون المالية العامة على مر الزمن. وقام بوضعه الشركاء في برنامج الشراكات المعني بالإنفاق العام والمسؤولية المالية، وذلك في إطار التعاون مع المشروع المشترك بشأن عملية إدارة الشؤون المالية العامة، وهو مشروع اعتمدته لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، ويعتبر إطار قياس أداء إدارة الشؤون المالية العامة من بين عناصر النهج المدعم من أجل مساندة إصلاح عملية إدارة الشؤون المالية العامة، وهو يستهدف قياس أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة على صعيد البلدان وعبر مجموعة واسعة النطاق من عمليات التنمية على مرّ الزمن. ويشمل إطار قياس الأداء مجموعة من المؤشرات عالية المستوى، تقوم بقياس ورصد ومتابعة أداء أنظمة وإجراءات ومؤسسات إدارة الشؤون المالية العامة، ويقوم إطار قياس الأداء بتحديد الأبعاد الحاسمة الأهمية لأداء نظام إدارة الشؤون المالية العامة المُنفتح والمُنتظم من خلال: مصداقية الموازنة، الشمولية والشفافية، وضع الموازنة استناداً إلى السياسات الحكومية، الرقابة، المحاسبة، الابلاغ، التدقيق والمراجعة الخارجية.[2]

الفرع الثالث: تبني سياسات مكملة لتحقيق استدامة المالية العامة

فرضت أسواق النفط العالمية ضغوطاً مالية حادة طالت معظم الاقتصادات المصدرة للنفط الخام، ورغم تباين مديات التأثير المالي والاقتصادي، إلا أن الواقع النفطي الجديد يلزم كافة البلدان النفطية، على اتباع جملة من الخطوات الهادفة الى تحقيق الاستدامة المالية وفك الارتباط القائم بين عناصر الموازنة العامة وتقلبات أسعار النفط الخام، ومن أبرز تلك الخطوات:

1- وضع موازنة للعملات الأجنبية وربطها بالإنفاق الداخلي والخارجي: إن تشريع موازنة للعملات الأجنبية يضع الهيئة التشريعية والسلطة التنفيذية أمام مسؤولية حسن التصرف بالمورد النفطي، حيث تبين هذه الموازنة كمية المخصصات المالية لاستيراد الحكومة ومدفوعاتها الخارجية، وطبيعة الاستيراد سواء كان لغرض الانتاج والاستثمار أو الاستهلاك وكذا قيمة مدفوعات الديون الخارجية السابقة والحالية وأداء وظائف العلاقات الخارجية غير الاقتصادية، كما أنها تبين الكميات المقتطعة من المورد النفطي المخصص كاحتياطات رسمية، وتتيح موازنة العملات الأجنبية المقدار الذي يباع للقطاع الخاص، وهنا تبرز أهمية تحليل طلب المؤسسات الخاصة على العملة الأجنبية وإمكانية ربطها بالإنتاج والاستثمار ومحتواها من السلع والخدمات الأجنبية وحتى الطلب

---

[1]- حميد بوزيدة، يحياوي أحمد، **الحوكمة العامة وأثرها على الميزانية العامة للدولة**، الملتقى الوطني الثاني حول: متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي أولحاج –البويرة، يومي 30، 31 أكتوبر 2012.

[2]- البنك الدولي، **الانفاق العام والمسؤولية المالية: إطار قياس أداء إدارة الشؤون المالية العامة**، واشنطن، جوان 2005، ص 3.

الاستهلاكي.[1] والجدير بالذكر هنا هو وجوب إدارة الانفاق العام بالعملة الأجنبية من خلال هذه الموازنة وإخضاعها للقيود المحاسبية، وربطها بالتغيرات في أسعار الصرف، وهذا ما تنص عليه التصنيفات الدولية للتجارة الخارجية ودليل ميزان المدفوعات والدليل الدولي للإحصاءات المالية الحكومية وغيرها.

2- استهداف العجز الأولي غير النفطي في تقييم الأداء المالي: كونه يعزل قرارات الانفاق عن التقلبات المستمرة لعائدات النفط الخام، وبالتالي ضمان التوافق بين الاستدامة المالية طويلة الأجل مع تحقيق العدالة بين الأجيال في الاستفادة من الثروة النفطية، ويكون هذا باستبعاد إيرادات المورد النفطي باعتبارها مجرد تمويل عن ميزان الايرادات الأخرى خارج قطاع النفط من أجل قياس العجز المالي خارج قطاع النفط تقييم اتجاه السياسة المالية العامة خارج التمويل النفطي ومدى قابليتها للاستمرار والاستدامة على المدى المتوسط والطويل، مع الأخذ بعين الاعتبار تذبذب المصدر التمويلي المعتمد على النفط وعدم اليقين بشأنه وعدم القدرة على تحديد حجمه وحجم المخصصات منه للاستهلاك والاستثمار والادخار.[2] وتشير الدراسة التي قام بها صندوق النقد الدولي عن طريق الباحثان Barnett and Ossowski والتي تناولت الجوانب التشغيلية للسياسة المالية في البلدان المنتجة للنفط، حيث أكدت الدراسة أن عدد قليلا من البلدان النفطية تستخدم مؤشر الميزان غير النفطي في إعداد موازناتها العامة، بالرغم من الأهمية الكبيرة لهذا المؤشر في قياس استدامة السياسة المالية العامة.[3]

3- تصميم أطر مالية جديدة تعتمد على الاحتياطات المالية الوقائية: إن استمرار التقلبات الحادة في أسعار النفط الخام عنصر حاسم في تصميم أطر مالية جديدة تعتمد على الاحتياطات المالية الوقائية لامتصاص التذبذبات الحادة وموجات التقلب السعري لأجل الحفاظ على مستويات مستقرة من الانفاق الحكومي وتفادي الانزلاق صوب أزمات اقتصادية ومالية جديدة، حيث أن العمل بنظرية الدخل الدائم اهمت الجانب المتعلق بحالة عدم اليقين بتقلبات أسعار النفط وبالتالي الايرادات النفطية، مما يستدعي التفكير في الاحتفاظ باحتياطات مالية إضافية خاصة في فترات الطفرة المالية، تجنبا للوقوع في فخ الصدمات السعرية التي تحدث في أسعار النفط.[4] غير أن الصعوبات التي تواجه الدول النفطية لاعتماد هذه الآلية هو عملية احتساب المدخرات المالية مع الأخذ بالاعتبار الاحتياطات الوقائية، بالرغم من الفائدة الكبيرة لوضع مثل الأطر المالية.

4- تفعيل دور الأسواق المالية: كرافد رئيس لتمويل احتياجات الحكومة الطارئة وتسويق اصدارات السندات العامة بأقل كلفة ممكنة ولآجال قصيرة ومتوسطة، هذا من جهة ومن جهة ثانية يمكن الاستعانة بالأسواق المالية من أجل تغطية المخاطر المتعلقة بتقلبات أسعار النفط في الدول المنتجة، وذلك من خلال إبرام العقود المستقبلية في بيع النفط أو عقود الخيارات وغير من الابتكارات المالية التي من شأنها نقل مخاطر تقلبات الأسعار المستقبلية وبناء برامج الموازنة على هذا الأساس لتكون أكثر واقعية.

---

[1]- علي أحمد بريهي، **مرجع سبق ذكره**، ص 39.

[2]- رولاندو أوسوسكي، ستيفن بارنيت، **لماذا ينبغي للدول النفطية أن تحافظ على مواردها**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 40، العدد01، صندوق النقد الدولي، واشنطن، مارس 2003، ص 39.

[3]- Steven Barnett and Rolando Ossowski, **Operational Aspects of fiscal policy in oil- producing countries**, fiscal Affairs Department, IMF Working paper, Washington, October 2002, p13.

[4]- حيدر حسين آل طعمة، الاستدامة المالية في البلدان النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، كربلاء، أكتوبر 2017، ص 2.

5- ترشيد الطلب المحلي وعقلنة عمليات استخراج النفط: لقد شهدت الدول المنتجة للنفط زيادة كبيرة في استهلاك الطاقة والذي يعكس معدلات النمو المرتفعة والتحول الصناعي السريع والنمو السكاني المتسارع وتحسن مستوى المعيشة، غير أنه من جهة هناك إفراط في الاستهلاك الطاقوي في مثل هذه الاقتصادات نجم عنه تضييع كميات كبيرة من الاحتياطات النفطية (نتيجة حرق النفط الخام لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه)، بينما كان من تصديرها وتحصيل إيراداتها أو إبقائها في باطن الأرض كاحتياطات، غير أن هناك وجهة نظر مخالفة خاصة في الدول التي تمتلك احتياطات ضخمة وهي أن عمليات الاستخدام المحلي للنفط ولو بأسعار أقل من الأسعار العالمية هو الأصح كونها لا تنظر إلى فائدة سعر التصدير بل إلى مدى توليد النفط الخام لأنواع الطاقة الاخرى الضرورية في عملية التنمية، غير أن الأمر المؤكد هو ضرورة الأخذ بعين الاعتبار عوامل كثيرة تتعلق بأوضاع السوق ومستوى الطاقة الاحتياطية، عند عملية الاستهلاك بسبب الطلب المحلي، حيث أن هذا الأخير قد يكون مكلفا في ظروف معينة رغم صعوبة قياس هذه التكلفة، كما أن التحليل السابق لا يأخذ بعين الاعتبار توقيت الخيارات المتاحة كما يقول "**هوتلينغ**" أمام صاحب الموارد النفطية خياران: إما استخراجها اليوم أو تركها في باطن الأرض لاستخراجها في المستقبل، كما أن الكمية المستخرج حاليا لا يمكن استخراجها مستقبلا باعتبار نفاذية المورد النفطي، وعليه فإن المعيار الواجب مراعاته في قياس الفرص الضائعة حال وجود طاقة احتياطية هو سعر النفط في المستقبل أو هامش التكلفة لإنتاج النفط في المدى الطويل.[1]

وعليه تعتبر عملية ترشيد استخدام الطاقة في البلدان المنتجة للنفط ضرورة حتمية للحفاظ على مصادر الدخل الوطني لفترات أطول، خاصة في ظل تطور الطرق والوسائل التكنولوجية التي تجعل من استخدام الطاقة أكثر كفاءة وأقل تكلفة.

5- محاربة الفساد: يعتبر الفساد بشتى أشكاله السياسي، الاداري، الاجتماعي الاقتصادي والمالي سواء كان صغيرا كان (الرشوة، المحسوبية وهدر المال العام) أو كبيرا (المرتبط بالصفقات والمشاريع الكبرى، تجارة السلاح أو الحصول ومنح التوكيلات للشركات الدولية الضخمة)، من أكبر مظاهر هدر المال العام والتأثير السلبي على الموازنة العامة للدولة، فللرشوة مثلا تأثيرات مباشرة على الموازنة العامة من خلال فرض وتحصيل الضرائب بأقل من قيمتها الحقيقية، والرفع من نسب التهرب الضريبي والجمركي من طرف الموظفين الحكوميين الذين يقبلون الرشوة، وبالتالي التأثير السلبي على حصيلة الايرادات العامة والتقليل من الانفاق على السلع الضرورية، وتكثر حالات الفساد المالي أيضا في الانفاق العام والمشتريات الحكومية وغيرها من الأمثلة الكثيرة، والأمر نفسه بالنسبة للفساد الكبير الذي يمس القطاعات الحساسة كالنفط مثلا في الدول المنتجة له أين يتم تسجيل أكبر حالات الفساد في هذا القطاع، كل هذه الحالات هي تأثير سلبي على الموازنة العامة تفاقم العجز فيها.[2]

---

[1]- مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، **عصر النفط: التحديات الناشئة**، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2011، ص 39.

[2]- خديجة جمعة الزويني، **الفساد وأثره في الموازنة العامة للدولة**، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد 73، 2008، ص 12.

المطلب الثاني: الصناديق السيادية كآلية لإدارة الفوائض النفطية

في الحقيقة هناك ثلاث مراحل رئيسية للاستفادة من مصادر النفط وعوائدها يسعى المالك أو المستثمر من خلالها إلى تعظيم ربحيته، وتتمثل في: **مرحلة الاستخراج، مرحلة التحويل (تعظيم القيمة)**، وأخيرا **مرحلة الاستفادة من الريع (العائدات)**، وهي نتيجة تحويل مصادر النفط إلى قيم نقدية ففي مرحلتي الاستخراج والتحويل يتدفق الريع النفطي لدى المستثمر والبلد المضيف وفي كلتا الحلتين يكون الهدف هو استمرار التطور والنمو، ويمكن تلخيص الاستفادة القصوى للمالك أو البلد المضيف في هذه الرحلة من خلال:[1]

- ✓ تجميع العوائد النفطية بكل دقة وبالشكل الذي يضمن مصلحة البلد في الحصول على حقيقه بشكل كامل ومنع كل صور التلاعب والفساد الذي يمكن أن ينقص من حصيلة العائدات؛
- ✓ وضع خطة شاملة للتطوير والتنمية تشمل جميع القطاعات والجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تخصيص جزء من عائدات الريع النفطي في خلق وتطوير صناعات وفعاليات تطويرية ومستديمة؛
- ✓ تأسيس صندوق خاص بالتنمية لتمويل خطط التطوير والتنمية المستدامة؛
- ✓ تأسيس صندوق لأكبر قدر من فائض عائدات الريع النفطي بهدف حماية الاقتصاد الوطني من تذبذبات الأسعار أو حالات الطوارئ وخدمة مصالح الاجيال القادمة.

الفرع الأول: ماهية صناديق الثروة السيادية

1- مفهوم الصناديق السيادية: يعرف صندوق النقد الدولي صناديق الثروة السيادية (Sovereign Wealth Funds) على أنها: ترتيبات أو صناديق استثمار عامة ذات أغراض محددة مملوكة للدولة وتحت سيطرتها، مهمتها الاحتفاظ بالأصول وإدارتها لأهداف اقتصادية كلية متوسطة وطويلة المدى، ويتم بناء هذه الصناديق من عمليات الصرف الأجنبي أو عوائد عمليات التخصيص أو فوائض المالية العامة أو عوائد صادرات السلع.[2] ويضم هذا التعريف كل من صناديق استقرار العائدات، صناديق الادخار، صناديق تمويل التنمية وصناديق التقاعد الحكومية التي ليست لديها إلتزامات. كما تعرفها منظمة التعاون والتنمية (OECD) بأنها وسائط استثمار مملوكة للحكومة يتم تمويلها من موجودات الصرف الأجنبي، وتضيف وزارة الخزامة الأمريكية بأنها تدار بشكل مستقل عن الاحتياطات الرسمية للسلطات النقدية.[3]

لقد نشأت صناديق الثروة السيادية منذ عقود، حيث ترجع نشأتها إلى حقبة الخمسينات من القرن الماضي وتعد دولة الكويت سباقة على مستوى العالم في إنشاء الصناديق السيادية وذلك في سنة 1953 تحت تسمية هيئة الاستثمار الكويتية والتي تحولت حاليا إلى الهيئة العامة للاستثمار ليتوالى بعدها إنشاء العديد منها، غير أنها بقيت مجهولة لدى الجمهور إلى غاية صياغة هذا المصطلح بدقة خلال العام 2005 من طرف الصحفي Andrew Rosonov في مقاله الشهير **من يملك ثروة الأمم؟** في مجلة المصارف المركزية، إذ

---

[1]- كمال القيسي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 73-77.

[2]- Roland Beck, Michael Fedora, **The Impact of SWF Global Financial Markets**, European Central Bank, the occasional paper series no 91, Frankfort, 2008, p 7.

[3]- Tao Sun, Heiko Hesse, **SWFs and Financial Stability**: An Event Study Analyiss, IMF Working Paper, Washington, WPl09l239, October 2009, p 5.

اعتبر صناديق الثروة السيادية آنذاك بأنها مجرد صناديق تثبيت اقتصادي. كما ازداد الاهتمام أكثر بصناديق الثروة السيادية في سنة 2006 عندما أثير الجدل بشأن محاولة شركة دبي العالمية للموانئ شراء عمليات إدارة الموانئ في ست محطات بحرية كبرى في الولايات المتحدة الأمريكية وهنا طرح المشكل المتعلق بالأمن الوطني، وسرعان ما أدى ذلك إلى نقاش على أوسع نطاق بشأن أدوار ومسؤوليات هيئات الاستثمار السيادية، وفي الوقت نفسه شرعت الصناديق السيادية المؤسسة في مختلف الدول في تجميع وتكديس العملات الأجنبية وفوائض المالية العامة وبالتالي أتاحت هذه الصناديق فرصا استثمارية طويلة الأجل.[1]

2- أنواع الصناديق السيادية: تصنف الصناديق السيادية حسب عدة تصنيفات، غير أن أهم تصنيف هو الذي يقسمها حسب الهدف من إنشائها، تشير تصنيفات صندوق النقد الدولي إلى وجود خمسة أنواع رئيسية للصناديق السيادية في تقرير الاستقرار المالي العالمي لسنة 2007 وهي:[2]

- **صناديق استقرار المالية العامة:** يتمثل هدفها الأساسي في حماية وعزل الموازنة العامة والاقتصاد عن تقلبات أسعار السلع الأساسية (النفط عادة)، حيث تقوم الدول الغنية بالموارد الطبيعية بإنشائها خلال فترات الطفرات المالية الناتجة عن تصدير السلع الأساسية بغية استخدامها في سنوات الأزمة أو شح السيولة، والغرض منها مواءمة التدفقات الداخلة من العملة الأجنبية وإدارتها بما يحقق الاستقرار الاقتصادي، وغالبا ما تكون الترتيبات المؤسسية لإدارة هذا الجهاز منوطة بالبنك المركزي، مثل ما هو معمول بها في صندوق التقاعد النرويجي.

- **صناديق المدخرات:** أو صناديق الأجيال وترمي إلى تحويل الأصول غير المتجددة إلى حافظات أصول أكثر تنوعا (أصول مالية) فضلا عن الأصول الحقيقية والتي ينبغي أن تشكل النسبة الأكبر من الحافظة والغرض منها تجنب آثار المرض الهولندي وتعبر عن رغبة الحكومة بأهمية أن تكون عوائد الدولة الطبيعية السيادية مشتركة عبر الأجيال، وزاد الاهتمام بهذا النوع من الصناديق من طرف الدول صاحبة الموارد غير المتجددة (النفطية) خاصة في فترات ارتفاع أسعار النفط بالتوسع في من طرف الحكومات في إدارة الموجودات المالية المتراكمة لديها على شكل أصول مالية دولية واستثمارات حقيقية داخلية وبالتالي الاتجاه نحو تنويع وظائف الادخار المتأثرة بنمو الثروات السيادية، ومثال ذلك صناديق الثروة السيادية في الامارات العربية المتحدة.

- **مؤسسات استثمار الاحتياطيات:** وتحسب أصولها على انها أصول احتياطية، وبالتالي فالهدف من إنشائها هو زيادة العائد على الاحتياطيات النقدية، ويعد هذا النوع من الاستثمار كيان مستقل وظيفته خفض التكاليف السالبة الناتجة عن الاحتفاظ بالاحتياطات الدولية أو مواصلة السياسات الاستثمارية ذات العوائد المالية، على الرغم من انخفاض سيولتها وارتفاع درجة مخاطرها بسبب تفضيل العائد على السيولة.

- **صناديق التنمية:** وهي التي تقدم عادة مساعدات في تمويل المشروعات الاقتصادية والاجتماعية أو تعزز السياسات الصناعية التي تزيد نمو الانتاج المحتمل في الاقتصاد، كما تقوم بتوظيف الموارد اتجاه القيام

---

[1]- أودابير داس وآخرون، **اقتصاديات صناديق الثروة السيادية: قضايا لصناع السياسات**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ديسمبر 2010، ص 10.

[2]- واثق علي الموسوي، **الاستقرار الاقتصادي: الصناديق السيادية، الريع، الموازنة العامة والسوق (الجزء الأول)**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2016، ص ص 18-21.

بالمشاريع ذات الأولوية وتحديدا مشاريع البني التحتية، وظهرت هذه الصناديق بشكل واضح في دول جنوب شرق أسيا والدول النفطية.

- **صناديق احتياطي التقاعد:** كما تسمى صناديق طوارئ احتياطيات التقاعد (مصادر غير مساهمات التقاعد الفردية) والمقترنة بالتزامات تقاعدية صريحة في الموازنة العامة، وبالتالي فهي صناديق توظف مواردها بغية إدامة رواتب ومعاشات رواتب المتقاعدين وتستخدم بمثابة نمط لمواجهة الالتزامات العرضية التي تنشأ بشكل طارئ على الموازنة العامة للحكومة.

بالإضافة إلى تصنيف صندوق النقد الدولي هناك عدة تصنيفا أخرى للصناديق السيادية، فهي تصنف من حيث مصدر تمويلها إلى: صناديق ممولة عن طريق عوائد المواد الأولية (صناديق سيادية نفطية) وصناديق ممولة بفوائض الميزان التجاري واحتياطات الصرف (صناديق سيادية غير نفطية) والصناديق الممولة بعوائد خصخصة مؤسسات القطاع العام وأخيرا صناديق ممولة بالفوائض الناتجة عن الموازنة العامة للدولة، كما تصنف الصناديق السيادية وفقا لوظيفتها إلى: صناديق إدخار على غرار الصندوق النرويجي وصناديق الاستثمار في الأصول المالية كما هو الحال بالنسبة لهيئة أبو ظبي للاستثمار، وأخيرا يتم تصنيف الصناديق السيادية حسب درجة استقلاليتها إلى: صناديق سيادية مستقلة تديرها الحكومة تتمتع باستقلالية القرار ولا تخضع للرقابة المستقلة والمساءلة مثل الصناديق السيادية للإمارات وصناديق سيا دية مستقلة نسبيا تديرها الحكومة والبنك المركزي تخضع لرقابة ومساءلة السلطة التشريعية مثل الصندوق النرويجي.

3- أداء الصناديق السيادية ودورها على مستوى الاقتصاد العالمي: لقد ازدادت موجودات الصناديق السيادية وارتفع عددها في العالم خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، فخلال سنة 1969 لم يكن موجودا في العالم سوى 3 صناديق سيادية ثم ازداد إلى 21 صندوقا خلال سنة 1999 وأصبح 44 صندوق بحلول العام 2007 ثم بلغت بحلول سنة 2012 أكثر من 77 صندوقا، وبلغت موجودات بنهاية سنة 2008 أكثر من 3 ترليون دولار لتصل إلى 4.9 ترليون دولار خلال سنة 2012، وقد قدرت معدلات نمو هذه الصناديق بمعدلات سنوية تتراوح بين 10 و20%.[1] وكان من المتوقع أن تتجاوز أصول هذه الصناديق عتبة 10 ترليون دولار بحلول سنة 2016 غير أن الأزمة النفطية الراهنة حدت من نمو هذه الاحتياطات وساهمت في تراجع قيم العديد منها، كما أشار آخر تقرير للمعهد الدولي للصناديق السيادية إلى القيمة الاجمالية للصناديق السيادية الموجود في العالم إلى ما يقارب 7.6 ترليون دولار خلال سنة 2016 كما هو موضح في الجدول الآتي:

[1]- واثق علي الموسوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 29.

الجدول رقم (3-16): ترتيب أكبر 10 صناديق سيادية في العالم 2017 **الوحدة:** مليار دولار

البلد	اسم الصندوق	سنة الانشاء	قيمة الأصول	مصدر التمويل
النرويج	صندوق التقاعد الحكومي	1990	1.032.69	النفط
الصين	شركة الاستثمار الصينية	2007	900	غير سلعي
الإمارات	هيئة أبو ظبي للاستثمار	1976	828	النفط
الكويت	هيئة الاستثمار الكويتية	1953	524	النفط
السعودية	الشركة القابضة الخارجية SAMA	1952	494	النفط
الصين	صندوق الاستثمار لمقاطعة هونكونج	1993	456.6	غير سلعي
الصين	شركة الاستثمار SAFE	1997	441	غير سلعي
سنغافورة	شركة الاستثمار الحكومية لسنغافورة	1981	359	غير سلعي
قطر	هيئة الاستثمار القطرية	2005	320	النفط والغاز
الصين	صندوق التأمينات الاجتماعية الوطني	2000	295	غير سلعي
/	**مجموع صناديق النفط والغاز في العالم**	/	4.300.52	/
/	**مجموع الصناديق غير السلعية في العالم**	/	3.314.68	/
/	**إجمالي الصناديق السيادية في العالم**	/	7.615.20	/

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- Sovereign Wealth Fund Institute (SWFI) , **Sovereign Wealth Fund Rankings**, on the following link: https://www.swfinstitute.org/sovereign-wealth-fund-rankings/ visited on: 02-03-2017.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن الصناديق السيادية المعتمدة على النفط والغاز تمثل النسبة الأكبر من إجمالي الصناديق السيادية في العالم (حوالي 56%) وتمتلك النرويج أكبر صندوق سيادي في العالم وهي بمثابة تجربة عالمية رائدة في مجال إدارة الموارد حاليا، غير أن الصين تعتبر من بين الدول التي تمتلك أكبر عدد من هذه الصناديق (أكبر 4 من أصل 10 أكبر الصناديق في العالم)، كما تدخل دول الخليج (الامارات، السعودية، الكويت وقطر) ضمن أكبر 10 صناديق في العالم نظرا للاحتياطات النفطية الكبيرة التي تتوفر عليها، كما تعتبر من دول السباقة إلى إنشاء مثل هذه الآلية المالية في العالم، نظرا للاحتياطات المالية المتجمعة لديها نتيجة الفوائض النفطية خاصة السنوات القليلة الماضية.

وبالنسبة لتوزيع مجموع الصناديق السيادية حسب إحصائيات المعهد الدولي للصناديق السيادية والخاصة بجوان 2015، فإن دول الشرق الأوسط لوحدها تمتلك نسبة 42.24% (معظمها دول عربية نفطية متمثلة في دول الخليج) من مجموع الصناديق السيادية في العالم يؤكد أن معظم موارد الصناديق السيادية تأتي من الفوائض النفطية، وتمتلك الدول الآسيوية ما نسبته 39.74 بينما تمثل حصة الدول الأوروبية13.11%، أما القارة الأمريكية تحوز على ما نسبته 2.8% وإفريقيا نسبة 2.7 والباقي موزعة في بقية دول العالم.[1]

[1]- Sovereign Wealth Fund Institute (SWFI) , **Sovereign Wealth Fund Rankings**, on the following link: https://www.swfinstitute.org/sovereign-wealth-fund-rankings/ visited on: 02-03-2017.

وتضطلع الصناديق السيادية في الوقت الراهن بدور فعال وكبير في استقرار الاقتصاد العالمي، حيث شاع الاعتماد على الصناديق السيادية في هذا المجال عقب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 (أزمة الرهن العقاري) أين قامت العديد من هذه الصناديق الاستثمار في المؤسسات الغربية الكبرى المنهارة من جراء الأزمة وبالتالي المساهمة في انقاذها من الافلاس، وبالتالي يظهر دور الصناديق السيادية في الاقتصاد العالمي من خلال دور هذه الأخيرة تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدى الدول المستقبلة لها، وذلك من خلال:[1]

- المساهمة في زيادة التكامل الاقتصادي العالمي وزيادة المشاركة وربط المصالح؛
- إدارة استثمار الأموال والانتاج على مستوى الاقتصاد العالمي؛
- المساهمة في المحافظة على الوظائف من خلال دعم رؤوس أموال الشركات الكبرى؛
- تسهم في توزيع كفء للعوائد من الفوائض المحلية عبر الدول، كما تسهم في دعم السيولة الدولية خاصة في فترة الأزمات.

الفرع الثاني: فعالية الصناديق السيادية في إدارة الفوائض النفطية

1- اعتبارات إنشاء الصناديق السيادية في الدول النفطية

أن إنشاء ما يعرف بالصناديق السيادية في البلدان النفطية مرتبط بعدة اعتبارات تصب جلها في إدارة المالية العامة، باعتبار أن:[2]

- **الإيرادات العامة تتصف بحالة التذبذب واللايقين:** ومصدرها خارجي، وعليه تؤثر هذه الخصائص الثلاثة في مسار الانفاق العام وبالتالي في النمو والاستقرار الاقتصاديين، وقد اتبعت البلدان النفطية عدة سياسات لتحييد آثار التذبذب واللايقين في الايرادات العامة منها: تبني أسعار متحفظة للنفط في تقديرات إيرادات المالية العامة أو إنشاء صناديق سيادية لاستقرار هذه العائدات يختلف نطاق عملها ومرجعيتها وظروف إنشائها من بلدا لآخر، وتهدف هذه الصناديق إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي عن طريق استقرار الانفاق العام وزيادة الشفافية في الايرادات النفطية والسياسة المالية، كما تختلف قرارات استثمار إيرادات هذه الصناديق بين استثمارها كليا في الخارج تجنبا لمزاحمة الاستثمار العام الداخلي للاستثمار الخاص وتداعيات المرض الهولندي، أو توزيعها بين الاستثمار الخارجي والداخلي بنسب متفق عليها أو لا أو أن تكون مستقلة أو مرتبطة بالموازنة العامة وكذا الجهات المشرفة عليها.

- **ضرورة تحقيق استدامة الموارد للأجيال القادمة:** وذلك نتيجة لخاصية نضوب المصدر المشتق منه الايرادات العامة في هذه الدول (النفط)، وبالتالي ضرورة تحويل الانتاج والعائدات من أصل ناضب إلى أصول منتجة وأكثر ديمومة تضمن العدالة بين الأجيال، وبالتالي تواجه الدول النفطية مضلة الاستعداد لعصر ما بعد نضوب النفط، لذلك كان الهدف المعلن في معظم هذه الدول هو هدف التنويع الاقتصادي أي تنويع مصادر

[1]- واثق علي الموسوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 38.

[2]- ماجد المنيف، **صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الإيرادات النفطية**، كتاب منتدى التنمية حول: الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية –حالة دول مجلس التعاون الخليجي العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت (لبنان)، 2009، ص ص 249-253.

الدخل الوطني بتطوير القطاعات والايرادات غير النفطية، مع الأخذ بعين الاعتبار الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة بين الأجيال وكلاهما يعتمد على الاستغلال الأمثل للاحتياطات الفائضة.

وعموما فإن الغرض من إنشاء الصناديق السيادية من طرف الدول النفطية لا يخرج عن تحقيق الأهداف الآتية:

- القدرة على أداء دور الاحتياط بتحويل جزء من عوائدها لصالح الأجيال القادمة بعد نضوب النفط؛
- السماح بتنويع مصادر الدخل والناتج المحلي بدعم وتطوير القطاعات الرائدة وخلق أخرى جديدة؛
- توفير موارد دائمة ومنتظمة تكون غير مرتبطة بالموارد الأولية القابلة للنضوب؛
- القيام بدور استقراري للاقتصاد بامتصاص الصدمات الخارجية الناتجة عن إنخفاض أسعار النفط؛
- النقل العكسي للاستثمار الخارجي للفوائض بتحويل العوائد والأرباح؛
- العمل على خفض الفرصة البديلة للاحتفاظ بالأصول المالية على حالها خاصة في فترات تراجع الدولار.

2- الاستراتيجية الاستثمارية للصناديق السيادية النفطية: تتمحور استثمارات الصناديق بشكل أساسي حول الأدوات التقليدية المتمثلة في الأسهم والسندات وهي تمثل الجزء الأهم في استثمارات الصناديق السيادية باعتبارها جزء قار وأساسي للاستثمار طويل الأجل وتدر عائد ثابت بعيدا عن المخاطرة، أن السندات تشكل النسبة الأعلى مقارنة بالأسهم، فمجموع صناديق الثروة السيادية لأمريكا الشمالية وأستراليا تستثمر في السندات بنسبة 100% بينما تمثل استثمارات أمريكا اللاتينية وأروبا في هذه الفئة بما يقارب نسبة 89 و86% على التوالي، بينما كان تركيز استثمارات صناديق الشرق الأوسط وآسيا منصبا على الاستثمار في الأسهم بنسبة تقارب 95% لكل منها.[1]

إن استثمار عوائد الصادرات النفطية بالنسبة للدول النفطية عبر الزمن عن طريق آلية الصناديق السيادية يطرح العديد من التحديات، خاصة وأن العديد من هذه الدول تستثمر جزءا مهما من أصول هذه الصناديق في الأسواق الخارجية كأحد استراتيجيات إدارة مواردها، الأمر الذي أوجد تحد كبير أمامها يتمثل في مقارنة تقلبات الايرادات الناتج عن ظروف السوق النفطية من جهة والتقلبات في عوائد الاستثمارات بالخارج والمرتبطة بظروف السوق المالية والتي تكون أكثر تعقيدا من جهة أخرى، وهو ما حدث لدول مجلس التعاون الخليجي والنرويج خلال أزمة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 (أزمة الرهن العقاري)، حيث تكبدت هذه الأخيرة خسائر مالية كبيرة، كما يوضحه الجدول الآتي:

[1]- أحمد نصير، يونس زين، **الصناديق السيادية كخيار استراتيجي استثماري لتحقيق الاستقرار المالي في زمن انهيار النفط**، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي أولحاج –البويرة، يومي 29، 30 نوفمبر 2016، ص 9.

الجدول رقم (3-17): خسائر الاستثمارات الخارجية لدول الخليج والنرويج بنهاية سنة 2008 **الوحدة:** مليار دولار.

	تقدير الأصول ديسمبر 2007	تقدير الأصول ديسمبر 2008	الاضافة إلى الأصول	الخسائر	معدل الخسائر%
هيئة أبو ظبي للاستثمار	453	328	59	183	40
هيئة الاستثمار الكويتية	262	228	57	94	36
هيئة الاستثمار القطرية	65	58	28	27	41
مؤسسة النقد العربي السعودي	385	501	162	46	12
إجمالي دول مجلس التعاون	**1282**	**1200**	**273**	**350**	**27**
صندوق التقاعد النرويجي	371	325	64	111	30

المصدر: ماجد المنيف، **صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الإيرادات النفطية**، كتاب منتدى التنمية حول: الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية –حالة دول مجلس التعاون الخليجي العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت (لبنان)، 2009، ص 265.

حسب الجدول أعلاه فأن الخسائر الاجمالية لصناديق دول مجلس التعاون الخليجي خلال 2008 بلغت 350 مليار دولار أي بنسبة 27% من إجمال استثمارات صناديقها السيادية وبالتالي غطت على الفوائض المحققة جراء ارتفاع أسعار النفط للفترة ذاتها والتي بلغت حوالي 273 مليار دولار، وذلك جراء تدهور قيم الأصول المالية في الأسواق الرئيسية، والمتمثلة في الاستثمارات المالية وصفقات شراء الحصص في بعض مصارف الدول الصناعية مثل: شراء حصص في بنك باركليز من قبل هيئة الاستثمار القطرية، أو بنك ميرل لينشن من طرف هيئة الاستثمار الكويتية، سيتي قروب من طرف هيئة أبوظبي للاستثمار، حيث قدرت خسائر هذه الصناديق 40، 70 و60% على التوالي.

وعليه فإن أكبر خطر على الدول المصدرة للنفط خاصة العربية منها كما قالها الراحل "**هواري بومدين**" هو وجود الأرصدة المالية العربية في الخارج الأمر الذي يعتبر أخطر من التبعية في حد ذاتها لأنه يجعلنا تحت رحمة الدول المتواجد بها هذه الفوائض.

ونتيجة سلبيات الاستثمار في الأصول المالية، ظهرت خلال السنوات الأخيرة الاستثمارات البديلة لتلك التقليدية ومتمثلة في الاستثمار في قطاع البناء والبنى التحتية في الأسواق المحلية والهدف منها تنويع موجودات الصناديق لتوليد أكبر قدر من الثروة والمساعدة على تحقيق الأهداف طويلة الأجل، وتقليل المخاطر خاصة المتعلقة بالاستثمار المالي والعقاري والتي كانت السياسة الغالبة خاصة خلال سنوات أزمة الرهن العقاري (2007 و2008) وما خلفته من خسائر لهذه الصناديق، لتتوجه هذه الأخيرة نحو ما يسمى بالقطاعات الآمنة (قطاعات الصناعة والطاقة والخدمات والتجارة...الخ، وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (3-6): الاستراتيجية الاستثمارية للصناديق السيادية (2007-2016) **الوحدة:** مليار دولار.

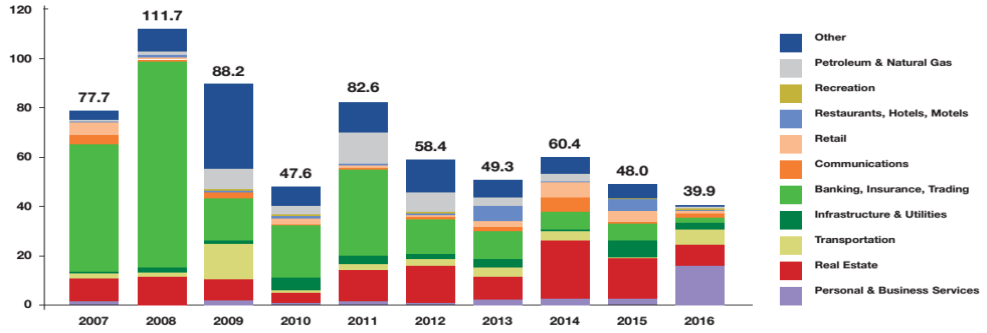

Source: Bernardo Bortolotti, **Sovereign Wealth Fund Investment**, Annual Report 2016, Lab Università Bocconi, SIL Bocconi, Toruno, p 23.

من خلال الشكل (3-10) يتضح أن أكبر حجم لاستثمارات الصناديق السيادية كان خلال سنة 2008 بقيمة لإجمالية تقدر بـ: 111.7 مليار دولار وكانت الاستثمارات في القطاع المالي تمثل أكبر نسبة، غير أنه وبعد حدوث أزمة الرهن العقاري ونتيجة الخسائر الكبيرة التي تكبدتها الصناديق السيادية في هذا القطاع خلال هذه السنة، فقد تم تغيير الاستراتيجية الاستثمارية لهذه الصناديق للاتجاه أكثر نحو القطاعات الأكثر أمانا خاصة قطاع الخدمات الشخصية والتجارية، حيث مثل حصة الأسد من الاستثمارات خلال سنة 2016 حيث شكل ما نسبته 39.9% من قيمة الاستثمار و25.9 من جميع المعاملات بالأرقام المطلقة التي تبلغ 15.9 مليار دولار من قيمة الاستثمار في 41 صفقة وهذا يجعل قطاع الخدمات الشخصية والتجارية إلى حد بعيد المجموعة الأكثر شعبية في الوقت الراهن وعلاوة على ذلك، استثمرت صناديق الثروة السيادية المزيد من الأموال في هذا القطاع خلال هذا العام مما كانت عليه في السنوات العشر الأخيرة مجتمعة.

الفرع الثالث: متطلبات نجاح الصناديق السيادية في إدارة الموارد النفطية: تقضي السياسة الرشيدة استثمار الأموال العامة بصورة منتجة مع الأخذ بعين الاعتبار على المردودية الاقتصادية والمالية معا، مع مراعاة البدائل الاستثمارية المتاحة محليا ودوليا فضلا عن المتغيرات الاقتصادية الكلية وآثارها المحتملة على تلك العوائد حفاظا على قيمة الفوائض المالية المتحققة وللتحوط ضد المخاطر المحتملة من تذبذب إيرادات الدول بما يخدم نفقاتها العامة، كون الصناديق السيادية إحدى الآليات المستخدمة من قبل الدول المنشئة لها لتنفيذ سياستها الاقتصادية والاستراتيجية، فالأمر يستوجب وضع مؤشرات لقياس وتقييم أداء هذه الصناديق، حيث تم وضع مؤشرين مهمين في هذا المجال وهما:

- **مؤشر ترومان:** تم وضع هذا المؤشر من طرف الباحث Edwin Truman في دراسته التي شملت 44 صندوقا سياديا وهدفت إلى قياس أداء هذه الصناديق من خلال أربعة معايير أساسية هي:[1]

- **الهيكلية:** والتي تبين درجة وضوح مصادر تمويل الصناديق السيادية واستخدامات التي تدخل فيها أصولها وعائداتها ودرجة علاقتها بالموازنة والاستراتيجية الاستثمارية، ومدى انفصال تلك الصناديق عن الاحتياطيات الخارجية.

[1] -Edwin M. Truman, A Blueprint for Sovereign Wealth Fund Best Practices, policy brief, Peterson Institute For International Economics, no. P B 0 8 – 3,April 2008, pp 8-12

- **الحوكمة:** والتي تقيس وضوح دور معايير الحكومة المعتمدة دولياً في استراتيجية الاستثمار للصناديق المدروسة ودور ونزاهة أعضاء ومدراء الهيئة القائمة على الاستثمار في تلك الصناديق.
- **المساءلة والشفافية:** والتي تهدف إلى توفير المعلومات الدورية عن استثمارات الصناديق وعائداتها وحجمها وتوزيعها الجغرافي ، ومدى تطبيق آليات والرقابة المالية الداخلية والخارجية عليها.
- **السلوك:** من خلال دراسة السلوك الاستثماري للصناديق السيادية في أسواق الدول التي تستثمر فيها بالشكل الذي يتم فيه مراعاة معايير إدارة مخاطر الاستثمار مع الميزات التي قد تكون مصدر قلق للمشاركين في السوق بسبب الحجم الكبير للأنشطة الاستثمارية للصناديق.

– **مؤشر لينبرغ مادول للشفافية:** وهو عبارة عن مؤشر تم إعداده في معهد صناديق الثروة السيادية بهدف قياس شفافية هذه الصناديق ومراجعته كل ثلاثة أشهر بموجب عشرة معايير تتناول مدى استعداد أي صندوق على توفير معلومات وتقارير توضح أهدافه، وموارده، والهيكلية التي يعمل بها، وأداءه، وسبل توظيف أمواله والمعلومات التفصيلية حول القيمة الإجمالية لمحفظة لصندوق والعوائد المتحققة، فضلا عن تفاصيل عن المبادئ المعتمدة من قبل الصندوق ووجود استراتيجيات استثمارية وأي معلومات حول فروع الصندوق في الخارج وأي هيئات مكلفة بإدارة الاستثمارات ووجود موقع الكتروني للصندوق.[1]

وعليه يؤدي تحسين أداء الصناديق السيادية من خلال إخضاعها إلى مبادئ الحوكمة والشفافية إلى تحسين آدائها المؤسسي في الاقتصاد، حيث يقيم مؤشر حوكمة الموارد الصادر عن المعهد الدولي لحكومة الموارد السياسات والممارسات المستخدمة من طرف السلطات لحوكمة صناعات النفط والغاز أو التعدين أو كلا القطاعين في البلدان المنتجة، أداء الصناديق السيادية من حيث مؤشر الحوكمة والذي يقيم حوالي 33 صندوقا تدير أصول إجمالية تقدر بحوالي 3.3 تريليون دولار على الأقل، وتتباين جودة حوكمة هذه الصناديق على نطاق واسع ويعد صندوق المدخرات والاستقرار في كولومبيا أفضل صندوق في ترتيب مؤشر الحوكمة، بجمعه 100 نقطة من أصل 100 وتصنيفه في المنطقة الجيدة، حيث يتم ترتيب هذه الصناديق تسلسليا إلى: جيد، مقبول، ضعيف، سيء وفاشل.[2] والجدول الآتي يبين ترتيب هذه الصناديق.

[1]– أيسر ياسين فهد، **تقييم الصناديق السيادية في دول مختارة واختيار الأنموذج الأمثل للتطبيق على الاقتصاد العراقي**، كتاب فعاليات مؤتمر البيان السنوي الأول حول: التخطيط لرسم سياسات اقتصادية ومالية جديدة في العراق، بغداد، 2017، ص 16.

[2]– معهد حوكمة الموارد الطبيعية، **مؤشر حوكمة الموارد 2017**، ص 19.

الجدول رقم (3-18): ترتيب الصناديق السيادية من حيث مؤشر الحوكمة لسنة 2017

البلد	أسماء صناديق الثروة السيادية	قيمة الأصول (مليون دولار أمريكي أعوام مختارة)	نتيجة [100/]
كولومبيا (التعدين)	صندوق المدخرات والاستقرار	3,240	100
كولومبيا (النفط والغاز)	صندوق المدخرات والاستقرار	3,240	100
غانا (النفط والغاز)	صندوق استقرار غانا	208	93
شيلي	صندوق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي	13,966	92
النرويج	الصندوق العالمي للمعاش الحكومي	926,940	90
تيمور الشرقية	صندوق النفط	16,238	88
كندا (ألبرتا)	الصندوق الاستئماني لمدخرات تراث ألبرتا	17,900	88
ترينداد وتوباغو	صندوق التراث والاستقرار	5,880	74
إيران	صندوق التنمية الوطني لإيران	53,307	70
بيرو	صندوق الاستثمار المالي	7,904	69
كازاخستان	الصندوق الوطني لكازاخستان	62	67
بوتسوانا	صندوق بولا	6,040	65
أستراليا (الغربية)	صندوق مستقبل أستراليا الغربية	300	61
الكويت	الهيئة العامة للاستثمار بالكويت (KIA)	524,000	61
أذربيجان	صندوق النفط الوطني لجمهورية أذربيجان (SOFAZ)	33,600	52
عمان	صندوق الاحتياطي العام للدولة	34,000	47
المكسيك (النفط والغاز)	صندوق استقرار عوائد النفط (FEIP)	1	45
ماليزيا	الصندوق الاستئماني الوطني	3,019	42
منغوليا	صندوق الاستقرار المالي	250	42
روسيا	الصندوق الاستئماني الوطني	73,570	40
أوغندا	احتياطي استثمار عائد البترول	72	36
ليبيا	المؤسسة الليبية للاستثمار	67,000	32
البحرين	صندوق احتياطي الأجيال القادمة	400	32
أنغولا	الصندوق السيادي لأنغولا	4,882	25
الغابون	الصندوق السيادي للجمهورية الغابونية (FSRG). الصندوق الغابوني	1,000	23
فنزويلا	للاستثمارات الاستراتيجية (FGIS)	17,250	22
الإمارات العربية المتحدة	جهاز أبو ظبي للاستثمار (ADIA)	589,800	21
الجزائر	صندوق تعديل العائدات	7,570	21
المملكة العربية السعودية	صندوق الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"	514,000	18
نشاد	آلية تنقية عوائد النفط من استغلال حقول كومي وميانودوم وبولوبو	غيرمتوفر	17
غينيا الاستوائية	صندوق أجيال المستقبل	80	7
السودان	حساب استقرار عائد النفط	غيرمتوفر	7
نيجيريا	حساب خام النفط الزائد	2,400	4
قطر	جهاز قطر للاستثمار	338,400	4

ملاحظة: الأصول الخاضعة للإدارة حتى عام 2015 أو 2016، طبقًا للبلد.

المصدر: معهد حوكمة الموارد الطبيعية، **مؤشر حوكمة الموارد 2017**، ص 22.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن صناديق الثروة السيادية المملوكة لكل من كولومبيا، شيلي، غانا، كندا وتيمور الشرقية والنرويج مصنفة كأفضل ست صناديق سيادية في العالم باعتبارها تقع في المنطقة الخضراء (جيد) وبتنقيط يتراوح بين 100 و88 نقطة، حيث تمتاز هذه البلدان بسن قوانين تؤدي إلى استفادة المواطنين من ثرواتها بشكل كبير، وبالنسبة للدول العربية تحتل الكويت أحسن ترتيب بتصنيفها في المنطقة الثانية (مقبول)، حيث تمتاز البلدان المنتمية لهذه المنطقة بوجود نوع ممارسات الحوكمة، وبالتالي احتمال الاستفادة الثروات ولكن بتحمل تكاليف إضافية بواسطة صندوقها السيادي الهيئة العامة للاستثمار حيث تحصل على 61 نقطة، وتأتي بعدها سلطة عمان بصندوقها السيادي صندوق الاحتياطي العام وبرصيد 47 ليصنف في المنطقة الضعيفة والتي تتصف البلدان المنتمية إليها بامتلاكها مزيج من سياسات الحوكمة بين القوية وأخرى تعاني من مشاكل، وبالتالي احتمال استفادة المواطنين من ريع الثروات يكون بشكل ضعيف، تليها ليبيا (المؤسسة الليبية للاستثمار) والبحرين (صندوق احتياطي الأجيال القادمة) بتصنيفها في المنطقة السيئة برصيد 32 نقطة لكليهما، وبالتالي تمتلك مثل هذه البلدان الحد الأدنى لممارسات الحوكمة واستفادة المواطنين من عائدات الموارد مفقودة، والشيء الأكثر إثارة للقلق بالنسبة للدول العربية هو تصنيف أكبر اقتصاداتها النفطية في آخر تصنيف باعتبارها تمتلك صناديق سيادية فاشلة وهي: الإمارات (جهاز أبوظبي للاستثمار)، الجزائر (صندوق ضبط الايرادات) حيث حققا رصيد 21 نقطة لكليهما، السعودية (الأصول الخارجية المملوكة لمؤسسة النقد العربي السعودي)، برصيد 18 وأخيرا قطر (جهاز قطر للاستثمار) باحتلاله ذيل الترتيب، حيث حقق فقط 4 نقاط. وعليه فإن وجود

صناديق سيادية لاستقرار العائدات النفطية في الدولة لا يغني عن وجود قواعد مالية واضحة لنجاح عملية المساهمة في الاستقرار والانضباط الماليين التي تعتمد عدة معايير أهمها: [1]

- درجة مرونة الايداع والسحب والاستثمار لتلك الصناديق؛
- درجة ارتباط وتنسيق أعمال تلك الصناديق مع مسار المالية العامة، حيث أن تعدد مسؤوليات الانفاق العام يؤثر سلبا على فعالية هذه الصناديق، وهنا يطرح الجدل حول إمكانية ارتباط إنشاء صناديق الاستقرار بعملية إصلاح المالية العامة في الدول النفطية من عدمها.

المطلب الثالث: التنويع الاقتصادي كألية لتجنب الصدمات السعرية للنفط

لقد أصبح التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية في البلدان التي تعتمد على مصدر واحد في تمويل وتسيير حياتها الاقتصادية، إذ أن الاستمرار في هذا النمط التنموي الهش أي بالاعتماد على الريع خاصة إذا كان هذا الأخير يمتاز بالنضوب، يجعل الاقتصاد يتأثر وينهار بمجرد تعرض المصدر الذي يعتمد عليه إلى التقلبات. وعليه التنويع الاقتصادي للبلدان الذي التي تعتمد على مصدر واحد مثل ما هو الحال بالنسبة للبلدان العربية النفطية، سيسهم في جعل اقتصاداتها متينة وأكثر تماسكا واندمجا في الأسواق العالمية، وهناك العديد من التجارب الناجحة في الخروج من دائرة الريع إلى تنويع القاعدة الانتاجية ومصادر الدخل، كما هو الحال بالنسبة لدولة النرويج التي أضحت أنموذجا يحتذى به في هذا المجال.

الفرع الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي تعاريف متعددة تختلف باختلاف الزارية التي ينظر من خلالها إلى الظاهرة، فهناك من يربط التنويع بالإنتاج ومصادر الدخل في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية.

1- مفهوم التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه: يمكن تعريف سياسة التنويع بأنها: سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والرفع من القيمة المضافة للاقتصاد وتحسين مستوى الدخل، وذلك بتوجيه الاقتصاد نحو قطاعات وأسواق جديدة ومتنوعة، أي أن الهدف من التنويع الاقتصادي هو تنويع مصادر الناتج المحلي الاجمالي ومصادر إيرادات الموازنة العامة ومصادر الايرادات الخارجية، ومن الناحية المالية فالتنويع يعتبر أحد سياسات إدارة المخاطر بتوزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية تضم أكثر من أداة مالية كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وحتى النقد والمعادن والسلع الأساسية والعقارات.[2]

كما ينصرف مفهوم التنويع الاقتصادي للاقتصادات المرتكزة على قطاع واحد أو قطاعات قليلة إلى الارتباط بالمشاركة في الانتاج وتوزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد وحيد للدخل أو مصادر محدودة كما، وفي الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام الذي يكون مسيطر في

[1]- ماجد المنيف، **مرجع سبق ذكره**، ص 267.

[2]- المعهد العربي للتخطيط، **سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية**، ص 7. على الرابط:
http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2014/221_P14017-1.pdf تاريخ الاطلاع: 30-06-2015

مثل هذه الدول على مجمل القطاعات، بتطوير القطاع الخاص وإعطائه دور أكبر في عملية التنمية.[1] وهو ما ينطبق بالنسبة للدول النفطية، فالهدف الأساسي لهذه الدول من التنويع هو تقليل الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير القطاعات الأخرى غير النفطية، وبالتالي تحقيق صادرات وإيرادات أخرى إضافية، وفي الوقت نفس إعطاء فرصة أكبر للقطاع الخاص.

ومن الناحية الاحصائية يقاس التنويع الاقتصادي بالعديد من المؤشرات كمعامل التشتت أو الاختلاف أو قياس خاصية التركز الاقتصادي أو على مؤشر التنوع (Diversification)، فبينما يقيس معدل التنوع انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من إجمالي صادراتها نسبة إلى حصة الصادرات المحلية لصادرات السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، وذلك وفق العلاقة الرياضية الآتية:[2]

$$Dj = \frac{\sum i = /1hij - hi/}{2}$$

حيث: (Dj) مؤشر التنوع، (hij) حصة صادرات السلعة (i) من إجمالي صادرات الدولة (j).

(hi) حصة صادرات السلعة (i) من إجمالي صادرات العالم.

وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (0−1)، بحيث كلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى والعكس صحيح، في حين يقيس معدل التركز درجة تركز الصادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات المحلية، وفي هذا المجال يعد معامل **هيرفندال− هيرشمان** (Herfindahl-Hirshman) الأكثر شيوعا، حيث يعتمد على تركيب وبنية متغير (ظاهرة) معين ومدى تنوعه وإبراز التغيرات الهيكلية الي تطرأ على مكوناته، وقد صمم هذا المقياس أساسا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين، حيث استخدم هذا المؤشر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لقياس مدى احتكار في صناعة معينة أو قطاع معين، كما استخدم من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNICTAD) لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير، ويمكن قياس هذا المؤشر من خلال العلاقة الرياضية الآتية:[3]

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N} (\frac{x_i}{X})^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث: (H) معدل التركز، (N) عدد النشاطات، (xi) قيمة المتغير في النشاط (i)، (x) القيمة الاجمالية للمتغير في جميع النشاطات. وتتراوح قيمة المعامل بين (0−1)، فإذا كانت قيمته صفر كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد (أي تساوي حصص النشاطات نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي مثلا)، اما إذا كان واحد صحيح فإن مقدار التنوع يكون معدوما، وهي الحالة التي يكون الناتج مركزا على نشاط واحد فقط بينما لا

[1]- Paul G.Hare**, Institution and Diversification of the Economies in Transition Policy Challenges**, Centre For Economic Reform and Transmission School of Management and Languages, Heriot-Watt University, Discussion Paper, July 2008,p7.

[2]– محمد أزهر سعيد السماك، **جغرافية النفط**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، القاهرة (مصر)، 2010، ص 322.

[3]– **المرجع نفسه**، ص 322 .

تسهم بقية النشطات بأية حصة في الناتج المحلي، وبالتالي كلما اقتربت نسبة معامل التركز من الواحد دل هذا على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ واعتماده على عدد قليل منها.

2- أنواع التنويع الاقتصادي ومحدداته: يمكن التمييز بين نوعين من التنويع الاقتصاد هما:[1]

- **تنويع الانتاج:** وذلك من خلال المساهمة النسبية لجميع القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل الوطني، غير ان تنويع الانتاج يفرض ضرورة التوجه نحو الزيادة النسبية للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي باعتبارها العمود الفقري لأي اقتصاد ونقطة التكامل بين مختلف القطاعات الأخرى. وهنا يمكن التمييز بين نوعين من التنويع هما: **التنويع الأفقي** الذي يترافق تحقيقه من توليد منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في القطاع نفسه، **والتنويع الرأسي** الذي يتطلب إضافة مراحل إنتاجية إلى المدخلات المحلية أو المستوردة.

- **تنويع الصادرات:** وهي تلك الاستراتيجية الهادفة لزيادة وتطوير الصادرات من خلال تقديم مختلف الحوافز المالية والعينية للمستثمرين بهدف زيادة القدرة التنافسية للسلع المحلية في الأسواق الخارجية.

ومما لا شك فيه أن التنويع يؤدي دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد، لكنه يبقى مرتبطا ورهينا بمجموعة من المتغيرات التي تؤدي دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله، وفي هذا الإطار يقر تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع، وهي:[2]

- العوامل المادية، كالاستثمار ورأس المال البشري؛
- السياسات العمومية، السياسات المالية والنقدية والتجارية والصناعية؛
- متغيرات الاقتصاد الكلي، سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية؛
- المتغيرات المؤسسية، الحوكمة والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني.
- سهولة الوصول إلى الأسواق، وبالتالي درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية والحصول على التمويل اللازم).

وعليه فغياب العوامل المادية والمورد البشري المؤهل، وبيئة مؤسسة وقانونية مشجعة وكذا عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي كارتفاع معدلات التضخم، لا يساعد على إنشاء وتطوير صناعات جديدة أو خلق مناخ ملائم لعملية تنويع القاعدة الاقتصادية.

3- أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للنمو والتنمية الاقتصادية: هناك اتجاهين رئيسيين يفسران العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي، يتمثل **الاتجاه الأول** في نظرية المزايا النسبية لريكاردو والتي ترى في التخصص (انخفاض درجة التنويع الاقتصادي) محفزا ومصدرا للنمو الاقتصادي، وتعتمد تجارب العديد من الدول في إطار تنويع القاعدة الاقتصادية على الاستفادة من الميزة النسبية لعناصر الانتاج، فمثلا عند توافر عناصر الانتاج الزراعي من أرض خصبة ومياه ومناخ يمكن التوسع باتجاه الانتاج الزراعي، وعند توافر المواد الأولية والتقنية

---

[1]- عاطف لافي مبروك، عباس مكي حمزة، **التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد10، العدد 31، جامعة الكوفة (العراق)، 2014، ص 57.

[2]- العهد العربي للتخطيط، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

واليد العاملة المدربة يمكن التوسع باتجاه الانتاج الصناعي، كما أن هناك دولا أخرى تعتمد في توسيع القاعدة الصناعية على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، أو على قطاع السياحة أو الخدمات المالية، بينما تسعى الدول النفطية بشكل عام إلى تنويع القاعدة الاقتصادية بالتوسع في الصناعات البتروكيماوية والصناعات المستهلكة للطاقة كالحديد والألمنيوم والخزف والاسمنت والصناعات ذات الكثافة الرأسمالية الكبيرة، بمعنى أن تجارب الدول في مجال تنويع القاعدة الاقتصادية تختلف باختلاف المزايا النسبية لعناصر الانتاج المتوفرة لكل منها، بينما يرى **الاتجاه الثاني** بالاستناد إلى العديد من التجارب أن انخفاض درجة التنويع الاقتصادي وتركز الانتاج والصادرات آثار سلبية على النمو الاقتصادي.[1]

وخلافا لنظرية المزايا النسبية يرى الكثيرون أن التنويع الاقتصادي هو الذي يقود إلى عملية النمو الاقتصادي، وذلك من خلال: [2]

- **تقليل المخاطر الاستثمارية:** بزيادة فرص الاستثمار وبالتالي توزيع المخاطر على أكبر عدد من النشاطات الاقتصادية.

- **توطيد درجة العلاقات التشابكية بين مختلف القطاعات الانتاجية:** حيث يسهم التنويع الاقتصادي الناتج عن زيادة القطاعات الاقتصادية المنتجة إلى تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، ما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية الايجابية على النمو الاقتصادي.

- **تقليل التذبذب في الناتج المحلي الاجمالي:** يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناتج عن تركز الناتج عن تركز الانتاج في عدد محدود من القطاعات إلى تذبذب ملحوظ في الناتج المحلي.

- **زيادة القيمة المضافة وزيادة فرص العمل:** يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، كون مخرجات قطاع معين تشكل مدخلات قطاع آخر، مما يدفع إلى تشابك هذه القطاعات، وبالتالي يسهم التنويع في توليد فرص العمل والرفع من إنتاجية رأس المال البشري ومنه عوائد عوامل الانتاج، مما يسهم في زايد القيمة المضافة قطاعيا ووطنيا.

- **تعزيز التنمية المستدامة:** لقد أثبتت الدراسات التي تناولت تقلب معدلات النمو الاقتصادي عبر الزمن وعدم تمكن العديد من الدول الفقيرة من تحقيق تنمية شاملة ومستدامة إلى ثلاث أسباب رئيسية تربط كلها بضعف التنويع الاقتصادي لديها وهي: تخصص الدول الفقيرة في إنتاج وتصدير عدد تقليل من المنتجات، تعرضها بصورة متكررة وشديدة للصدمات الخارجية وأخيرا ارتفاع حدة التقلبات على مستوى الاقتصاد الكلي نتيجة أثر الصدمات على القطاعات المتخصصة، وعليه فدرجة التنويع الاقتصادي لدى هذه الدول ستؤدي حتميا إلى استقرار معدلات النمو عبر الزمن وتحقيق التنمية المستدامة.

---

[1]- ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض (السعودية)، يومي 16، 17 فيفري 2014، ص 5.

[2]- ممدوح عوض الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 6- 8.

الفرع الثاني: دوافع وأهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية

1- دوافع التنوع الانتاجي في الدول النفطية: إن البلدان التي تتمتع بميزة نسبية للمورد الطبيعي (النفط) تسعى إلى تحقيق التنوع الانتاجي عن طريق استخدام الايرادات الناتجة عن تصدير هذه السلعة في الاستثمار الداخلي أو الخارجي أو كليهما معا، وتهدف من خلال ذلك إلى خلق اقتصاد أكثر تنوعا يكون أداؤه أفضل خاصة على المدى البعيد بحجة أن:[1]

- الميزة النسبية للمورد الطبيعي تفتح الطريق أمام القطاعات الأخرى للانخراط أكثر في النشاط الاقتصادي، عن طريق استخدام المعارف ذات الصلة، وهذا ما يؤدي إلى رفع الانتاجية والدخل؛

- عدم وجود اتفاق بين الاقتصاديين حول فعالية التركيز على الصناعات التحويلية كقطاع قائد للنشاط الاقتصادي، كما تشير الدراسات الحديثة حول ضرورة التركيز على الانتاج في حد ذاته وليس على طبيعة المنتج المهيمن؛

- التنوع الاقتصادي تساعد على تجنب انتقال الصدمات من القطاع النفطي إلى القطاعات الانتاجية الأخرى؛

- التنوع الاقتصادي يجنب الاعتماد على الاستثمار الخارجي وصناديق الأصول الخارجية الضخمة التي تعد موردا للعملات الأجنبية، والمعرضة للخسارة على المدى المتوسط والطويل، كما حدث لدول الخليج وبالتالي فأحسن سبيل لتحقيق التنويع الاقتصادي هو الاستثمار المحلي للفوائض المالية؛

- التنوع الاقتصادي يقود حتما إلى ترابط قطاع الموارد الطبيعية مع القطاعات الانتاجية الأخرى، والدليل نجاح كل من استراليا وكندا اللتان تمتلكان موارد طبيعية وفي الوقت نفسه تتمتعان بإنتاجية عالية واقتصاد قوي، نتيجة الترابط الأمامي والخلفي للقطاعات الانتاجية.

2- أهمية التنويع الاقتصادي في الخروج من التبعية للنفط: لقد أشرنا سابقا بأن العديد من الدراسات بأن الدول التي تتمتع بوفرة الموارد، كما هو الحال بالنسبة للدول النفطية تعاني من ظواهر سلبية وهي المرض الهولندي، لعنة الموارد بالإضافة إلى حالة من عدم اليقين، مما نتج عنه تخلف البلدان النفطية في العديد من المراحل، وبالتالي تخلف القطاعات غير النفطية بشكل عام والصناعات التحويلية بشكل خاص، وعليه فانخفاض مستوى التنويع الاقتصادي يعني انخفاض مستوى مساهمة هذه الصناعات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وخلق فرص العمل، والرفع من درجة التنويع الاقتصادي، وبالتالي يمكن حصر دور الصناعات التحويلية (غير النفطية) في التنويع الاقتصادي من خلال:[2]

- **دور القطاعات غير النفطية في التغلب مرض الهولندي:** إن تنمية القطاعات غير النفطية يعمل على تصحيح الاختلال الهيكلي في اقتصادات الدول النفطية، فالتصنيع المصحوب بتنويع الانتاج يعمل على زيادة صادرات البلد، مما يؤدي إلى استقرار العملة الوطنية وزيادة احتياطات العملات الأجنبية، بينما تنمية قطاع الموارد الطبيعية أو النفط يؤدي اختلال هياكل الانتاج.

---

[1]- نوري محمد عبيد الجبوري، **التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية (مصر)، 2015، ص ص 22، 23.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 66.

– **دور القطاعات غير النفطية في التغلب على لعنة الموارد:** إن الزيادة في القيمة المضافة للقطاعات غير النفطية تؤدي بالضرورة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي عبر الزمن، بينما التركيز على قطاع النفط يؤدي إلى تباطؤ النمو وتراجعه أحيانا، حيث أظهرت الدراسات علاقة عكسية بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي سواء كانت هذه الموارد ثروات معدنية أم نفطية.

– **دور القطاعات غير النفطية في التغلب على حالة عدم اليقين:** من خلال زيادة الصادرات السلعية، مما يزيد من حصيلتها ويعمل على استقرار الايرادات المالية، الأمر الذي يعمل على زيادة استقرار الانفاق خاصة الاستثماري أي خلق حالة من التأكد، في حين أن التركيز على الايرادات النفطية المرتبطة بالأسواق الخارجية والتي تتصف بالتذبذب وحالة عدم اليقين تجعل المؤسسات النفطية تبني سياسات استثمارية أكثر تحفظا، مما يشكل تحديات كبيرة أمام واضعي السياسة المالية على الأمدين المتوسط والطويل.

الفرع الثالث: متطلبات نجاح التنويع الاقتصادي في الدول النفطية

يبدو أن النجاح أو الفشل في التنويع الاقتصادي لدى هذه البلدان يعتمد على تطبيق سياسات ملائمة قبل تراجع الايرادات النفطية، ولعل ماليزيا وإندونيسيا والنرويج والمكسيك واستراليا وكندا والشيلي والأمثلة كثيرة، من أفضل الأمثلة التي نجحت في تنويع اقتصاداتها بعيدا عن النفط أو التعدين، بينما فشلت العديد من الدول الأخرى المعتمدة على النفط مثل: فنزويلا والدول العربية النفطية باستثناء الامارات العربية المتحدة التي نجحت في تحقيق جملة من النجاحات المتعلقة بتنويع قاعدة صادراتها من خلال تطوير قطاع الخدمات المالية، وخدمات النقل والأعمال والسياحة، والشكل الآتي يوضح نسبة الصادرات غير النفطية من الناتج المحلي الاجمالي لمجموعة من الدول، كدليل على التنويع الاقتصادي لديها.

الشكل رقم (3–7): الصادرات غير النفطية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (2012–2014)

المصدر: صندوق النقد الولي، **النفط: الصراعات والتحولات، مرجع سبق ذكره**، ص 14.

ورغم اتباع هذه البلدان مسارات مختلفة في تحقيق هدفها التنموي المبني على التنويع الاقتصادي، إلا أن هناك مجموعة من الأمور المشتركة، والمتعلقة أولا: طول فترة تحقيق التنويع الاقتصادي وأن هذا الأخير لم يتم إلا بعد تراجع الايرادات النفطية في الفترات السابقة، ثانيا: ركزت الدول الناجحة في تحقيق التنويع على تطوير أسواق صادراتها خارج قطاع النفط او الموارد الطبيعية المرتكز عليها وذلك من خلال:

1– الاستثمار في التجمعات الصناعية عالية الانتاجية: أوضحت التجربة المبكرة لكل من ماليزيا وإندونيسيا والمكسيك في سياسة إحلال الواردات أو الاعتماد على الصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة بالرغم من عدم وجود

ميزة نسبية مسبقة في العديد من القطاعات وعدم الكفاءة الشركات والبدء بقاعدة تكنولوجية منخفضة، إلا أن تركيزها على تجمعات صناعية محددة أدت إلى النهوض بمستوى التكنولوجيا، كما اتبعت الشيلي دعم الصادرات والشركات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز المهارات التكنولوجية في قطاعات معينة، ناهيك إنشاء روابط أفقية ورأسية في هذه التجمعات من خلال إنشاء شبكات للموردين المحليين حول صناعات التصدير القائمة على إمكانية زيادة التوظيف في القطاعات نفسها والتي تكون ذات مصادر محلية، مع مراعاة أن وجودها لا يؤدي إلى فقدان التنافسية، وفي هذا المجال دخلت ماليزيا مجال إنتاج المطاط وزيت النخيل والأنشطة المتممة لها، من اجل إقامة روابط مع بقية القطاعات الأخرى، أما المكسيك فقد أنشأت روابط حول قطاع السيارات والهدف في النهاية هو النهوض بالقدرات البحثية التكنولوجية.[1]

2- تنمية المهارات وتراكم رأس المال البشري: إن تراكم رأس المال البشري Développent of Humann Capital Stock Accumulation هو العنصر الأهم والتحدي الأكبر في عملية التنمية وتنويع الاقتصادات كون التنمية لوحدها لا تكفي، ففي كثير من بلدان العالم الثالث بالرغم من عدم وجود نقص في الجامعات أو المعاهد أو عدد الخريجين ولا المرافق التعليمية والمختبرات، يوجد قدر غير كاف من تنمية رأس المال البشري، بحيث لا يصل إلى الحد الأدنى من التراكم المطلوب لتحقيق عملية تنويع ناجحة، أي أنه لا يصل إلى الكتلة الحرجة من التراكم التي تضع الاقتصاد على درجة عالية من مسار التمية الذاتية، وذلك بسبب حدوث مجموعة من الانحرافات جلها مرتبط بإضعاف الحافز من وراء الاقبال على جودة التعليم والمعرفة واكتساب المهارات وبناء القدرات، بالإضافة إلى ضعف التمكين بسبب تقلص الفرص في الاقتصاد وضعف دور القطاع الخاص في التنمية والتوظيف، تضخم القطاع العام وترهله وكثرة البطالة المقنعة فيه، الطلب على الريع والتنازع عليه، وانتشار الفساد وغيرها من المظاهر السلبية للاقتصاد الريعي.[2]

3- تحسين بيئة الأعمال: من أهم التدابير المصاحبة التي تحد من التأثير السلبي للسياسات الانكماشية على النمو الاقتصادي غير النفطي ووضع سياسات أعمق لتعزيز سياسة التنويع الاقتصادي بعيدا عن قطاع النفط، نجد تحسين بيئة الأعمال وتوفير الحوافز لريادة المشروعات الخاصة في مختلف القطاعات المنتجة للسلع، والموفرة لفرص العمل، الأمر الذي يفرض على الدول النفطية تعزيز جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية كمدخل محوري لمواجهة تحديات النمو وتوفير فرص العمل والاندماج المفيد في الأسواق العالمية وتوطين التكنولوجيا وسبل الإدارة والتسويق من خلال التركيز على العنصر البشري.[3]

وقد عملت العديد من الدول المنتهجة لسياسات التنويع العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز انتقال التكنولوجيا، مثل ما قامت به إندونيسيا في بداية الثمانينات من القرن الماضي، وسنغافورة من خلال إقامة مناطق التجارة الحرة وغيرها من الأمثلة الكثيرة، أما بالنسبة للدول العربية وحسب التقرير صادر عن البنك

---

[1]- صندوق النقد الدولي، **هبوط أسعار النفط يبرز الحاجة إلى تنويع اقتصادات الخليج**، نشرة الصندوق الالكترونية، 23 ديسمبر 2014، ص 2.

[2]- خالد بن راشد الخاطر، **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة (قطر)، أوت 2015 ، ص 33.

[3]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الصفاة (الكويت)، 2016، ص 17.

الدولي لسنة 2015 حول مؤشر بيئة الأعمال الذي صنف الدول العربية المصدرة للنفط في مراتب متأخرة من حيث توفير بيئة ملائمة لقيام مختلف الاستثمارات، فباستثناء بعض دول مجلس التعاون الخليجي (الامارات المرتبة 22 عالميا، السعودية المرتبة 49 عالميا، قطر المرتبة 50 عالميا، البحرين 53عالميا) فإن باقي الدول احتلت مراتب أكثر تأخرا من خلال هذا المؤشر (سلطنة عمان المرتبة 66، الكويت 86)، بينما احتلت الدول العربية المصدرة للنفط خارج مجلس التعاون مراتب جد متأخرة حيث احتلت الجزائر المرتبة 154 عالميا من بين 189 دولة يضمها المؤشر، واحتلت العراق المرتبة 156، بينما جاءت ليبيا في المرتبة ما قبل الأخيرة عالميا (المرتبة 188).[1]

4- دعم القطاع الخاص: للمؤسسات بشتى أنواعها (اقتصادية، صغيرة ومتوسطة) دور مهم وحاسم في المرحلة الانتقالية لتنمية الاقتصاد، حيث تتطلب استراتيجية التنويع الاقتصادي تشكيلة من المؤسسات الفاعلة والجيدة لتتوافق ومتطلبات هذه الاستراتيجية، من خلال إصلاح جذري للقطاع العمومي المترهل ورفع وإنتاجيته، بتدعيم عناصر الكفاءة والنزاهة والملاءة في التسيير، ناهيك عن العمل على إنجاح استراتيجية الخصخصة لما للقطاع الخاص من دور فعال في النهوض بالاقتصاد في مختلف القطاعات، ولن يتحقق هذا المسعى إلا من خلال الدعم الحكومي عن طرق الانفاق العام غير النفطي واستخدام سياسة دعم الصادرات والحوافز الضريبية وتوفير سبل التمويل اللازم ومرافقتها لتخفيف المخاطر على رجال الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة التي تنشط في مجال الصناعات التحويلية.[2]

[1]- WORLD BANK GROUP**, Doing Business 2015 (Going Beyond Efficiency),** 12 th Edition, Washington, 2015.

[2]- أنظر:

- صندوق النقد الدولي، **هبوط أسعار النفط يبرز الحاجة إلى تنويع اقتصادات الخليج، مرجع سبق ذكره**، ص 3.
- خالد بن راشد الخاطر، **مرجع سبق ذكره**، ص 35.

- خلاصة الفصل:

لقد أظهرت العديد من النماذج والاجتهادات خطورة الاعتماد المفرط على عائدات المورد الواحد في بناء وتمويل عملية التنمية، خاصة إذا كان هذا المورد زائلا بمرور الوقت كما هو الحال بالنسبة للنفط، وقد اكتسبت الدول النفطية العديد من السلوكيات السلبية والخاطئة نتيجة لهذا النمط التنموي الهش لتجد نفسها أمام ضياع مواردها الطبيعية والمالية بشكل غير عقلاني لتمتد إلى حقوق الأجيال القادمة، وتعبر الدول العربية النفطية نموذجا للدول الريعية التي ترسخ فيها النمط الريعي والظواهر السلبية المصاحبة له كالمرض الهولندي ولعنة الموارد وانتشار الفساد وغيرها وذلك منذ اكتشافها النفط واعتمادها عليه في اقتصاداتها، لتجد خططها التنموية واستقرارها اقتصاداتها والمالي رهينة تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، خاصة في الجانب المتعلق بخطة الموازنة العامة باعتبار إيرادات هذه الأخيرة تعتمد بشكل كبير على العائدات النفطية.

وقد اتبعت الدول المنتجة للنفط ومنها الدول العربية سياسات مختلفة لتحييد آثار التذبذب واللايقين بالنسبة للإيرادات النفطية، منها تبني أسعار متحفظة للنفط في تقديرات الموازنة العامة أو تبني إجراءات ظرفية في كل مرة تحدث فيها صدمة سعرية عكسية لأسعار النفط، غير أن الأمر يتطلب إصلاحات أعمق للخروج من التبعية للريع النفطي، ومنها ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية خاصة في جانبها المالي، أو إصلاحات مؤسسية تستهدف إنشاء مؤسسات لإدارة الفوائض النفطية مثل الصناديق السيادية للدول العربية أو النرويج، هذه الأخيرة تعتبر رائدة في هذا المجال، أو النهوض بالنشاطات الانتاجية خارج قطاع النفط، قصد بناء اقتصاد متنوع كما هو الحال بالنسبة لماليزيا والمكسيك وكندا وغيرها من التجارب الناجحة في هذا المجال.

ومن أجل إحداث الاستقرار الاقتصادي والمالي وضمانا لتحييد العجز الموازني وتراجع الإيرادات العامة و تجنبا للإسراف في الانفاق العام، على الدول النفطية ومنها العربية استهداف ترشيد نفقاتها العامة ومحاربة الفساد ومظاهر الهدر للمال العام بشتى أنواعه، ناهيك عن اتباع الأطر المتوسطة للإنفاق والمالية العامة، وفي جانب الايرادات بالعمل على تعبئتها سواء تعلق الأمر بالجباية العادية أو جباية النفط، وكذا تبني معايير حوكمة المالية العامة وسياسات الاستدامة المالية، وبالنسبة للجوانب المؤسسية من خلال إنشاء صناديق لاستقرار العائدات النفطية مع إيلاء أهمية كبرى لآليات إنشائها والرقابة عليها وإدارتها وتطبيق معايير الشفافية والحوكمة عليها، أما من ناحية الاصلاحات الهيكلية على الدول النفطية بناء قاعدة اقتصادية منوعة من خلال سياسات دعم الصادرات من خلال الاستثمار في التجمعات الصناعية الكبرى، ودعم وترقية القطاع الخاص، السهر على تكوين وتأهيل رأس المال البشري وإصلاح القطاع العام وكذا تحسين بيئة الأعمال.

الفصل الـ رابـع:

تحليل تأثيـرات تقلبات أسعار النفط على سياسة الموازنة العامة في الجزائر

- تمهيد:

يضطلع قطاع النفط في الجزائر بدور رئيسي في التنمية ويعتبر الأداة المحركة لباقي فروع الاقتصاد الوطني، كما أنه المصدر الأهم في تلبية الاحتياجات المالية للبلاد، حيث يمثل 35% من الناتج المحلي الاجمالي، وحوالي 97% من عائدات التصدير وأكثر من 60% من إيرادات الموازنة العامة للدولة.[1]

كل هذه الأرقام تجعل من الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا يمتاز بالهشاشة والتأثر الكبير بتقلبات أسعار النفط وعائداته هذا من جهة، ومن جهة نجد ضعف المصادر الأخرى للإيرادات اللازمة لتمويل مختلف المشارع التنموية نتيجة الاهمال الشبه التام للقطاعات خارج المحروقات، وهذا ما يتطلب رسم استراتيجية جديدة للخروج من دائرة الريع وبناء اقتصاد أكثر تنوعا وصمودا اتجاه التغيرات المستمرة لأسعار النفط في الأسواق العالمية، ولإثبات كل ما سبق سوف نتطرق من خلال هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

- **المبحث الأول:** مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري؛
- **المبحث الثاني:** تحليل وقياس العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وهيكل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1971-2015)؛
- **المبحث الثالث:** جهود ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي لاحتواء آثار تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر.

[1]- وزارة الطاقة والمناجم، **الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي، أيام 27-29 أكتوبر 2014، ص 3.

المبحث الأول: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري

يعتبر النفط بمثابة العمود الفقري لاقتصاد الجزائر، باعتبار هذا الأخير يعتمد على عائدات النفط بشكل كبير خاصة بعد القرار التاريخي الخاص بتأميم المحروقات سنة 1971، وكذا تأسيس الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (سوناطراك)، وذلك من خلال مسيرتها وخططها التنموية وعليه أصبح ومازال الريع النفطي يشكل مصدر التمويل الأكبر، كونه الممول الأساسي للإيرادات العامة وبالتالي في تغطية النفقات العامة، كما أنه يمثل النسبة الأهم في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وإجمالي الصادرات وتغطية الواردات، وكذلك المغذي الأساسي للاحتياطات الاجنبية...الخ.

المطلب الأول: واقع الصناعة النفطية في الجزائر

مرت صناعة النفط في الجزائر بعدة مراحل، حيث كان قطاع النفط تحت السيطرة الكاملة للاستعمار الفرنسي، غير أنه بمجرد استعادة السيادة الوطنية سنة 1962، عملت الجزائر جاهدة وتجسيدا لسيادتها على ثرواتها الوطنية لاسترجاع حقها في ملكية واستغلال النفط بكامل أجزائه من الشركات الأجنبية والفرنسية بشكل خاص، ليكون القرار التاريخي للراحل الرئيس هواري بومدين بتأميم 51% من الشركات النفطية العاملة في الجزائر، بداية لاستغلال الثروة النفطية لصالح تنمية الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: اكتشاف النفط في الجزائر

بدأت أولى محاولات البحث والتنقيب عن النفط في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي وتحديدا سنة 1913 وكان أول إقليم أجري فيه البحث هو الاقليم الغربي من منطقة غليزان ليكلل باكتشاف بئر **تليوانيت** سنة 1915، وظلت الشركات الفرنسية تتابع أبحاثها أثناء الحرب العالمية الأولى بقسنطينة وقالمة وعين فكرون وسيدي عيش ولم تسفر هذه المحاولات عن أي نتائج، وفي سنة 1946 اكتشفت شركة الصور الفرنسية أول حقل نفطي في **واد قطرين** ثم حقل **برقة** بالقرب من عين صالح سنة 1952، ومنذ ذلك الحين بدأ الاستغلال الفعلي للنفط الجزائري وازدادت معه أطماع الشركات الأجنبية للحصول على امتيازات البحث والتنقيب مقابل ضريبة تدفع للحكومة الفرنسية، ومن هذه الشركات الشركة الوطنية للبحث واستغلال نفط الجزائر (SN REPAL) أبحاث واستغلال نفط الصحراء (CREPS) وهما شركان فرنسيتان منحت لهما آنذاك 24 رخصة تغطي مساحة 327 ألف كيلومتر بالإضافة شركات أمريكية وبريطانية وإيطالية، وظلت تتابع أبحاثها إلى أن اكتشفت حقل **إيجلس** سنة 1954 وفي سنة 1956 تم اكتشاف حقل **عجيلة، تيقنتورين، زارزتين وحاسي مسعود**، هذا الأخير الذي وصفه الفرنسيون بأنه أحد أكبر 7 حقول نفطية في العالم في ذلك الوقت، ويعتبر النفط المكتشف في الجزائر من التنوع الجيد (الخفيف) باحتوائه على نسب منخفضة من الكبريت.[1]

لقد توسعت صناعة النفط في الجزائر، حيث سيطرت شركات الامتياز الفرنسية على مناطق البحث والانتاج النفطي، من خلال امتلاك هذه الشركات إمكانات ضخمة لاستغلال النفط الجزائري، وقد خصصت

---

[1]– يسري محمد أبو العلا، **نظرية البترول بين التشريع والتطبيق: دراسة تاريخية اقتصادية وسياسية مع الاشارة إلى النماذج التشريعية البترولية العالمية**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية (مصر)، 2008، ص ص 437–439.

فرنسا الامكانات المالية الأكبر للاستثمار في قطاع النفط باعتبار هذا الأخير أهم مصدر للأرباح، وبالتالي أصبح هذا القطاع يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الاجمالي، حيث ارتفعت مساهمته من نسبة 14% سنة 1958 إلى نسبة 48% خلال سنة 1962، ناهيك عن النسب المعتبرة للصادرات النفطية نسبة إلى إجمالي الصادرات والتي فاقت 50% خلال نفس الفترة.[1] إن ما تجدر الاشارة إليه أن فرنسا صاغت أهدافها الاستعمارية والاستغلالية للثروات الوطنية في شكل مواد صدرت بإسم قانون النفط الجزائري رقم: 1111/58 في 1958/11/22 وشمل ما يلي:[2]

- ✓ وضع نظام للامتيازات بحد أدنى للإنتاج يتوافق مع سلب أكبر قدر ممكن من الثروات النفطية؛
- ✓ حساب الضريبة والأرباح على أساس الأسعار الفعلية وهي ما تصرح به الشركات وتقل بحوالي 20% عن الأسعار المعلنة؛
- ✓ تشجيع رؤوس الأموال الاجنبية للاستثمار في القطاع النفطي بالجزائر؛
- ✓ خصم 27,5% من إنتاج البترول تحت بند "**صندوق تجديد المخزون**" دون أن يدخل في حساب الضرائب أو الأرباح.

في الحقيقة لم تتوقف الأطماع الفرنسية في الاستفادة أكبر قدر ممكن من الثروات الطبيعية، حتى في الوقت الذي أدركت فيه أن استقلال الجزائر على وشك التحقق، حيث وقبل إعلان الاستقلال وتحديدا في مارس 1962 قامت المحتل الفرنسي بإبرام اتفاقية إيفيان، هذه الأخيرة شملت مجموعة من المسائل المهمة المتعلقة بالنفط أهمها:

- تعهد الجزائر بإبقاء نصوص قانون النفط الصحراوي بالنسبة للامتيازات الفرنسية التي منحت قبل الاستقلال؛
- استثمارات الثروات النفطية في إطار مشترك، وذلك عن طريق الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض؛
- أولوية الشركات الفرنسية في الحصول على الامتيازات النفطية خلال فترة 6 سنوات من تاريخ تنفيذ الاتفاقية؛
- يتم تسديد أثمان المواد النفطية بالفرنك الفرنسي؛
- الفصل في المنازعات يتم أمام هيئة تحكيم دولية على الرغم من هذه المنازعات قبل الاستقلال كانت تعهد إلى أعلى هيئة قضائية وهي مجلس الدولة الفرنسي في ذلك الوقت.

الفرع الثاني: السياسة النفطية للجزائر بعد الاستقلال

1- تأسيس شركة سوناطراك وإبرام اتفاقية التعاون (1965): مع استرجاع الجزائر سيادتها واستقلالها في جويلية 1962 اتجه الاهتمام بشكل كبير نحو تنمية قطاع المحروقات وتطويره، حيث كانت البداية بتأسيس شركة "**SONATRACH**"(الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات) وذلك بموجب المرسوم 491/63 بتاريخ 31-12-1963 والتي تتولى القيام بالدراسات التمهيدية المتعلقة ببناء وسائل النقل البرية والبحرية للمحروقات،

[1]- عيه عبد الرحمان، **دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية (2000-2011)**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 5، جوان 2011، ص 202.

[2]- زغيب شهرزاد، حليمي حكيمة، **القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري**، مجلة الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ص 50.

شراء وبيع المحروقات، الحصول على التراخيص النفطية وتوقيع الاتفاقيات المتعلقة بالصناعة النفطية، تنفيذ العمليات العقارية وغير العقارية المتعلقة بالشركة، وحدد رأسمال شركة سوناطراك آنذاك بـ: 40 مليون دينار جزائري قسمت إلى 400 سهم قيمة كل سهم 100 ألف دينار جزائري تنحصر ملكيتها على الدولة والمؤسسات العمومية، وقد باشرت الجزائر من خلال هذه الشركة سياسة تدريجية لاستعادة الرقابة على المحروقات بدءا بالنقل والتسويق، لتشمل بعد ذلك جميع العمليات النفطية الأخرى من بحث وتطوير وتكرير.[1]

ونتيجة لمخالفة اتفاقية إيفيان لنصوص القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، طلبت الجزائر إعادة التفاوض مع الطرف الفرنسي لوضع أسس جديدة يراعى فيها حقوق السيادة الوطنية على ثرواتها الطبيعية، وأسفرت هذه المفاوضات التي دامت حوالي عام ونصف إنشاء الجمعية التعاونية **"AS.coop"** والتي حازت من خلالها سوناطراك على 50% من الشركات الفرنسية في مجال البحث البترولي وتقييم الإنتاج المحصل.[2]

وفي إطار إعادة هيكلة شركة سوناطراك تبنت هذه الأخيرة سياسة ترتكز على بعث التعاون مع الخارج لتكوين الموارد البشرية والتحكم التكنولوجيا وإقامة المصانع ومراكز البحث والتدريب، لإحكام السيطرة على قطاع المحروقات، أي التركيز على الجانب الفني للشركة، من أمثلة هذه الاجراءات نجد: إنشاء **المعهد الجزائري للبترول** سنة 1965، **المركز الافريقي للمحروقات والنسيج** سنة 1967، وإنشاء الشركة الوطنية للتنقيب **(شركة ألفور للحفر)** سنة 1966 التي تمتلك فيها شركة سوناطراك 51% بينما بقيت 49% لشركة الجنوب الشرقي للتنقيب الأمريكية **(SEDCO)** وبنفس النسبة امتلكت سوناطراك جزء من شركات أخرى تأسست على أساس الشراكة منها: الشركة الجزائرية للفيزياء الطبيعية **(ألجيو)**، الشركة الجزائرية للمقاولات **(أسست)** سنة 1967.[3]

نتيجة لكل الجهود المبذولة من طرف سوناطراك استطاعت هذه الأخيرة التحكم بشكل أكبر في سوق النفط في الجزائر، حيث لم يكن يتجاوز الانتاج النفطي للجزائر 1.2 مليون طن (1956)، ليرتفع إلى 38.2 مليون طن بنهاية سنة 1967. وهو ما يشير إلى التدرج في السيطرة على قطاع النفط في الجزائر من طرف سوناطراك.

2- انضمام الجزائر لمنظمة أوبك وقرار تأميم المحروقات 1971: بحلول سنة 1969 انضمت الجزائر إلى منظمة الدول المصدرة للنفط "**الأوبك**" وذلك في إطار مسعى الدول النفطية إلى التكتل من أجل حماية مصالحهم وكسر الاحتكار الممارس من طرف الشركات النفطية العالمية، وإخضاع أسعار النفط إلى قرارات تنظيمية من طرف الدول الأعضاء في المنظمة، حيث سعت الأوبك جاهدة إلى رفع نسبة الدول المنتجة في عقود النفط فأصدرت في مؤتمرها الـ 25 سنة 1971 قرارا يتمثل في قيام الدول الأعضاء بإجراء مفاوضات مع الشركات الأجنبية للأخذ بنظام مشاركة الدول المنتجة في استغلال ثرواتها، بحيث تكون لها على الأقل 51% من الأسهم وهو ما قامت به بالتراضي السعودية مع الشركات النفطية، أما قامت به الكويت أين وصلت نسبة مساهمتها في

---

[1]- يسري محمد أبو العلا، **مرجع سبق ذكره**، ص 703.

[2]- زغيب شهرزاد، حليمي حكيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 50.

[3]- يسري محمد أبو العلا، **مرجع سبق ذكره**، ص 715.

عقود نفطها إلى 60%، وهناك من أخذت المبادرة بشكل انفرادي كما هو الحال بالنسبة للجزائر سنة 1971 وليبيا سنة 1972.[1]

لقد كانت تجربة الجزائر في مجال تأميم ثروتها النفطية الأولى من نوعها في الدول العربية، حيث وبعد سلسلة التأميمات الجزئية التي بها الجزائر (شراء حقول بريتش بتروليوم **(BP)** وشركة **(ESSO.MOPIL)** وتأميم كل شركات التوزيع سنة 1967 وشركة شل **(SHELL)** في ماي 1968) وبعد مفاوضات طويلة مع الطرف الفرنسي جاء القرار الحاسم والشهير على لسان الرئيس الراحل "**هواري بومدين**" في خطابه أمام إطار الاتحاد العام للعمال الجزائريين بتاريخ 24 فيفري 1971 بأخذ ما نسبته 51% من الشركات النفطية الفرنسية، وبالتالي إعطاء شركة سوناطراك دور المنفذ الرئيسي لجميع العمليات النفطية، وإلزام الشركات المختلطة على جعل مقرها الرئيسي بالجزائر، وبالرغم من كل العراقيل الموضوعة من طرف فرنسا، غير أن هذه الأخيرة فشلت في إبقاء سيطرتها على الصناعة النفطية في الجزائر، ونصت هذه الاتفاقية على ما يلي:[2]

- الاعتراف بشرعية قرارات التأميم والتنازل عن المطالبات المادية، وسحب كافة الادعاءات الموهة من طرف الهيئات الأجنبية ضد الجزائر؛
- التنازل عن 51% من الانتاج، مع الحق في الحصول على التعويضات المفروضة لصالح الجزائر؛
- قيام سوناطراك بدور المنفذ الرئيسي للعمليات، مع حساب الضريبة على أساس سعر 3.60 دولار للبرميل؛
- تعهد الشركات الفرنسية باستثمار 100 مليون دولار بالجزائر خلال 5 سنوات، مع إعادة ما قيمته 2.75 دولار عن البرميل المصدر لاستثماره؛
- المحاكم الجزائرية هي صاحبة الاختصاص للنظر في المنازعات.

كل هذه الجهود والنتائج المتوصل إليها من قبل المفاوض الجزائري، عزز انتماء واندماج الشركة الوطنية سوناطراك في السوق النفطية العالمية.

---

[1]- عبد الرحمان خلفي، **التحكيم التجاري الدولي في عقود البترول: مع الاشارة إلى التشريع الجزائري**، أوراق المؤتمر السنوي الحادي والعشرين حول: الطاقة بين القانون والاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة الامارات العربية المتحدة، يومي 20، 21 ماي 2013، ص 1399.

[2]- يسري أبو العلا، **مرجع سبق ذكره**، ص 694.

3- السياسة النفطية للجزائر بعد التأميم: نتيجة للأزمة النفطية العكسية سنة 1986 التي أدت إلى انهيار كبير في أسعار النفط، والتي كانت نتائجها جد وخيمة على الاقتصاد الجزائري، ترتيب عنها ضرورة القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة بما فيها قطاع المحروقات، تهدف الدرجة الأولى إلى الرفع من الانتاج وبالتالي تكثيف عمليات البحث والتنقيب، حيث تم إصدار قانون المحروقات في هذه السنة والذي يسمح بفتح مجال الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع نتيجة افتقار شركة سوناطراك للإمكانات المادية والتقنية للرفع من الانتاجية النفطية، وفي هذا الصدد جاء القانون رقم 86-14، حيث سمح هذا القانون في مادته الرابعة للأجانب بالقيام بعمليات التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها وحتى نقلها بالأنابيب، وبعدها جاء القانون 91-21 لدعم بشكل أكبر الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات الجزائري وتقديم تسهيلات واسعة له.[1]

على الرغم من نجاح القوانين الجديدة المنظمة لعمليات الاستثمار النفطي في الجزائر في استقطاب الشركات الأجنبية التي عملت بالتعاون مع سوناطراك للنهوض بقطاع النفط في الجزائر مثل: شركة: **ANADARCO** و**AGIP** و**PTRO CANADA**، وغير من الشركات التي غادرت الجزائر منذ مرحلة التأميمات مثل **BRITICH PETROLIEUM** و**SHELL** وغيرها. إلى أن استمرار أسعار النفط خلال فترة التسعينات في مستويات منخفضة ناهيك عن الظرف الأمني الذي مرت به البلاد، كانت عوامل غير محفزة للاستثمار أكثر في سوق النفط الجزائري، غير انه ومنذ بداية الألفية الثالثة كما سبق الذكر، شهدت أسعار النفط انتعاشا كبيرا ومع تحسن الأوضاع الأمنية في الجزائر، سعت هذه الأخيرة جاهدة إلى مواصلة الجهود لترقية هذا القطاع حتى يكون مساهما بشكل فعال في تحقيق مسار التنمية كقطاع رائد، حيث تم سن قانون جديد ينظم قطاع المحروقات تحت رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005، أين تم إنشاء في إطار هذا القانون وكالتين وطنيتين مستقلتين هما: "**الوكالة الوطنية لمراقبة الأنشطة وضبطها في مجال المحروقات**" والتي كانت تعتبر بمثابة سلطة ضبط للمحروقات، و"**الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات**".[2] والهدف من لإنشاء هتين الوكالتين هو منع احتكار شركة سوناطراك لقطاع النفط في الجزائر، بإعطاء صلاحيات لهذه الوكالات في المجالين التقني والاداري، بهدف تقديم كل التسهيلات في مجال البحث والتنقيب عن النفط في مناطق واسعة من الوطن.

إن القانون 05-07 قد فتح المجال بشكل واسع أمام الشركات الأجنبية للاستثمار في قطاع النفط الجزائري، بل وكسر قاعدة استلاء سوناطراك لنسبة 51% بإعطاء هذه الشركات حق تملك نسب أعلى بكثير، غير أنه سرعان ما تم إصدار قانون جديد معدل للقانون 05-07 بحلول نهاية 2006 وهو الأمر رقم 06-10 المؤرخ في 29 جويلية 2006، وأهم ما جاء به هو إعادة الاعتبار لشركة سوناطراك الوطنية بحقها في

---

[1]- أنظر:

- المادة 4 من القانون رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986 والمتعلق بأعمال البحث والتنقيب عن المحروقات واستغلالها ونقاها بالأنابيب، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 35 الصادر بتاريخ 27 أوت 1986.

- المواد 2، 4 و11 من قانون 91-21 المؤرخ في 04 ديسمبر 1991 المعدل والمتمم للقانون رقم ،86-14، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 63، الصادر بتاريخ 07 ديسمبر 1991.

[2]- المواد 12، 13 و100 من القانون 05-07 الصادر بتاريخ 28أفريل 2005، والمتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، الصادر في 19جوان 2005.

المشاركة بنسبة 51% من العقود قبل كل مناقصة. وبالتالي فإن القانون ألغى التوجه المفتوح في مجال الاستثمار الأجنبي في قطاع المحرقات الذي جاء به القانون 05-07 وإعادة سياسة سيطرة الشركة الوطنية سوناطراك على الصناعة النفطية، خاصة من خلال الابقاء على الرسم المفروض على الشركات الأجنبية والمتعلق بالإنتاج المقدر بـ: 5% كحد أدنى و50% كحد أقصى في حال تجاوز المتوسط الشهري لسعر نفط برنت حاجز 30 دولارا للبرميل الأمر الذي قلص من إقبال الشركات الأجنبية من الاستثمار في قطاع المحروقات الجزائري.[1] وبعد التراجع الكبير في الانتاج النفطي الانتقادات الكبيرة خاصة من المستثمرين الأجانب في ظل العمل بقانون 06-10 المعدل والمتمم للقانون 05-07 المتعلق بقانون المحروقات، تم تعديل هذا القانون سنة 2013 تحت رقم 13-01 المؤرخ بتاريخ 20 فيفري 2013 والذي يدعم وبشكل واسع الاستثمار في قطاع المحروقات خاصة من طرف الشركات الأجنبية في التنقيب وطمأنتها، وذلك من خلال مراجعة المواد المتعلقة بفرض الرسوم والتي كانت محل جدل، كما فتح هذا القانون المجال في الاستثمار في مصادر الطاقة غير التقليدية (الطاقات المتجددة والغاز الصخري)، غير أن هذا التعديل الجديد لم يمس قاعدة مشاركة سوناطراك بنسبة 51% من قيمة العقود بل تمسك بها، الأمر الذي أبقى على المبادلات التجارية في الجزائر في نسبة ضعيفة (50%) بينما وصلت في معظم الدول المصدرة للنفط حوالي 70% الأمر الذي يطرح تحديات كبيرة أمام تعديل قانون المحروقات في الجزائر، والذي يعتبره الكثيرون منفرا للمستثمر الأجنبي.[2]

الفرع الثالث: الامكانات النفطية في الجزائر

تحتوي الجزائر على إمكانات نفطية كبيرة تجعلها من بين أهم الدول النفطية الفاعلة في السوق العالمية، باعتبارها عضوا مهما في منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك من جهة، وبالنظر إلى الاحتياطات الكبيرة التي تمتلكها وكذا حجم الانتاج والصادرات النفطية من جهة ثانية.

1- الاحتياطات والاكتشافات النفطية: تمتلك الجزائر احتياطات معتبرة من المحروقات (نفط وغاز)، إذا تعتبر من أهم البلدان في إفريقيا بعد كل من ليبيا ونيجيريا، وتتمركز جل الاحتياطات النفطية في الجزائر في حقل حاسي مسعود بالجنوب الشرقي للبلاد، ويتوزع احتياطي النفط والغاز بالجزائر على 244 مكمن استغلال منها: 108 منها لإنتاج النفط و136 لإنتاج الغاز، ويتم مراجعة الاحتياطات الوطنية بشكل دوري بفضل الاكتشافات الجديدة التي تقوم بها سوناطراك وشركائها لتحسين نسبة الاسترجاع في المكامن عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة.[3] هذه الامكانات النفطية جعلت من الجزائر تحتل المرتبة السابعة عربيا بعد كل من: السعودية، الامارات، العراق، قطر، الكويت وليبيا كما أنها تحتل المرتبة 17 عالميا بنسبة مساهمة تصل إلى 0.7% من

---

[1]- المادتين 32 و101 مكرر من الأمر رقم 06-10 المؤرخ في 29 جويلية 2006، المعدل والمتمم للقانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 والمتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 48 الصادر بتاريخ 30 جويلية 2006.

[2]- بوحنية قوي، خميس محمد، **قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة: قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 09، جوان 2013، ص 157.

[3]- وزارة الطاقة والمناجم، **مرجع سبق ذكره**، ص 15.

إجمالي الاحتياطي العالمي.[1] ويوضح الجدول الآتي تطور احتياطي النفط المؤكد في الجزائر خلال الفترة (1971-2015).

الجدول رقم (4-1): تطور احتياطي النفط المؤكد في الجزائر (1971-2015) **الوحدة:** مليون برميل

السنوات	**1971**	**1972**	**1973**	**1974**	**1975**	**1976**	**1977**	**1978**	**1979**
الاحتياطي	9840	9740	7640	7700	7370	6800	6600	6300	8440
السنوات	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**
الاحتياطي	8200	8080	9440	9220	9000	8820	8800	8500	9200
السنوات	**1989**	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**
الاحتياطي	9236	9200	9200	9200	9200	9979	9979	10800	11200
السنوات	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**
الاحتياطي	11314	11314	11314	11314	11314	11800	11350	12270	12200
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
الاحتياطي	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: OPEC, **Annual Statistical Bulletin**, (2005-2016)

من خلال الجدول (4-2) نلاحظ جمود وتذبذب كبير في الاحتياطي النفطي المؤكد خلال الفترة الممتدة من 1971 إلى غاية 1985 وهي الفترة التي تلت مرحلة التأميمات، حيث كانت نسبة نمو الاحتياطي خلال هذه المرحلة في حدود 15%، ويعزي هذه النمو المحتشم في الاحتياطات إلى نقص الخبرة والامكانات التقنية والتكنولوجية لدى الشركة الوطنية سوناطراك، باعتبارها محتكر للسوق النفطية في الجزائر، وبالتالي عدم حصول اكتشافات جديدة في مجال النفط، نتيجة سياسة قانون المحروقات الغير محفز على الشراكة مع الشركات العالمية ذات الخبرة في المجال. ومنذ صدور القانون 86-14 في سنة 1986 والمتعلق بأعمال البحث والتنقيب عن المحروقات واستغلالها ونقاها بالأنابيب والتعديلات التي أدخلت عليه خلال سنة 1991 والذي سبق وتطرقنا إليه انفتاح قطاع النقط في الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر، مما ساهم في نمو مطرد للاحتياطات النفطية نتيجة تكثيف النشاط الاستكشافي من طرف الشركات الأجنبية، حيث بلغت نسبة النمو في الاحتياطي خلال الفترة بين (1985- 2005) حوالي 39.43%، غير أنه ومنذ سنة 2006 إلى غاية 2015 شهد احتياطي النفط المؤكد في الجزائر جمود تام أين وصل حجم الاحتياطي إلى 12.2 مليار برميل، ويعود ذلك إلى العدد المحتشم من الاكتشافات النفطية الجديدة نتيجة السياسة الغير محفزة على الشراكة مع الشركات الأجنبية، بالرغم من كل الجهود المبذولة في هذا المجال، وعموما يمكن توضيح عدد الاكتشافات النفطية خلال الفترة (1998-2015) من خلال الجدول الآتي:

[1]- Information administration International energy outlook ,eia 2016, p 30.

الجدول رقم (4-2): الاكتشافات النفطية في الجزائر (1998-2015)

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاكتشافات	17	3	8	3	3	3	3	5	12
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
الاكتشافات	5	2	4	14	10	8	12	18	11

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط "أوابك"، **تقرير الأمين العام**، أعداد مختلفة 2000-2016.

إن ثبات الاحتياطي النفطي المؤكد في الجزائر منذ 2006، والاكتشافات المحتشمة للشركات الناشطة في السوق الجزائرية بالشراكة مع سوناطراك، وبالنظر إلى التغيرات الجديد على الساحة الدولية في مجال النفط والطاقة يطرح عدة تحديات أمام السلطات العامة، ومنها امكانية استغلال احتياطي النفط غير التقليدي (النفط الصخري)، لتغطية التراجع والجمود في احتياطي النفط التقليدي وتراجع الأسعار خاصة منذ سنة 2014 من جهة، وتنامي الاستهلاك الداخلي للطاقة من جهة ثانية، وهو الأمر الذي أثار ضجة كبيرة في أوساط فئات المجتمع المختلفة نتيجة للمخاطر والتكاليف الاقتصادية، البيئية والاجتماعية الكبيرة التي يخلفها استغلال النفط والغاز الصخري، باعتبار أن الجزائر تمتلك احتياطات معتبرة من هذا الصنف.

2- الانتاج: تعتبر الجزائر من بين أهم منتجي النفط في العالم، باحتلالها المرتبة 16 عالميا من حيث الانتاج النفطي والخامسة عربيا، وقد عرف الإنتاج النفطي في الجزائر تزايدا مطردا في الفترة التي تلت مرحلة التأميمات نتيجة الاعتماد عليه كرافد للاقتصاد الوطني، خاصة بعد الارتفاع الكبير لأسعار النفط خلال الطفرتين الأولى والثانية، الأمر الذي شجع على الاستثمار بشكل أكبر في قطاع المحروقات، والجدول الآتي يوضح تطور حجم الانتاج النفطي في الجزائر خلال الفترة (1971-2015).

الجدول رقم (4-3): تطور إنتاج النفط في الجزائر (1971-2015) **الوحدة:** ألف برميل/اليوم.

السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الانتاج	785.4	1062.3	1097.3	1008.6	982.6	1075.1	1152.3	1161.2	1153.8
السنوات	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**
الانتاج	1019.9	797.8	704.8	660.9	695.4	672.4	673.9	684.2	656.6
السنوات	**1989**	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**
الانتاج	727.3	789.9	803	756.5	747.3	752.5	752.5	806.7	846.1
السنوات	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**
الانتاج	827.3	749.6	796	776.6	729.9	942.4	1311.4	1352	1368.8
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
الانتاج	1371.6	1356	1216	1189.8	1199.8	1199.8	1202.6	1192.8	1157.1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: OPEC, **Annual Statistical Bulletin** (2005-2016)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع حجم الانتاج النفطي في الجزائر خلال مرحلة السبعينات من القرن الماضي، حيث انتقل من 785.4 ألف برميل يوميا سنة 1971 ليصل إلى أكثر من 1.153 مليون

برميل يوميا سنة 1979 أي بنسبة زيادة قدرت بـ: 46.9%، وهذا راجع كما سبق وذكرها العوامل المشجعة على الانتاج والمتعلقة أساسا بالارتفاع المطرد للأسعار، والتوسع في الاستثمارات النفطية واستحواذها على نسب مهمة فاقت 30% من إجمالي الاستثمارات العامة كمتوسط خلال هذه الفترة وبقيمة إجمالية فاقت 68 مليار دينار. غير أنه ومنذ بداية الثمانينات شهد الانتاج النفطي تراجع كبير حيث انتقل الانتاج من 1.019 مليون برميل في اليوم سنة 1980 إلى 656.6 ألف برميل يوميا خلال سنة 1988 أي بنسبة تراجع قدرت بـ: 35.62% ويعزى هذا التراجع الكبير إلى انخفاض أسعار النفط خلال هذه الفترة، وبالتالي التأثير سلبا على العائدات النفطية ومنه تقلص حجم الاستثمار في قطاع المحروقات، وفي ظل محدودية النشاط الاستكشافي لشركة سوناطراك.

وبعد تعافي أسواق النفط العالمية بعد الأزمة العكسية لسنة 1986 بدأ الانتاج النفطي يتحسن في الجزائر مع نهاية الثمانينات وتحديدا سنة 1989 أين وصل مستوى الانتاج إلى 727.3 ألف برميل يوميا ليصل خلال سنة 1998 إلى827.3 ألف برميل يوميا، وخلال السنوات من 1999 إلى غاية سنة 2002 شهد الانتاج النفطي تراجع طفيف، حيث بلغ خلال هذه السنة الأخيرة مستوى 729.9 ألف برميل يوميا، ليعاود الارتفاع من جديد منذ سنة 2003 أين بلغ 942.4 ألف برميل يوميا ليصل سنة 2015 إلى مستوى 1.157 مليون برميل يوميا أي بنسبة زيادة قدرت بـ: 22.78%، وهي الفترة التي تخللها صدور القانون 05-07 والذي كان يدعم وبشكل كبير النشاط الاستكشافي والاستثمار للشركات الأجنبية، مع تسجيل طفرات في الانتاج فاقت 1.35 مليون برميل يوميا خلال السنوات ما بين 2006 و2008 وهي السنوات التي وصلت فيها أسعار النفط إلى مستويات قياسية.

3- الصادرات: تصدر الجزائر حوالي 540 ألف برميل يوميا كمتوسط من إنتاجها اليومي البالغ حوالي 1.1 مليون برميل يوميا، غير أن إنتاج النفط تراجع تدريجيا في السنوات القليلة الماضية بسبب التأخيرات المتكررة للمشروعات، وصعوبة اجتذاب شركات الاستثمار الأجنبية، ناهيك عن فجوات البنية التحتية والمشكلات الفنية، ويعتمد اقتصاد الجزائر بشكل كبير على عائدات الصادرات النفطية بحيث تمثل ما نسبته 95% من إجمالي الصادرات، وأضعفت بشكل كبير الأزمة النفطية الراهنة حصيلة الصادرات النفطية في الجزائر.[1] والجدول الآتي يوضح تطور حجم الصادرات النفطية للجزائر خلال الفترة (1973-2015).

[1]- البنك الدولي، **أسعار النفط، إلى أين؟**، الموجز الاقتصادي الفصلي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، العدد 7، جويلية 2016، ص 29.

الجدول رقم (4-4): تطور حجم الصادرات النفطية في الجزائر (1973-2015) **الوحدة:** ألف برميل/اليوم.

السنوات	**1971**	**1972**	**1973**	**1974**	**1975**	**1976**	**1977**	**1978**	**1979**
نفط خام	687.6	996.8	993.2	895	877.5	944.4	1034.5	1002.8	960.4
مشتقات	5.8	10	35.5	41.6	62.1	40.8	30.5	77.9	69.2
السنوات	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**
نفط خام	715.5	521.8	228.9	260.4	181.6	272	255	240	244
مشتقات	148.1	201.8	404.3	291.6	399.9	320	376	365	375
السنوات	**1989**	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**
نفط خام	280	280.6	344.7	279.4	308	329.2	232.8	390.8	373.1
مشتقات	393.3	452.8	400	419.1	374.6	384	395.8	406.1	462.3
السنوات	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**
نفط خام	549.4	414.6	461.1	441.5	566.2	741	893.2	970.3	947.2
مشتقات	461.9	599.7	544.3	555.8	527.2	528.3	446	451.9	435.1
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
نفط خام	1253	841	747	709	842.9	808.6	744	622.9	642.2
مشتقات	451	457	232	314	492.2	449.2	453	582.6	605.4

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: OPEC, **Annual Statistical Bulletin** (2005-2016)

من خلال الجدول (4-5) نلاحظ أنه خلال فترة السبعينات كان تصدير النفط يتم في شكله الخام، غير أن ومنذ بداية الثمانينات بدأت تبرز في الجزائر وبشكل ملحوظ صادرات المشتقات النفطية والتي تنتج أساسا من عمليات تصفية وتكرير النفط الخام، حيث أنه ومنذ سنة 1982 فاق حجم المشتقات النفطية حجم النفط الخام، وعموما فإن الحجم الاجمالي للصادرات النفطية لم يتجاوز عتبة المليون برميل يوميا منذ 1980 إلى غاية 1997، كما شهد تذبذبا منذ بداية الألفية الثالثة، ويعزي هذا التراجع إلى التذبذب في الانتاج والتراجع الحاد في أسعار النفط الخام خلال منتصف الثمانينات وبداية التسعينات، ناهيك عن عزوف الشركات الأجنبية عن الاستثمار في قطاع النفط الجزائري خلال مرحلة التسعينات بسبب الأوضاع الأمنية المتردية، كما شهدت المشتقات النفطية الموجهة للتصدير انخفاضا ملحوظا بداية من سنة 2003، نتيجة توجيه جزء كبير منها لتلبية احتياجات السوق الداخلية خاصة، فيما يخص القطاع الصناعي وقطاع النقل بعد الارتفاع الكبير لحظيرة السيارات الوطنية في السنوات القليلة الماضية.

لقد بدأ اهتمام الجزائر بتثمين الموارد الطاقوية من خلال التركيز على تكرير النفط وتصديره في شكل مشتقات بدلا من شكله الخام، حيث تحتوي صناعة التكرير في الجزائر على خمس مصافي هي: سكيكدة، أرزيو، الجزائر العاصمة، حاسي مسعود وأدرار، بالإضافة إلى وحدة لتحويل المكثفات بسكيكدة، وتقدر الطاقة الاجمالية لهذه الوحدات بـ: 27 مليون طن في السنة، حيث يوجه ما يقارب نصف المنتوج لتلبية احتياجات السوق الداخلية والباقي يوجه نحو التصدير، حيث أنه برمج في آفاق 2018 إنجاز 6 مصافي جديدة ذات طاقة

إنتاجية في حدود 26 مليون طن سنويا، هذا تلبية للطلب المحلي المتزايد على المدى الطويل وحتى التصدير، ويقدر الغلاف المالي لهذا الغرض في حدود 16 مليار دولار على طول المدة ما بين (2015 -2019).[1]

المطلب الثاني: أهمية النفط ضمن هيكل الاقتصاد الكلي في الجزائر

باعتبار أن الجزائر تحتوي على احتياطات كبيرة من النفط، أهلتها لأن تكون من بين كبرى الدول المنتجة والمصدرة، ومع مرور الوقت أصبح الاقتصاد الجزائر يعتمد بشكل كبير على عائدات الصادرات النفطية في تمويل جل المشاريع والخطط التنموية، وبالتالي أصبح النفط يؤدي دورا كبيرا في تحقيق النمو الاقتصادي وكذا انتعاش الميزان التجاري، وأهم مصدر في تكوين الاحتياطات الأجنبية، وتسديد الديون الخارجية التي ظلت لفترة طويلة عبء على الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: أهمية العائدات النفطية في نمو الناتج المحلي الاجمالي

1- تطور العائدات النفطية في الجزائر للفترة (1971-2015): تتبع العائدات النفطية لأي دولة تحركات الأسعار في الأسواق، بالإضافة إلى حجم الاحتياطات والانتاج، وكغيرها من البلدان النفطية شهدت العائدات النفطية في الجزائر ديناميكية كبيرة على طول الفترة الممتدة من سنة 1971 إلى غاية 2015 وهي السنة التي شهدت فيها أسعار النفط سقوطا حرا وصنفت كواحدة من أكبر الأزمات التي شهدتها السوق النفطية العالمية.

الجدول رقم (4-5): تطور عائدات النفط الخام في الجزائر (1971-2015) **الوحدة:** مليار دولار

السنوات	**1971**	**1972**	**1973**	**1974**	**1975**	**1976**	**1977**	**1978**	**1979**
العائدات النفطية	0.614	1.03	1.52	4.26	4.29	4.79	5.56	5.85	8.74
السنوات	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**
العائدات النفطية	12.97	13.06	11.14	9.65	9.77	9.66	5.16	6.55	5.72
السنوات	**1989**	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**
العائدات النفطية	6.81	9.58	8.46	7.88	6.90	6.33	6.93	8.82	8.35
السنوات	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**
العائدات النفطية	5.69	7.55	14.20	11.73	12.37	16.47	23.05	32.88	38.34
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
العائدات النفطية	44.48	53.70	30.58	38.20	51.40	48.27	44.46	40.62	21.74

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: OPEC, **Annual Statistical Bulletin** (2005-2016)

من خلال الجدول (4-6) نلاحظ أن العائدات النفطية خلال مرحلة السبعينات وبداية الثمانينات قفزة نوعية، حيث أنها نمت من 614 مليون دولار سنة 1971 إلى غاية 13.06 مليار دولار خلال سنة 1979، أي بمعدل نمو بلغ أكثر من 20 مرة، وذلك نتيجة الارتفاعات المستمرة لأسعار النفط خلال هذه الفترة (الطفرتين النفطتين الأولى والثانية)، غير أنه ومنذ سنة 1982 بدأت أسعار النفط بالتراجع تدريجيا إلى غاية حدوث

[1]- وزارة الطاقة والمناجم، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

الانهيار الكبير خلال سنة 1986 (بلغت أسعار النفط 13 دولا للبرميل بعدما كانت 34 دولار في سنة 1981)، أين وصلت عائدات النفط في الجزائر إلى أدنى مستوى لها، حيث بلغت 5.16 مليار دولار.

وخلال الفترة ما بين (1987-1999) شهدت عائدات النفط في الجزائر استقرار نسبيا، تماشيا مع الاستقرار النسبي في أسعار النفط لكن في مستويات منخفضة بسبب الأحداث التي تخللت هذه الفترة (الحرب الخليجية وأزمة جنوب شرق آسيا)، حيث انتقلت العائدات خلال هذه الفترة من 6.55 مليار دولار إلى 7.55 مليار دولار، أي بنسبة نمو قدرت بـ: 15.26%، ومع بداية الألفية الثالثة أي سنة 2000 وإلى غاية 2008 شهدت كما أشرنا سابقا أسعار النفط تحسنا تدريجيا باستثناء سنة 2001 (بسبب احداث 11 سبتمبر)، لتتحسن معها العائدات النفطية في الجزائر، حيث تضاعفت خلال هذه الفترة (2000-2008) بحوالي 3.78 مرة أين انتقلت بين هتين السنتين من 14.2 مليار دولار إلى 53.7 مليار دولار، وهو أعلى مستوى عائدات سجلته الجزائر في تاريخها، لتشهد عائدات النفط تراجعا قياسيا خلال سنة 2009 أين بلغت مستوى 30.58 مليار دولار أي بنسبة تراجع عن سنة 2008 بلغت 43.05%، هذا راجع بالدرجة الأولى إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري 2008) على أسعار النفط.

ومنذ سنة 2010 وإلى غاية 2013 تحسنت نوعا ما حصيلة الايرادات النفطية في الجزائر، حيث انتقلت من 38.2 مليار دولار إلى غاية 44.46 مليار دولار، مع تسجيل مستويات أعلى خلال سنتي 2011 و2012 أين وصلت أسعار النفط إلى مستويات قياسية بتجاوزها حاجز 109 دولار للبرميل كمتوسط خلال هذه السنة الأخيرة، غير أنه وبسبب الأزمة النفطية الراهنة والتي كانت بدايتها منذ النصف الأخير من سنة 2014، لتشهدت سقوطا حرا بنهاية سنة 2015 كما سبق وحللنا سابقا، لتتراجع معها حصيلة العائدات النفطية في الجزائر بين هتين السنتين لتبغ على التوالي: 40.62 و21.74 مليار دولار على التوالي، أي بنسبة انخفاض قدرت بـ: 46.47%.

2- العلاقة بين نمو العائدات النفطية ونمو الناتج المحلي الاجمالي: شهد الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر طيلة الفترة (1971-2015) نمو يتماشى مع نمو وتغير أسعار النفط الخام في السوق العالمية **(أنظر بيانات الملحق رقم 1)**، هذه الأخيرة التي تؤثر أثرت بشكل مباشر حصيلة الايرادات النفطية طيلة الفترة المعنية، وهذا ما أدى إلى وجود علاقة طردية بين معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ونمو العائدات النفطية، وهو ما تثبيته بيانات الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-6): العلاقة بين عائدات النفط الخام والناتج المحلي الاجمالي (1971-2015) الوحدة:%

السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
تغير العائدات ن	/	67.75	47.57	180.26	0.70	11.65	16.07	5.21	49.40
تغير PIB	/	28.03	32.84	63.46	17.49	13.96	18.21	25.72	25.86
السنوات	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**
تغير العائدات ن	48.39	0.69	14.70-	13.37-	1.24	1.12-	46.58-	26.93	12.67-
تغير PIB	27.82	4.41	1.57	8.37	8.34	9.62	8.86	2.16	12.18-
السنوات	**1989**	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**
تغير العائدات ن	19.5	40.47	11.69-	6.85-	12.34-	8.26-	9.47	27.27	5.32-
تغير PIB	3.17-	12.92	26.29-	4.65	3.88	15.57-	2.97-	11.81	4.96
السنوات	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**
تغير العائدات ن	31.85-	32.68	88.07	17.32-	5.45	33.14	39.95	42.64	16.60
تغير PIB	0.85-	1.83	10.73	2.26	2.30	0.57	49.67	21.72	14.39
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
تغير العائدات ن	16.01	20.72	43.05-	24.91	34.55	6.08-	7.89-	8.63-	46.47-
تغير PIB	15.22	27.18	19.55-	17.25	23.62	4.39	0.31	1.84	14.86-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: OPEC, **Annual Statistical Bulletin** (2005-2016)

نلاحظ من خلال الجدول (4-7) أن الايرادات النفطية في الجزائر خلال الفترة (1971-1981) تغيرت بمعدلات ايجابية، حيث بلغ متوسط نموها 41.76%، مما أنعكس ايجابا على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، والذي بلغ في المتوسط لنفس الفترة 25.78%، غير أن المسار التنازلي لأسعار النفط خلال سنوات الثمانينات، فقد ظلت معدلات نمو حصيلة العائدات النفطية سلبية خلال الفترة ما بين (1982-1989)، حيث بلغت في المتوسط (8.61%)، مما أبقى على معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال نفس الفترة في مستويات متدنية، حيث بلغ في المتوسط معدل 3.82%. أما مرحلة التسعينات فقد شهدت هي الأخرى العديد من الأحداث الجيوسياسية (حرب الخليج 1990، الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا1997...الخ) والتي أبقت على أسعار النفط في مستويات متدنية، ناهيك عن أحداث العنف التي شهدتها الجزائر، الأمر الذي تسبب في اضطراب الانتاج النفطي، كل هذه الأسباب جعلت من نمو حصيلة العائدات النفطية في الجزائر متذبذبا في السنوات ما بين (1989-1999) مع تسجيل العديد من حالات التغير السلبي، وعليه كان متوسط نمو العائدات النفطية جد محتشم عند مستوى 4.82%، مما ساهم في تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي وتسجيل عديد الحالات من النمو السلبي له، وبلغ متوسط نموه هو الآخر اتجاها سلبيا عند مستوى (0.8%)، وهذا ما يعكس المكانة الهامة للعائدات النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر.

وبحلول سنة 2000 وبداية الانفراج على مستوى الاقتصاد العالمي وبالتالي تعافي أسعار النفط، شهدت حصيلة الايرادات النفطية نموا إيجابيا على طول الفترة ما بين (2000-2008) باستثناء سنة 2001، وعليه

بلغ متوسط نموها معدلا قياسيا عند مستوى 27.25%، يعكس حالة الطفرة المالية الكبيرة للجزائر خلال الفترة المعنية، ليسجل بذلك الناتج المحلي الاجمالي هو الآخر نموا إيجابيا مطردا وصل في المتوسط إلى 16%، غير أن المشهد كان سلبيا بالنسبة لكل من معدل نمو العائدات النفطية والناتج المحلي الاجمالي خلال سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية التي كانت تأثيراتها سلبية على معدلات النمو العالمية وكذا أسعار النفط، لتتحسن الظروف بعدها خلال سنتي 2010 و2011، غير أن حصيلة العائدات النفطية سجلت معدلات نمو سلبية على طول الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2015، حيث تراجعت في هذه السنة الأخيرة بمعدل قياسي (46.47%) لتضع الجزائر في حالة تراجع مالي كبير، وهذا في ظل ثبات مستويات الانتاج النفطي وتأثرا بالانهيار الحاد لأسعار النفط منذ 2014، وعموما بلغ متوسط معدلات نمو حصيلة الايرادات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2009-2015) مستوى سلبي (7.52%)، ليثبط من جديد معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي لنفس الفترة عند مستوى جد متدني، حيث بلغ في المتوسط معدل ايجابي 1.85% وهذا في ظل إجراءات التقشف وخفض الانفاق العام خلال قانون المالية 2015.

إن ما يمكن استخلاصه أنه بالرغم من كل الجهود الرامية لدفع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات في الجزائر، إلى أن قطاع النفط لايزال المؤثر الأكبر في معدل النمو للاقتصاد الجزائري.

الفرع الثاني: أهمية العائدات النفطية في الميزان التجاري

1- أهمية العائدات النفطية بالنسبة لإجمالي الصادرات والواردات: من بين أهم مؤشرات الدولة الريعية بالنسبة للاقتصادات النفطية نجد المساهمة الكبيرة لعوائد صادرات نسبة إلى إجمالي الصادرات، وهذا ما ينطبق تماما على الاقتصاد الجزائري، وهذا ما تثبته بيانات الشكل الآتي:

الشكل رقم (4-1): نسبة تغطية صادرات النفط الخام لإجمالي الصادرات والواردات في الجزائر (1971-2015)

الوحدة:%

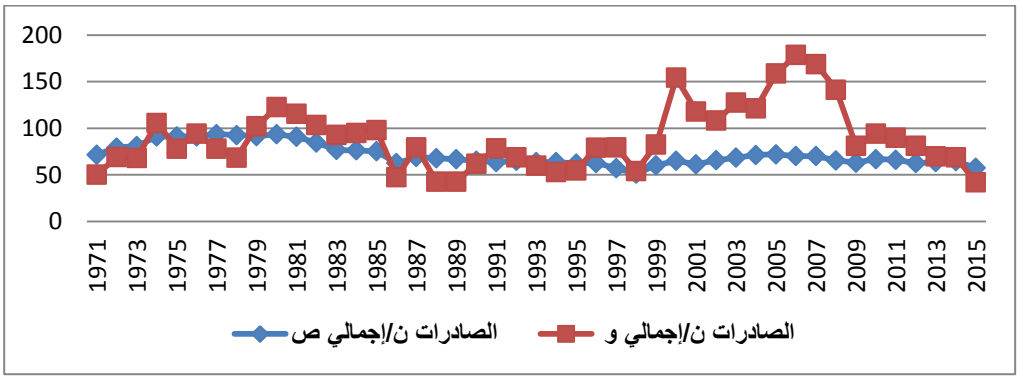

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على OPEC, **Annual Statistical Bulletin** (2005-2016)

الملاحظ من خلال الشكل أعلاه ارتفاع نسبة تغطية الصادرات النفطية لإجمالي الصادرات النفطية في الجزائر، حيث بلغت في المتوسط خلال الفترة (1971-1979) ما نسبته 80% وهي الفترة التي تلت مباشرة مرحلة التأميمات، لتنخفض هذه النسبة قليلا خلال مرحلة الثمانينات (1980-1989) حيث بلغت في المتوسط 76.34% وذلك نتيجة تراجع حصيلة الصادرات النفطية، بينما وصلت هذه النسبة خلال فترة التسعينات (1990-1999) إلى 61.43% ويرجع السبب دائما إلى تراجع عائدات الصادرات النفطية في الجزائر بسبب

الاوضاع الأمنية التي شهدتها الجزائر في هذه المرحلة، وأخيرا وصلت نسبة تغطية حصيلة الصادرات النفطية لإجمالي الصادرات خلال الفترة (2000-2015) إلى 65.87% وهي المرحلة التي عرفت فيها الجزائر ارتفاع كبير لحصيلة الصادرات النفطية بسبب الارتفاع المطرد لأسعار النفط، باستثناء سنة 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية وسنة 2015 (الأزمة النفطية الراهنة) والتي على إثرها فقدت الجزائر نسبة كبيرة من عائداتها النفطية، غير أن ما يمكن قوله عموما أن الصادرات النفطية لا تزال تشكل المصدر الأهم من إجمالي الصادرات الجزائرية الأمر الذي يستدعي اتباع سياسات لترقية التصدير خارج قطاع المحروقات.

أما فيما يخص نسبة تغطية صادرات النفط الخام إجمالي الواردات فقد بلغت هذه النسبة خلال الفترة (1971-1979) كمتوسط نسبة 79.4% وهذا في ظل تزايد عائدات صادرات النفط خلال هذه الفترة، بينما بلغت هذه النسبة خلال فترة الثمانينات (1980-1989) كمتوسط 84.06% حيث انها هذه النسبة فاقت 100% خلال السنوات 1980، 1981، 1982 لتتراجع بشكل ملحوظ خلال النصف الثاني من الثمانينات بسبب انهيار أسعار النفط وبالتالي عائدات الصادرات النفطية، لتتراجع هذه النسبة خلال السنوات (1990-1999) حيث بلغت في المتوسط 67.19% وهذا في ظل تذبذب كل من العائدات النفطية وإجمالي الواردات خلال نفس الفترة، ومنذ سنة 2000 وبسبب الطفرة في أسعار النفط لجات الجزائر إلى فتح المجال أمام الاستيراد نتيجة تسطيرها للعديد من المشاريع والمخططات التنموية وما يتطلبه الأمر من سلع وخدمات ومواد أولية، غير الارتفاع المطرد لعائدات الصادرات النفطية غطى التزايد في فاتورة الواردات حيث فاقت نسبة التغطية 100% على طول المدة الممتدة ما بين (2000-2008) حيث بلغت في المتوسط 141.9%، لتتراجع هذه النسبة خلال الفترة اللاحقة خاصة خلال سنة 2015 أين تراجعت إلى 42.21%، وهذا راجع بالدرجة الأولى انهيار أسعار النفط وثبات الانتاج، ومن جهة أخرى استمرار تزايد فاتورة الواردات على طول المدة الممتدة ما بين (2009-2015) حيث بلغت نسبة تغطية الصادرات النفطية لإجمالي الواردات خلال هذه الفترة كمتوسط 75.36%.

2- العلاقة بين العائدات النفطية ورصيد الميزان التجاري: يعتبر النفط أهم سلعة في التجارة الخارجية بالنسبة للجزائر، وباعتبار أن عائدات الصادرات النفطية تمثل من ثلثي إجمالي الصادرات كمتوسط خلال الفترة (1971-2015) فإنه من الطبيعي أن يكون لتغير عائدات الصادرات النفطية تأثير كبير على رصيد الميزان التجاري في الجزائر، وهو ما توضحه بيانات الشكل الآتي:

الشكل رقم (4-2): تطور كل من عائدات النفط الخام ورصيد الميزان التجاري للجزائر (1971-2015)

الوحدة: مليار دولار.

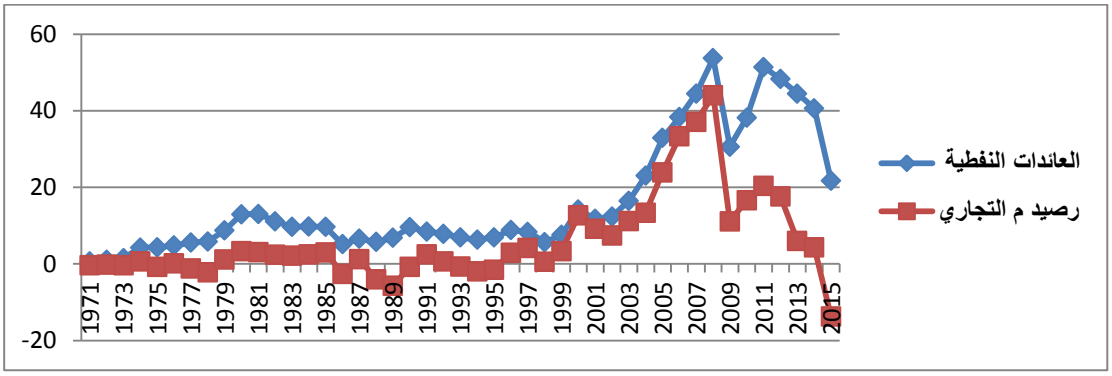

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على OPEC, **Annual Statistical Bulletin** (2005-2016)

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن رصيد الميزان التجاري خلال سنوات السبعينات كان في معظمه رصيد سلبي، وذلك في ظل ارتفاع فاتورة الواردات التي انتقلت من 1.22 مليار دولار سنة 1971 إلى 8.40 مليار دولار سنة 1979، غير أن رصيد الميزان التجاري تحسن كثير بين هتين السنتين، حيث كان في حالة عجز بقيمة 0.36 مليار دولار، ليصبح فائض بقيمة 1.15 مليار دولار على التوالي، وهذا في ظل الارتفاع المطرد لحصيلة الصادرات النفطية خلال نفس الفترة من 0.614 مليار دولار إلى 8.74 مليار دولار. وخلال السنوات ما بين (1980-1989) سجل رصيد الميزان التجاري تذبذبا كبيرا، حيث كان في حالة فائض إلى غاية سنة 1986 أين سجل رصيد الميزان التجاري عجزا بقيمة 2.58 مليار دولار في الوقت الذي تراجعت فيه عائدات الصادرات النفطية بنسبة 46.58% بسبب تداعيات انهيار أسعار النفط، ليستمر رصيد الميزان التجاري في حالة عجز خلال السنوات 1988 و1989 بقيمة 4 و5.58 مليار دولار على التوالي.

أما فترة التسعينات (1990-1999) فقد شهد فيها رصيد الميزان التجاري تقلبا بين العجز والفائض تماشيا مع تقلب عائدات الصادرات النفطية من جهة فاتورة الواردات من جهة ثانية، غير أنه بحلول سنة 2000 تضاعف رصيد الميزان التجاري بثلاث مرات مقارنة بسنة 1999 في الوقت الذي تضاعفت فيه حصيلة الصادرات النفطين مرتين، ليعرف رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000-2008) فائضا كبيرا حيث انتقل من 12.67 مليار دولار إلى غاية 44.04 مليار دولار وهو أعلى رصيد سجله الميزان التجاري في تاريخ الجزائر، وهذا أيضا تزامنا مع الارتفاع المطرد لحصيلة الصادرات النفطية والتي انتقلت بدورها من 14.20 مليار دولار سنة 2000 إلى غاية 53.70 مليار دولار سنة 2008، ليسجل بعدها رصيد الميزان التجاري تراجعا كبيرا خاصة خلال السنوات الموالية لكنه حافظ على رصيده الموجب إلى غاية سنة 2015 أين شهد الميزان التجاري عجزا قياسيا خلال هذه السنة برصيد سالب قيمته 13.72 مليار دولار في الوقت الذي تراجعت فيه حصيلة الصادرات النفطية بين سنتي 2014 و2015 بنسبة 46.47%، أي من 40.62 مليار دولار إلى غاية 21.74 مليار دولار، هذت راجع إلى الانهيار الكبير لأسعار النفط خلال هذه الفترة.

إن ما يمكن قوله من خلال الأرقام والتحليلات السابقة أن هناك علاقة قوية بين تقلبات عائدات الصادرات النفطية ورصيد الميزان التجاري، هذا الأخير الذي يتبع في معظم الفترات تقلبات العائدات النفطية باعتبارها تشكل النسبة الأكبر في طرفي الميزان أي، نسبة إلى إجمالي الصادرات، وحجم تغطيتها للواردات.

الفرع الثالث: أهمية العائدات النفطية بالنسبة للاحتياطات الأجنبية والمديونية الخارجية

1- العلاقة بين العائدات النفطية ورصيد المديونية الخارجية: عانت الجزائر في عدة مراحل من مسارها التنموي إلى شح كبير في الموارد، ومع تسطيرها للعديد من الخطط التنموية الهادفة إلى بناء قاعدة اقتصادية قوية تتطلب إقامة مشاريع كبرى وبنى تحتية واستقطاب تكنولوجيا وغيرها، الأمر الذي تطلب رصد موارد مالية ضخمة، حيث لم تكن الموارد المتاحة كافية على تغطية تكلفة هذه الخطط والمشاريع خاصة في ظل تدني حصيلة الصادرات النفطية التي كانت تراهن عليها السلطات العمومية (خاصة في مرحلة السبعينات والثمانينات وحتى التسعينات) بسبب تدني أسعار النفط وتراجعها في فترات عديدة، ناهيك عن غياب مصادرها إضافية غير العائدات النفطية لتمويل الاحتياجات المالية للبلاد، مما اضطر الجزائر إلى اللجوء للاستدانة من الخارج وبشروط قاسية في حالات كثيرة أدت إلى تراكم خدمات الدين العام لتصل إلى أرقام قياسية، غير أنه ومنذ سنة 2000 وفي ظل الوفرة المالية العائدة إلى الارتفاع المطر لأسعار النفط اتجهت الجزائر إلى سياسة القضاء على العب المالي الخارجي، لتتراجع قيمة المديونية الخارجية للجزائر بشكل كبير، والشكل الموالي يبين لنا تطور قيمة المديونية الخارجية بالتزامن مع تطور حصيلة العائدات النفطية خلال الفترة (1971-2015).

الشكل رقم (4-3): تطور حصيلة عائدات النفط الخام وحجم المديونية الخارجية في الجزائر (1971-2015)

الوحدة: مليار دولار.

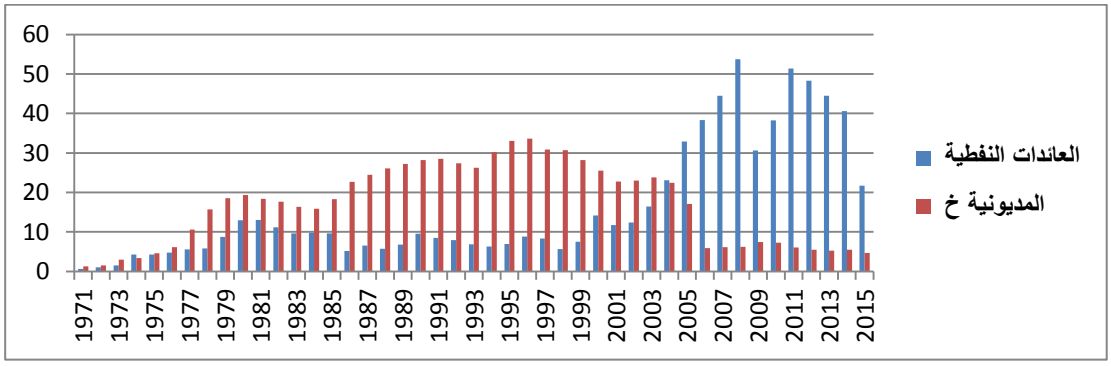

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: OPEC, **Annual Statistical Bulletin** (2005-2016)

- قاعدة بيانات البنك الدولي، على الرابط: https://data.albankaldawli.org/indicator تاريخ الاطلاع: 25-6-2017.

الملاحظ من خلال الشكل (4-3) الارتفاع المطرد لحجم المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة من (1971-1979)، حيث انتقلت من 1.26 مليار دولار إلى 18.51 مليار دولار، أي أنها تضاعفت بأكبر من 14 مرة، بالرغم من تنامي حصيلة العائدات النفطية في نفس الفترة والتي لم تكن كافية لتغطية احتياجات تلك المرحلة، وفي فترة الثمانينات شهت المديونية الخارجية تراجع في النصف الأول من الثمانينات، لتعاود الارتفاع بين سنتي 1985 و1989، حيث انتقلت من 18.6 مليار دولار إلى 27.25 مليار دولار على التوالي، أي بنسبة نمو 46.5%، تزامنا مع تراجع حصيلة الصادرات النفطية خلال نفس الفترة بسب الانخفاض الكبير

لأسعار النفط، واستمر حجم المديونية الخارجية عند مستويات مرتفعة خلال فترة التسعينات وتجاوز عتبة 30 مليار دولار خلال السنوات ما بين (1994-1998)، وهي المرحلة التي شهدت فيها الجزائر أوضاع أمنية مضطربة مما أثر أبقى حصيلة العائدات النفطية في مستويات متدنية، حيث كانت معدلات نمو هذه الأخيرة خلال مرحلة التسعينات في الغالب سلبية. ومنذ سنة 2000 شهد حجم المديونية الخارجية تراجع كبير، حيث انتقلت من 25.48 مليار دولار سنة 2000 إلى 5.91 مليار دولار سنة 2006، أي بنسبة تراجع بلغت 76.80% وذلك بالتزامن مع الارتفاع الكبير لحصيلة الصادرات النفطية خلال نفس الفترة، حيث بلغ نمو هذه الأخيرة معدل 170% وعليه فقد أثر ارتفاع حصيلة الموارد النفطية في الجزائر إيجابيا على تسديد قيمة المديونية الخارجية من خلال انتهاج سياسة التسديد المسبق، ليستمر حجم المديونية الخارجية للجزائر في مستويات متدنية خلال الفترة ما بين 2007 و2015، حيث بلغ في المتوسط ما قيمته 6 مليار دولار، وهذا في ظل ارتفاع حصيلة الصادرات النفطية، غير أن شبح المديونية الخارجية أصبح يراود السلطات العمومية في الجزائر ومنذ سنة 2015، إذا واصلت أسعار النفط وبالتالي حصيلة الصادرات النفطية في التراجع لفترة أطول.

من خلال ما سبق نستنتج أن المديونية الخارجية للجزائر كانت مرتفعة في الفترات التي تراجعت فيها عائدات الصادرات النفطية بشكل كبير، بينما تمكنت السلطات العمومية من التسديد المسبق لجل ديونها الخارجية في ظل الوفرة المالية الناتجة دائما عن ارتفاع حصيلة الصادرات النفطية، وعليه فلهذه الاخيرة دور وتأثير مهمين على تطور حجم المديونية الخارجية.

2- أهمية العائدات النفطية في تكوين الاحتياطات الأجنبية: باعتبار أن حصيلة الصادرات النفطية تشكل الحصة الأكبر من إجمالي الصادرات في الجزائر، فمن البديهي أن تكون عائدات النفط المغذي الرئيسي للاحتياطات الأجنبية، هذه الأخيرة اتبعت مسارا يتماشى في معظمه مع تطور العائدات النفطية على طول المدة الممتدة ما بين (1971-2015)، وهو ما تثبته بيانات الشكل الآتي:

الشكل رقم (4-4): العلاقة بين عائدات النفط الخام والاحتياطات الأجنبية في الجزائر (1971-2015)

الوحدة: %

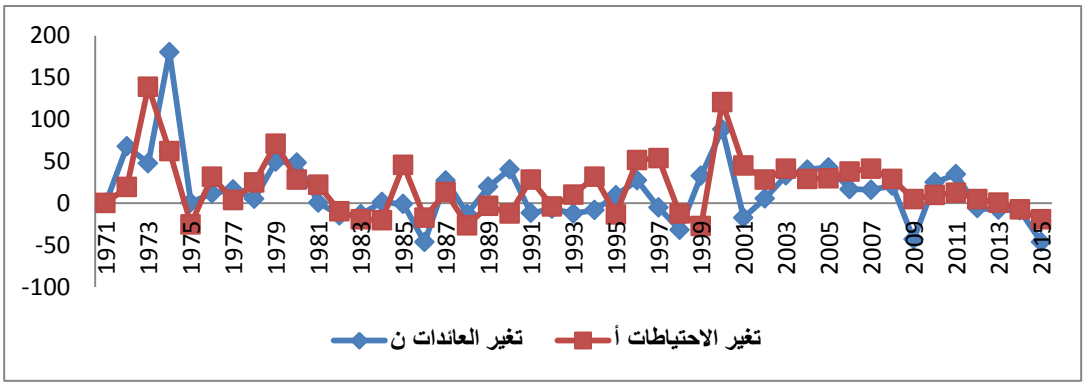

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: OPEC, **Annual Statistical Bulletin** (2005-2016)

- قاعدة بيانات البنك الدولي، على الرابط: https://data.albankaldawli.org/indicator تاريخ الاطلاع: 25-6-2017.

من خلال الشكل أعلاه تظهر العلاقة الكبيرة بين حركة العائدات النفطية وحجم الاحتياطات الأجنبية في الجزائر، حيث كان هناك ارتفاع حجم احتياطات الأجنبية في الجزائر خلال المرحلة (1971-1981) باستثناء

سنة 1975 (كان هناك تراجع في الاحتياطات بمعدل 25.43%)، وانتقلت من 0.537 مليار دولار سنة 1971 إلى 5.52 مليار دولار سنة 1981، وبمتوسط نمو بلغ 37.59%، وهذا تزامنا مع الارتفاع تزايد حصيلة الصادرات النفطية لنفس الفترة 42.71%، لتشهد بعد الاحتياطات الأجنبية في الجزائر تذبذبا خلال فترة الثمانينات والتسعينات، حيث كانت معدلات التغير سلبية في معظم سنوات الفترة ما بين (1982-1990) باستثناء سنتي 1985 و1987 أين كان التغير ايجابيا (45.45 و13.02% على التوالي)، وهذا تزامنا مع التراجع الكبير في حصيلة الصادرات النفطية خلال السنوات ما بين (1982 و1988) بسبب تداعيات التراجع الحاد في أسعار النفط، الأمر الذي تطلب السحب من هذه الاحتياطات لتسديد التزامات الدولة (الداخلية أو الخارجية)، غير أن حجم الاحتياطات الأجنبية خلال السنوات ما بين (1991-1999) كان متذبذبا بين صعودا ونزولا، غير أن متوسط التغير خلال نفس الفترة كان ايجابيا بمعدل 13.04%، وهذا بسبب تذبذب العائدات النفطية خلال نفس الفترة. ومنذ سنة 2000 وإلى غاية 2013 شهدت الاحتياطات الأجنبية في الجزائر ارتفاع كبيرا جدا، حيث انتقلت من رصيد 13.56 مليار دولار إلى غاية 201.44 مليار دولار على التوالي، وبمتوسط نمو سنوي خلال نفس الفترة بلغ 30.88%، وهذا راجع إلى الطفرة الكبيرة في حصيلة الصادرات النفطية للجزائر خلال نفس الفترة، بالرغم تراجع هذه الاخيرة خلال سنة 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية على أسعار النفط وكذا خلال سنتي 2012 و2012، وبظهور بوادر الأزمة النفطية منذ سنة 2014 والانهيار الكبير خلال سنة 2015 تراجعت حصيلة الصادرات النفطية خلال هتين السنتين على التوالي بمعدل 8.63 و46.47%، لتتراجع معها الاحتياطات الأجنبية، حيت بلغت خلال سنة 2014 رصيد 186.35 مليار دولار وخلال سنة 2015 رصيد 150.59، أنها تغيرت سلبيا بمعدل 7.49 و19.18%، وهذا كون عائدات النفط هي المغذي الرئيسي لهذه الاحتياطات من جهة، واللجوء إلى السحب منها لتغطية العجز المالي الذي وقع فيه الاقتصاد بسب تداعيات الأزمة النفطية من جهة ثانية.

المطلب الثالث: أهمية النفط ضمن هيكل الموازنة العامة في الجزائر

يعتبر النفط بمثابة العمود الفقري للمالية العامة في الجزائر، حيث تشكل حصيلة الجباية النفطية والتي تتجسد في القوانين والتشريعات في مجال جباية النفط في الجزائر، الرصيد الأكبر ضمن إجمالي الايرادات العامة، وبالتالي فهي أيضا تشكل المصدر الرئيس في تمويل برامج الانفاق العام.

الفرع الأول: أهمية الجباية النفطية ضمن إجمالي الايرادات العامة

من أبرز مظاهر ريعية الاقتصاد الجزائري، نجد ارتفاع مساهمة حصيلة الجباية النفطية ضمن إجمالي الايرادات العامة، وهذا ما يبرزه الجدول أدناه.

الجدول رقم (4-7): الجباية النفطية نسبة إلى إجمالي الايرادات العامة في الجزائر (1971-2015) **الوحدة: %.**

السنوات	**1971**	**1972**	**1973**	**1974**	**1975**	**1976**	**1977**	**1978**	**1979**
النسبة	23.18	35.16	37.27	56.83	54.80	54.19	53.89	47.13	57.11
السنوات	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**
النسبة	63.19	64.18	55.79	46.77	43.23	44.13	23.88	21.95	25.77
السنوات	**1989**	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**
النسبة	39.08	49.96	64.88	62.15	57.08	46.55	54.94	60.10	63.94
السنوات	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**
النسبة	54.98	61.89	76.87	66.51	62.86	68.37	70.44	76.32	75.89
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
النسبة	75.83	78.77	65.63	66.12	68.73	66	61.73	59.04	46.51

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (3).

من خلال الجدول (4-8) أن نسبة مساهمة حصيلة الجباية النفطية في إجمالي الايرادات العامة في الجزائر بدأت تتزايد منذ قرار تأميم المحروقات وإعادة السيادة الوطنية على قطاع النفط وبالتالي حقوق جباية عائداته، حيث كانت تشكل عائدات الجباية النفطية ما نسبته 23.18% من إجمالي الايرادات العامة لتبدأ بعدها هذه النسبة في التزايد خاصة بعد سنة 1973، مع إعادة تقييم سياسات تسعير النفط وحصول الطفرة النفطية الأولى، حيث فاقت هذه النسبة خلال سنة 1974 نصف حصيلة الايرادات (56.83%)، بلغت هذه النسبة خلال الفترة (1971-1985) في المتوسط 49.16%، لتشهد هذه النسبة تراجعا كبيرا خلال سنة 1986 أين وصلت إلى 23.88% (ذلك راجع إلى تراجع حصيلة الجباية النفطية بأكثر 50%)، لتستمر في مستوى متقارب خلال السنوات 1987، 1988 و1989، وبتحسن أوضاع أسعار النفط ارتفت حصيلة الجباية النفطية وبالتالي ارتفعت نسبة مساهمتها في الايرادات العامة منذ بداية التسعينات، حيث وصلت هذه النسبة في المتوسط إلى 57.64% خلال الفترة ما بين (1990-1999).

وبحلول سنة 2000 ومع ظهور بوادر طفرة نفطية جديدة ارتفعت على إثرها أسعار النفط وبالتالي حصيلة الجباية النفطية، لتشكل نسبة قياسية من إجمالي الايرادات العامة خلال هذه السنة، حيث بلغت 76.87% أي أكثر من ثلثي الحصيلة الاجمالية للإيرادات، وعلى العموم بلغت نسبة مساهمة حصيلة الجباية النفطية ضمن إجمالي الايرادات العامة خلال الفترة ما بين (2000-2015) في المتوسط نسبة 67.85%، مع ملاحظة أن أعلى مستوى بلغته مساهمة الجباية النفطية ضمن إجمالي الايرادات العامة في تاريخ الجزائر كان سنة 2008 (78.77%) وكذا التراجع المحسوس لهذه النسبة تحت التأثير السلبي لانهيار أسعار النفط خلال سنتي 2014 و2015 على حصيلة الجباية النفطية، حيث تراجعت خلال السنة الأخيرة إلى 46.51%.

الفرع الثاني: أهمية الجباية النفطية في تغطية النفقات العامة

تعتمد السياسة الانفاقية على ما يمكن تحصيله من ايرادات عامة، وباعتبار أن هذه الأخيرة تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط بالنسبة للاقتصاد الجزائري، فإنه من البديهي ان نجد نسبة تغطية حصيلة الريع النفطي للإنفاق العام مرتفعة، وهو ما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول رقم (4-8): نسبة تغطية الجباية النفطية لإجمالي النفقات العامة في الجزائر (1971-2015) **الوحدة: .%**

السنوات	**1971**	**1972**	**1973**	**1974**	**1975**	**1976**	**1977**	**1978**	**1979**
النسبة	23.18	39.50	41.41	99.25	70.52	70.74	70.86	57.47	79.10
السنوات	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**
النسبة	85.45	88.36	57.18	44.66	47.86	46.79	21.02	19.63	20.13
السنوات	**1989**	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**
النسبة	36.54	55.82	76.14	46.13	37.59	39.21	44.24	68.43	70.11
السنوات	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**
النسبة	48.61	61.17	102.97	75.80	65	68.87	83.02	114.65	114.10
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
النسبة	89.97	97.55	56.57	65.03	67.98	59.28	61.05	48.43	31.0

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (3).

شهدت الجزائر عقب استعادة سيادتها على انتهاج سياسة المخططات التنموية في تحقيق التنمية، والمعتمدة بشكل كبير على سياسة الانفاق العام، وباعتبار أن هذا الأخير تابع وبشكل مباشر لحصيلة الايرادات العامة، ومن هنا يمكن إبراز مكانة النفط في تمويل سياسة الانفاق العام في الجزائر، فمن خلال معطيات الجدول أعلاه وكذا معطيات **الملحق رقم (3)**، يمكن ملاحظة الارتفاع الكبير لنسبة تغطية حصيلة الجباية النفطية لإجمالي النفقات العامة في الجزائر على طول المدة ما بين (1971-2015)، حيت كانت هذه النسبة متواضعة خلال سنة 1971 (23.81%) لتصل إلى حدود 100% سنة 1974 على إثر الطفرة النفطية الأولى آنذاك لتبقى في مستويات مرتفعة خلال سنوات ما بين (1971-1985) في المتوسط 61.44%، لتنخفض هذه النسبة خلال المنتصف الثاني من الثمانينات (1986-1989) هذه بلغت في المتوسط 24.30% وهذا في ظل استمرار ارتفاع مخصصات الانفاق العام وتراجع العائدات النفطية بأكثر من 50% خلال هذه السنوات.

ونتيجة تذبذب أسعار النفط خلال فترة التسعينات وبالتالي تذبذب حصيلة الجباية النفطية، شهدت نسبة تغطية هذه الاخيرة للنفقات العامة تذبذبا كبيرا هي الأخرى، لتشهده هذه النسبة قفزة كبيرة ما بين سنتي 1999 و2000 بانتقالها من نسبة 61.17% لتصل إلى 102.97 وهذا في ظل ارتفاع حصيلة الجباية النفطية بين هتين السنتين بنسبة 106.22%، وعلى العموم فإن نسبة تغطية الجباية النفطية لإجمالي النفقات العامة في الجزائر كانت جد مرتفعة خلال فترة الطفرة النفطية أي في السنوات ما بين (2000-2013) حيث بلغت في المتوسط نسبة 80.13% في الوقت الذي بلغت فيه أيضا مخصصات الانفاق العام في الجزائر ارقاما جد مرتفعة خلال نفس الفترة، ، مع ملاحظة تراجع هذه النسبة بين سنتي 208 و2009 بسبب تداعيات الأزمة

المالية العالمية على أسعار النفط، ونتيجة الانهيار الكبير لأسعار النفط منذ منتصف 2014 وسنة 2015 بشكل خاص، تراجعت حصيلة الجباية النفطية في الجزائر بشكل كبير لتبلغ نسبة تغطية هذه الأخيرة لإجمالي الانفاق العام خلال سنتي 2014 و2015 على التوالي: 48.43 و31% وهذا في ظل استمرار ارتفاع مخصصات الانفاق العام، بالرغم من تطبيق إجراءات تقشفية خلال قانون المالية 2015.

إن ما يمكن قوله من خلال المعطيات والتحليل السابقين أن التذبذبات الحاصلة في حصيلة الجباية النفطية نتيجة عدم استقرار الأسعار في الأسواق الدولية أثرت بشكل سلبي على سياسة الانفاق العام، باعتبار أن هذه الاخيرة تعتمد بشكل كبير على حصيلة العائدات النفطية.

الفرع الثالث: العلاقة بين الجباية النفطية ورصيد الموازنة العامة

يعتمد إعداد الموازنة العامة في الجزائر على غرار الدول النفطية الأخرى على السعر المرجعي للنفط، ناهيك عن اعتماد إيراداتها على حصيلة الجباية النفطية بنسب مرتفعة، وكذا مساهمة هذه الأخيرة أيضا بشكل كبير في تغطية النفقات العامة، كل هذا يجعل توازن المالية العامة في الجزائر رهينة ارتفاع أو انخفاض حصيلة الجباية النفطية، وهو ما توضحه أرقام الجدول الآتي:

رقم (4-9): تطور كل من حصيلة الجباية النفطية ورصيد الموازنة العامة للجزائر (1971-2015) **الوحدة:** مليار دينار.

السنوات	**1971**	**1972**	**1973**	**1974**	**1975**	**1976**	**1977**	**1978**	**1979**
الجباية النفطية	1.6	3.2	4.1	13.3	13.4	14.2	18.0	17.3	26.5
رصيد الموازنة	0.02-	1	1.1	10	06	6.1	8	6.6	12.9
السنوات	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**
الجباية النفطية	37.6	50.9	41.4	37.7	43.8	46.7	21.4	20.4	24.1
رصيد الموازنة	15.5	21.7	1.8	3.8-	9.8	6	12.2-	11-	26.2-
السنوات	**1989**	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**
الجباية النفطية	45.5	76.2	161.5	193.8	179.2	222.1	336.1	495.9	592.5
رصيد الموازنة	8.1-	16	36.8	108.3-	162.7-	89.2-	147.9-	100.5	81.5
السنوات	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**
الجباية النفطية	425.9	588.3	1213.2	1001.4	1007.9	1350.0	1570.7	2352.7	2799.0
رصيد الموازنة	101.4-	11.2-	400	184.5	52.6	14.2	337.9	1030.6	1234.8
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
الجباية النفطية	2796.8	4088.6	2412.7	2905.0	3979.7	4184.3	3678.1	3388.4	2373.5
رصيد الموازنة	579.3	999.5	588.3-	74-	63.5-	718.8-	66.7-	1257.3-	2553.2-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (3).

من خلال الجدول أعلاه وبيانات الملحق رقم (3)، نلاحظ الارتفاع المطرد لحصيلة الجباية النفطية خلال فترة السبعينات حيث انتقلت من 1.6 مليار دينار سنة 1971 إلى 26.5 مليار دينار سنة 1979، ليسلك رصيد الموازنة العامة نفس الاتجاه، حيث انتقل رصيد الموازنة من عجز بقيمة 0.02 مليار دينار إلى 12.9 مليار دينار خلال نفس الفترة على التوالي، لقد شهدت حصيلة الجباية النفطية خلال فترة الثمانينات

ارتفاع في النصف الأول، لتتراجع بشكل كبير خلال السنوات ما بين (1986–1988) بسبب التراجع الحاد في أسعار النفط، لتعاود الارتفاع خلال سنة 1989، إن هذا التذبذب الحاصل في الجباية النفطية جعل رصيد الموازنة العامة هو الأخر يتأرجح بين الفائض والعجز طوال هذه الفترة، فبعد أن كان هذا الرصيد موجب خلال سنة 1980 بقيمة 15.5 مليار دينار، ليكون هذا الرصيد سالبا طوال السنوات ما بين (1986–1989)، حيث بلغ في الاجمالي خلال هذه السنوات عجزا بقيمة 57.5 مليار دينار، وهذا في ظل ارتفاع مخصصات الانفاق العام من جهة وتدني حصيلة الجباية العادية من جهة ثانية. ولم يختلف المشهد كثيرا خلال فترة التسعينات، حيث أنه وبالرغم من الارتفاع المطرد لحصيلة الجباية النفطية ما بين سنتي 1990 و1999 بانتقالها على التوالي من 76.2 مليار دينار إلى 588.3 مليار دينار، فإن رصيد الموازنة العامة كانت متقلب خلال نفس الفترة، حيث كان في حالة فائض خلال السنوات 1990، 1991، 1996 و1997 وسالبا خلال باقي السنوات، وهذا راجع إلى مخلفات فترة الثمانينات خاصة في يتعلق بتضخم المديونية الخارجية، ودخول الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي ودائنيها، وما تطلبته الاصلاحات الاقتصادية المسطرة من مخصصات مالية ما أسهم في الارتفاع الكبير في الانفاق العام خلال نفس الفترة.

وبحلول سنة 2000 شهدت الجباية النفطية طفرة كبير بسبب الارتفاع المستمر لأسعار النفط، حيث انتقلت حصيلة جباية النفط من 1213.2 مليار دينار خلال هذه السنة إلى 4088.6 مليار دينار سنة 2008 أي انها تضاعفت بأكثر من 3.3 مرة، لتشهد وضعية الموازنة العامة في الجزائر خلال نفس الفترة فوائض ضخمة عكست التدفقات المالية المحصلة في تلك الفترة، حيث انتقل رصيد الموازنة من فاض بقيمة 400 مليار دينار خلال سنة 2000 إلى فائض بقيمة 999.5 مليار دينار سنة 2008 أي أنه تضاعف بحوالي 2.5 مرة (مع تسجيله لفوائض ضعيفة خلال السنوات ما بين 2001 و2003)، غير أن تراجع حصيلة الجباية النفطية بنسبة 41% بين سنتي 2008 و2009 حول الموازنة من فائض إلى عجز بقيمة 588.3 مليار دينار، وفي ظل التراجع المحسوس لحصيلة الجباية النفطية خلال السنوات ما بين (2009–2015) مقارنة بالفترة التي سبقتها فقد بقيت وضعية الموازنة العامة في حالة عجز طيلة هذه المدة، حيث بلغ العجز ارقاما قياسية خاصة خلال سنتي 2014 و2015، حيث بلغ على التوالي قيمة 1257.3 و2553.2 مليار دينار، وهذا تحت تأثير كل من تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وانهيار أسعار النفط منذ 2014 هذا من جهة، والارتفاع الكبير لمخصصات الانفاق العام نتيجة السياسة المالية التوسعية المنتهجة من طرف الجزائر منذ سنة 2000 وضعف نظام الجباية العادية في تحصيل الايرادات من جهة ثانية.

المبحث الثاني: تحليل وقياس العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وهيكل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1971-2015)

بعد التطرق إلى مختلف مراحل الصناعة النفطية في الجزائر ومكانة القطاع النفطي ضمن هيكل الاقتصاد الجزائر والايرادات الناتجة عنه، سنقوم من خلال هذا المبحث بتحليل وقياس العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وكل من النفقات العامة والايرادات العامة وكذا رصيد الموازنة العامة لنقف على مدى تأثير أسعار النفط على سياسة المالية العامة في الجزائر خلال الفترة (1971-2015) والتي شهدت العديد من الاحداث والتطورات التي أثرت على أسعار النفط صعودا ونزولا، وللحكم أكثر على طبيعة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط و الموازنة العامة في الجزائر سنقوم بتحديد هذه العلاقة من خلال نموذج قياسي مبسط يقيس العلاقة بين تغير أسعار النفط وتغير رصيد الموازنة العامة على المدى الطويل خلال الفترة المذكورة.

المطلب الأول: العلاقة بين تغيرات أسعار النفط وهيكل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1971-2015)

باعتبار أن اقتصاد الجزائر يعتمد على الريع النفطي فمن الطبيعي أن يكون هناك تأثير لتقلبات أسعار النفط على بنود الموازنة العامة والمتمثلة في كل من النفقات العامة والايرادات العامة ورصيد الموازنة.

الفرع الأول: تحليل العلاقة بين تغيرات أسعار النفط والنفقات العامة خلال الفترة (1971-2015)

سبق وتعرضنا في الفصل الثاني لتطور أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ بداية عقد السبعينات (1970) من القرن الماضي وبعد انتهاء سيطرة شركات النفط العالمية على الانتاج، دخلت سوق النفط مرحلة الصعود والهبوط فيها يشبه الدروات الاقتصادية على مدار الأربع عقود ونصف الماضية، حيث شهدت السوق النفطية ثلاث طفرات رئيسية كانت أولها ما بين سنتي (1973-1974) والطفرة الثانية ما بين (1979-1980)، والثالثة كانت ما بين السنوات (2002- والنصف الأول من سنة 2008)، بينما شهد العالم أربع انهيارات كبرى في أسعار النفط كان أولها ما بين سنتي (1985-1986)، ثم (1990-1991)، وبعدها انخفاض ما بين سنتي (2008-2009) والتي تزامنت مع الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري)، وأخيرا الانهيار الحالي الذي بدأ منذ منتصف سنة 2014، كل هذه التقلبات والتطورات في أسعار النفط كان لها تأثير كبير على مسار سياسة الانفاق العام في الجزائر باعتبار أن هذه الأخير تعتبر من الدول المعتمدة بشكل كبير على صادرات النفط الخام، مما يترك أثر سلبي على مسار التنمية في الجزائر بالنظر لحالة عدم الاستقرار في للمخصصات الانفاقية في الجزائر ويمكن توضيح هذا المسار المتذبذب للإنفاق العام في الجزائر تبعا لتحركات أسعار النفط من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (4-5): نمو النفقات العامة في الجزائر تبعا لتغير أسعار النفط (1971-2015) **الوحدة: %.**

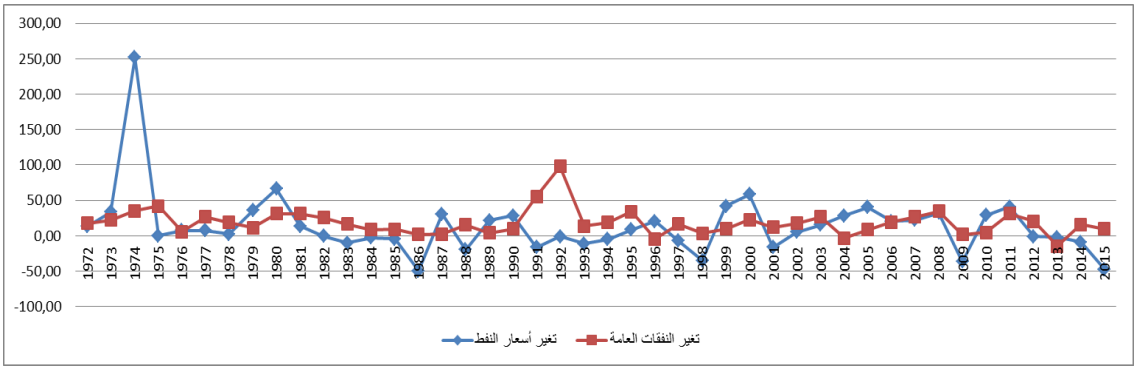

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحقين رقم (1) و(3).

منذ صدور قرار تأميم قطاع المحروقات في الجزائر سنة 1971 بدأ يتزايد شيئا فشيئا الاعتماد على عائدات الريع النفطي في رسم معالم المخططات التنموية في الجزائر، ومنه أطلقت السلطات العامة اليد لصرف المال العام بشكل متزايد مع خلال هذه المخططات التي كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى تجسيد الانفاق الاستثماري الحكومي على كل من القطاع النفطي وغير النفطي وكذا التركيز على الجانب الاجتماعي والبنى التحتية، وهذا بغطاء العائدات النفطية المتنامية بداية من الطفرة النفطية الأولى، لتتعزز العقلية الاتكالية على الريع النفطي في الجزائر مع الطفرة النفطية الثانية، حيث أن الملاحظ من خلال الشكل (4-5) أن النفقات العامة شهدت ما بين سنتي 1971 و1979 تزايدا كبير أين انتقلت من 6.9 مليار دينار إلى 33.5 مليار دينار على التوالي، أي بنسبة زيادة قدرت في المتوسط بـ: 22.33%، واستمرت أسعار النفط بالارتفاع خلال النصف الأول من الثمانينات لتتعرض إلى صدمة عكسية بداية من سنة 1986 والذي أحدثت اختلالات كبرى في جوانب عدة من الاقتصاد الوطني، إلا أن المسار الإنفاقي في الجزائر استمر في النمو لكن بوتيرة أقل من الفترة السابقة، حيث بلغ متوسط نمو النفقات العامة خلال الفترة (1980-1989) معدل 14.50% باعتبار أن المخططات التنموية كانت تستدعي الاستمرار في الانفاق العام، مما اضطر الجزائر للاستدانة من الخارج لتغطية العجز في الموازنة العامة للدولة، واضطرها للجوء إلى المؤسسات والهيئات الدولية على رأسها صندوق النقد الدولي لتسطير اصلاحات هيكلية تهدف إلى الخروج من الأزمة الاقتصادية الخانقة، باتباع سياسة مالية متحفظة خلال فترة التسعينات غير أن الانفاق العام استمر في الارتفاع خلال هذه الفترة لما تتطلبه الإصلاحات الاقتصادية والمالية المفروضة وهو ما فاقم حجم المديونية الخارجية في، وعلى العموم انتقل حجم الانفاق العام في الجزائر من 136.5 مليار دينار سنة 1990 إلى 961.7 مليار دينار سنة 1999 أي بمتوسط نمو قدره 25.49%، غير أن هذا الارتفاع في حجم الانفاق العام لم ينعكس بشكل إيجابي على التنمية خاصة في جانبها الاجتماعي بالنظر إلى الأوضاع المتردية اقتصاديا وسياسيا وأمنيا آنذاك.

ومع بداية الألفية الثالثة (2000) عرفت أسعار النفط قفزة كبيرة معلنة بداية طفرة نفطية جديدة، لتشهد معها سياسة الانفاق العام في الجزائر مسارا توسعيا تزامن مع وضع مخططات الانعاش الاقتصادي بداية من سنة 2001 والتي رصدت لها مبالغ ضخمة، ليشهد الانفاق العام منذ سنة 2000 تزايدا ملحوظا باستثناء سنتي 2003 و2013 أي كان هناك تراجع قيمة إجمالي النفقات العامة، وبلغ متوسط زيادة الانفاق العام خلال الفترة (2000-2008) ما نسبته 22.14% وهي الفترة التي تزامنت مع الطفرة السعرية للنفط، ليتراجع نمو النفقات العامة خلل الفترة (2009-2015) في المتوسط إلى معدل 9.86% في المتوسط وهذا تحت التأثير السلبي لكل من الأزمة المالية العالمية 2008 والانهيار في أسعار النفط خلال سنتي 2014 و2015.

إن ما يمكن استخلاصه هو أن سياسة الانفاق العام ومنذ تجسد عقلية الاتكال على الريع النفطي تتأثر بشكل نسبي (أي بدرجة أقل مقارنة بتأثر الايرادات العامة) بحركة أسعار النفط فنجدها تنمو بعدلات مرتفعة خلال فترة الطفرة السعرية للنفط، بينما تنمو بشكل أقل أو تنمو بمعدلات سلبية في بعض الحالات التي تتراجع فيها أسعار النفط بشكل كبير، خاصة خلال فترة الثمانينات (أزمة 1986) والأزمة النفطية الأخيرة لسنة 2014، الأمر الذي يعرقل في عديد المرات من تجسيد المشاريع التنموية في مختلف القطاعات وتأخر أنجازها وإلغائها في حالات أخرى نتيجة العسر المالي، وسيادة حالة من عدم اليقين بشأن تحصيل الايرادات العامة.

الفرع الثاني: تحليل العلاقة بين تغيرات أسعار النفط والايرادات العامة خلال الفترة (1971-2015)

بالنسبة للجزائر وباعتبارها بلدا نفطيا فإن الايرادات الناتجة عن استغلال وبيع النفط تضاف إلى تشكيلة الايرادات العامة، حيث أنه ومنذ تأميم قطاع المحروقات بنسبة 51% سنة 1971 ومع ارتفاع أسعار النفط خلال الطفرة النفطية الأولى والثانية وتزايد اهتمام السلطات العامة بالاستثمار في قطاع النفط وفتح المجال أكثر للاكتشاف والاستخراج، وعليه تنامت وبشكل كبير الجباية الناتجة عن النفط لتصبح المصدر الأول في تكوين إجمالي الايرادات العامة، وبالتالي فمن الطبيعي تكون الايرادات العامة في الجزائر تتأثر وبشكل بتغير في أسعار النفط الخام، وعلى العموم يمكن إظهار العلاقة الطردية بين كل من تغير أسعار النفط ومعدل نمو حصيلة الايرادات العامة من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (4-6): نمو الايرادات العامة في الجزائر تبعا لتغير أسعار النفط (1971-2015) **الوحدة: %.**

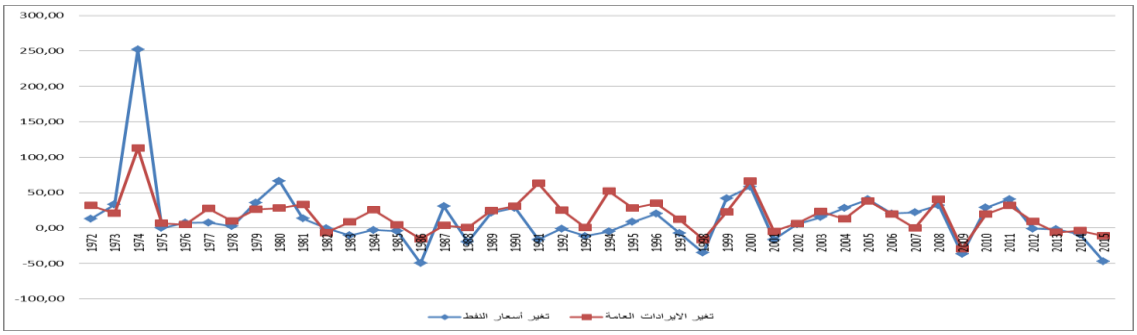

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: معطيات الملحقين رقم (1) و(3).

يتضح من خلال الشكل أعلاه المسار شبة المتطابق لكل من تغيرات أسعار النفط ونمو الايرادات العامة خلال الفترة (1971-2015)، حيث أن إجمالي الايرادات العامة في الجزائر شهدت ارتفاع مطرد وبمعدلات متفاوتة حيث انتقلت من 6.9 مليار دينار إلى 105.8 مليار دينار سنة 1985 أي بمتوسط معدل نمو 23.56% وهذا بالتزامن مع طفرتي النفط الأولى والثانية، مع تسجيل تراجع في حصيلة الايرادات العامة، أي تسجيل معدل نمو سالب بين سنتي 1981 و1982، غير أن التراجع الكبير في حصيلة الايرادات العامة كما هو واضح في الشكل تزامن مع انهيار أسعار النفط خلال سنة 1986 (تراجع بأكثر من 50%) أين كان معدل نموها سلبي بـ: 15.31% خلال نفس سنة، وهو راجع بطبيعة الحال لتراجع حصيلة الجباية النفطية.

بعد سنة 1986 شهدت حصيلة الايرادات العامة تذبذبا كبيرا تزامنا مع استمرار عدم استقرار أسعار النفط بعد الازمة النفطية وخلال فترة التسعينات نتيجة الأحداث الجيوسياسية التي سبق وتطرقنا إليها، وعلى العموم بلغ نمو الايرادات العامة في المتوسط خلال الفترة (1987-1999) معدل 21.78% مع تسجيل معدل نمو سلبي بنسبة 16.4 خلال سنة 1998، وهذا راجع لتأثير الأزمة المالية الآسيوية آنذاك وتراجع الطلب على النفط وبالتالي تراجع حصيلة الايرادات النفطية.

لقد شهدت أسعار النفط بين سنتي 1999 و2000 قفزة نوعية منذرة ببداية طفرة نفطية ثالثة، حيث استمرت أسعار النفط في الارتفاع من 17.44 دولار للبرميل كمتوسط خلال سنة 2000 لتلامس عتبة 100 دولار للبرميل كمتوسط خلال سنة 2008، لتجر معها حصيلة الجباية النفطية وبالتالي إجمالي الايرادات العامة في الجزائر إلى الارتفاع في واحدة من أكبر فترات الرخاء المالي في تاريخ الجزائر، أين ارتفعت حصيلة الايرادات العامة من 1578.1 مليار دينار سنة 2000 إلى 5190.5 مليار دينار سنة 2008 أي بمعدل نمو خلال نفس الفترة في المتوسط 22.51% (مع تسجيل معدل نمو سالب خلال سنة 2001).

وتحت التأثير السلبي المزدوج للأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) بين سنتي 2008 و2009 على كل من أسعار النفط والطلب عليه، تراجعت حصيلة الايرادات العامة في الجزائر بمعدل 29.18% خلال سنة 2009، لتعاود الارتفاع بتعافي أسواق النفط بعد الأزمة حيث سجلت معدلات نمو إيجابية خلال الفترة (2010-2012) وهي السنوات التي شهدت أسعار النفط فيها أرقاما قياسية لم تشهدها من قبل وصفت بمرحلة الذروة، لتبدا بعدها في الانكماش منذ سنة 2013 لتنهار أسعار النفط بداية من النصف الثاني من سنة 2014 وتزاد حدة الأزمة خلال سنة 2015، لتسجل هذه السنوات الثلاث تراجع في حصيلة الايرادات العامة في الجزائر بمعدلات 6.02، 3.68 و11.07% على التوالي.

وعليه ما يمكن استخلاصه أن حصيلة الايرادات العامة في الجزائر تتبع وبشكل مباشر تقلبات حصيلة الايرادات النفطية وبالتالي تقلبات أسعار النفط، وهذا في ظل ضعف وقصور الجباية العادية (خارج انفط) في تحصيل وجباية الايرادات، وضعف الادارة الضريبية والنظام الضريبي التي تسهل من ظاهرة التهرب الضريبي، إضافة إلى نقص الثقافة الضريبية والثقة في السياسات العامة ما يشجع على ظاهرة الغش الضريبي والفساد وهذا ما سوف نتطرق إليه لاحقا بشكل مفصل.

الفرع الثالث: تحليل العلاقة بين تغيرات أسعار النفط ورصيد الموازنة خلال الفترة (1971-2015)

باعتبار أن جانبي النفقات العامة والايرادات العامة في الجزائر هي شديدة التأثر بتقلبات أسعر النفط خاصة جانب الايرادات العامة فمن الطبيعي أن يكون رصيد الموازنة العامة هو الآخر يتبع تحركات أسعار النفط، حيث أنه رصيد الموازنة العامة بالنظر إلى تشكيلة حصيلة الايرادات العامة يسير في الاتجاه الموجب عند ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية والعكس صحيح، والشكل الآتي يوضح تطور كل من أسعار النفط الخام ورصيد الموازنة العامة نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1971-2015).

الشكل رقم (4-7): تطور كل من أسعار النفط ورصيد الموازنة العامة نسبة إلى PIB في الجزائر (1971-2015)

الوحدة: دولار للبرميل، %.

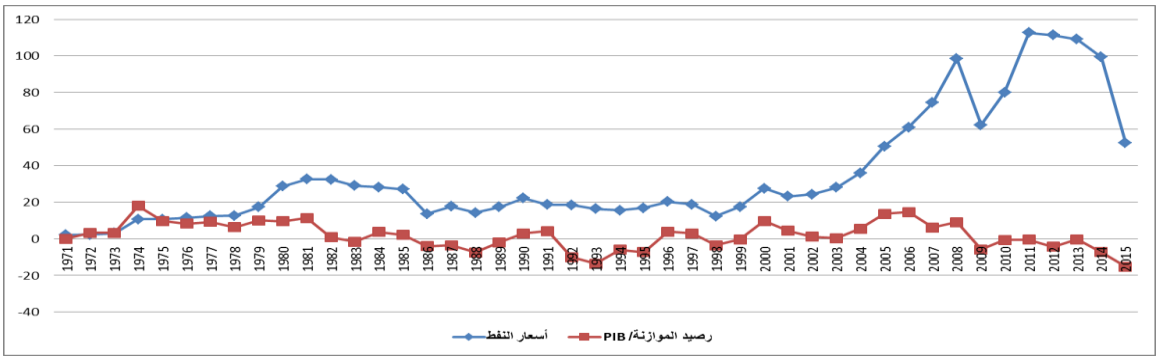

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحقين (2) و(3).

من خلال الشكل أعلا يتضح أن رصيد الموازنة العامة في الجزائر شهد العديد من حالات الفائض والعجز وهو ما يدعم فرضية عدم استقرار مكونات الموازنة العامة نتيجة تبعيتها لأسعار النفط كثير التقلب في الأسواق الدولية، حيث أن الموازنة العامة في الجزائر سجلت في كل فترات الطفرة النفطية رصيد موجب بينما سجلت في معظم أوقات تراجع أسعار النفط حالة عجز، ففي السنوات التي تزامنت مع الارتفاع المطرد لأسعار النفط أي ما بين سنتي 1971 و1985 سجلت الجزائر في معظم هذه السنوات فائض في الموازنة باستثناء سنتي 1971 و1983 أين سجلت عجز تراوح ما بين 0.08 و1.62% خلال هتين السنتين على التوالي، وبمجرد تراجع أسعار النفط وانهيارها خلال سنة 1986 سجل الموازنة العامة في الجزائر عجزا قدره 12.2 مليار دينار أي ما يمثل حوالي 4.11% من الناتج المحلي آنذاك، ليستمر العجز الموازني ويتفاقم أكثر مع استمرار أسعار النفط في مستويات منخفضة إلى غاية نهاية الثمانينات، وعلى العموم بلغ العجز الموازني خلال السنوات ما بين (1986-1989) في المتوسط ما نسبته 4.26% وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالحدود المثلى للعجز الموازني* وهو ما يعكس الوضعية المالية الصعبة التي مر بها الاقتصاد الوطني نتيجة تراجع أهم مصدر للإيرادات العامة وهو الجباية النفطية نتيجة انهيار أسعار النفط، واستمر الوضع المتقلب للموازنة العامة خلال فترة التسعينات، حيث سجلت رصيد موجب خلال سنتي 1990 و1991 ولتعود إلى وضعية العجز خلال السنوات ما بين (1992-1995) بمتوسط عجز قدره 127 مليار دينار وهو ما يمثل نسبة 9.27% من الناتج

*- ضبطت معاهدة ماستريخت سنة 1992 الحدود المسموح بها للعجز الموازني بالنسبة للدول الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، في حدود 3% من الناتج المحلي الاجمالي.

المحلي الاجمالي وهو ما يعكس تخبط السلطات العامة آنذاك وتوجهها نحو تبني نهج اقتصاد السوق برعاية صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية التي مرت بها الجزائر في حقبة التسعينات الأمر الذي أثر سلبا في حصيلة الايرادات العامة نتيجة استمرار أسعار النفط في مستويات منخفضة من جهة، وانحصار الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط وتراجع النشاط الاستكشافي بسبب الاوضاع الأمنية المتردية. كما سجلت رصيد الموازنة العامة فائض خلال سنتي 1996 و1997 سرعان ما تحول إلى عجز في سنتي 1998 و1999 قدره 3.58 و0.34% من الناتج المحلي خلال السنتين على التوالي، وهذا تحت التأثير السلبي للأزمة المالية الآسيوية على أسعار النفط وبالتالي تراجع حصيلة الجباية النفطية.

ومع حلول سنة 2000 شهدت أسعار النفط ارتفاعا مطردا، مما عزز و بشكل كبير حصيلة الايرادات العامة وبالتالي رصيد الموازنة العامة، حيث انتقل هذا الأخير من فائض قدره 400 مليار دينار سنة 2000 بعدما كان عجز في السنة السابقة إلى فائض قره 999.5 مليار دينار سنة 2008، هذه السنة التي مثلت منعرجا حاسما بالنسبة لوضعية الموازنة العامة، حيث وبعد تسجيل فوائض مالية على طول 9 سنوات كاملة عاد العجز الموازني بالظهور خلال سنة 2009 وهي السنة التي تفاقمت فيها الأزمة المالية العالمية ليتراجع معها كل من الطلب على النفط والأسعار بشكل كبير، الأمر الذي أدى إلى تراجع حصيلة الجباية النفطية في حدود 50% وبالتالي تراجع حصيلة الايرادات العامة، حيث بلغ العجز الموازني خلال هذه السنة ما نسبته 5.87% من الناتج المحلي ليتمر الوضع على حاله أي في حالة عجز إلى غاية سنة 2015 أين سجلت هذه السنة أعلى مستوى عجز قدر بـ: 2553.2 مليار دينار وهو ما يمثل 15.28% من الناتج المحلي، وهذا نتيجة تداعيات الانهيار الكبير لأسعار النفط او ما يعرف بالأزمة النفطية الراهنة، وعلى العموم بلغ العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة (2009-2015) في المتوسط نسبة 4.9% من الناتج المحلي الاجمالي، وهذا بالرغم ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية خلال الفترة 2011 إلى غاية منتصف سنة 2014.

وعلى العموم ما يمكن استخلاصه هو أن وضعية الموازنة العامة في الجزائر تتأثر بشكل كبير بحركة أسعار النفط، باعتبار أن النسبة الأهم ضمن حصيلة الايرادات العامة تأتي من النفط، غير أنه هناك أسباب أخرى لحدوث العجز الموازني في الجزائر إلى جانب التأثير السلبي لتراجع أسعار النفط، يمكن إجمالها في:

- ✓ التزايد المستمر للنفقات العامة حتى في حالات تراجع الايرادات، نتيجة ما تتطلبه البرامج والمخططات التنموية المسطرة من إمكانات مادية ومالية على طول المدة ما بين (1971-2015)؛
- ✓ قصور النظام الضريبي على تحصيل الايرادات العامة خارج النفط (جباية عادية)، نتيجة ضعف الادارة الضريبية وانتشار ظاهرتي التهرب والغش الضريبي؛

- ✓ ارتفاع خدمات الدين العام نتيجة تفاقم هذا الأخير، خاصة في فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، الأمر الذي أدى إلى توجيه جزء كبير من الايرادات نحو تسديد الدين العام الداخلي أو الخارجي؛
- ✓ ضعف مساهمة القطاعات خارج النفط في تكوين الناتج الاجمالي، وبالتالي ضعف مساهمتها في تحصيل الايرادات واستقرارها؛
- ✓ الاعتماد بشكل كبير في تلبية مختلف الاحتياجات الضرورية (الغذاء، المواد نصف مصنعة والتكنولوجيا وغيرها) من الخارج، مما يسهل استنزاف الاحتياطات والفوائض المالية المجمعة خلال فترات الطفرة؛
- ✓ التدهور المستمر في قيمة العملة الوطنية الدينا وبالتالي ارتفاع مستويات التضخم، نتيجة انعدام الطلب على الدينار باعتبار أن الجزائر لا تصدر سوى النفط الخام، مما يضطر السلطات نحو زيادة المعروض النقدي لمجابهة المطالبة بالرفع من الأجور والمستوى المعيشي لأفراد المجتمع نتيجة تأكل القيمة الشرائية للدينار.

المطلب الثاني: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (1971-2015)

مرورا بالخطوات اللازمة لبناء النماذج القياسية تم اقتراح النموذج المناسب لقياس أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد موازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1971-2015)، وتقدير حجمه على المدى الطويل.

الفرع الأول: متغيرات وبيانات النموذج

1- متغيرات النموذج: تم استعمال متغير تقلب أسعار النفط كمفسر لتطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1971-2015)؛ وقد نم ضبط المتغيرين بالرمزين الآتيين:

- المتغير التابع: تغير رصيد الموازنة (CBB)؛
- المتغير المستقل: تقلبات أسعار النفط (OPC).

وعليه تكون معادلة النموذج في الأجل الطويل وفقا للمعادلة التالية:

$$CBB_t = \beta_0 + \beta_1 OPC + \varepsilon_t$$

2- بيانات النموذج: البيانات المستعملة في هذا النموذج ممثلة في الجدول رقم (4-11)، وهي مستقاة من منشورات الديوان الوطني للإحصائيات وتقارير بنك الجزائر وتشمل الفترة (1971-2015).

الجدول رقم (4-10): تغير كل من أسعار النفط ورصيد الموازنة العامة في الجزائر (1971-2015)

	CBB	OPC
1971		
1972	45.5909090...	0.12807881...
1973	50	0.50246305...
1974	456.909090...	4.28571428...
1975	273	4.28571428...
1976	278.136363...	4.66995073...
1977	364.909090...	5.10344827...
1978	304.454545...	5.25615763...
1979	588	7.49753694...
1980	709.090909...	13.1083743...
1981	988.681818...	15.0147783...
1982	82.8636363...	14.9507389...
1983	-189.04545...	13.3054187...
1984	444.954545...	12.9113300...
1985	274.136363...	12.3054187...
1986	-550.22727...	5.68472906...
1987	-498.68181...	7.73399014...
1988	-1189.9090...	6.01477832...
1989	-367.18181...	7.52709359...
1990	728.272727...	9.96551724...
1991	1673.72727...	8.17241379...
1992	-4920.2272...	8.08374384...
1993	-7393.4545...	7.04433497...
1994	-4051.1818...	6.65024630...
1995	-6721.0909...	7.30541871...
1996	4571.36363...	8.99507389...
1997	3704.27272...	8.29064039...
1998	-4600.2727...	5.04926108...
1999	-507.45454...	7.59113300...
2000	18184.5909...	12.5960591...
2001	8387.27272...	10.3891625...
2002	2389.27272...	11
2003	15237.4090...	12.8423645...
2004	15499.5909...	16.7586206...
2005	46855.1363...	23.9211822...
2006	53951.5	29.0492610...
2007	26329.6818...	35.6650246...
2008	-58571.954...	47.4975369...
2009	-44134.181...	29.6403940...
2010	-63285.181...	38.4137931...
2011	-105830.77...	54.4679802...
2012	-32671.727...	53.8719211...
2013	-3026.2727...	52.7783251...
2014	-57149	47.9261083...
2015	-116053.54...	24.8423645...

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج **Eviews10**.

لقد تم حساب التغير باعتماد سنة 1971 كأساس، ويبين الجدول الموالي الخصائص الإحصائيات لها أين نجد أن عدد المشاهدات هي 44 مشاهدة.

الجدول رقم (4-11): الخصائص الإحصائية لبيانات متغيرات النموذج

	CBB	OPC
Mean	-7030.421	16.34304
Median	177.9318	10.17734
Maximum	53951.50	54.46798
Minimum	-116053.5	0.128079
Std. Dev.	31660.68	15.27201

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد مخرجات برنامج **EVIEWS10 .**

يتضح من الجدول أعلاه أن متوسط تغير OPC يقدر بـ: 10.17% وقد تراوحت قيمه ما بين 0.12% كأقل قيمة و54.46% كأعلى قيمة وبانحراف معياري قدره 15.27. أما متوسط تغير CBB يقدر بـ: 177.93% وقد تراوحت قيمه ما بين – 116953.5 كأقل قيمة 53951.5 كأعلى قيمة وبانحراف معياري قدره 31660.68.

الفرع الثاني: أسلوب التقدير

تتعدد الأساليب التي يتم اعتمادها في تقدير النموذج، أولها استخدام أسلوب المربعات الصغرى العادية (OLS) وثانيها أسلوب التكامل المشترك، وثالثها أسلوب نموذج تصحيح الخطأ. والذي يحدد الأسلوب الأمثل في التقدير هو إجراء اختبارات استقرار السلاسل الزمنية.

1- تطور متغيرات النموذج: تساعد الأشكال البيانية فهم الشكل العام لتطور متغيرات النموذج وإبراز الخصائص الأساسية من بينها خاصية الاستقرارية، ومن خلال مخرجات برنامج (eviews10) تم الحصول على الأشكال الآتية:

الشكل رقم (4-8): المنحنيات البيانية لتطور السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج

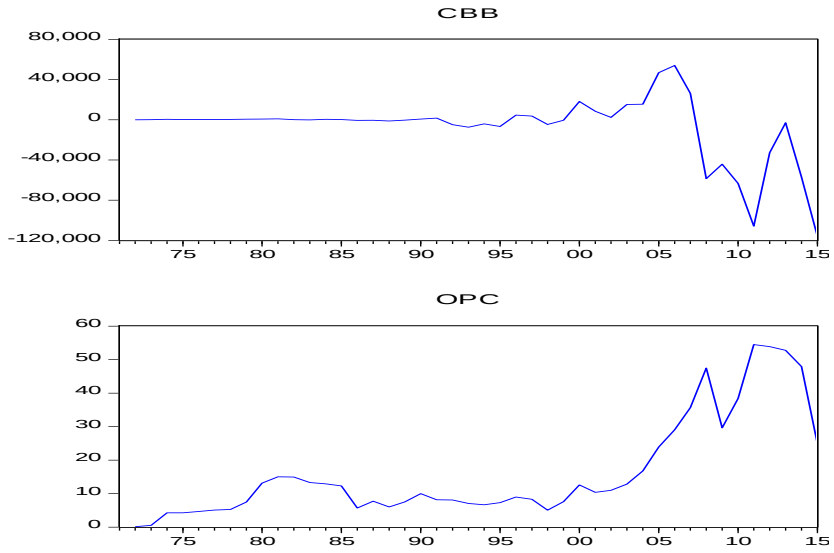

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم (4-12) ومخرجات برنامج **EVIEWS 10**

يتضح من الأشكال السابقة المبينة لتطور متغيرات النموذج عدم وجود اتجاه عام واضح لبعض المتغيرات المدرجة في النموذج ما قد يشير إلى وجود بعض المتغيرات المستقرة في المستوى، وللتأكد من ذلك يجب القيام باختبارات استقرارية السلاسل الزمنية.

2- اختبار الاستقرارية: إن نماذج الانحدار في حالة السلاسل الغير مستقرة قد تعطي نتائج مضللة وهو ما يعرف بالانحدار الزائف، لذلك سنحاول دراسة إمكانية وجود تكامل مشترك بين السلاسل محل الدراسة، لكن وقبل إجراء هذا الاختبار ينبغي دراسة استقرارية السلاسل لتحديد درجة تكامل السلاسل.

بتطبيق اختبار "**ديكي فولر**" البسيط والمطور (ADF) على السلاسل قبل أخذ الفروق وبعد أخذ الفروق، نتائج هذه الاختبارات ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-12): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج

المتغيرات	قبل أخذ الفروق		بعد أخذ الفروق الأولى		درجة التكامل
	النموذج المناسب	ADF	النموذج المناسب	ADF	
CBB	بدون اتجاه عام وثابت	0,0000			I(0)
OPC	بدون اتجاه عام وثابت	0,4628	بدون اتجاه عام وثابت	0,0000	I(1)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات **EVIEWS 10**.

الجدول أعلاه يلخص نتائج اختبار الاستقرارية، ولإجراء اختبار جذر الوحدة قمنا أولا باختيار النموذج المناسب من بين ثلاث نماذج (نموذج يحتوي على الاتجاه العام والثابت، نموذج يحتوي على الثابت فقط، نموذج لا يحتوي لا على الاتجاه العام ولا على الثابت)، وبدلا من عرض القيم الجدولية والمحسوبة تم عرض الاحتمالية مباشرة (probabilité) لأنها تقود إلى نفس النتيجة، فإذا كانت الاحتمالية أكبر من 0,05 تم قبول الفرضية الصفرية وإلا يتم رفضها.

نتائج هذا الاختبار بينت أن السلسلة الزمنية للمتغير OPC متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، أما السلسلة الزمنية للمتغير CBB فهي متكاملة من الدرجة 0 أي أنها مستقرة في المستوى I(0)، وهذا ما يعني تحقق الشرط الضروري لوجود التكامل المشترك وفق منهجية (ARDL) فجميع السلاسل متكاملة في أقل الدرجة من الثانية.

3- اختبار التكامل المشترك في إطار نموذج ARDL: قبل اختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات يجب تحديد فترات التباطؤ الزمني أولا.

- **تحديد فترات أو فجوات التباطؤ الزمني:** من أجل تحديد درجة الإبطاء المثلى تم الاعتماد على المعايير التالية:

- ✓ معيار معامل التحديد المصحح ADJ.R-sq؛
- ✓ معيار المعلومات لـ: AIC (AKAIKE Information Criterion) AKAIKE؛
- ✓ معيار المعلومات لـ: SC (Schwarz Information Criterion) Schwarz؛
- ✓ معيار المعلومات لـ : HQIC (Hannan & Quinn Information Criterion).

هذه المعايير أعطت النتائج الموضحة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (4-9): تحديد فترة التباطؤ الزمني الأمثل للنموذج

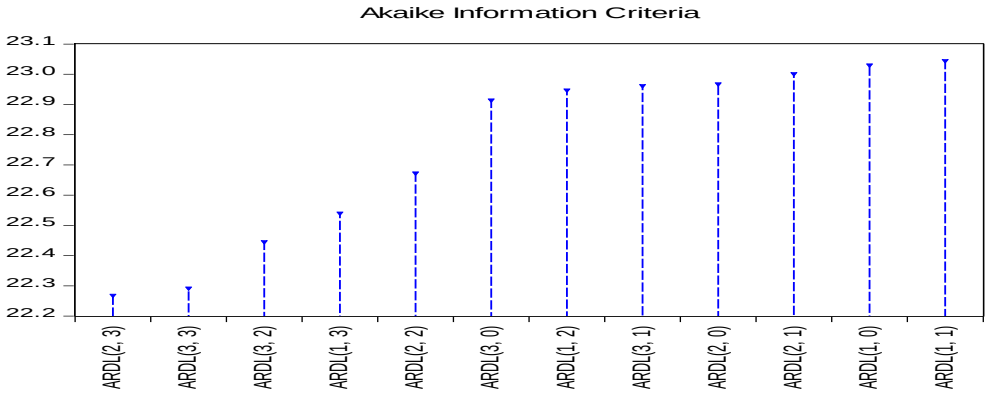

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات **EVIEWS 10.**

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن جميع المعايير المشار إليها سابقا بينت أن النموذج (ARDL2.3) هو النموذج المناسب للبيانات، كما يبين الجدول رقم (4-14) الخاص بتحديد النموذج الأمثل، حيث يعتبر النموذج رقم 5 هو الأمثل وهذا على أساس أكبر قيمة بالنسبة لمعيار معامل التحديد المصحح، وأقل قيمة بالنسبة لباقي المعايير.

الجدول رقم (4-13): تحديد فترة التباطؤ الزمني الأمثل للنموذج

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
5	-449.485851	22.267602	22.560164	22.374137	0.780984	ARDL(2, 3)
1	-448.974739	22.291451	22.625806	22.413205	0.779904	ARDL(3, 3)
2	-453.123237	22.445036	22.737597	22.551571	0.738462	ARDL(3, 2)
9	-456.063971	22.539706	22.790473	22.631021	0.706746	ARDL(1, 3)
6	-458.782184	22.672302	22.923068	22.763617	0.665166	ARDL(2, 2)
4	-464.731029	22.913709	23.122681	22.989805	0.564866	ARDL(3, 0)
10	-465.406775	22.946672	23.155644	23.022768	0.550284	ARDL(1, 2)
3	-464.709770	22.961452	23.212219	23.052768	0.552898	ARDL(3, 1)
8	-466.823082	22.966980	23.134157	23.027857	0.531139	ARDL(2, 0)
7	-466.525748	23.001256	23.210228	23.077352	0.525054	ARDL(2, 1)
12	-469.113356	23.029920	23.155303	23.075578	0.489517	ARDL(1, 0)
11	-468.408260	23.044305	23.211483	23.105182	0.493446	ARDL(1, 1)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات **EVIEWS 10.**

- **اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج:** لاختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات يستعمل اختبار الحدود (ARDL Bounds Test) والذي يعتمد على إحصائية فيشر التي يتم مقارنتها مع القيم الجدولية لبيرسون (Pesaran)، نتائج هذا الاختبار مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-14): نتائج اختبار الحدود بين متغيرات النموذج

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	19.65291	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات **EVIEWS 10.**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة المحسوبة لفيشر المقدرة بـ: 19,65 أكبر من الحد الأعلى للاختبار I1 Bound عند جميع المستويات، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

الفرع الثالث: تقدير معلمات النموذج واختباره

لا يكون النموذج المقدر معبرا عن صحة العلاقة إلا بعد إجراء العديد من الاختبارات الاقتصادية والقياسية للتأكد من موافقته للأطر النظرية وخلوه من مشاكل الاقتصاد القياسي.

1- تقدير معلمات النموذج: برنامج (**EVIEWS 10**) يقدر العلاقة التوازنية طويلة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ (العلاقة قصيرة الأجل) آنيا، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-15): نتائج تقدير النموذج

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(CBB)
Selected Model: ARDL(2, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/11/18 Time: 12:35
Sample: 1971 2015
Included observations: 41

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13033.20	3931.034	3.315462	0.0022
CBB(-1)*	-0.749495	0.121042	-6.192003	0.0000
OPC(-1)	-1477.436	219.2159	-6.739637	0.0000
D(CBB(-1))	0.500542	0.139559	3.586607	0.0010
D(OPC)	-424.3847	436.2036	-0.972905	0.3375
D(OPC(-1))	2959.505	541.2134	5.468276	0.0000
D(OPC(-2))	2392.670	541.7152	4.416841	0.0001

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OPC	-1971.241	287.9640	-6.845442	0.0000
C	17389.30	5044.850	3.446940	0.0015

EC = CBB - (-1971.2409*OPC + 17389.2958)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات **EVIEWS 10.**

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن معلمة التعديل أو ما يسمى بقوة الإرجاع للتوازن معنوية وسالبة (0,74-)، ولكن ما يهم أكثر في دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة هو المعادلة التوازنية طويلة الأجل والتي تأخذ الشكل التالي:

$$CBB_t = 17389,30 - 1971,241\ OPC$$

2- الاختبارات الاقتصادية: يظهر من النموذج المقدر وخصوصا العلاقة طويلة الأجل أن:

- هناك علاقة عكسية طويلة الأجل بين معدل تقلبات أسعار النفط وتغير رصيد الموازنة العامة، حيث أن كل زيادة موجبة في سعر النفط مقارنة بسنة الأساس (1971) بوحدة واحدة يقابلها انخفاض في رصيد الموازنة العامة بمقدار 19.71%.

وبالتالي العلاقة السابقة يمكن قبولها اقتصاديا من منطلق أن التغيرات المستمرة لأسعار النفط كان لها تأثير سلبي على الموازنة العامة باعتبار هذه الأخيرة سجلت العديد من حالات العجز بالرغم من أن أسعار النفط كانت مرتفعة، وهذا نتيجة جمود سياسة الانفاق العام وعدم ترشيده والقدرة في التحكم فيه وكذا ضعف كفاءة الاستثمارات العامة، ناهيك عن جمود النظام الضريبي في جباية الايرادات، وعليه فمن نتائج حالة عدم اليقين بشأن تحصيل الايرادات باعتبار أسعار النفط شديدة التقلب هو التأثير السلبي على سياسة الموازنة العامة، وهو دليل أيضا على إصابة الاقتصاد الوطني بتداعيات المرض الهولندي ولعنة الموارد.

3- الاختبارات القياسية: تبين الاختبارات القياسية التالية ملائمة النموذج المقدر وخلوه من مشاكل الاقتصاد القياسي، وهي الاختبارات تعتمد على بواقي التقدير التي يمكن تمثيلها وتوضيحها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-10): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي للنموذج

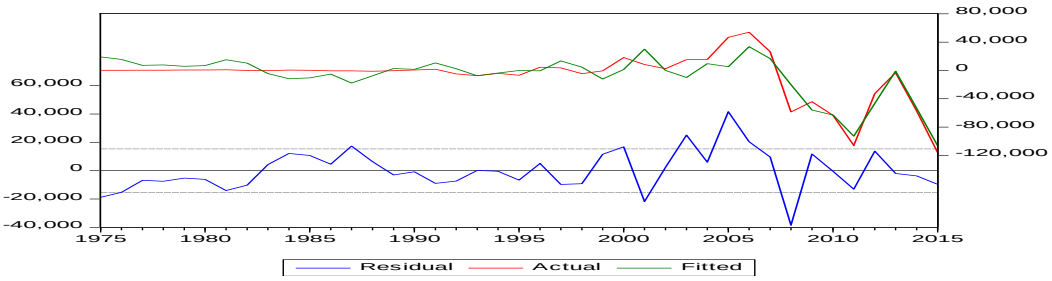

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات **EVIEWS 10.**

يوضح الشكل أعلاه سلسلة البواقي التي تمثل الفرق بين القيم الحقيقية والقيم المقدرة، حيث يظهر أن القيم المقدرة تقترب كثيرا من القيم الفعلية، وباستعمال قيم سلسلة البواقي يمكن اختبار النموذج من خلال الاختبارات القياسية الآتية:

- **اختبار استقرار النموذج (Stability Test):** من بين الاختبارات المعتمدة لاختبار ثبات أو استقرار النموذج نعتمد على اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) الذي يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-11): اختبار (CUSUM) لاستقرارية النموذج

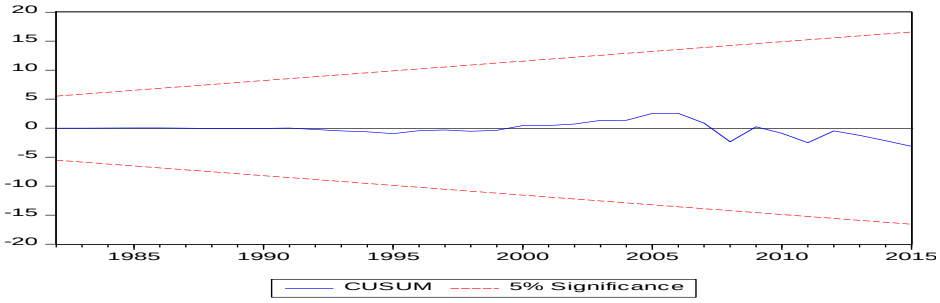

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات **EVIEWS 10.**

من خلال الشكل يتبين بأن النموذج مستقر ويمثل بشكل جيد العلاقة بين المتغيرات؛ أي ملائمة الصيغة الخطية لبيانات النموذج عند مستوى معنوية قدره 5%.

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque Bera) Normality test:** كانت نتائج هذا الاختبار كما هو مبين في الشكل الآتي:

الشكل رقم (4-12): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج

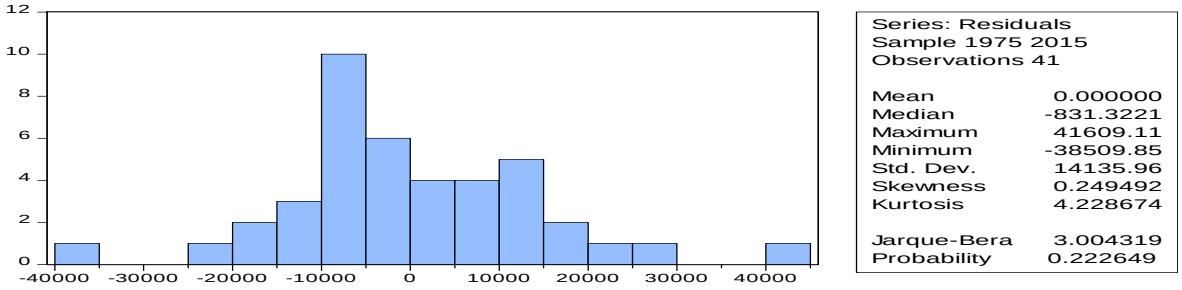

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات **EVIEWS 10.**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية الاختبار (0,22) أكبر من 5% مما يعني قبول فرضية التوزيع الطبيعي للبيانات.

- **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Breusch-Godfrey):** باعتبار أن هذا الاختبار يعتمد بالدرجة الأولى على إحصائية مضاعف لاغرانج LM (Multiplicateur de lagrange)، تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-16): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	2.071645	Prob. F(1,33)	0.1595
Obs*R-squared	2.421827	Prob. Chi-Square(1)	0.1197

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 06/11/18 Time: 12:50
Sample: 1975 2015
Included observations: 41
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CBB(-1)	-0.163908	0.180779	-0.906679	0.3711
CBB(-2)	0.088356	0.150459	0.587090	0.5611
OPC	-105.0951	435.6502	-0.241237	0.8109
OPC(-1)	8.904019	710.5420	0.012531	0.9901
OPC(-2)	172.2073	715.4090	0.240712	0.8113
OPC(-3)	-214.1720	553.7420	-0.386772	0.7014
C	1505.287	4009.316	0.375447	0.7097
RESID(-1)	0.344711	0.239496	1.439321	0.1595

R-squared	0.059069	Mean dependent var	0.000000
Adjusted R-squared	-0.140522	S.D. dependent var	14135.96
S.E. of regression	15096.54	Akaike info criterion	22.25550
Sum squared resid	7.52E+09	Schwarz criterion	22.58985
Log likelihood	-448.2377	Hannan-Quinn criter.	22.37725
F-statistic	0.295949	Durbin-Watson stat	1.952938
Prob(F-statistic)	0.950615		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات **EVIEWS 10.**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية الاختبار (0,11) أكبر من 5% مما يعني قبول فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية.

- **اختبار ثبات تباين حد الخطأ (Heteroscedasticity):** من أهم الاختبارات المستخدمة في الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين اختبار آرش (Test de ARCH)، وكانت نتائجه حسب الجدول الآتي.

الجدول رقم (4-17): نتائج اختبار ثبات تباين حد الخطأ للنموذج

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.012030	Prob. F(1,38)	0.9132
Obs*R-squared	0.012659	Prob. Chi-Square(1)	0.9104

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/11/18 Time: 12:51
Sample (adjusted): 1976 2015
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.87E+08	65683543	2.853764	0.0070
RESID^2(-1)	0.017762	0.161941	0.109681	0.9132

R-squared	0.000316	Mean dependent var	1.91E+08
Adjusted R-squared	-0.025991	S.D. dependent var	3.58E+08
S.E. of regression	3.63E+08	Akaike info criterion	42.30562
Sum squared resid	5.00E+18	Schwarz criterion	42.39007
Log likelihood	-844.1125	Hannan-Quinn criter.	42.33616
F-statistic	0.012030	Durbin-Watson stat	2.007231
Prob(F-statistic)	0.913239		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات **EVIEWS 10.**

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن احتمالية الاختبار (0,91) أكبر من 0,05 مما يعني قبول فرضية ثبات تباين الأخطاء العشوائية.

المطلب الثالث: تفسير التأثيرات السلبية للنفط على هيكل الموازنة العامة في الجزائر

إن المكانة الهامة للنفط ضمن هيكل الاقتصاد الجزائري خاصة في جانب المالية العامة، باعتباره أهم مصدر للإيرادات العامة، غير أن الاعتماد المفرط على الريع النفطي تولد عنه جملة من التأثيرات السلبية على التوازن المالي للدولة بوجه خاص، تتجلى كلما حدثت صدمة نفطية في الأسواق العالمية.

الفرع الأول: التأثيرات السلبية على النفقات العامة

1- ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر: يعتبر حجم الانفاق العام من أهم دلالات تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث أن من المعروف أنه في الدول الريعية خاصة النفطية يسطر القطاع العام على معظم جوانب الحياة الاقتصادية، لتترجم هذه السيطرة على شكل مخصصات مالية للاستثمار العام أو لتمويل مشاريع ذات بعد اقتصادي أو اجتماعي أو بنى تحية...الخ، مما يجل من مستويات الانفاق العام جد مرتفعة في مثل هذه الدول، خاصة في الفترات التي ترتفع فيها أسعار النفط والوضع لا يختلف بالنسبة للاقتصاد الجزائري باعتبار أن هذا الدولة تسيطر بشكل كلي على أهم مصدر للدخل الوطني (قطاع النفط)، وبالتالي تسيطر السلطات العامة بشكل واسع على تمويل مختلف القطاعات والجوانب الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى ارتفاع حجم الانفاق العام خاصة في فترات الطفرة المالية، من أجل الحكم أكثر على ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر يمكن رصد نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول رقم (4-18): الانفاق العام نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر (1971-2015) **الوحدة:** %.

السنوات	79-1971	89-1980	99-1990	2000	2001	2002	2003
الانفاق العام إلى PIB	28.15	32.97	32.35	28.57	31.25	34.28	37.32
السنوات	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
الانفاق العام إلى PIB	30.76	27.13	28.80	33.18	37.83	42.61	48.47
السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**		
الانفاق العام إلى PIB	40.42	43.54	36.18	40.60	45.84		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة احصائية 1962-2011**. (السنوات 1971-2011). - تقرير بنك الجزائر، 2016 (السنوات 2012-2015).

كما أشرنا سابقا في الفصل الثالث فإن الاتفاق حول موضوع الانفاق العام يجب أن يكون في حدود معقولة، حيث حددت في عديد الدراسات في حدود 30% من الناتج المحلي الاجمالي وهذا تجنبا لأثر مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص، وعليه وبالنظر إلى معطيات الجدول أعلاه نلاحظ الارتفاع الكبير للنفقات العامة في الجزائر نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي، حيث انتقلت من 28.15% كمتوسط خلال الفترة (1971-1979) إلى 32.97% كمتوسط خلال الفترة (1980-1989) وهذا نتيجة ارتفاع مداخيل الجزائر وتزايد النفقات بسبب الطفرة النفطية الأولى خلال مرحلة السبعينات لتواصل الارتفاع خلا سنوات الثمانينات، بالرغم من تسجيل تراجع كبير في عائدات النفط بداية من سنة 1986 إلا أن سياسة الانفاق العام استمرت في التزايد بسبب تسطير المخططات التنموية، مما أثر وبنفس الاتجاه على سياسة الانفاق العام لتنخفض نسبة مساهمة

هذا الأخير في الناتج المحلي الاجمالي في بداية التسعينات، حيث لم تتجاوز 29% خلال سنتي 1990 و1991، وهذا راجع إلى تطبيق سياسة مالية انكماشية تتماشي وشح الموارد خلال الفترة السابقة وتحت ضغوط المديونية الخارجية ودخول الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي (برنامج الاستعداد الائتماني) وما يتبعها من تطبيق شروط وسياسات صارمة، غير أن هذه النسبة واصلت في مستوى مرتفع خلال الفترة (1990- 1999) حيث بلغت 32.35**%**، هذا بالرغم من الضغوط الممارسة من طرف صندوق النقد الدولي (التصحيح الهيكلي)، وفي ظل التزايد الكبير للعجز الموازني واستمرار المديونية الخارجية في مستويات مرتفعة.

وبحلول سنة 2000 ونتيجة تسطير الجزائر لبرامج النمو الاقتصادي ابتداء من سنة 2001 والبرامج التي تلته، فإن الأمر تطلب رصد مخصصات مالية ضخمة، وما سهل الأمر هو الطفرة المالية التي شهدتها الجزائر نتيجة الارتفاع المطرد لأسعار النفط خاصة خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2000 و2008، مما أطلق العنان للسلطات العمومية الانفاق وبشكل ضخم، حيث وباستثناء سنتي 2005 و2006 فقد فاق حجم الانفاق العام نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي على طول المدة ما بين (2000-2015) الحد الأمثل، حيث بلغت هذه النسبة غي المتوسط لنفس الفترة 36.65**%**، والملاحظ أيضا خلال هذه الفترة هو أنه بالرغم من التراجع الكبير في الايرادات العامة تحت تأثير انهيار أسعار النفط، إلا أن السلطات العمومية لم تستطع التراجع عن سياستها المالية التوسعية، وبالرغم من تسطير جملة من الاجراءات التقشفية، وهذا راجع إلى جملة من الأسباب أهمها ضغط الجبهة الاجتماعية، طيلة هذه الفترة مما اضطر إلى الرفع مستويات الاعانات والمخصصات ذات الطابع الاجتماعي وكذا مستوى الكتلة الأجرية، هذه الأخير تمثل النسبة الأهم في مخصصات الانفاق العام باعتبار أن النسبة الأكبر من الفئات المشتغلة تعمل في القطاع العام، نتيجة هيمنة هذا الأخير على مجمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

ويرجع تزايد الانفاق العام في الجزائر إلى تزايد كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز **(أنظر الملحق رقم 3)**، ولعل من أهم أسباب تزايد نفقات التسيير في الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية نجد:[1]

- ارتفاع نفقات الخدمة العمومية، حيث مثلت سنة 2000 ما نسبته 39.21% من إجمالي الانفاق العام لتصل إلى ما نسبته 48.66% سنة 2015؛
- ارتفاع مخصصات التحويلات الجارية، حيث بلغت نسبة هذه الأخيرة 26.13% سنة 2015؛
- ارتفاع نسبة الكتلة الأجرية، حيث مثلت نفقات المستخدمين ما نسبته 22.2% سنة 2000 إلى غاية 28.35 سنة 2015 وذلك بسبب الرفع من نسبة الأجر القاعدي من 6000 دج سنة 2000 إلى غاية 18000 دج سنة 2012، وذلك بسبب تزايد احتجاجات العمال والمتقاعدين وأصحاب الحقوق من تحسين أجورهم ومعاشاتهم؛
- ارتفاع التحويلات الاجتماعية للفئات الهش، مثل رفع المنحة الجزافية...الخ.

[1]- **أنظر:**

- الديوان اوطني للإحصايات، حوصلة إحصائية 1962-2011.
- تقارير بنك الجزائر 2002-2016.

أما أسباب ارتفاع النفقات الرأسمالية فتعود بالأساس إلى اتباع الجزائر لسياسة مالية توسعية ابتداء من سنة 2000 وتسطيرها لثلاث برامج تنموية خلال الفترة (2001-2014)، وهي على التوالي: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) بتكلفة إجمالية بلغت 6.9 مليار دولار، البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2005-2009) بتكلفة إجمالية وصلت إلى 150 مليار دولار، برنامج توطيد النمو للفترة (2010-2014) بمخصصات مالية وصلت إلى 286 مليار دولار.[1]

2- عدم فعالية الانفاق العام: إن ما يعاب على سياسة الانفاق العام في الجزائر أنه وبالرغم من حجمها الكبير، طيلة عقود من الزمن غير أن فعاليته في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية ومتوازنة كانت محدودة، ناهيك عن التشوهات التي تزامنت مع هذا النمط التوسعي من الانفاق خاصة في الشق المتعلق بارتفاع معدلات البطالة، حيث وصلت نسبة هذه الاخيرة خلال فترة السبعينات من القرن الماضي 20.6% كمتوسط لتصل إلى 22.5 خلال فترة التسعينات، إضافة إلى النمو الكبير في الكتلة النقدية المطروحة في السوق، مما نتج عنه موجات كبيرة من التضخم، حيث بلغت نسبته كمتوسط خلال فترة السبعينات إلى 7.7% ليصل إلى مستوى قياسي خلال فترة التسعينات بنسبة 18.6 نتيجة تخبط الاقتصاد الجزائري في اختلالات هيكلية ومالية كبيرة، والشكل الآتي يوضح تطور كل من معدلات البطالة والتضخم خلال الفترة (1971-2015).

الشكل رقم (4-13): تطور نسبة البطالة والتضخم في الجزائر (1971-2015) الوحدة %.

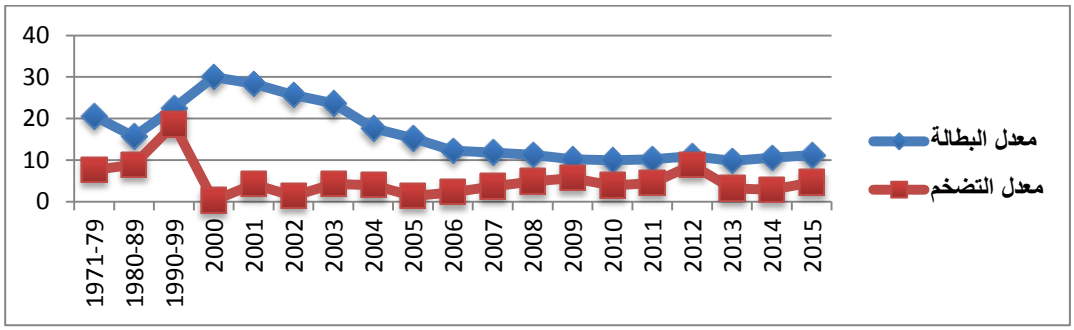

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية 1962-2011**. (السنوات 1971-2011).- تقرير بنك الجزائر، 2016 (السنوات 2012-2015).

استمر معدل البطالة في الجزائر في مستوى قياسي خلال سنة 2000 حيث وصل إلى 30%، غير أنه بدا في التراجع بداية من نفس السنة، حيث بلغ خلال سنة 2015 نسبة 11.2%، ومعدل 15.57 كمتوسط خلال الفترة (2000-2015) أي بنسبة تراجع عن الفترة السابقة بلغت 30.8%. أما فيما يخص معدل التضخم فقد بلغت خلال سنة 2000 نسبة 0.3% وهو أدنى حد له خلال الفترة (2000-2015)، وبلغ أقصى حد له سنة 2012 بمعدل 8.8% ليبلغ في المتوسط لنفس الفترة 3.76%. أما الجانب المتعلق بالتضخم فلا يختلف الوضع في الجزائر كثيرا عن البلدان المعتمدة على النفط، حيث أنه وفي ظل الطفرات النفطية وبالتالي المالية، يكون هناك تأثير سلبي للصدمات السعرية للنفط على الاستقرار النقدي.

[1]- حداب محي الدين، **ترشيد الانفاق العام كدعامة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل الازمة النفطية الراهنة**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 06، جامعة زيان عاشور الجلفة، أفريل 2017، ص 185.

3- الميل نحو الانفاق الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري: من بين المفارقات والسلبيات التي تعتري سياسة الانفاق العام في الجزائر نجد سوء توزيع المخصصات المالية بين النفقات الاستهلاكية (نفقات التسيير) والنفقات الاستثمارية (نفقات التجهيز)، وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (4-14): نسبة كل من نفقات التسيير والتجهيز إلى إجمالي النفقات العامة في الجزائر (1971-2015)

الوحدة: %

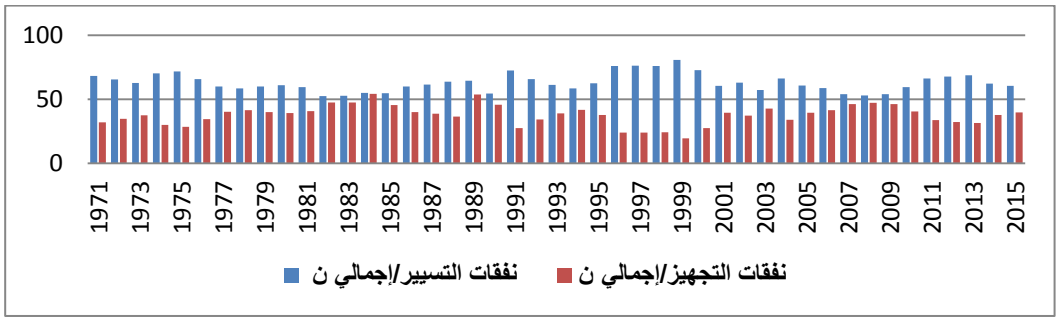

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (3).

الملاحظ من خلال الشكل (4-14) أن نفقات التسيير فاقت طيلة الفترة ما بين (1971-2015) نفقات التجهيز، حيث بلغت نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات العامة في المتوسط خلال مرحلة السبعينات نسبة 64.65% بينما وصلت نسبة نفقات التجهيز خلال نفس الفترة في المتوسط 35.35%، بينما وصلت نسبة نفقات التسيير خلال فترتي الثمانينات والتسعينات كمتوسط 58.43 و68.28% على التوالي، بينما مثلت نفقات التجهيز خلال الفترتين على التوالي: 41.57 و31.72%، واستمرت نفقات التسيير في الاستحواذ على النسبة الأكبر ضمن المخصصات الانفاقية خلال الفترة ما بين (2000-2015) أين وصلت إلى 61.5% بينما مثلت نفقات التجهيز 38.5%.

مما سبق يمكن استنتاج ميل السلطات العامة في الجزائر نحو الانفاق الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري، وهذا بالرغم من تبني الجزائر في مسارها التنموي بداية من السبعينات من القرن الماضي، على نهج التصنيع وكذا التوجه نحو اقتصاد السوق بداية التسعينات، وتسطير برامج الانعاش الاقتصادي بعد سنة 2000، وتخصيص مبالغ ضخمة في هذا المجال، غير أن التدخل الأكبر للدولة كان بواسطة الانفاق الاستهلاكي الذي يتجلى بصورة واضحة في التحويلات الاجتماعية وسياسات الدعم الواسعة في الجزائر، وهذا ما يوحي بوجود تشوهات كبيرة في توزيع مخصصات الانفاق العام.

4- الاسراف في الانفاق العام: إن ارتفاع نسبة مساهمة الانفاق العام إلى الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر دليل على التدخل المفرط للدولة في الحياة الاقتصادية من جهة ووجود اسراف وهدر للمال العام من جهة ثانية وهذا ما يبينه ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الاسراف في الانفاق العام وهو مؤشر جزئي ضمن مؤشر تنافسية الاقتصاد الصادر في تقارير التنافسية الدولي والذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-19): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الاسراف في الانفاق العام

السنوات	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011
قيمة المؤشر	3.7	3.2	3.3	3.0
الترتيب	134/48	133/80	139/64	142/79
السنوات	**2013/2012**	**2014/2013**	**2015/2014**	**2016/2015**
قيمة المؤشر	2.4	2.8	3.1	3.1
الترتيب	144/116	148/101	144/74	140/76

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report,** years (2008-2016).

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا مدى اسراف السلطات العامة في لإنفاق المالي العام خلال السنوات القليلة الماضية (2008-2015)، وهذا ما يعكس عدم فعالية وكفاءة الانفاق العام في الجزائر.

الفرع الثاني: الانعكاسات السلبية على جانب الايرادات العامة

1- ارتفاع مساهمة الجباية النفطية في الناتج المحلي الاجمالي: لقد عرفت حصيلة الجباية النفطية في الجزائر ارتفاعا مطردا بعد مرحلة التأميمات، لترتفع معها مساهمة هذه الحصيلة في الناتج المحلي الاجمالي، حيث مثلت هذه المساهمة نسبة 16.33% خلال الفترة (1971-2015)، لتنخفض قليلا هذه النسبة خلال مرحلة الثمانينات بفعل التأثير السلبي لتراجع أسعار النفط خلال النصف الثاني من الثمانينات، حيث بلغت نسبة مساهمة الجباية النفطية في الناتج المحلي الاجمالي 14.98% خلال المرحلة (1980-1989)، لتصل هذه النسبة إلى 17.10% خلال مرحلة التسعينات، لتشهد مساهمة الجباية النفطية في الناتج المحلي ارتفاعا كبير بعد سنة 2000 بسبب ارتفاع حصيلتها خلال الطفرة النفطية، والجدول الآتي يوضح مساهمة كل من إجمالي الايرادات العامة وحصيلة الجباية النفطية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1971-2015).

الشكل رقم (4-15):إجمالي الايرادات العامة وإيرادات الجباية النفطية نسبة إلى الناتج المحلي (1971-2015)

الوحدة: %

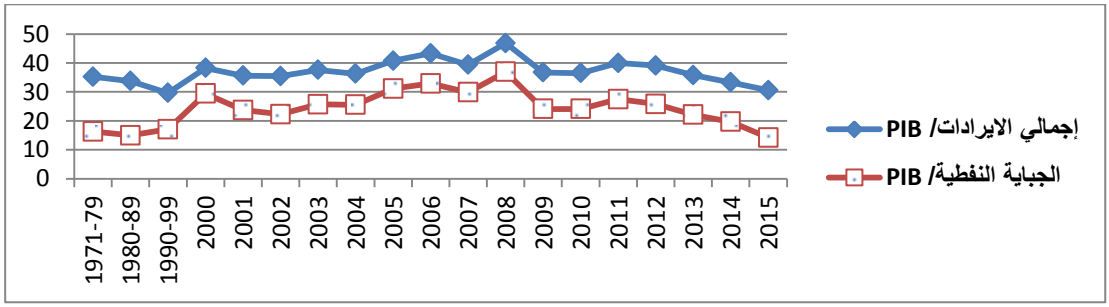

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحقين رقم (2) و(3).

يتبين من خلال الشكل (4-15) الأهمية الكبيرة للجباية النفطية نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي، بحيث أنها تأخذ نفس المنحنى تقريبا مع مساهمة إجمالي الايرادات العامة، حيث ازدادت أهمية الجباية النفطية في الناتج المحلي الاجمالي منذ سنة 2000، أين وصلت خلال الفترة (2000-2008) في المتوسط نسبة

28.48%، أي بزيادة قدرها 66.55% عن متوسط مساهمتها في الناتج خلال الفترة السابقة، لتتراجع هذه النسبة إلى 22.5% خلال الفترة (2009-2015)، وذلك راجع دائما إلى تراجع حصيلة الجباية النفطية بسبب الأزمة المالية لسنة 2008، وثبات الانتاج النفطي وكذا تأثير الصدمة العكسية للنفط خاصة في سنة 2015 أي تراجعت مساهمة الجباية النفطية في الناتج المحلي الاجمالي إلى أدنى مستوى لها بمعدل 14.21%.

2- ضعف مساهمة الجباية العادية في إجمالي الايرادات العامة والناتج المحلي: باعتبار أن الجباية النفطية تستحوذ على الجزء الأكبر من إجمالي الايرادات العامة في الجزائر، كما رأينا سابقا فالجزء الباقي من الايرادات يحصل من إيرادات الجباية العادية عن طريق فرض مختلف الضرائب والرسوم على المكلفين بها فيما يسمى بالنظام الضريبي، وعلى العموم فقد عرفت مساهمة الجباية العادية في الجزائر تطور مستمر من حيث الحجم والمساهمة في إجمالي الايرادات العامة، بالنظر إلى العديد من الاصلاحات التي عرفتها الجزائر في المجال الضريبي والجبائي كجزء من الاصلاح الاقتصادي، حيث بلغت هذه المساهمة خلال الفترة (1971-1979) نسبة 46.31% لتبقى في مستوى قريب من هذه النسبة خلال فرتة الثمانينات أين بلغت 48.08%، غير أن مساهمة ايرادات الجباية العادية تراجعت خلال الفترة (1990-1999) لتصل إلى 37.47%، لتستمر في معدلات محتشمة بعد سنة 2000، ولا يختلف الحال بالنسبة لمساهمة الجباية العادية في الناتج المحلي الاجمالي، حيث كانت نسبتها تمثل 15.92 و15.76% خلال السنوات ما بين (1971-1979) و(1980-1989) على التوالي، لتتراجع هذه النسبة إلى37.47% وهذا في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية في البلاد خلال فترة التسعينات مما صعب في تحصيل قدر كبير من الجباية العادية وتتراجع مساهمتها في الناتج المحلي، وفي ظل هيمنة الجباية النفطية خلال الطفرة النفطية منذ سنة 2000 تواصل تراجع مساهمة الجباية العادية إلى الناتج المحلي الاجمالي، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الشكل رقم (4-16): مساهمة الجباية العادية في إجمالي الايرادات العامة والناتج المحلي في الجزائر (1971-2015)

الوحدة:%

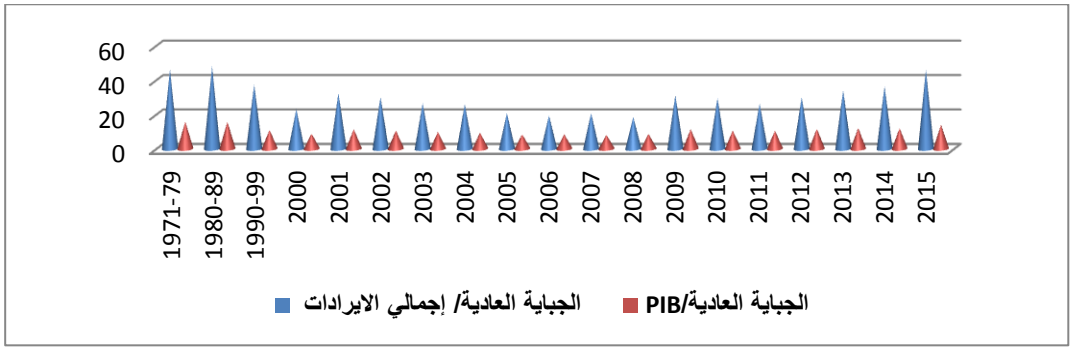

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحقين رقم (2) و(3).

لقد أدى تعاظم الايرادات النفطية في الجزائر بعد سنة 2000 إلى تغطيتها للجزء الأكبر من الايرادات العامة وهذا على حساب تراجع مساهمة إيرادات الجباية العادية، حيث بلغ متوسط مساهمة هذه الأخيرة في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000-2008) نسبة 24.22%، أين بلغت أدنى مستوى لها خلال سنة 2008 بنسبة 18.59% وهي نفس السنة التي بلغت فيها حصيلة الجباية النفطية ذروتها من حيث المساهمة

في إجمالي الايرادات، غير أن نسبة الجباية العادية تحسنت خلال السنوات الأخيرة حيث بلغت نسبة 33.41 خلال الفترة (2009-2015) في ظل تراجع حصيلة ايرادات الجباية النفطية خاصة خلال سنتي 2014 و2015 بسبب الصدمة العكسية لأسعار النفط. كما استمرت مساهمة الجباية العادية في الناتج المحلي الاجمالي بالتراجع خلال الفترة (2000-2008) أين وصلت في المتوسط إلى 9.36% وهي نسبة متدنية، لتتحسن قليلا هذه النسبة خلال الفترة (2009-2015) إين بلغت 11.85%.

3- ارتفاع الضغط الضريبي: يعبر مستوى الضغط الضريبي عن نسبة الاقتطاع الضريبي (إجمالي الضرائب) منسوبة إلى بعض المقادير الاقتصادية أهمها الناتج المحلي الاجمالي، وهو يهدف إلى تحديد التغيرات الاقتصادية الناتجة عن الاقتطاعات الضريبية، ونظريا تتحدد نسبة الضغط الضريبي الاجمالي المثلى بـ: 25% وهذا حسب الاقتصادي الاسترالي كولن كلارك (Colin Clark) ، حيث أن الأهمية المستمدة من هذا المؤشر تتمثل في أنه يبين الامكانات المتاحة للاقتطاعات الضريبية للوصول إلى أكبر حصيلة ممكنة من الجباية دون إحداث ضرر بالاقتصاد الوطني وبأفراد المجتمع، ويكون ذلك باختيار الأسعار المناسبة والبحث عن الاوعية الممكنة التي يفترض نموها مع النتائج المحققة على صعيد التنمية الاقتصادية.[1]

بالنسبة للجزائر فإن التأثير السلبي الكبير على حصيلة إجمالي الايرادات العامة نتيجة تراجع حصيلة الجباية النفطية في كل صدمة سعرية عكسية يستدعي ضرورة توسيع الوعاء الضريبي خارج النفط، ومحاولة إحلال الجباية العادية محل الجباية النفطية، والجدول الآتي يوضح مستوى الضغط الضريبي في الجزائر.

الجدول رقم (4-20): نسب الضغط الضريبي في الجزائر (1998-2015) **الوحدة: %**

السنوات	1998	2000	2002	2004	2006
إجمالي الضغط الضريبي	26.69	38.27	32.85	34.97	41.33
الضغط الضريبي خارج النفط	15.04	14.55	15.77	15.15	15.55
السنوات	**2008**	**2010**	**2012**	**2014**	**2015**
إجمالي الضغط الضريبي	45.76	35.04	37.58	31.80	28.30
الضغط الضريبي خارج النفط	15.96	16.61	17.88	16.63	17.35

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر (2002-2016).

من خلال الجدول أعلاه يتضح ارتفاع إجمالي الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة (1998-2015) عن الحد الأمثل، حيث بلغ كمتوسط خلال هذه الفترة نسبة 35.25% ويرجع ذللك إلى ارتفاع حصيلة إجمالي الايرادات الجبائية بما فيها حصيلة الجباية النفطية نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي.

إن إدراج حصيلة الجباية النفطية ضمن إجمالي الايرادات الجبائية عند احتساب إجمالي الضغط الضريبي في الجزائر يطرح عدة تساؤلات، باعتبار أن حصيلة الجباية النفطية تشكل فائضا ماليا عن قطاع النفط يتم تحويله إلى خزينة الدولة وفق الفن الضريبي، وعليه فهي تمثل فائضا للقطاع العام وليس اقتطاعا ضريبيا هذا من جهة، وبالتالي فغن إدراجها عند احتساب الضغط الضريبي يضخم من نسبة هذا الأخير ويجعله

[1]- حميد بوزيدة، **الضغط الضريبي في الجزائر**، مجلة اقتصادات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة الشلف، ص 282.

غير واقعي، ومن جهة ثانية فإن عدم ظهور الايرادات الموجهة للجماعات المحلية ضمن الايرادات الضريبية، فإن حساب الضغط الضريبي خارج هذه الايرادات لا يعبر عن مستواه الحقيقي، خاصة وأن حصيلة الضرائب الموجهة للجماعات المحلية تمثل جزء مهم من الإيرادات الجبائية.[1]

أما فيما يتعلق بالضغط الضريبي خارج قطاع النفط، والذي يعبر عن نسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي خارج النفط، فإن الملاحظ هو انخفاض هذا النوع من الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة (1998-2015)، حيث بلغ في المتوسط معدل 16.04% وهو مستوى أقل بكثير عن النسبة المثلى، مما يفسر ضعف واختلال النظام الضريبي في الجزائر وعدم قدرته على تحصيل الضرائب بالقدر الأمثل وذلك راجع لجملة من العوامل أهمها:[2]

- ✓ ضعف الادارة الضريبية في إيجاد الأوعية الضريبية الملائمة ذات المردودية العالية؛
- ✓ تواضع مساهمة القطاعات خارج النفط في الناتج المحلي الاجمالي، مما ينعكس سلبا على حصيلة الجباية العادية؛
- ✓ ضعف الاقتطاعات الضريبية نتيجة انخفاض مستوى الدخل الفردي، نقص الوعي الضريبي وانتشار ظاهرة الغش الضريبي.

4- عدم كفاءة النظام الضريبي وضعف العدالة الضريبية: تعتبر السياسة المالية العامة المصممة بشكل فعال مطلب كل الاقتصادات والشعوب، فلإيرادات العامة سواء كانت من الضرائب أو من ريع الموارد الطبيعية يمكن استخدامها لدعم النمو والتوزيع الأمثل للثروة من خلال الانفاق على البنى التحتية والرعاية الصحية والتعليم وغيرها، ويمكن للضرائب تأدية دور مهم في هذا الاطار باعتبار أن العدالة في فرض الضرائب ماهي إلا وجه من أوجه العدالة الاجتماعية، هذه الأخيرة التي تؤدي حتما إلى تحقيق الاستقرار على جميع الأصعدة، وفي البلدان النفطية التي تعتمد في المقام الأول على إيرادات قطاع النفط، فقد ادت هيمنة هذه الاخيرة إلى وجود نظام ضريبي مشوه، أين تتسم الضرائب على الدخل بضعف حصيلتها بينما تنعدم الضرائب على الثروة، أما الضرائب على دخل الشركات فهي الأخرى غير مطبقة في جزء كبير منها، بينما تمثل الضرائب التجارية الجانب الأكبر من الايرادات الضريبية ومن هنا يمكن القول أن العديد من الأنظمة الضريبية في البلدان الريعية تتسم بعدم الفعالية خارج جباية الريع، كما أن الجانب المتعلق بالفساد في مثل هذه البلدان مستشر بشكل كبير سواء كان من جهة دافعي الضرائب (الابلاغ الناقص بالمداخيل، تقديم الرشاوي لتغيير الالتزامات او إلغائها)، أو من جهة محصليها (التهديد بالتقدير الضريبي المفرط بهدف الابتزاز، الحصول على الرشاوي أو الامتيازات خاصة من قبل الشركات الكبيرة للحصول على مركز الاعفاء الضريبي).[3] وبغض النظر عن أشكال الفساد أو

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص 284-286.

[2]- ناصر مراد، **تقييم الاصلاحات الضريبية في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، 2009، ص 192.

[3]- أندرو جويل وآخرون، **العدالة الضريبية في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا**، مذكرة مناقشات خبراء صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا والوسطى، سبتمبر 2015، ص 11.

مدى انتشاره فإنه يقوض احترام النظام الضريبي ويضعف الإمتثال (التهرب الضريبي) وعليه يخفض تحصيل الايرادات، كما هو حال بالنسبة لواقع النظام الضريبي في الجزائر.

ناهيك عن غياب عنصر العدالة في فرض الضرائب أين يتم الاعتماد على الضرائب التصاعدية بشكل ضئيل كما يتسم النظام الضريبي بكثرة الاعفاءات الضريبية ويتم الاعتماد بشكل أكبر على الضرائب غير المباشرة على حساب الضرائب المباشرة.[1] وهو الواقع المنطبق على النظام الضريبي في الجزائر، والجدول الآتي يوضح تركيبة ايرادات النظام الضريبي خارج المحروقات.

الجدول رقم (4-21): تركيبة الجباية العادية في الجزائر (1971-2015) (سنوات مختارة) **الوحدة:** %.

السنوات	1971	1980	1990	2000	2005	2010	2015
ضرائب مباشرة	26.23	23.55	30.38	23.56	26.25	43.27	43.93
ضرائب غير مباشرة	60.76	61.85	53.72	51.74	48.22	39.61	38.69
رسوم جمركية	13.01	14.60	15.90	24.70	22.46	14.01	17.46

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية 1962-2011**. (السنوات 1971-2010). - تقرير بنك الجزائر، 2016 (سنة 2015).

من خلال الجدول أعلاه يتضح تركيبة الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة ما بين (1971-2015) تسيطر عليها الضرائب غير المباشرة والمتمثلة أساسا في الضرائب على الانفاق والاستهلاك والتي تكون عبئا بالدرجة الأولى على المستهلك أو الفئة المتوسطة والضعيفة، وهذا على حساب الضرائب المباشرة (الضرائب على المداخيل وأرباح الشركات)، وتساهم الرسوم الجمركية بالحصيلة الأقل في إجمالي إيرادات الجباية، غير أنه وبعد سنة 2005 وتحديدا سنتي 2010 و2015 الملاحظ أن حصيلة الضرائب المباشرة فاقت نظيرتها الغير مباشرة، غير أن هذا لا يدل على اتجاه النظام الضريبي في الجزائر ليكون أكثر عدلا بقدر ما هو راجع إلى ارتفاع نسبة الضرائب المباشرة من فئة الاقتطاع من المصدر (الضريبة على الدخل الاجمالي صنف الرواتب والأجور)، نتيجة ارتفاع مستوى التوظيف على مستوى القطاع الحكومي خلال السنوات القليلة الماضية، بينما تبقى مساهمة الرسوم الجمركية الأقل أهمية ضمن إجمالي حصيلة الجباية خارج المحروقات.

5- ضعف الادارة الضريبية والتحصيل الضريبي: من بين أهم نقاط ضعف الادارة الضريبية في الجزائر ضمن بيئة أعمالها نجد عدم وجود برامج واضحة لتأهيل المورد البشري، ضعف الاتصال مع المكلفين بالضريبة والجمهور، وكذا عدم الاستقرار التشريعي وانتشار التهرب والغش الضريبيين بالنسبة للمكلفين، ناهيك عن انتشار الفساد المالي والاداري على مستوى الادارة الضريبية...الخ. كل هذه النقاط والأسباب أضعفت من حصيلة الجباية خارج النفط (العادية)، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

[1]- **المرجع نفسه**، ص 12.

الشكل رقم (4-22): ترتيب بعض الدول في التحصيل الضريبي لسنة 2010

الدولة	سهولة دفع الضرائب	الضرائب المحصلة	احترام الوقت
الجزائر	168	116	161
مصر	130	94	160
فرنسا	55	09	36
الأردن	29	88	20
المغرب	124	93	145
تونس	58	15	41

المصدر: ولهي بوعلام، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد جامعة فرحات عباس (سطيف)، العدد 12، 2012، ص 154.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تأخر ترتيب الجزائر في مجال سهولة تحصيل الضرائب، الضرائب المحصلة وكذا احترام الوقت، وهذا ينم على العديد من الاشكالات التي يعاني منها النظام الضريبي في الجزائر، الأمر الذي يستدعي القيام بإصلاحات جدرية وشاملة لهذا النظام.

الفرع الثالث: التأثيرات السلبية على سياسة الموازنة العامة

1- عدم استقرار مكونات الموازنة العامة: من أهم خصائص الموازنة العامة في الجزائر ارتباطها الشديد بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، باعتبار أن الجزء الاكبر من الايرادات يأتي من الجباية النفطية، وعليه فإن أي ارتفاع لأسعار النفط سيؤدي حتما إلى ارتفاع حصيلة الايرادات ومنه رصيد الموازنة والعكس صحيح، وهذا بدوره يرهن السياسة الانفاقية للدولة. إن الاعتماد الكبير للموازنة العامة على عائدات النفط يجعل مكونات الموازنة العامة في حالة من عدم اليقين وعدم الاستقرار، نتيجة تأثرها بأسعار النفط الدائمة التقلب، هذه الأخيرة بلغ انحرافها المعياري 13.38% خلال الفترة ما بين (1999-2006) الأمر الذي أثر على استقرار بنود الموازنة العامة، حيث بلغ الانحراف المعيار لنفس الفترة ولكل من: إجمالي الايرادات العامة وإيرادات الجباية النفطية على التوالي 4.1 و4.9، بينما بلغ الانحراف بالنسبة للنفقات العامة ورصيد الموازنة 2,8 و4,9 على التوالي، غير أن الانحراف المعياري لبقية البنود كان أقل.[1]

2- ضعف الحوكمة والشفافية في الموازنة: غالبا ما تعاني البلدان الغنية بالموارد خاصة النفط من ضعف مؤشرات الحوكمة والشفافية في موازناتها العامة كنتيجة حتمية للإصابة بلعنة الموارد، ولا يختلف الوضع كثيرا بالنسبة للموازنة العامة في الجزائر، حيث أنه وكما سبق وأشرنا تعد الرقابة على المال العام في الجزائر رقابة على الحسابات لا رقابة على المردودية هذا من جهة، ومن جهة ثانية ومن خلال التعمق أكثر في حسابات الخزينة العامة، يمكن الكشف عن عدة أوجه وقصور في هذا الجانب لعل أهمها الاعتماد على ما يسمى بـ: "**الحسابات الخاصة للخزينة**"، باعتبار هذه الحسابات الخاصة تعبر عن اعتمادات مفتوحة في كتابات الخزينة

[1]- شكوري سيدي محمد، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي- دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان)، 2012، ص 97.

العمومية تقيد فيها عمليات الايرادات والنفقات العامة لمصالح الدولة التي تجرى تطبيقا لأحكام قانون المالية ولكن خارج الموازنة العامة للدولة.[1]

ويعد قانون المالية لسنة 1966 أول تشريع تعرض لتقنية الحسابات الخاصة، حيث حدد الأصناف التي يمكن أن تشملها هذه التقنية وهي أربع انواع رئيسية: الحسابات المقيدة على وجه التخصيص، حسابات التجارة، حسابات القروض وحسابات التسبيقات، كما أقر قانون المالية لسنة 1983 أن هذه الحسابات لا تفتح إلا بموجب قانون المالية، كما تضمن هذا القانون عملية تصفية هذه الحسابات أو الصناديق، أين تم بموجبه تصفية 31 حسابا خاصا.[2] وجاء القانون 84-17 وهو القانون المنظم لقوانين المالية في الجزائر في المادة 56 منه ليضيف حساب خامس من الحسابات الخاصة تحت مسمى "حساب التسوية مع الحكومات الأجنبية، وقبل ذلك أقرت المادة 17 من نفس القانون عن أمكانية إسهام الحسابات الخاصة في تمويل السياسات العمومية كونها اعتمادات مالية تمتد لأكثر من سنة مالية.[3]

لقد تم تسطير برنامج عمل لهذه الحسابات الخاصة معد من طرف الآمرين بالصرف، حيث تحدد فيه الأهداف الموضوعة وكذا آجال إنجار المشاريع الممولة من طرف حساب التخصيص الخاص، ووضع جهاز تابع لوزارة المالية يعنى بمتابعة وتقييم هذا الحساب بموجب المادة 89 من قانون المالية لسنة 2000، يتم تعديل هذا الأخير بموجب المادة 104 من قانون المالية 2015 وهو أخر تعديل يمس الحسابات الخاصة في الجزائر، أين أقر هذا القانون عن تخصيص من موازنة الدولة بعنوان إيرادات حسابات التخصيص الخاص على أقساط بشرط تقديم الوثائق الثبوتية وتقارير استعمال هذه الاعتمادات.[4]

---

[1]- بوفليح نبيل، فوقة فاطمة، **دور الحسابات الخاصة في تمويل سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)**، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي أولحاج (البويرة)، يومي 29، 30 نوفمبر 2016، ص 3.

[2]- فوقة فاطمة، **حوكمة الحسابات الخاصة للخزينة كمدخل لترشيد الموازنة العامة للدولة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف)، 2017، ص 150.

[3]- المادتين 17، 56 من القانون 84-17 المتضمن القانون المنظم لقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 28، الصادر بتاريخ 10 جويلية 1984.

[4]- **أنظر:**

- المادة 89 من القانون 99-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2000، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 92، الصادر بتاريخ 25 ديسمبر 1999.

- المادة 104 من القانون 14-10 المتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 78، الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 2014.

وللوقوف على واقع الحسابات الخاصة وتريبها في الجزائر، يمكن توضيحها من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (4-17): تطور تركيبة الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر (2000-2016)

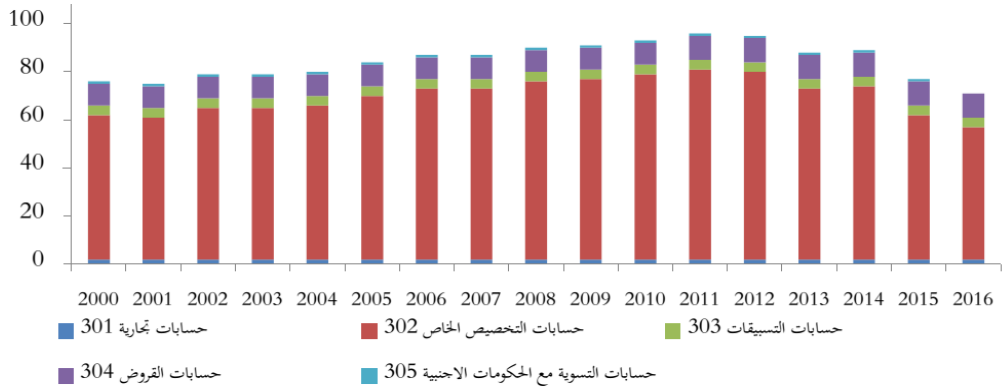

المصدر: بوفليح نبيل، فوقة فاطمة، **دور الحسابات الخاصة في تمويل سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)**، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي أولحاج (البويرة)، يومي 29، 30 نوفمبر 2016، ص 6.

من خلال الشكل نلاحظ أن الحسابات الخاصة في الجزائر بلغت ذروتها خلال سنة 2011 ببلوغها 96 حسابا حسب قوانين المالية، ويشكل حساب التخصيص الخاص الذي يحمل الترقيم الفرعي 302 الحصة الأكبر والأكثر حركية ضمن هذه الحسابات على طول المدة ما بين (2000-2016) أين تم فتح ما مجموعه 35 حساب تخصيص خاص وبالمقابل تم غلق 45 منها في ذات الفترة معظمها تم غلقه نتيجة التأثر بالأزمة النفطية لسنة 2014 (تم خلق حوالي 20 حساب خلال سنتي 2015 و2016) وتم صب أغلب أرصدتها في حساب نتائج الخزينة، مع ملاحظة العدد المحتشم وعدم حركية باقي الحسابات الخاصة، حيث تم فتح حساب واحد للقروض، وبالمقارنة مع موارد واستخدامات هذه الحسابات، نجد أن هناك خرق لمبدأ مهم في هذه الحسابات وهو تخصيص إيراد معين لتغطية نفقة معينة، حيث أن أغلب هذه الحسابات تمول بواسطة موارد الموازنة، مما جعلها تبدو كوسيلة للتهرب من الرقابة البرلمانية، وقناة من قنوات الإسراف في إنفاق المال العام.

وبالنسبة لتوزيع حساب التخصيص الخاص باعتباره أهم حساب فإن أغلب الدوائر الوزارية لها على الأقل حساب تخصيص خاص، فمثلا نجد وزارة المالية لوحدها تستحوذ على ما 11 حساب تخصيص خاص، تليها كل من وزارتي الداخلية والفلاحة بـ: 7 حسابات تخصيص خاص، وزارة الثقافة بـ: 6 حسابات ووزارة الصناعة بـ: 4 حسابات، وهذا يؤكد التسيير غير العقلاني للمال العام كون هذه الحسابات تعد خرقا لمبدأ وحدة وشمولية الموازنة العامة، باعتبارها حسابات خارج الموازنة العامة للدولة وغير خاضعة للرقابة، ما يثبت ضعف الحوكمة في الموازنة العامة بالجزائر.[1]

وبالنسبة لشفافية الموازنة العامة في الجزائر، فتعد هذه الأخير من بين أضعف الدول من ناحية الشفافية في ماليتها العامة، وهذا ما أظهرته نتائج استبيان مبادرة الموازنة المفتوحة، حيث يتم إعداد 6 من أصل 8 وثائق خاصة بالموازنة لكنها تنشر فقط وثيقة واحدة متمثلة في الموازنة المقرة أو المصادق عليها للاطلاع، وفي نفس

[1]- بوفليح نبيل، فوقة فاطمة، **مرجع سبق ذكره** ص، 9.

السياق احتلت الجزائر خلال سنة 2008 المرتبة 79 من 85 دولة شملها مسح الموازنة المفتوحة بقيمة مؤشر 100/2 وفي سنة لتحتل المرتبة 43 من أصل 100 دولة شملها المؤشر، حيث بلغت قيمة هذا الأخير 100/13، لتتحسن قيمة تنقيط الجزائر خلال سنة 2015 أين بلغ 100/19.[1] هذه النتائج تبقي الجزائر ضمن الصنف الأخير أي تقديم معلومات شحيحة أو انعدامها تماما، وتبقى بعيدة عن المتوسط العالمي في مجال شفافية الموازنة المفتوحة والمقدر بـ: 45 نقطة من أصل 100، وفي نفس السياق فقط تحصلت الجزائر خلال سنة 2015 على علامة 0 من 100 فيما يتعلق بمشاركة الجمهور في إعداد الموازنة، أي انعدام المشاركة المجتمعية من حيث التشريع والتنفيذ والرقابة.

[1]- **الجزائر**: مسح الموازنة المفتوحة لسنة 2015. على الموقع: **www.openbudgetsurvey.org** تاريخ الاطلاع: 26-12-2017.

المبحث الثالث: متطلبات الاصلاح الاقتصادي لاحتواء آثار تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر

من أبرز مؤشرات ريعية الاقتصاد الجزائري، اعتماد موازنته العامة على سعر النفط، حيث يتم وضع برامج الموازنة والتي هي في الحقيقة تجسيد لخطط التنمية الاقتصادية، على أساس سعر مرجعي تقديري للنفط الخام، مما يجعل السلطات العامة بشكل دائم في حالة من عدم اليقين خاصة فيما يتعلق بتحصيل الايرادات العامة، هذه الأخيرة التي تعتمد في معظمها على ايرادات الجباية النفطية كما سبق وأشرنا، مما يرهن الجانب الثاني في الموازنة وهو جانب الانفاق العام باعتبار أن أهم محفز للاستثمار والنمو أيضا لتقلبات أسعار النفط، هذا الوضع المالي المتوارث لسنوات طويلة في الجزائر جعل من جوانب المالية العامة تعاني عديد نقاط الضعف تظهر جليا في كل مرة تنهار فيها أسعار النفط، وخير مثال هو الوضع المالي الراهن في الجزائر جراء الأزمة النفطية بداية من سنة 2014، والتي يتم اتخاذ فيها إجراء ظرفية التي تستوجب اصلاحات جدية وعميقة.

المطلب الأول: ضرورة إصلاح سياسات المالية العامة في الجزائر

على إثر حالة اللاتوازن في حسابات الاقتصاد الكلي قامت الجزائر ببعض الاجراءات الاستعجالية، نذكر أهمها:

- من أجل امتصاص الصدمة النفطية تم الاستعانة كخطوة أولية بالفوائض المجمعة خلال فترة الطفرة (موارد صندوق ضبط الايرادات)، حيث تم استنزاف هذه الأخيرة بشكل كلي؛
- السماح بتخفيض سعر صرف الدينار، للرفع من حصيلة العائدات النفطية باعتبارها مقومة بالدولار الأمريكي، حيث تم خفض سعر صرف الدينار مقابل الدولار بنسبة قاربت 18% بين سنتي 2014 و2015؛
- تم تبني إجراءات تقشفية بداية من قانون المالية 2015.

إن هذا الوضع المالي المتدهور في الجزائر يستدعي القيام بإصلاحات جدية وجذرية للخروج من دائرة الريع النفطي وضمات استمرار الموارد المالية وسير البرامج الانفاقية وبالتالي تحقيق الاستقرار المالي.

الفرع الأول: جهود ومتطلبات إصلاح سياسة الانفاق العام في الجزائر

لطالما اتخذت الجزائر إجراءات ظرفية لاحتواء تراجع تداعيات الصدمات النفطية العكسية على المسار الإنفاقي في الجزائر وعدم تعطيل الخطط التنموية المسطرة، وهو ما حدث على إثر الأزمة النفطية الأخيرة (2014)، حيث تم القيام بإجراءات تقشفية بداية من قانون المالية 2015، والتي تعززت أكثر من خلال قانوني المالية 2016 و2017، حيث تركز حول: خفض حجم الانفاق العام عن طريق تجميد التعيينات الجديدة في القطاع العام الذي يبلغ نصيبه 60 من الوظائف، تجميد العديد من المشاريع العامة الغير استعجالية، التقليص من فاتورة الواردات عن طريق فرض رخص للاستيراد، رفع أسعار البنزين والديزل بشكل تدريجي، الرفع من الرسوم الجمركية أهمها الرسوم على استيراد أجهزة الاعلام الآلي والأجهزة الإلكترونية وكذا الرسم على القيمة المضافة (تم رفعه من 17% إلى 19% ومن 7% إلى 9% بالنسبة للرسم المخفض)، تجميد الاستيراد خاصة

فيما يتعلق باستيراد السيارات، وبعض مواد البناء...الخ، غير أن الوضع يتطلب مجموعة من وترشيد الانفاق العام على المدى البعيد.

إن ظاهرة تزايد الانفاق العام والاسراف في صرف المال العام في الجزائر من جهة، وتأثير الصدمات السعرية للنفط سلبيا على مسار السياسة الانفاقية، يتطلب ضرورة تبني إجراءات عميقة التي تهدف إلى تحييد تأثير الصدمات النفطية، واتخاذ تدابير ترشيد المخصصات الانفاقية وصرفها حسب الأولوية بالشكل الذي يحقق أكبر قدر من المنفعة العامة حاليا، وضمان استدامة تدفق الايرادات مستقبلا، وذلك من خلال:

1- تحييد آثار الصدمات النفطية على الانفاق العام: بالرغم من اتباع الجزائر لسياسة متحفظة في أعداد برامج موازنتها العامة من أجل تحييد تأثير الصدمات السعرية خاصة على مسار الانفاق العام، وذلك من خلال الاعتماد في وضع خطط موازناتها بناءا على سعر متحفظ مرجعي، حيث كان هذا الأخير في حدود 19 دولار للبرميل خلال السنوات ما بين 2000 و2007، بينما كانت الأسعار الحقيقية للنفط تفوق هذا السعر بكثير وبالتالي يتم وضع الفوائض الناتجة عن فرق السعرين في صندوق خاص "**صندوق ضبط الايرادات**".[1] وقد تم رفع هذا السعر إلى 37 دولارا للبرميل بداية من موازنة 2008، غير أن التراجع الحاد في الايرادات العامة واختلال ميزان المالية العامة في الجزائر (نتيجة تأثر الأزمة المالية، ثم انهيار أسعار النفط لسنة 2014) جعل هذا الاجراء محدود الفعالية، باعتبار أن توازن المالية العامة في هذه الحالة يحتاج إلى سعر نفطي أعلي من السعر المرجعي بكثير (سعر التعادل)، ولتقليل هذه الفجوة تم رفع السعر المرجعي للنفط إلى 50 دولار للبرميل خلال موازنة 2017، غير أن هذا الاجراء يبقي محدود الفعالية في حال الانهيار الكبير في أسعار النفط بالقدر الذي يقل فيه السعر الحقيقي عن السعر المرجعي للنفط.

2- إحكام الرقابة على المال العام: تعد الرقابة المالية على المال العام أحد أهم مرتكزات الرفع من كفاءة وترشيد الانفاق العام في المجتمعات المتطورة، حيث أن البرلمان أو السلطة التشريعية أنشئ أساسا لهذا الغرض، وإذا تم النظر في موضوع الرقابة المالية على النفقات العامة في الجزائر فهي متنوعة ومتعددة بين رقابة داخلية وأخرى خارجية، وهناك رقابة قبلية وآنية وحتى بعدية، وبالرغم من كل هذا التعدد إلا مظاهر الهدر والاسراف العام في الجزائر لا زالت مستشرية وتعمل على ضياع جزء كبير من ثروة الأجيال القادمة، وهو ما يؤكد تصنيف الجزائر في مراتب متقدمة في مجال إسراف وضياع المال العام كما سبق وأشرنا.

إن ما يميز الرقابة المالية في الجزائر أنها لا تخرج عن كونها مجرد رقابة على الحسابات، أي التحقق من أن المبالغ المالية صرفت في الباب المخصص لها وفقط، دون التركيز على نوعية ومردودية هذه المخصصات المالية، وعليه لا يمكن من خلال هذه الآلية ضمان كفاءة وفعالية الأموال المنفقة، وهو ما يدعو إلى تصحيح آلية الرقابة على الانفاق العام بما يحقق أكبر منفعة نتيجة عملية الانفاق العام، وذلك من خلال:

- ✓ ضرورة استقلالية الهيئات الرقابية المختلفة والاعوان التابعين لها، عن كل أشكال التدخل والضغط، وكذا تفعيل دور الهيئات القوانين الرقابية على غرار مجلس المحاسبة قانون ضبط الميزانية؛

[1]- شكوري سيدي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 100.

- ✓ ضرورة وضوح القوانين والتشريعات الرقابية منعا للتطبيق والفهم الخاطئ لها من طرف هيئات ومؤسسات السلطة التنفيذية؛
- ✓ الانتقال من الرقابة الشكلية للمعاملات المالية إلى الرقابة الحقيقية عن طريق اعتماد معايير الرقابة المالية الدولية كأساس في تنفيذ عمليات الرقابة والتدقيق في المخصصات المالية وكذا تبني معايير المحاسبة الدولية والمساءلة (كمعايير السلوك الوظيفي وتقييم الأداء)؛
- ✓ دعم ثقافة الديمقراطية والوعي لدى السلطة التشريعية في الجزائر من خلال فرض شروط الكفاءة والمستوى التعليمي للنواب وممثلي الشعب، باعتبار أنها حجز الزاوية في سن ووضع القوانين والتشريعات التي تحكم عمل السلطة التنفيذية والرقابة على المال العام؛
- ✓ إعداد برامج تدريبية لأعوان الرقابة المالية والمحاسبية والمراجعة الداخلية وكل الجهات التابعة لها، وكذا وضع نظام معلومات لسير الصفقات العمومية وكل الاجراءات الخاصة بها؛
- ✓ تفعيل دور المجالس المحلية في ممارسة دورها الرقابي وكذا الرفع من درجة المشاركة المجتمعية في عملية الرقابة على المال العام.

3- إصلاح سياسة الدعم وترشيد استهلاك الطاقة: تتمثل الأهداف المعلنة لسياسات الدعم المنتهجة من قبل مختلف الدول ومن بينها الجزائر في الوصول بأسعار المنتجات الأساسية ذات الاستهلاك الواسع مثل الغذاء والوقود والماء والكهرباء إلى مستوى يكون في متناول شريحة واسعة من أفراد المجتمع (لاسيما الفئات ذات الدخل الضعيف)، غير أن هذا النظام يكلف خزينة الدولة ما يقارب 10% من الناتج المحلي الاجمالي.[1] ناهيك عن استفاد الشرائح المرتفعة الدخل بشكل أكبر من هذا الدعم على حساب الفئات الهشة، فالحكومة تعتمد على نظام الدعم لمساعدتها في تقاسم الثروة الوطنية من النفط والغاز مع مواطنيها، ورغم أن الهدف نبيل فإن محاولة إعادة توزيع الدخل عن طريق الدعم تشوبه عيوب كونه غير موجه للمستحقين، حيث أن معظم الدعم في الجزائر خاصة في مجال دعم الطاقة يفيد الأغنياء أكثر مما يفيد الفقراء، فنجد أن أغنى 20% من الجزائريين يستهلكون ستة أضعاف ما يستهلكه أفقر 20% من السكان من الوقود، وهذا يعني أن دعم الوقود له طابع تنازلي، أي كلما زاد المرء ثراء زادت درجة استفادته من الدعم. وهناك كثير من أشكال الدعم الأخرى في الجزائر لها طابع تنازلي وبدرجات متباينة على سبيل المثال، نجد أن دعم الكهرباء يعود بالنفع بشكل غير متناسب أيضا على الأغنياء، ونفس الشي بالنسبة لدعم المواد الغذائية الأساسية، فهي متاحة بالأسعار المدعمة للجميع.[2]

يشكل الدعم الحكومي في الدول النفطية كالجزائر جزءا مهما من الانفاق غير المباشر، غير أن الجزء الأكبر من الدعم يمس منتجات الطاقة، حيث تدعم الجزائر بالدرجة الأولى الغاز الطبيعي والمنتجات النفطية بنسبة 46%.[3] إن ارتفاع مستوى دعم الطاقة في الجزائر عزز من استهلاكها بشكل كبير حيث ارتفع استهلاك

---

[1]- البنك الدولي، **الآثار المدمرة للدعم الحكومي**، المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أكتوبر 2014، ص 8.

[2]- آندرو جويل، **مرجع سبق ذكره**.

[3]- محمد اسماعيل، هبة عبد الرحمان، **إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية**، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2014، ص 7.

الطاقة في الجزائر من 18 مليون طن سنة 2000 إلى 36 مليون طن سنة 2012، وإذا ما تواصلت وتيرة استهلاك الطاقة بهذا الشكل فمن المتوقع أن يصل الاستهلاك إلى حوالي 66,4 مليون طن في آفاق 2030 أي بمتوسط زيادة سنوي 4.7% ما بين سنتي 2011 و2030.[1]

نظرا لنفاذ مصادر الطاقة الأحفورية عكفت الجزائر على وضع استراتيجية وطنية للفعالية الطاقوية من أجل ضمان توازن العرض والطلب والحفاظ على الاحتياطي الوطني للمحروقات، من خلال إدخال آليات التخطيط المستقبلي في مجال استهلاك الطاقة، حيث وضع القانون 09-99 المؤرخ بتاريخ 28 جويلية 1999 المتعلق بالتحكم في الطاقة شروط ووسائل تأطير تنفيذ السياسة الوطنية لترشيد استهلاك الطاقة بالاعتماد على:

- الوكالة الوطنية لتطوير وترشيد استهلاك الطاقة **(APRUE)**؛
- الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة **(FNME)**؛
- اللجنة المشتركة بين القطاعات لترشيد استهلاك الطاقة **(CIME)**؛
- البرنامج الوطني لترشيد الطاقة **(PNME)**، هذا الأخير حدد بموجب مرسوم تنفيذي في سنة 2014 للفترة (2007-2030)، تسهر وكالة **(APRUE)** على تنفيذه تحت رعاية وزارة الطاقة والمناجم.

إذا كانت هناك إرادة سياسية للتحكم في الطاقة، فإن استهلاك هذه الاخيرة لن يتجاوز 56.4 مليون طن في غضون 2030 أي أقل بنسبة 15% من الحجم في ظل النمط المعتاد للاستهلاك، أي ان نسبة نمو استهلاك الطاقة في هذه الحالة لتصل إلى 3.8% على طول المدة ما بين (2011-2030).[2]

فيما يخص سياسة الدعم في الجزائر يوصي خبراء صندوق النقد الدولي بضرورة خفض الدعم المعمم تدريجيا وإبداله ببرنامج للتحويلات النقدية موجهة تحديدا للأسر منخفضة الدخل، وهذا من شأنه توفير كفاءة أكثر لحماية الفقراء، كما أنها ستكون أقل تكلفة من الدعم التقليدي، مما سيسمح للحكومة بزيادة إنفاقها على جوانب أخرى مثل البنية التحتية والتعليم والصحة، وهو ما يمكنه إعطاء دفعة للنمو وتوظيف العمالة. ولتجنب أي تجاوزات في الإصلاح، ينبغي وضع آلية مجردة من الاعتبارات السياسية وتستند إلى قواعد لتحديد الأسعار على سبيل المثال: ربط أسعار منتجات الطاقة المحلية تلقائيا بأسعار السوق العالمية. ورغم أن ذلك يمثل تحديات حقيقية، فإن التجارب الدولية تشير إلى أن إصلاح الدعم قابل للتحقيق ويعود بالنفع. وبالفعل، قطع العديد من بلدان المنطقة شوطا طويلا في إصلاح منظومة الدعم، وهناك أدلة قائمة على التجارب بأن إصلاح الدعم يؤدي إلى تعزيز العدالة وفي نهاية المطاف تحقيق نمو أعلى وأكثر احتواء لمختلف شرائح المجتمع.[3]

4- إدارة الاستثمارات العامة: نظرا لأن الانفاق العام هو الوسيلة التي يتم من خلالها توجيه الثروة نحو الاقتصاد المحلي بما يحقق أهداف التنمية، فإنه من المهم أن يتم تخصيص النفقات العامة من خلال المشروعات الحكومية بدرجة عالية من الدقة والكفاءة خاصة فيما يخص الانفاق الاستثماري، غير أنه وكما رأينا

---

[1]- وزارة الطاقة والمناجم، **مرجع سبق ذكره**، ص 28.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 30.

[3]- آندرو جويل، **ضرورة إصلاح نظام الدعم في الجزائر**، مدونة صندوق النقد الدولي على الرابط: https://blog-montada.imf.org/?p=4456

سابقا أن النسبة الأكبر من الانفاق العام في الجزائر توجه نحو الانفاق الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري أو الرأسمالي، كما اتسم هذا الأخير بضعف التخصيص والتنفيذ الفعال، حيث يظهر ذلك من خلال النسبة غير المنفذة من المشاريع ناهيك عن تضخم تكاليف المخططات التنموية مقارنة بتكاليفها الأولية...الخ، وبالتالي فالضرورة تستدعي الادارة الجيدة لهذه الاستثمارات وزيادة فعاليتها من حيث وفورات التكاليف، وذلك من خلال عمليات مراجعة عملية إدارة الاستثمارات العامة من مرحلة التقييم والاختيار إلى مرحلة التنفيذ والتقييم اللاحق ضمانا لوفائها التام بأهداف السلطة العامة وتطلعات أفراد المجتمع.

ولعل النموذج النرويجي يعتبر رائدا في هذا المجال يمكن الاستفادة منه، حيث عكفت وزارة المالية في النرويج على وضع برنامج ضمان الجودة كإطار حوكمة إلزامي بداية من سنة 2000، فبعد سلسلة من المشروعات العامة الكبرى غير الناجحة ونظرا للتجاوزات المتكررة في الإنفاق العام على المشروعات خلال فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وعليه قررت الحكومة النرويجية إخضاع جميع المشروعات العامة الممولة من طرف الدولة التي تتجاوز تكلفتها 500 مليون دولار لتقييم خارجي إلزامي، وتشير إحدى الدراسات البحثية إلى استكمال 32 مشروعا من أصل 40 في النرويج خضت لبرنامج ضمان الجودة، بالتكلفة المحددة أو أدنى منها خلال الفترة (2000-2009) وتم تنفيذها خلال الفترة (2000-2012)، حيث قدر إجمالي وفورات التكلفة المحققة في هذه المشروعات بحوالي 7% من إجمالي قيمة الاستثمارات وهو تقدم ملحوظ مقارنة بالوضع السابق في مرحلتي الثمانينات والتسعينات.[1]

الفرع الثاني: جهود ومتطلبات تعبئة الايرادات العامة خارج النفط في الجزائر

بعد الاستقلال واصلت السلطات الجزائرية العمل بالتشريعات الفرنسية التي كان معمولا بها وقت الاحتلال ولم يتم تغيير منها إلا ما كان منافيا للسيادة الوطنية، والنظام الضريبي الجزائري بعد الاستقلال لم يعرف تغيرات جذرية إلا في سنة 1975 أين تم وضع تشريع ضريبي جزائري بموجب الأمر 75-85 المؤرخ في 30-12-1975 والذي وضع نظام ضريبي يتسق ومقتضيات الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للجزائر المستقلة، غير أن التأثيرات التي أفرزتها التحولات الوطنية والدولية على الاصلاحات الجبائية أدت إلى احداث تغييرات جذرية على بنية النظام الضريبي في الجزائر، حيث مر هذا الأخير بالعديد من الاصلاحات، حيث أنه وفي سنة 1987 قامت الجزائر بإنشاء لجنة وطنية للإصلاح الضريبي والتي قدمت تقريرا مفصلا حول مضمون هذا الأخير في سنة 1989، وكان هذا الاصلاح مدرجا ضمن قانون المالية لسنة 1991، ليتجسد تطبيقه فعليا من خلال قانون المالية لسنة 1992.[2]

---

[1]- أحمد آل درويش وآخرون، **المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو**، سلسلة دراسات إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، صندوق النقد الدولي، 2015، ص 34.

[2]- ناصر مراد، **تقييم الاصلاحات الضريبية في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، 2009، ص 181.

لقد تميز النظام الجبائي قبل إصلاح 1992 بعديد نقاط الضعف لعل أهمها مبين في العناصر السابقة الذكر، وأمام هذا الوضع المعقد للنظام الجبائي في الجزائر وضعت السلطات العامة مجموعة من الأهداف كان ينبغي الوصول إليها من خلال القيام بإصلاح النظام الضريبي وهي:[1]

- ✓ تحسين شفافية النظام الضريبي بتبسيط إجراءاته ومكوناته بشكل يسهل التحكم فيه؛
- ✓ زيادة نسبة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة، وبالتالي السعي إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية النفطية؛
- ✓ تبسيط النظام الضريبي، وإرساء نظام ضريبي عادل وفعال؛
- ✓ إصلاح وتحسين الادارة الضريبية وتحسين الامكانات المادية والبشرية.

بالرغم من إحداث العديد من الاصلاحات الضريبية في الجزائر والتي كانت جزء لا يتجزأ من الاصلاح الاقتصادي الشامل إلا أن النظام الجبائي لا يزال يعاني عديد نقاط الضعف، أهمها استمرارية الاعتماد على إيرادات الجباية النفطية وضعف التحصيل الضريبي بالنسبة للجباية العادية نتيجة تفشي الفساد وظاهرة التهرب والغش الضريبيين، وهي نتاج حتمي لغياب العدالة الضريبي واتساع حجم الأنشطة خارج الرقابة الجبائية (الاقتصاد الموازي)، وغيرها من نقاط الضعف التي تعاني منها الادارة الضريبية والتي سبق وأشرنا إليها، وعليه فلابد من إصلاحات جبائية جدية وشاملة تهدف في المقام الأول إلى الرفع من مساهمة الإيرادات العادية (خارج النفط) في إجمالي الايرادات العامة والتخلي التدريجي عن الجباية النفطية، وفي المقام الثاني تحقيق العدالة في فرض الضرائب وبالتالي المساهمة بشكل فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه فعلى الدول المعتمد على أنظمة ضريبية ناتجة عن الريع ومنها الجزائر، ومن أجل تعبئة الايرادات العامة العمل على:[2]

1- تبسيط النظام الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية: وذلك من خلال خفض الاعفاءات الضريبية وإلغاؤها (باستثناء تلك الموجهة للفقراء) بهدف خفض مستوى الانفاق الضريبي، توحيد الضرائب المتعددة وينطبق ذلك على الرسم على القيمة المضافة والضريبة على أرباح الشركات، وفي إطار جهود التنويع الاقتصادي يستوجب الأمر توسيع الوعاء الضريبي بشكل أكبر قصد تأسيس نظام ضريبي شامل خارج جباية النفط.

2- إضفاء مزيد من التصاعدية على الأنظمة الضريبية: من خلال تعزيز الميزات التصاعدية لضريبة الدخل الشخصي كونها أفضل وسيلة لإضفاء العدالة الضريبية، وإدراج ضرائب الممتلكات والضرائب على النشاط المهني والرأسمالي لزيادة تصاعدية النظام الضريبي.

3- إضفاء مزيد من الملاءة والعدالة على الادارة الضريبية: من خلال تعزيز دور الادارة الضريبية والجمركية وتعزيز الامتثال والكفاءة والحد من الفساد فيها، ووضع نظم ضريبية أقل جزافية، وكذا تحسين الأطر المؤسسية والقانونية، من أجل إحكام الرقابة الجبائية والرفع من مستوى التحصيل والامتثال الضريبي.

---

[1]- عبد الهادي مختار، **الاصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان)، 2016، ص 116.

[2]- أندرو جويل وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 20-25.

الفرع الثالث: جهود ومتطلبات إصلاح سياسة الموازنة العامة في الجزائر

1- الاجراءات التشريعية والتنظيمية: يعد القانون 84-17 المرجع الأساسي لتنظيم المالية العامة في الجزائر، حيث حدد هذا القانون في المادة 3 منه مفهوم ومكونات الموازنة العامة، وكذا مراحل إعدادها وتنفيذها، كما أضفى عليها الصبغة القانونية من خلال صدورها في قانون المالية مصادق عليه من قبل السلطة التشريعية (المادة 6)، كما تضمن هذا القانون في المادة 2 منه أنواع قوانين المالية المعمول بها في الجزائر وهي:

- **قانون المالية السنوي:** وهو القانون الذي يتضمن الاعتمادات المالية السنوية الخاصة بالتسيير والتجهيز (الاستثمار) وحجم الايرادات الممكن تحصيلها وطبيعتها مقيمتها وكيفية جبايتها، وفق مبدأ سنوية الموازنة.
- **قانون المالية التكميلي والمعدل:** إن الاعتمادات المفتوحة للإدارات العمومية غير محددة وغالبا ما تتجاوز المبالغ المقدرة في بداية السنة، وهنا تضطر الحكومة إلى وضع قانون مالية تكميلي يتماشى والتغييرات الجديدة المصادق عليها من طرف السلطة التشريعية.

يعتبر قانون المالية التكميلي أو المعدل تصريح بالمطابقة أي التنفيذ الحقيقي للموازنة حسب المصادقة الأولية لكن في الحالات الطارئة فقط، غير أن المتتبع لقوانين المالية في الجزائر نجد أن هذا الاستثناء أصبح عادة، حيث أن الجزائر لجات إلى قانون المالية التكميلي في عديد المرات، وهذا ينم عن ضعف التخطيط والتقدير لبنود الموازنة العامة وخرق لمبدأ وحدة وشمولية الموازنة العامة من جهة، وقناة من قنوات إضافة مخصصات مالية جديدة وتضخيمها، وبالتالي الاسراف في الانفاق العام.

- **قانون ضبط الموازنة:** نصت المادة 5 من القانون 84-17 على قانون ضبط الموازنة الذي يشكل الوثيقة المثبتة لتنفيذ قانون المالية وعند الاقتضاء قانون المالية التكميلي أو المعدل الخاص بكل سنة، وبالتالي فالهدف من قانون ضبط الموازنة هو ضبط النتائج المالية وإجازة الفروقات بين ما تم تنفيذه وما كان متوقع، كما أنه يعتبر أداة للرقابة على تنفيذ بنود الموازنة من قبل السلطة التشريعية.[1]

لقد تطورت الموازنة العامة في الجزائر خلال عدة مراحل، بداية من استرجاع الجزائر لسيادتها سنة 1962 ومرور بالتوجه الاشتراكي خلال المرحلة ما قبل التسعينات من القرن الماضي، وأخيرا التوجه نحو تبني آليات اقتصاد السوق ابتداء من سنوات التسعين، وتم خلال هذه المراحل تسطير العديد من القوانين والتشريعات المنظمة للموازنة العامة، من حيث الاعداد والتنفيذ وكذا الرقابة، كما تم وضع الآليات الضرورية لجباية الايرادات العامة سواء كانت ايرادات عادية أو جباية نفطية وصرف الاعتمادات المالية حسب نفقات التسيير ونفقات التجهيز (الاستثمار)، واستحداث الآليات والهيئات المركزية والمحلية لتنفيذ ومتابعة مراقبة الموازنة العامة بتفاصيلها. غير أن عدم التوزان المزمن في مالية الدولة بالنسبة للجزائر، وتأثرها بالصدمات الخارجية نتيجة اعتمادها المفرط على عائدات النفط، خلق العديد من التشوهات في جانبي النفقات والايرادات العامة، وامتد حتى إلى هيكل الاقتصاد الكلي والجزئي نتيجة حالة عدم اليقين المرتبطة بالعوائد الخارجية المعتد عليها كما سبق

[1]- المواد: 2، 3، 5، 6 من القانون 84-17 المتضمن القانون المنظم لقوانين المالية، **مرجع سبق ذكره**.

وأشرنا، كل هذه المعطيات تستدعي القيام بإصلاحات جذرية تمس الموازنة العامة بالدرجة الأولى ضمانا لاستدامة الموارد والمداخيل من جهة وتنفيذ الخطط التنموية المعتمدة على الانفاق العام من جهة ثانية.

2- ضرورة إصلاح وحوكمة الموازنة العامة في الجزائر: سعت السلطات العامة في الجزائر مواكبة الاصلاحات الحديثة في مجال المالية العامة، فقد تبنت مشروع جديد يهدف إلى إصلاح النظام الموازني قصد التخلص من النقائص والتشوهات التي تعتري إدارة وتسيير موارد الدولة وصرفها بشكل أكثر فعالية ورشد، من خلال تفعيل وتحسين عملية التخطيط والرقابة على الموازنة العامة للدولة. وفي إطار الإنجازات الحديثة للمديرية العامة للموازنة في الجزائر والمكلفة بإعداد مشروع الموازنة تم وضع مشروع تحديث نظام الموازنة العامة Projet de Modernisation des Systèmes Budgétaires **(MSB)** أساسا إلى الانتقال من التسيير القائم وفق الوسائل إلى التسيير القائم وفق النتائج في تسيير الانفاق العام، حيث ترع جذور هذا الاقتراح إلى نهاية التسعينات من القرن الماضي في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق وفك ارتباط الاقتصاد بقطاع المحروقات، غير أن الانطلاقة الفعلية في تجسيد هذا المشروع بداية سنة 2012 وهذا بالشراكة مع هيئات ومؤسسات دولية لتمويل وتقديم الاستشارة في إطار تطبيق هذا المشروع، على رأسها صندوق النقد الدولي والمؤسسة الكندية "**CRC SOGEMA**" المختصة في تقديم الاستشارة في مجال التسيير والادارة والتعاون الدولي ويتكون هذا الأخير من تريبتين أساسيتين هما:[1]

- **تركيبة الموازنة:** والتي تهدف إلى:
  - تسهيل التحكم في النفقة العمومية؛
  - تسهيل الخيارات الاستراتيجية من خلال المعلومات والتحاليل الهادفة؛
  - تحسين شفافية الموازنة لأجل ترقية نقاش واضح لخيارات السياسات الاقتصادية والاجتماعية؛
  - تعزيز مراقبة التنفيذ وتحسين الأداءات في إنجاز السياسات والاستثمارات المسجلة في الموازنة.

- **تركيبة الاعلام الآلي ونظام الاعلام:** يسمح استعمال نظام الاعلام الآلي والتكنولوجيات الحديثة في وزارة المالية وكذا بالنسبة للمسؤولين عن متابعة المعطيات المتعلقة بالموازنة منذ إعدادها إلى غاية تنفيذها مرورا بالتزامهم على مختلف المستويات (المركزي، الجهوي، الولائي)، بتطوير نظام تسيير الموازنة والذي من شأنه أن يسمح لمختلف المتدخلين في مسار الموازنة والمتمثلة أساسا في المصالح الخارجية للمديرية العامة للموازنة (المديرية الجهوية للموازنة، مصالح المراقبة المالية، مديريات البرمجة ومتابعة الموازنة) من تبادل المعطيات والحصول في كل وقت على جدول واحد للإيرادات والنفقات على كل المستويات.

ويهدف مشروع عصرنة الموازنة إلى دمج وسائل اقتصاد السوق وتحسين مستوى نمو الدخل ومعدل التشغيل، عن طريق تفعيل برامج الاستثمار العمومي، ناهيك عن تفعيل مبادئ الحوكمة وتحسين فعالية تدخل الدولة في الاقتصاد، ويضح الشكل الآتي الانتقال إلى البرنامج المعلوماتي الخاص بالموازنة.

[1]- وزارة المالية، **خمسون سنة من الانجاز**، مديرية الاتصال، بن عكنون (الجزائر)، 2012، ص ص 29، 30.

الشكل رقم (4-18): عملية عصرنة الموازنة والانتقال إلى البرنامج المعلوماتي

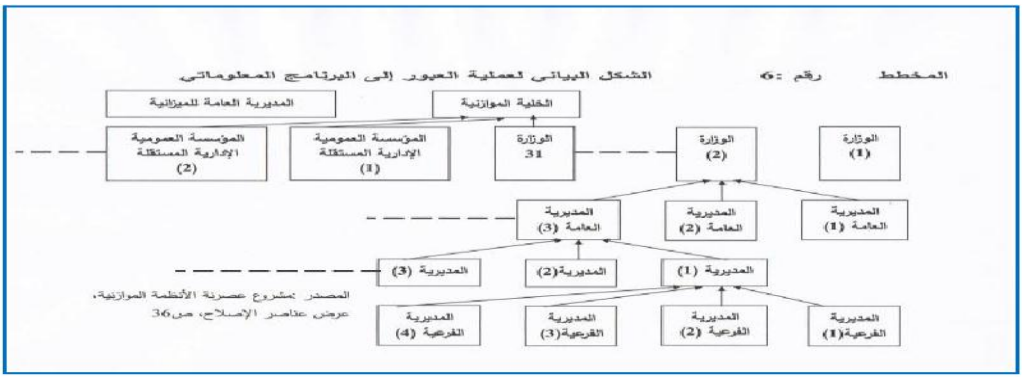

المصدر: قدوري طارق، **مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر –دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، 2016، ص 267.

حسب الشكل أعلاه يتم تقسيم عملية تخصيص الموازنات حسب كل قطاع وزاري، أين يتم وضع العلاف المالي لكل قطاع، بينما يتم توزيع الميزانيات المخصصة للبرامج الفرعية على مستوى المديريات العامة، ونفس الدور بالنسبة للمديريات الفرعية، بينما تقوم الخلية الموازنية بتقديم الارشادات الفنية لمسيري البرامج أثناء عملية التخطيط، كما أنها تعد همزة وصل ما بين المديرية العامة للموازنة والمؤسسات العمومية الادارية المستقلة أو الوزارات. وفي ظل عصرنة النظام الموازني تعتبر الوثيقة المتضمنة قانون المالية الوسيلة العملياتية التي تستعملها الدولة لتسهيل وتشجيع الحوار المفتوح حول الخيارات الموازنية من خلال ربط العلاقة بين الوسائل والأهداف، ويعرض قانون المالية المقترح وفق برنامج العصرنة الجديد الأوجه المختلفة للموازنة العامة للدولة لسنة مالية محددة، بحيث تعرض فيه ميزانية النفقات العامة وفق الحقائب والبرامج، كما تعرض لإجمالي ميزانيات البرامج المتعلقة بكل حقيبة، بحيث يتشكل مشروع قانون المالية من ثلاث أجزاء هي: الميزانية الرئيسية لنفقات الدولة، التقرير الخاص بأولويات التخطيط وأخيرا ميزانية المصالح غير الممركزة.[1]

بالرغم من تبني الجزائر لمشروع عصرنة الموازنة العامة من خلال سن القوانين والتشريعات المنظمة له، وكذا استحداث الهيئات المنظمة، ومحاولة تطبيق معايير الأداء والنجاعة ضمن البرامج التنموية إلى أن هذا البرنامج يبقى مجرد مشروع قيد التنفيذ، كما أنه مرهون بإصلاح عدة جوانب أهمها:

- إصلاح الادارة العمومية وتحسين العلاقة بين الحكومة والسلطة التشريعية،
- تكوين الموارد البشرية وتأهيليها وكذا توفير وسائل الاعلام والاتصال التي يتطلبها مشروع الاصلاح؛
- استعمال التكنولوجيات الحديثة في التسيير والاستفادة من التجارب الدولية الرائدة.

[1]– قدوري طارق، **مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر –دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، 2016، ص 267.

المطلب الثاني: ضرورة إدارة الفوائض النفطية واستثمارها

لقد مكنت أسعار النفط المرتفعة منذ مطلع سنة 2000 الجزائر من رصد فوائض مالية ضخمة تزايدت مع مرور الوقت، الأمر الذي دفع بالسلطات العامة لاستحداث آلية تضخ فيها الفوائض المالية عن حاجة الانفاق العام بشتى مجالاته، ومن هنا جاءت فكرة إنشاء ما يسمى بـ: صندوق ضبط الايرادات كإطار قانوني للادخار العمومي في الجزائر، الهدف الأساسي منه تعبئة الأموال الفائضة عن حاجة الاقتصاد وضمان استقرار الموازنة العامة في حالات حصول العجز.

الفرع الأول: ماهية صندوق ضبط الايرادات

1- الاطار القانوني والتنظيمي لصندوق ضبط الايرادات: تم إنشاء صندوق ضبط الايرادات في إطار الحسابات الخاصة للموازنة العامة والذي يعتبر أهم حساب ضمن حسابات التخصيص الخاص والممولة بشكل شبه كلي من الفوائض النفطية، حيث نص القانون 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000 في المادة 10 منه على أنه: "**يفتح في حسابات الخزينة العمومية حساب تخصيص خاص تحت رقم 103-302 تحت تسمية صندوق ضبط الايرادات**".[1]

ويعتبر الوزير المكلف بالمالية هو الآمر بالصرف فيما يتعلق بصندوق ضبط الايرادات، ويقيد في هذا الأخير ما يلي:[2]

- **في باب الايرادات:** فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية، وكذا كل الايرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.
- **في باب النفقات:** ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية وتخفيض الدين العمومي.

لقد تم إضافة تعديلات على هذا القانون من خلال المادة 66 من قانون المالية لسنة 2004 لتضيف مصدر جديد لتمويل صندوق ضبط الايرادات والمتمثلة في تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية، دون إجراء أي تغيير على باب النفقات.[3] كما عدل قانون المالية التكميلي لسنة 2006 في هذه المادة من خلال المادة 25 حيث أوضح بأن الصندوق يقوم بتمويل عجز الخزينة العمومية مهما كان نوعه دون أن يقل رصيد هذا الصندوق عن 740 مليار دينار.[4]

من العروف أن غالبية الايرادات العامة تأتي من الجباية النفطية، وعليه فمصدر تمويل صندوق ضبط الايرادات هو الفوائض النفطية زمن الطفرة، أي الفائض عن الايرادات المقومة بالسعر المرجعي للنفط، حيث يتم استعمال هذه الفوائض في تمويل العجز الموازني وبالتالي فهو صندوق تمويل، فمثلا تم تسبب تراجع الايرادات

---

[1]- المادة 10 من القانون 2000-02 المؤرخ في27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37، الصادر بتاريخ 28 جوان 2000، ص 7.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 7.

[3]- المادة 66 من القانون 03-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003، المتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 83، الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 2003، ص 28.

[4]- المادة 25 من الأمر 06-04 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، الصادر بتاريخ 19 جوان 2006، ص 8.

الجبائية الناجمة عن المحروقات في عجز الخزينة العمومية بما يقارب نسبة 13.5% من الناتج المحلي الاجمالي خلال سنة 2016 مقابل 15.3% خلال سنة 2015، حيث تم تمويل هذا العجز في حدود 58% من خلال صندوق ضبط الايرادات والذي بلغ رصيده الحد الأدنى في نهاية 2016 والمقدر بـ: 740 مليار دينار، ونتيجة لاستمرار العجز الموازني فقد نفذ رصيد الصندوق بشكل كلي بداية من سنة 2017.[1]

2- دوافع إنشاء صندوق ضبط الايرادات: تم إنشاء صندوق ضبط الايرادات لدوافع داخلية وأخرى خارجية:[2]

- **دوافع الداخلية:** وتتمثل أساسا في معاناة الاقتصاد الجزائري من اختلالات هيكلية خطيرة نتيجة ارتباطه بقطاع المحروقات الذي يظهر وفقا لثلاث مستويات هي: تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة، معدلات النمو، ميزان المدفوعات. وعليه فإنه وفي كل صدمة عكسية لأسعار النفط يصاب الاقتصاد الوطني بصدمات خارجية تصيب معظم التوازنات الاقتصادية والمالية على غرار ما حدث أثناء الأزمنة النفطية لسنة 1986 والأزمة النفطية الاخيرة 2014.

- **دوافع خارجية:** وتتمثل أساسا في تقلبات أسعار النفط في الأسواق الخارجية ورواج إنشاء الصناديق السيادية في معظم الدول النفطية كألية ضبط وتحقيق الاستقرار المالي للاقتصاد.

وبالتالي فالهدف من إنشاء صندوق ضبط الايرادات في الجزائر يتمثل في:

- ✓ تجنب الصدمات الناشئة عن تقلبات أسعار النفط، مونه يمثل صندوق ضبط أو تثبيت؛
- ✓ إدخار جزء من إيرادات النفط للأجيال القادمة (صندوق إدخار)؛
- ✓ تمويل العجز الموازني للدولة (صندوق تمويل)؛
- ✓ تسديد الدين العمومي سواء كان داخلي أو خارجي.

[1]- بنك الجزائر، **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات 2017**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، فيفري 2018، ص 3.

[2]- فوقة فاطمة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 170-172.

الفرع الثاني: تقييم فعالية صندوق ضبط الايرادات

1- مصدر تمويل صندوق ضبط الايرادات: يتمثل المصدر الرئيسي لتمويل الصندوق حسب القانون 2000-02 المتعلق بقانون المالية التكميلي المشار إليه سابقا، في فائض قيمة الجباية النفطية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية، أي الفرق بين الجباية النفطية وفقا لتقديرات قانون المالية بناء على السعر المرجعي للنفط والجباية النفطية الفعلية وفقا للسعر الفعلي لبرميل النفط، بالإضافة إلى كل الايرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق، ناهيك عن إضافة تسبيقات بنك الجزائر بداية من سنة 2004، غير أن فائض الجباية النفطية يبقى المصدر الوحيد لتمويل الصندوق، وقد سجلت فوائض الجباية النفطية عدة تطورات وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الشكل رقم (4-19): فائض الجباية النفطية في الجزائر (2000-2016) **الوحدة:** مليار دينار

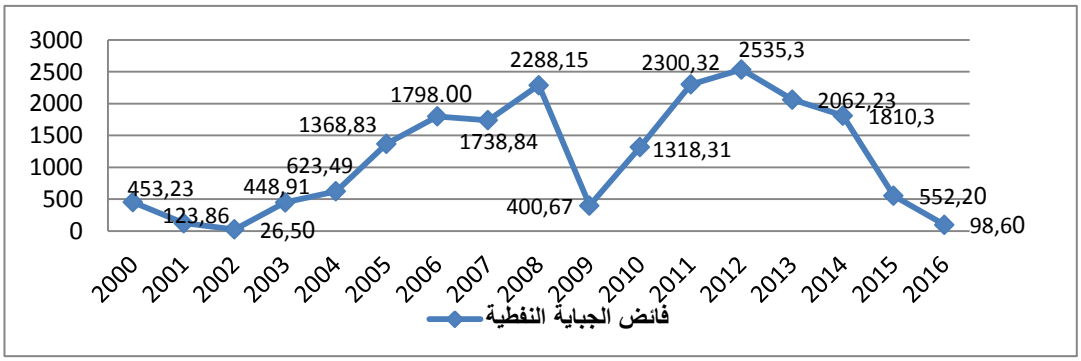

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- Ministère des Finances, **Rapports De Présentation du Projet de Loi de Finance** 2010 et 2014.
- Ministère des Finances, La Direction Générale de la Prévision et des Politiques, **Situation du Fonds de Régulation des Recettes,** (2014-2016).

الملاحظ من خلال الشكل أعلاه المسار المتذبذب لفائض الجباية النفطية، هذه الأخيرة التي تعتبر أهم مورد من موارد صندوق ضبط الايرادات، باعتبارها تتبع بشكل مباشر تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، لقد سجل فائض الجباية النفطية رصيد أولي خلال سنة 2000 قدر بـ: 453.23 مليار دينار، لينخفض إلى 26.5 مليار دينار خلال سنة 2002 والسبب راجع إلى انخفاض أسعار النفط، ليعاود رصيد الجباية النفطية في الارتفاع إلى غاية سنة 2008 أين سجل مستوى قياسي قدر بـ: 2288.15 مليار دينار وهي السنة التي بلغت فيها أسعار النفط في الأسواق العالمية رقما قياسا قارب فيه 100 دولار للبرميل كمتوسط، وهي السنة التي تم رفع فيها السعر المرجعي لإعداد الموازنة إلى 37 دولار للبرميل بعدما كان 19 دولار خلال الفترة السابقة.

لقد شهدت رصيد فائض الجباية النفطية تراجعا كبيرا إلى المستوى الذي بدأ منه، حيث بلغ 400 مليار دينار خلال سنة 2009 بسبب تأثيرات الازمة المالية العالمية، ومع انتعاش أسواق النفط بعد الأزمة المالية سجل رصيد الجزائر ارتفاع إلى أعلى مستوى له سنة 2012 برصيد 2535.3 مليار دينار ليتراجع إلى مستوى 552.2 مليار دينار خلال سنة 2015 وسجل أدنى مستوى خلال سنة 2016 بمبلغ 98.6 مليار وهي الفترة التي انهارت فيها أسعار النفط في الأسواق الدولية إلى مستوى قريب من السعر المرجعي لإعداد الموازنة.

2- تطور وضعية صندوق ضبط الايرادات: يتشكل رصيد صندوق ضبط الايرادات من الفرق بين موارده والمتمثلة أساسا في فائض الجباية النفطية مضافا إليه رصيد الصندوق في السنة السابقة، ناهيك عن حساب تسبيقات بنك الجزائر هذا الأخير الذي لم يضف إي رصيد للصندوق منذ استحداثه سنة 2004، واستخداماته والمتمثلة في سداد الدين العمومي والعجز الموازني إضافة إلى سداد تسبيقات بنك الجزائر، وباعتبار أن المصدر الوحيد في تمويل الصندوق يتمثل في فائض الجباية النفطية فإن تطور وضعية الصندوق يتأثر بشكل مباشر بتطور فائض الجباية النفطية، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الشكل رقم (4-20): تطور رصيد صندوق ضبط الايرادات (2000-2016) **الوحدة:** مليار دينار.

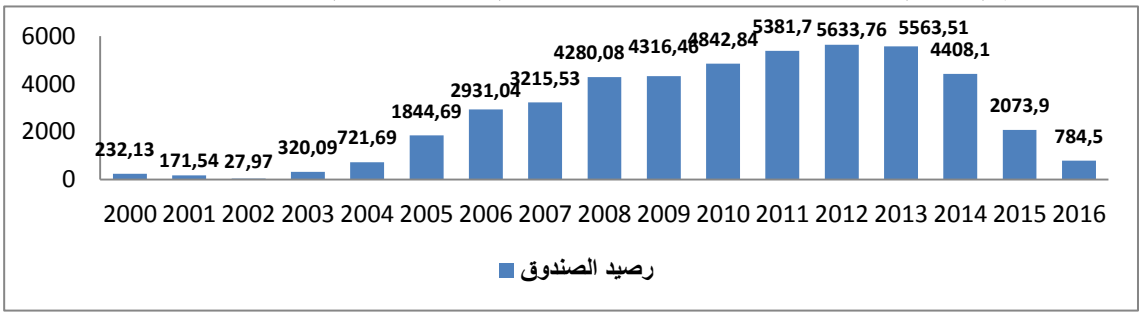

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: **المرجع نفسه.**

الملاحظ من خلال الشكل أعلاه أن صندوق ضبط الايرادات بدأ منذ إنشاءة سنة 2000 برصيد قدره 232.13 مليار دينار، وهي نفس السنة التي حققت فيها الجزائر فائض في الجباية النفطية فاق 450 مليار دينار، غير أنه وخلال سنتي 2001 و2002 تراجع رصيد الصندوق بنسبة 26.10 و83.69% على التوالي وذلك بسبب تراجع فائض الجباية النفطية بنسبة 72.67 و78.60% على التوالي خلال نفس السنتين. غير أنه ومع تحسن رصيد الجباية النفطية تضاعف رصيد الصندوق بأكثر من 11 مرة بين سنتي 2002 و2003، حيث أنه وخلال هذه السنة الأخيرة بلغ رصيده 320.09 مليار دينار، ليستمر في الارتفاع المطرد إلى أن بلغ ذروته خلال سنة 2012 برصيد قدر بـ: 5633.76 مليار دينار، وهذا تزامنا مع الطفرة النفطية وفوائض الجباية النفطية، باعتبار هذه الأخيرة الممول الوحيد للصندوق، حيث أنه وبالرغم من استحداث مصدر جديد ألا وهو تسبيقات بنك الجزائر خلال 2004، غير أنه لم يساهم في تغذية الصندوق بأي شكل من الأشكال.

ومع تراجع فائض الجباية النفطية خاصة خلال السنوات ما بين (2014 و2016) تحت تأثير الأزمة النفطية، استنزاف رصيد الصندوق بشكل كبير، حيث تراجع رصيده من 5563.51 مليار دينار خلال سنة 2013 إلى 784.50 مليار دينار خلال سنة 2016، أي أن الرصيد قارب الحد الأدنى المنصوص عليه قانونا. وما يمكن استخلاصه أن رصيد الصندوق يتبع وبشكل مباشر تغيرات فائض الجباية النفطية.

3- فعالية الصندوق في إدارة الفوائض النفطية: يمكن إظهار فعالية أداء صندوق ضبط الايردات في الجزائر في تحقيق الأهداف المنوطه به، من خلال عرض وضعية الصندوق من جانب الاستخدمات، والمتمثلة أساسا في سداد الدين العام وتمويل العجز الموازني، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-23): استخدامات صندوق ضبط الايرادات (2000-2016) **الوحدة:** مليار دينار.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
سداد الدين العمومي	221.10	184.46	170.06	156.00	222.70	247.83
تمويل العجز الموازني	00	00	00	00	00	00
سداد تسبيقات بنك الجزائر	00	00	00	00	00	00
مجموع الاستخدامات	**221.10**	**184.46**	**170.06**	**156.00**	**222.70**	**247.83**
السنوات	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**
سداد الدين العمومي	618.11	314.45	465.43	00	00	00
تمويل العجز الموازني	91.53	531.95	758.18	364.28	791.93	1761.45
سداد تسبيقات بنك الجزائر	00	607.95	00	00	00	00
مجموع الاستخدامات	**709.64**	**1454.36**	**1223.61**	**364.28**	**791.93**	**1761.45**
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	
سداد الدين العمومي	00	00	00	00	00	
تمويل العجز الموازني	2283.26	2132.47	2965.70	2886.50	1387.90	
سداد تسبيقات بنك الجزائر	00	00	00	00	00	
مجموع الاستخدامات	**2283.26**	**2132.47**	**2965.70**	**2886.50**	**1387.90**	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: **المرجع نفسه.**

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن استخدامات الصندوق في المرحلة الأولى من إنشائه (2000-2005) اقتصرت على سداد الدين العام، الأمر الذي أدى إلى تراجع مستوى الدين العام الداخلي من 1059.4 مليار دينار سنة 2000 إلى 982.2 مليار دينار سنة 2003 وهو ما يتوافق مع استخدام الحكومة موارد الصندوق لسداد الدين العام الداخلي، ناهيك عن تراجع مستوى المديونية الخارجية من 25.3 مليار دولار سنة 2000 إلى 6 مليار دولار سنة 2006 كنتيجة لسياسة التسديد المسبق للمديونية الخارجية والامتناع عنها بشكل نهائي.[1] وعلى العموم فقد بلغ إجمالي المخصصات المالية من صندوق ضبط الايرادات لسداد الدين العام خلال الفترة (2000-2008) مبلغ إجمالي قدره 2600 مليار دينار، لتتوقف عملية سداد الدين العام بواسطة موارد الصندوق بعد سنة 2008. مع ملاحظة عدم اقتطاع أي جزء لتمويل العجز في الموازنة العامة خلال الفترة ذاتها وذلك راجع إلى:[2]

[1]- دحمان عبد الفتاح، حدادي عبد الغني، **فعالية صندوق ضبط الموارد في إدارة الفوائض النفطية في الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد بشار، العدد 06، سبتمبر 2016، ص 71.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 72.

- رغبة الحكومة في الحفاظ على موارد الصندوق واستعمالها فقد لتمويل العجز الذي يحدث بسبب انهيار أسعار النفط تحت مستوى السعر المرجعي (19 دولار)، باعتبار أن العجز الموازني الحاصل خلال هذه الفترة راجع إلى تزايد الانفاق العام بسبب تسطير برامج الانعاش بداية من 2001.
- الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، باعتبار تمويل العجز الموازني بواسطة ايرادات الصندوق يرفع من مستوى الكتلة النقدية في السوق مما يؤدي إلى رفع معدلات التضخم.

وبداية من سنة 2006 أدخلت تعديلات على الصندوق، بحيث أصبح يعمل على تمويل العجز الموازني دون أن يقل رصيده عن الحد الأدنى المنصوص عليه، وذلك في ظل اتباع الحكومة سياسة مالية توسعية تزامنا مع تسطير البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج الانعاش الاقتصادي الذي يمتدان من 2005 إلى غاية 2014، الأمر الذي جعل السلطات تدرج موارد الصندوق ضمن سياستها التوسعية، وهذا في ظل والارتفاع المطرد لأسعار النفط، الأمر الذي طمأن السلطات بشان العجز الناتج عن الصدمة الخارجية، كل هذه الأسباب جعلت استخدامات الصندوق موجهة بشكل كلي لتمويل العجز الموازني، فباستثناء سنة 2007 أين خصص مبلغ 607.95 مليار دينار لسداد تسبيقات بنك الجزائر، نجد الفترة ما بين (2009-2016) استخدامات الصندوق مساوية لتمويل العجز الموازني.

الفرع الثالث: ضرورة حوكمة إدارة الفوائض النفطية في الجزائر

1- غياب معايير الحوكمة في إدارة الفوائض النفطية: صنف صندوق ضبط الايرادات حسبما أفاد به المعهد العالمي للصناديق السيادية في ديسمبر 2014 في المرتبة 17 عالميا من بين الصناديق السيادية الأكبر في العالم بقيمة أصول تعادل 77.2 مليار دولار وهو أعلى مستوى محقق في تاريخه، ليحتل صندوق ضبط الايرادات بهذا الحجم المرتبة الأولى إفريقيا والمرتبة 06 عربيا بعد كل من. غير أن قيمة أصول الصندوق تراجعت بشكل كبير، نتيجة تغطية العجز في الموازنة العامة على إثر التراجع الكبير لأسعار النفط بداية من جوان 2014، حيث بلغ رصيد الصندوق في نوفمبر 2015 ما قيمته 50 مليار دولار واستمر هذا الرصيد إلى غاية جويلية 2016، وعليه فقد الصندوق أكثر من 38% من رصيده خلال 8 أشهر ليتراجع بذلك إلى المرتبة 25 عالميا.[1] وهي نفس السنة التي بلغ فيها رصيد الصندوق الحد الأدنى القانوني، حيث أن استمرار الأزمة النفطية لمدة أطول عجل في استنزاف موارد الصندوق حيث أنه وحسب آخر تصنيف المعهد العالمي للصناديق السيادية لسنة 2017 فقد تراجع رصيد صندوق ضبط الايرادات إلى 7.6 مليار دولار ليتراجع بذلك الصندوق إلى المرتبة 42 عالميا والمرتبة 12 عربيا.[2]

إن نفاذ الموارد المجمعة في صندوق ضبط الايرادات لمدة طويلة (منذ إنشائه سنة 2000)، خلال فترة قصيرة وذلك على إثر الأزمة النفطية الأخيرة أي خلال السنوات من 2014 إلى غاية 2017، دليل على غياب استراتيجية واضحة لإدارة واستثمار الفوائض النفطية المجمعة في الصندوق، وبقاء هذا الأخير مجرد أداة إدخار

[1]- بوفليح نبيل، فوقة فاطمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 8.

[2] - Sovereign Wealth Fund Institute (SWFI) , **op cit**.

لسد العجز الموازني هذا من جهة، ومن جهة أخرى دليل على غياب معايير الحوكمة في إدارة هذه الفوائض، حيث صنف مؤشر حوكمة الموارد لسنة 2017 الصادر عن المعهد الدولي لحكومة الموارد السياسات والممارسات المستخدمة من طرف السلطات لحوكمة صناعات النفط والغاز أو التعدين أو كلا القطاعين في البلدان المنتجة، صندوق ضبط الايرادات في الجزائر ضمن الصنف الأخير بمجموع 21 نقطة من أصل 100 نقطة، وبالتالي اعتباره ضمن الصناديق الفاشلة في إدارة الموارد الطبيعية، باعتبار الصناديق التي تصنف في هذه الاطار لا تمتلك بلدانها إطار حوكمة يمكن من الاستفادة الجيدة للمواطنين من ثروات البلاد، وتدفق فوائد هذه الأخيرة إلى نخبة معينة أو بعض الشركات المحتكرة، كما احتلت الجزائر حسب نفس التقرير المرتبة 73 من أصل 89 دولة حسب المؤشر العام لحوكمة قطاع الموارد الطبيعية (النفط والغاز).[1]

كما صنف مؤشر الشفافية "Linaburg-Maduell Transparency Index" الصادر عن المعهد العالمي للصناديق السيادية، صندوق ضبط الايرادات في الجزائر في المرتبة الأخيرة من حيث الشفافية، بنقطة واحدة، من بين 80 صندوقا شملها التصنيف.[2]

2- ضرورة وضع استراتيجية واضحة لاستثمار الفوائض النفطية:

تعكس كل الأرقام والمراتب السابقة عدم توفر معايير الحوكمة والشفافية إدارة الفوائض النفطية بواسطة صندوق ضبط الايرادات وضعف تسييره واستقلاليته عن السلطة السياسية، كما أنه يفتقر إلى آليات الرقابة والمراجعة، الامر الذي يستوجب وضع استراتيجية واضحة في تسيير وإدارة الموارد والثروات والعمل على تنمية واستثمار الفوائض النفطية لاستعمالها كاحتياطات للأجيال القادمة.

وفي هذا الاطار يمكن الاستفادة من التجربة النرويجية في مجال إدارة الفوائض النفطية، باعتبارها تجربة رائدة عالميا، حيث تمكنت النرويج من تحقيق قفزة نوعية في مجال استثمار وتنمية فوائضها النفطية، حيث عملت على التوزيع الجغرافي والقطاعي المنوع لعائدات الصندوق وهي الاستراتيجية التي يقوم عليها تسيير هذا الصندوق، حيث بلغ حجم الصندوق السيادي النرويجي سنة 1996 مبلغ 308 مليار دولار وهي السنة التي تلقى فيها الصندوق أول تحويل مالي حكومي ليحتل بذلك المرتبة الثالثة عالميا من حيث حجم الأصول، ليصل إلى حجم 855 مليار دولار سنة 2014 موزعا استثماراته على 75 دولة ومساهما في أكثر من 10000 شركة ما يمثل في المتوسط 1.3% من كل مجموعة مدرجة في البورصة على مستوى العالم يمتلك منها الصندوق في المتوسط 2.5% من كل شركة أوروبية مدرجة في البورصة وبالتاي فهو يرتب ضمن أكبر 20 من حاملي الأسهم تقدر عائداته بنحو 255 مليار دولار منها نحو 168 مليار دولار عبارة عن أسهم والباقي سندات، كما يعتبر القطاع المالي أكبر قطاع مستهدف بالنسبة للصندوق النرويجي بنسبة استحواذ تقدر بـ: 23.5% تليه

[1]- معهد حوكمة الموارد الطبيعية، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

[2]- Sovereign Wealth Fund Institute (SWFI) , **op cit**.

قطاعي الصناعة والسلع التجارية بنسبة 14% لكل قطاع.[1] وعليه شهد الصندوق السيادي للنرويج سرعة كبيرة في النمو تعدت العشر مرات منذ البداية الفعلية لنشاطه سنة 1966، حيث صنف بأكبر صندوق سيادي في العالم من حيث الأصول حسب تقرير للمعهد العالمي للصناديق السيادية لسنة 2017، حيث تجاوزت قيمتها التريليون دولار بمبلغ 1.032.69 مليار دولار.[2]

المطلب الثالث: حتمية تنويع مصادر الاقتصادي ومكافحة الفساد

لقد اقتنعت جل الدول الريعية خاصة النفطية منها بضرورة، بضرورة فك الارتباط بقطاع الريع والتوجه نحو تكوين قاعدة اقتصادية متينة قائمة على التنويع القطاعي، الذي يضمن لها تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجالات كثيرة من جهة، واستدامة تدفق الموارد المالية من جهة ثانية، ما يؤدي في النهاية إلى تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي وضمان السير الحسن لبرامج وخطط التنمية، غير أن العديد من الدول النفطية ومنها الجزائر لم تنجح في فك الارتباط والتبعية لقطاع النفط، والتوجه نحو تنويع اقتصاداتها.

الفرع الأول: ضعف التنويع الاقتصادي في الجزائر

1- مساهمة صادرات المحروقات ضمن إجمالي الصادرات: بالنظر إلى مساهمة صادرات قطاع المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية والتي نسبة 97% كمتوسط على طول المدة الممتدة ما بين (1975-2016) يتضح جليا الاختلال الكبير في بنية وتشكيلة الاقتصاد ودرجة الاعتماد والتبعية البيرة لقطاع النفط، والتركيز على قطاع المحروقات على حساب إهمال بقية القطاعات والتي لم تتجاوز نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات نسبة 3% خلال نفس الفترة، وهذا مؤشر على تركز الاقتصاد وبالتالي ضعف تنويع مصادر الدخل، والشكل الآتي تؤكد ذلك.

الشكل رقم (4-21): تطور نسبة مساهمة صادرات المحروقات ضمن إجمالي الصادرات **الوحدة: %**

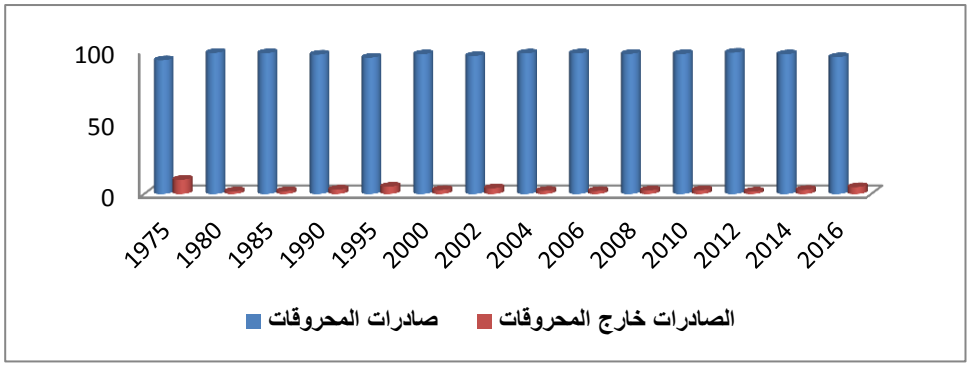

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات (السنوات 1975-2010).
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016 (السنوات 2012-2016).

[1]- ماضي محمد، **تسيير الموارد المالية لفوائض الايرادات النفطية -دراسة مقارنة**، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي أولحاج (البويرة)، يومي 29، 30 نوفمبر 2016، ص 7.

[2] - Sovereign Wealth Fund Institute (SWFI) , **op cit**.

2- مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي: ظهرت جليا أهمية قطاع النفط ضمن الاقتصاد الوطني منذ الطفرة النفطية الأولى لسنة 1973، ليصبح بعدها قطاع النفط المحرك الأول لمعدلات النمو في الاقتصاد الوطني وتعمق الاعتماد على الريع النفطي باستمرار أسعاره في الارتفاع خلال سنوات السبعينات وبداية الثمانينات، لتتجسد العقلية الاتكالية للحكومة على إيرادات قطاع المحروقات في رسم مخصصات الانفاق العام بشتى مجالاته، حيث تم التوجه نحو ترقية بقية القطاعات على غرار قطاع الصناعة وتبني استراتيجية الصناعات المصنعة، ناهيك عن دعم قطاع الفلاحة ومنحه كل التسهيلات سعيا من السلطات العامة إلى تحقيق نمو متوازن يعتمد على التنوع القطاعي بما في ذلك قطاع البناء والأشغال العمومية باعتباره قطاع حساس لتشيد البنى التحتية والقواعد الصناعية والخدمية، ناهيك عن ترقية قطاع الادارة العمومية والخدمات وباقي القطاعات الأخرى، غير أن قطاع المحروقات ظل ولا يزال يشكل المصدر الرئيسي لتمويل برامج التنمية وتحقيق معدلات النمو في الجزائر إلى وقتنا الحالي، وهو ما تظهره بيانات الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-24): التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي في الجزائر (1974-2016) **الوحدة: %**

السنوات	74-79	80-89	90-99	00-2005	06-2010	11-2016
المحروقات	26.91	23.33	25.07	37.20	40.14	27.21
الفلاحة	8.26	10.66	10.61	9.00	7.90	10.16
الصناعة خارج المحروقات	10.00	13.46	10.07	6.67	5.17	4.93
البناء والأشغال العمومية	9.58	13.78	9.38	8.12	9.38	10.33
الخدمات	24.37	23.09	24.30	29.82	31.24	40.18
أخرى	20.88	15.68	20.57	9.19	6.17	7.19

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- بقلقة ابراهيم، **سياسات الحد من الآثار غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط -مع الاشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف)، 2015، ص 176. (السنوات 1974-2010)

- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2016**، (السنوات 2012-2016)

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه يمكن القول أن الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات والتركيز عليه في تمويل برامج الانفاق والاستثمار العام، باعتبار المورد الأول للإيرادات العامة وللعملة الصعبة من خلال عائدات صادراته، وهذا على حساب بقية القطاعات التي من المفروض أنها لا تقل أهمية عن قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي، حيث يمكن تسجيل ما يلي:

بالنسبة لقطاع المحروقات بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي خلال النصف الثاني من السبعينات نسبة 26.91% لتتراجع قليلا هذه النسبة خلال الثمانينات (1980-1989) أين بلغت 23.33% متأثرة بتراجع أسعار النفط خلال أزمة 1986، وهي نفس الفترة التي سجلت فيها بقية القطاعات تحسنا ملحوظا مقارنة بالفترة السابقة (1974-1979) على غرار قطاع الصناعة الذي ارتفعت نسبة مساهمته من 10 13.46% إلى غير أنها تبقى نسبة ضعيفة بالنظر إلى الدعم الذي تلقاه القطاع ، في حين ارتفعت مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج

المحلي من 8.26 إلى 10.66% ما بين الفترتين، كما تحسنت مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية من 9.58 إلى 13.78% نتيجة دوره الفعال في تجسيد المخططات التنموية في تلك الفترة، بينما ساهم قطاع الخدمات بشكل عام بنسبة معتبر خلال الفترتين (1974-1979) و(1980-1989) بنسبة 24.37 و23.09% على التوالي. وخلال فترة التسعينات (1990-1999) ارتفعت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي إلى 25.07% بالرغم من تراجع أسعار النفط، وهذا على حساب تراجع مساهمة كل من قطاع الصناعة والبناء إلى نسبة 10.07 و9.38 % على التوالي، وبقاء قطاع الفلاحة في نفس المستوى، وهذا في ظل الأوضاع الاقتصادية الهشة (ظاهرة ارتفاع حجم المديونية وتدهور قيمة الدينار) ناهيك عن الظروف السياسية والأمنية السيئة التي مرت بها البلاد آنذاك.

مع مطلع الألفية الثالثة قفزت أسعار النفط بشكل كبير لتعلن بداية طفرة جديدة، لتترفع معها عائدات النفط وتعمق الاعتماد عليه في تكوين القيمة المضافة وبالتالي الناتج المحلي، حيث وصلت نسبة مساهمة قطاع المحروقات إلى معدلات قياسية جسدت هيمنة القطاع، حيث بلغت 37.20 و40.14% على التوالي خلال الفترتين (2000-2005) و(2006-2010)، وهذا بالرغم تراجع عائدات قطاع النفط خلال الفترة الثانية بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008، غير أن الملفت للانتباه أنه بالرغم من الموارد الكبيرة المحصلة من قطاع المحروقات إلى أنها لم تنعكس إيجابا على تنمية قطاع الصناعة، حيث تراجعت مساهمته في الناتج المحلي إلى 6.67 و5.17% وهي نسب جد ضعيفة مقارنة بالدعم والتمويل غير المشروط لترقية الصناعات خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولعل أهم أسباب تدهور مساهمة القطاع الصناعي ترجع إلى:[1]

- ✓ التركيز الكبير على نمو الصناعات النفطية وقطاع المحروقات على حساب الأنشطة الصناعية الأخرى؛
- ✓ تعرض قطاع الصناعة المحلي إلى منافسة كبيرة من طرف الصناعات الأجنبية في ظل اتباع الجزائر لسياسة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية تماشيا مع التوجه نحو اقتصاد السوق؛
- ✓ تأثر القطاع الصناعي سلبا بتراجع عائدات الجزائر خلال فترة التسعينات، مما قلص من حجم الاستيراد، وبالتالي انخفاض مدخلات القطاع الصناعي المتأتية من الخارج؛
- ✓ حل العديد من المؤسسات العمومية الكبرى نتيجة الأزمة التي شهدتها الجزائر خلال التسعينات.

لا يختلف الوضع كثيرا بالنسبة للقطاع الفلاحي عن القطاع الصناعي، حي تراجعت نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي خلال الفترة (2000-2005) لتصل إلى 9% لتستمر في التراجع إلى أدنى مستوياتها خلال الفترة (2006-2010) إين بلغت نسبة 7.9% ما ينم عن جملة من المشاكل والاختلالات التي يحتويها القطاع بالرغم من كل الدعم المقدم من طرف الدولة في إطار النهوض بالقطاع وترقيته، من تقديم للدعم المباشر للفلاحين، أو الدعم الغير مباشر على غرار مسح ديون الفلاحين والاعفاءات الشبة الكلية من

[1]- بقلقة ابراهيم، **سياسات الحد من الآثار غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط –مع الاشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف)، 2015، ص 177.

مختلف الضرائب...الخ. وفيما يتعلق بقطاع البناء والأشغال العمومية فقد شهد تراجعا طفيفا خلال الفترة (2000-2005) حيث بلغ نسبة 8.12% ليرتفع قليلا خلال الفترة (2006-2010) أين بلغت نسبة مساهمته 9.38%، وهذا في ظل بعث العديد من المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية والبرامج السكنية، بينما واصل قطاع الخدمات في الارتفاع من حيث نسبة مساهمته خلال نفس الفترين المذكورتين بنسبة 29.82 و31.24% على التوالي وهو ما يدل على هيمنة القطاع العام على هذا الجانب باعتبار معظمه مملوك للدولة.

تعبر الفترة الأخيرة (2011-2016) من أسوء الفترات التي مر بها الاقتصاد الجزائري باعتبار أنه تخللتها واحدة من أكبر الانهيارات السعرية للنفط بداية من النصف الثاني من سنة 2014، ما أثر سلبا على عائدات النفط وتراجع احتياطات الصرف الأجنبي وعودة العجز لكل من ميزان المدفوعات والموازنة العامة، ما أثر سلبا على معدلات النمو وحتى على تركيبته، حيث أنه ولأول مرة منذ استرجاع السيادة على قطاع المحروقات فقد هذا الأخير الريادة كمساهم في تكوين الناتج المحلي، حيث تراجعت نسبته إلى 27.21% بعدما فاقت 40% خلال الفترة السابقة، ليؤثر هذا التراجع سلبا على قطاع الصناعة، حيث تراجعت نسبة مساهمته هو الأخر إلى أدنى مستوياتها ببلوغها معدل 4.93% وهذا دليل على السياسة الصناعية الفاشلة في الجزائر، بينما تحسن أداء كل من القطاع الفلاحي والبناء والأشغال العمومية أين وصلت نسبة مساهمتهما خلال نفس الفترة 10.16 و10.33% على التوالي، بينما برز قطاع الخدمات كأكبر مساهم في تكوين الناتج المحلي (وهذا راجع إلى تحقيقه لأكبر معدلات نمو قطاعية)، حيث وصلت نسبة مساهمته 40.18% خلال نفس الفترة.

إن الاقتصاد الجزائري ونموه لا يزال مرتبط بشكل كبير بقطاع المحروقات، وهذا ما يدل على فشل كل السياسات والآليات المتبعة من طرف السلطات العامة للنهوض بالقطاعات خارج المحروقات في سبيل تحقيق التنويع الاقتصادي، كما أن ضعف مساهمة كل من قطاعي الفلاحة والصناعة أي قطاعات سلع التبادل التجاري في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، في مقابل توسع القطاعات خارج التبادل التجاري (قطاع الخدمات) في تكوين الناتج، دليل على إصابة الاقتصاد الوطني بأعراض المرض الهولندي.[1] ولأن التنويع الاقتصادي بمفهومه الواسع، لا يقتصر على التنويع في بنية الناتج المحلي وإنما يتعداه إلى تنويع بنية كل من: الصادرات، الواردات، الناتج المحلي، الايرادات وحتى العمالة، وذلك بقياس تنوع هذه المتغيرات عن طريق مؤشر "**هيرفندال- هيرشمان**" خلال الفترة (2000-2015)، حيث كانت النتائج حسب الشكل الآتي:

[1]- **المرجع نفسه**، ص 178.

الشكل رقم (4-21): مؤشر "هيرفندال- هيرشمان" لتنوع الاقتصاد الجزائري (2000-2015)

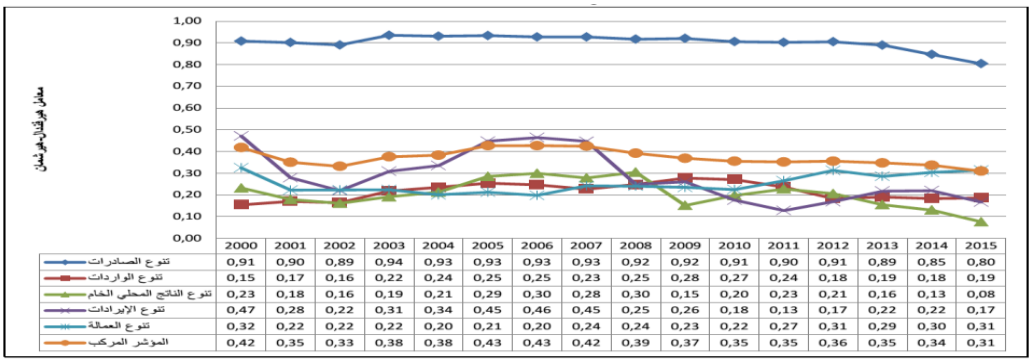

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تنوع الصادرات	0,91	0,90	0,89	0,94	0,93	0,93	0,93	0,93	0,92	0,92	0,91	0,90	0,91	0,89	0,85	0,80
تنوع الواردات	0,15	0,17	0,16	0,22	0,24	0,25	0,25	0,23	0,25	0,28	0,27	0,24	0,18	0,19	0,18	0,19
تنوع الناتج المحلي الخام	0,23	0,18	0,16	0,19	0,21	0,29	0,30	0,28	0,30	0,15	0,20	0,23	0,21	0,16	0,13	0,08
تنوع الإيرادات	0,47	0,28	0,22	0,31	0,34	0,45	0,46	0,45	0,25	0,26	0,18	0,13	0,17	0,22	0,22	0,17
تنوع العمالة	0,32	0,22	0,22	0,22	0,20	0,21	0,20	0,24	0,24	0,23	0,22	0,27	0,31	0,29	0,30	0,31
المؤشر المركب	0,42	0,35	0,33	0,38	0,38	0,43	0,43	0,42	0,39	0,37	0,35	0,35	0,36	0,35	0,34	0,31

المصدر: العمراوي سليم، يحيى سعيدي، **مساهمة الانفاق العام في تحقيق التنويع الاقتصادي بالدول المصدرة للمحروقات -تحليل وقياس حالة الاقتصاد الجزائري لفترة (2000-2015)**، مجلة دراسات، العدد 61، جامعة عمار ثليجي (الأغواط)، ديسمبر 2017، ص 127.

تظهر نتائج الشكل أعلاه نتائج تقدير معامل هيرفندال للمتغيرات الخمسة (الصادرات، الواردات، النشاطات الانتاجية أو الناتج المحلي، الايرادات والعمالة)، وكذا المعامل المركب لتنويع الاقتصاد الجزائري، أن هذا الأخير لا يزال بعيد عن مستوى التنويع المستهدف، باعتبار أن درجة التنويع ترتفع كلما اقتربت النتائج من الصفر والعكس صحيح ، حيث أن قيمة معامل هيرفندال المتوسطة تراوحت بين 0.31 و0.42 كمتوسط على طول الفترة (2000-2015)، والملاحظ أيضا هو وجود اتجاه واضح لانخفاض متتالي في قيمة المعامل ابتداء من سنة 2007 إلى غاية 2015، كما يتضح الارتفاع الكبير لقيمة المعامل وابتعاده عن الصفر بالنسبة للصادرات وهو ما يعكس ضعف التنويع بالنسبة للصادرات على طول الفترة (2000-2015) فاق قيمة 0.9 كمتوسط، وهو ما يثبت الاعتماد شبة الكلي لاقتصاد الوطني على صادرات قطاع المحروقات.

أما بالنسبة لباقي المتغيرات المتمثلة في: الناتج المحلي، الواردات، الإيرادات العامة والعمالة، فقد بدأ معامل هيرفندال بالنسبة لها مرتفعا (باستثناء الواردات التي كان المعامل منخفض نوعا ما ما يدل على تنويعها النسبي نتيجة استيرادات المواد والتجهيزات اللازمة لتنفيذ البرامج التنموية) خاصة خلال فترة الطفرة النفطية ما بين سنتي 2003 و2008 ليعاود الانخفاض التدريجي بداية من سنة 2009 لينخفض أكثر خلال الأزمة النفطية الأخيرة أي خلال سنتي 2014 و2015 وهو ما يثبت مرة أخرى ارتباط مكونات الاقتصاد الوطني وتأثرها السلبي بحجم الناتج في قطاع المحروقات.

الفرع الثاني: بدائل تنويع مصادر الدخل في الجزائر

في ظل انخفاض مستوى التنويع في الاقتصاد الجزائري وارتباطه الشديد والمستمر بقطاع النفط أو المحروقات بشكل عام، تستدعي الضرورة التوجه نحو إعادة بعث القطاعات المنتجة وإعطائها الأولوية مع إعادة النظر في السياسات والآلية المتبعة حاليا باعتبار أنها لم تأتي بنتائج مرغوبة في فك ارتباط الاقتصاد وتبعيته للريع، مما يبقيه عرضة للصدمات الخارجية لأسعار النفط وتخبطه في حالة من عدم اليقين تربك بشكل كبير مسار التنمية الشاملة للبلاد، وعليه فعلى السلطات العامة في الجزائر استغلال ثروات وموارد الأمة، في

بناء قاعدة إنتاجية متماسكة تقوم على التنويع القطاعي ما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي والذي بدوره يضمن الاستمرار في مسار النمو والتقدم ضمانا لمستقبل الأجيال القادمة، وعليه يستوجب الأمر:

1- ترقية القطاعات المنتجة خارج المحروقات: لا يعتبر قطاع المحروقات القطاع الوحيد المنتج للثروة في الجزائر، بل ما تمتلكه الجزائر من ثروة غير نفطية من أراضي فلاحية ومختلف المواد الأولية الاستخراجية التي تتطلبها الصناعة ناهيك عن التنوع الطبيعي والبيولوجي، كلها مؤهلات لتبوء، قطاعات خارج المحروقات مراتب متقدمة ضمن تشكيلة الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال:[1]

- **تفعيل القطاع الصناعي:** بانتهاج استراتيجية صناعية تستهدف تشجيع الصناعات التصديرية بالموازاة مع سياسة إحلال الواردات وتبني إطار مرجعي ونظرة جديدة السياسة الصناعية تقوم على مراجعة سياسات التمويل والدعم بما يضمن إنتاجية أكثر في القطاع وبما يحقق التنوع الاقتصادي من جهة، والتقليص من فاتورة الواردات وبالتالي توفير موارد مالية إضافية من جهة ثانية؛

- **إعطاء أهمية كبرى للقطاع الفلاحي:** باعتباره أكبر قطاع جدير بالاهتمام في إطار التوجه نحو التنويع الاقتصادي، فهو النفط الذي لا يزول ولا ينفذ، بما يحقق جهود تحقيق الأمن الغذائي وأنهاء التبعية للخارج في مختلف المنتوجات الزراعية، واستنزاف موارد مالية ضخمة نتيجة استيراد الغذاء من الخارج، وجعله قطاع مصدر خارج قطاع المحروقات، وقد أثبت هذا القطاع مؤخرا فعاليته بمجرد تسليط الاهتمام عليه.

- **النهوض بقطاع السياحة:** يعتبر قطاع السياحة من بين أكبر القطاع نمو وتحقيقا للقيمة المضافة وتدفق للعملات الأجنبية في عديد الدول، غير واقع قطاع السياحة في الجزائر لا يزال بعيد كل البعد عن كونه قطاع فاعل في الاقتصاد (نتيجة إهماله من طرف السلطات العامة ونتيجة لجملة المشاكل والعراقيل التي تواجهه)، من حيث مساهمته في تكوين الناتج أو حجم مداخيله أو حتى نسب التشغيل فيه، وعليه فعلى السلطات النهوض بهذا القطاع المنتج، وذلك في إطار المخطط التوجيهي للسياحة طويل المدى (2030)، وذلك بتوفير كل الامكانات المادية والمالية والبشرية التي يتطلبها القطاع.

2- التوجه نحو استغلال الطاقات المتجددة: على غرار تبعية الاقتصاد لتقلبات أسعار النفط يكمن المشكل الحقيقي الذي تواجهه الجزائر حاليا في الارتفاع المطرد لاستهلاك الطاقة محليا، مما يقلص من عائدات قطاع المحروقات المصدرة للخارج، وهذا في ظل ثبات الاحتياطي النفطي وتناقص مستوى الانتاج كما أشرنا سابقا، مما يستدعي ترشيد استهلاك الطاقة من مصادر تقليدية من جهة، التوجه نحو استغلال المصادر الطاقوية غير

---

[1]- أنظر:

- فاسي فاطمة الزهراء، أوكيل حميدة، **معيقات وسبل تحقيق الاقلاع الاقتصادي للدول النفطية وغير النفطية**، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أوكلي أولحاج (البويرة)، يومي 29 و30 نوفمبر 2016، ص ص 5، 6.

- محمد الخطيب نمر وآخرون، **الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، 2017، ص 375.

- وزارة الطاقة والمناجم، **مرجع سبق ذكره**، ص 5.

التقليدية (المتجددة) من جهة ثانية بالنظر إلى الامكانات الهائلة التي تمتلكها الجزائر في هذا المجال، وترتكز الاستراتيجية الوطنية للطاقة في آفاق 2040 في إطار تخفيف الضغط على المصادر التقليدية على:

– الشروع في دراسة إمكانية تطوير استغلال ثروات الطاقة غير التقليدية، خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح؛

– تطوير استعمال الطاقة المتجددة على نطاق واسع، برفع نسبة توليد الكهرباء من المصادر المتجددة إلى ما يعادل نسبة 30%.

– تشجيع استغلال الغاز، باعتبار الجزائر بلد غازي أكثر منه بلد نفطي، وذلك بتحفيز استخدام غاز النفط المسال والغاز الطبيعي في قطاع النقل.

3- تفعيل دور القطاع الخاص: إن العمل على تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي يعتبر من الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي، بالنظر للدور الكبير الذي يضطلع به من خلق للثروة وتوفير لمناصب الشغل في مختلف القطاعات الحيوية المحركة للنمو (الصناعة، الفلاحة والسياحة). ويمتاز القطاع الخاص في الجزائر بأنه عبارة عن تشكيلة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الأخيرة تحتل مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري باعتبارها أهم مساهم في تكوين القيمة المضافة وبالتالي الناتج المحلي خارج المحروقات بنسبة تصل إلى 98% ومساهمتها في نسبة تشغيل تصل إلى 14%، وبلغت نسبة مساهمتها الناتج المحلي كمتوسط 35%.[1] غير أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعاني من مشاكل عدة أهمها: ضعف رأس المال المستثمر، قلة المؤهلات الفنية لليد العاملة، استخدام تكنولوجيا أقل تطورا والتوجه نحو القطاعات الأكثر ربحية (التجارة والخدمات)، ضعف المرافقة والتنظيم من طرف الدولة... الخ.[2]

إن استراتيجية الجزائر نحو تنويع الاقتصاد والخروج من التبعية لقطاع المحروقات، تستدعي ضرورة الاهتمام بشكل أكبر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنظر إلى الأهمية الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطبيعتها في الاقتصاد الجزائري خاصة في المجال الصناعي، كون هذا النوع من المؤسسات يتوزع عبر مختلف جهات الوطن مما يضمن تنمية متوازنة من ناحية الأقاليم المختلفة، الأمر الذي يتطلب تحديد الاستراتيجيات والسياسات الهادفة إلى ترقية هذا القطاع المنتج للثروة، وذلك من خلال دعم إنشاء المؤسسات في القطاعات التي تمتلك فيها الجزائر ميزة تنافسية خاصة القطاعات المحركة للنمو (الصناعة، الفلاحة والسياحة).

4- تحسين مناخ الأعمال: لا يمكن النهوض بالقطاعات الحيوية وتفعيل القطاع الخاص في الجزائر في إطار مسعاها لتنويع الاقتصاد دون الاهتمام بتحسين ظروف مناخ الاستثمار، حيث أن هذا الأخير يعتبر أهم محفز لإقامة استثمارات محلية أو أجنبية، وبالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف السلطات العامة في الجزائر في مجال تحسين وضعية المؤسسات الاقتصادية المحلية وتسهيل دخول رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك بانتهاج سياسة الدعم والتحفيز دون التفرقة بين المستثمرين المحليين والأجانب فيما يخص منح الامتيازات المادية

---

[1]– طارق إسماعيل، **بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية –الوضع الراهن والتحديات**، سلسلة دراسات اقتصادية، العدد 38، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2017، ص 3.

[2]– علي عبد الله، **دور الحكومة في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية**، مجلة الباحث، العدد 6، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، 2008، ص 89.

والضريبية، غير أن الواقع العملي عكس ذلك أين تعتبر الجزائر من أقل الدول استقطابا للاستثمارات الأجنبية نتيجة تدهور مؤشرات جاذبية الاستثمار، وسهولة أداء الأعمال أين صنف البنك العالمي الجزائر في مراتب متأخر على مستوى العالم فيما يتعلق سهولة أداء الأعمال وهو مؤشر مركب من 10 مؤشرات جزئية تتعلق بـ: إنشاء المؤسسات، منح رخص البناء، توصيل الكهرباء، نقل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية الاستثمار، دفع الضرائب، التجارة الخارجية، تنفيذ العقود وأخيرا تسوية الاعسار والافلاس، والجدول الآتي يوضح ترتيب الجزائر ضمن مؤشر سهولة الأعمال (جاذبية الاستثمار) خلال الفترة (2006-2017).

الجدول رقم (4-25): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر سهولة الأعمال (جاذبية الاستثمار) (2006-2017)

السنة	2006	2008	2010	2012	2015	2016	2017
الترتيب	116	125	136	148	161	163	166

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: - World Bank Group, **Doing Business Report (2006-2017).**

من خلال بيانات الجدول يتضح الوضع جد المتأخر بالنسبة للجزائر فيما يتعلق بجاذبية الاستثمار، حيث صنفت الجزائر حسب تقرير 2017 في المرتبة 166 من بين 189 دولة شملها المؤشر، ويرجع البنك العالمي أهم أسباب تردي أوضاع الجزائر فيما يخص مؤشر سهول الأعمال إلى عدة عوامل أهمها: البيروقراطية، انتشار الفساد (الرشوة)، النظام الضريبي وعدم الاستقرار في الأنظمة والنصوص التشريعية، وهو ما يتعارض مع الأهداف المسطر من طرف السلطات العمومية في تنويع اقتصادها والخروج من التبعية لقطاع النفط، عن طريق ترقية المؤسسات الاقتصادية في القطاع الخاص وجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

أن ما يثبت ضعف مناخ الاستثمار في الجزائر هو العدد القليل من الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر والتي يرتكز معظمها في قطاع المحروقات والمعادن والعقارات، تشير قاعدة بيانات **"FDI Markets"** التابعة لمؤسسة فايننشال تايمز العالمية فيما يخص نشاط الاستثمارات الأجنبية في الجزائر الفترة ما بين جانفي 2003 وماي 2015 إلى:[1]

- بلوغ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حوالي 375 مشروعا يتم تنفيذها من طرف 306 شركة عربية وأجنبية وبتكلفة استثمار إجمالية حوالي 68 مليار دولار، توظف ما يقارب 93 ألف موظف؛
- ترتكز جل الاستثمارات العربية والأجنبية الواردة إلى الجزائر في قطاعات الفحم والنفط والغاز بنسبة 28%، يليها قطاع المعادل بنسبة 21% وقطاع العقارات بنسبة 20%؛
- تكون معظم الاستثمارات مع بالشراكة مع القطاع العام، وفق للضوابط والقوانين العمول بها، حيث تعتبر دول الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للجزائر بالنسبة للاستثمارات الأجنبية إضافة إلى الإمارات العربية.

[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015**، ص 118.

الفرع الثالث: ضرورة مكافحة الفساد للحفاظ على الثروة والموارد المالية

لا يمكن الحديث عن سياسات الاصلاح في الدول النفطية دون التطرق إلى ظاهرة الفساد، هذا الأخير الذي يعتبر نتيجة حتمية عن إصابة مثل هذه الاقتصادات بلعنة الموارد، حيث يشكل تفاقم الفساد بمثابة السرطان الذي ينخر جسد الاقتصاد بسبب فساد فئات عديدة في المجتمع وهيئات الدولة، مما يؤدي إلى هدر وإسراف للمال العام وإلى استنزاف وتسيير غير عقلاني لثروات الأجيال.

1- واقع الفساد في الجزائر وأسبابه: تشهد الجزائر تناميا خطيرا لظاهرة الفساد بشتى أنواعه، حيث ارتبطت أسماء ثقيلة في سلم السلطة بقضايا متعددة من الفساد وعلى أعلى المستويات، وهذا تزامنا من الطفرة النفطية ودخول إيرادات ضخمة إلى خزينة الدولة بداية من سنة 2000، وإطلاق الحكومة لبرامج التنمية خاصة الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى 2014، والتي خصص لها مبالغ ضخمة قدرت بحوالي 30440 مليار دينار، أسالت لعاب الكثيرين سواء كانون محليين أو حتى شركات أجنبية لنهب وسرقة المال العام بشتى الطرق والوسائل، تكبدت خلالها الجزائر مالا يقل عن 30 مليار دولار خلال الفترة (2000-2010).[1] وشهدت سنة 2003 تفجير أول قضية فساد والمتعلقة بالقطاع المصرفي وتحديدا بنك الخليفة الخاص لتوالى بعدها سلسلة من القضايا والفضائح، يمكن حصرها من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-26): أهم قضايا الفساد في الجزائر

السنة	القضية	حجم الخسائر	ملاحظات
2003	بنك الخليفة	1.5 مليار دولار مصرح بها، وهناك من قدرها بـ: 5 مليار دولار	تورط عدة شخصيات مرموقة وكسؤولين كبار في الدولة، صدور حكم غيابي في حق مؤسس البنك سنة 2004 بـ: 5 سنوات سجن وغرامة مالية قدرها 85 مليون دولار لارتكابه مخالفات مصرفية، ثم صدور حكم غيابي بالمؤبد في حقه سنة 2008، وتم تسلمه سنة 2013 من طرف السلطات البريطانية لتعاد القضية من جديد
2003	البنك التجاري والصناعي	13 مليار دينار جزائري	فرار المدير العام إلى فرنسا ولم يتم تسلمه، حكم على مؤسس البنك بـ: 10 سنوات سجن بتهمة التملك غير المشروع واختلاس أموال عمومية
2005	الصندوق الجزائري الكويتي للاستثمار	30 مليون دولار	تم إدانته بالاختلاس ووجود مجموعة كبيرة من المتهمين من بينهم المدير العام للصندوق وزوجته، اللذان فرا إلى الخارج
2005	قطاع الصناعة (مجمع طونيك)	1.4 مليار أورو	وضع المجمع تحت الرقابة القضائية لعجزه عن تسديد ديونه لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ليتم تأميم المجمع سنة 2011 تحت تسمية ""المؤسسة العمومية الاقتصادية للصناعة تونيك"
2010	قطاع الأشغال العمومية	غير معلومة	تحديا مشروع الطريق السيار شرق-غرب على طول 1200 كلم، حددت تكلفته الأولية بـ: 7 مليار دولار لترتفع فيما بعد إلى 10 مليار، لتصل كآخر تقدير إلى حوالي 21 مليار دولار

[1]- كريفار مراد، بربري محمد أمين، **دور وأهمية الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف)، السداسي الثاني 2017، ص 60.

2010	قطاع المحروقات	غير معلومة	تعتبر أكبر قضايا الفساد التي عرفتها الجزائر في تاريخها باعتبارها طالت عصب الاقتصاد الوطني في قضية ما يسمى "سونطراك1"، لتتفجر فيما بعد قضية ثانية "سونطراك2" سنة 2013 لتتورط فيها أطراف محلية وأجنبية في قضايا تلقي رشاوي لإنجاز مشاريع لفائدة سوناطراك أو منح عقود بالتراضي في مجال التنقيب عن النفط والغاز
2011	القطاع المالي (التهرب الضريبي)	516 مليون دولار	كشفت هيئة السلامة المالية الأمريكية "غلوبال فايننشال تايمز إنتيغريتي" ان الجزائر تحتل المرتبة 3 إفريقيا في قضايا التلاعب بالفواتير وتهريب الأموال غير المشروعة للفترة (2000-2008)

المصدر: فرج شعبان، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012، ص ص 250-252. **(بتصرف)**

تعتبر هذه القضايا على سبيل المثال لا الحصر، باعتبار أن هناك العديد من القضايا الغير مكشوفة، ناهيك عن كون الفساد غير مقتصر على المؤسسات الكبرى أو الأشخاص النافذة، بل أضحت قضايا الفساد مستشرية في مختلف القطاعات وعلى كل المستويات، الأمر الذي يكلف خزينة الدولة خسائر كبيرة جراء هذا المرض الخطير، وما يؤكد تفشي ظاهرة الفساد في الجزائر وهو ترتيب هذه الأخير ضمن تصنيف الهيئات الدولية المهتمة بمؤشرات الفساد، ولعل أهمها منظمة الشفافية الدولية التي تصدر سنويا ترتيب الدول حسب درجة الفساد تحت ما يسمى بمؤشر مدركات الفساد.

الجدول رقم (4-27): الترتيب العالمي للجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد (2004-2017)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قيمة المؤشر	2.7	2.8	3.1	3	3.2	2.8	2.9
الترتيب	146/97	158/97	163/84	180/99	180/92	180/111	178/105
السنة	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
قيمة المؤشر	2.9	3.4	3.6	3.6	3.6	3.4	3.3
الترتيب	183/112	176/105	177/94	177/100	168/88	176/108	180/112

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index تاريخ الاطلاع: 2-4-2018.

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح تفشي ظاهرة الفساد في الجزائر، وذلك من خلال قيمة المؤشر التي تراوحت طيلة المدة ما بين (2004-2017) ما بين 2.7 و3.6 كأقصى حد وهي قيم ضعيفة عكستها المراتب المتأخرة للجزائر عالميا في مكافحة الفساد، حيث يتم وضع قيمة المؤشر ما بين 0 والتي تعني فاسد جدا و10 التي تعني نضيف جدا.

يعبر الفساد المستشري في الجزائر عن الوضع المتردي اقتصاديا وسياسيا وفي المنظومة التشريعية والقضائية، حيث يلاحظ أن أهم قضايا الفساد المسجلة كانت في فترة البحبوحة المالية أو الطفرة النفطية، وهذا

دليل على إصابة الاقتصاد الجزائري بلعنة الموارد، وعلى العموم هناك جملة من الأسباب تقف وراء الانتشار الواسع للفساد في الجزائر لعل أهمها:[1]

- هيمنة الدولة على مختلف جوانب النشاط الاقتصادي، والانتشار الواسع للاقتصاد الخفي وغسيل الأموال؛
- عدم التطبيق الفعلي لقوانين مكافحة الفساد ونقص وسائل الردع، ونقص الشفافية في المؤسسات العمومية؛
- عدم استقلالية القضاء والهيئات الرقابية الموجودة وعدم إشراك المجتمع المدني والهيئات المستقلة؛
- ضعف الرقابة التشريعية والمنظومة القانونية، وكذا ضعف حرية التعبير والاعلام.

2- آليات مكافحة الفساد في الجزائر: بذلت الجزائر جهودا معتبرة في مجال مكافحة الفساد بشتى صوره، لما لهذا الأخير من آثار سلبية خاصة على المستوى الاقتصادي والمالي للبلاد، حيث وضعت الجزائر العديد من الآليات للحد من هذه الآفة، تمثلت في آليات قانونية وتشريعية وكذا إنشاء هيئات وطنية حكومية وغير حكومية تعمل في مجال الرقابة والتبليغ عن الفساد.

انطلقت الآليات القانونية في الجزائر لمكافحة الفساد من خلال التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 19 أفريل 2004، وذلك من خلال المرسوم التنفيذي 04-128، كما وقعت الجزائر اتفاقية على المستوى القاري، حيث صادقت على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته بموجب المرسوم الرئاسي 06-137 المؤرخ في أفريل 2006، ناهيك عن توقيع الجزائر على المستوى الاقليمي على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد وكانت من الدول المؤسسة لها، ولم تكتف الجزائر بإبرام هذه الاتفاقيات فقط بل ترجمتها من خلال وضعها لقانون وطني خاص بمكافحة الفساد والمتمثل في القانون رقم 06-01 الخاص بالوقاية من الفساد ومكافحته والمؤرخ في 20 فيفري 2006، والذي يعتبر القاعدة القانونية الأساسية لحصر مختلف جرائم الفساد والآليات القانونية والقضائية لمعالجتها.[2]

بالإضافة إلى التوقيع على الاتفاقيات الدولية ووضع قانون مكافحة الفساد، عمدت الجزائر على إنشاء عدة هيئات وطنية في مجال مكافحة الفساد، أهمها:[3]

- **مجلس المحاسبة:** والذي أنشئ سنة 1980 كهيئة مستقلة، وظيفتها الأساسية مراقبة كل العمليات المالية للدولة وكل الأموال العامة، مهما يكن الوضع القانوني لمسيريها أو المستفيدين منها.
- **المفتشية العامة للمالية:** أنشئت سنة 1980، وهي عبارة عن جهاز رقابي دائم يمارس رقابة بعدية أو لاحقة على تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية، وتم إعادة تنظيمها لتشمل مراقبة كافة المؤسسات بما في ذلك مصالح الدولة والجماعات المحلية وحتى جهاز القضاء والجيش والأمن العام.

---

[1]- فرج شعبان، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012، ص ص 254-256.

[2]- فافة رفافة، **الفساد والحوكمة -دراسة مسحية للتقارير الدولية دراسة حالة الجزائر**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الاسكندرية (مصر)، 2016، ص ص 365، 366.

[3]- كريفار مراد، بربري محمد أمين، **مرجع سبق ذكره**، ص 62.

- **هيئة وسيط الجمهورية:** تم استحداثها سنة 1996 لتهتم بشكاوي المواطنين والموظفين وحالات تعسف السلطة التنفيذية، غير أنه تم حلها سنة 2002.

- **الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد:** أنشئت سنة 2006 كهيئة مستقلة مكلفة بالوقاية من الفساد تهتم باقتراح سياسة شاملة تكرس مبادئ دولة القانون وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الممتلكات والمال العام.

- **الديوان المركزي لمكافحة الفساد:** أنشئت سنة 2011 وهو مصلحة مركزية عملياتية للشرطة القضائية. يتولى التحري عن الجرائم الفساد ومعاينتها وتقديمها أمام الجهات القضائية، وكذا تطوير التعاون مع الهيئات الأخرى لمكافحة الفساد وتبادل المعلومات.

3- متطلبات الحد من ظاهرة الفساد في الجزائر: بالرغم من كل القوانين والآليات المستحدثة في الجزائر لمكافحة الفساد، إلا أن هذا الأخير لا يزال الصفة الملازمة لمختلف الأنشطة والممارسات اليومية الممارسة من طرف الأشخاص والمؤسسات والهيئات سواء كانت عمومية أو خاصة، هذا ما ينم عن وجود عديد النقائص والثغرات والجوانب السلبية في مجال مكافحة الفساد، والتي تكلف الدولة خسائر مادية ومالية واقتصادية ضخمة، ناهيك عن نتائجها الاجتماعية الأخلاقية الوخيمة، الأمر الذي يستدعي تظافر الجهود على كل المستويات، بإرادة حقيقة للقضاء على مختلف أشكال الفساد، وذلك من خلال:

- ✓ تفعيل دور الهيئات الرقابية بمختلف أشكالها في مجال مكافحة الفساد؛ مواكبة كل القوانين والتشريعات الدولية الصادرة في هذا المجال والعمل على تطبيقها؛
- ✓ إصلاح قطاع القضاء والعدالة، ومنحه الاستقلالية التامة في معالجة مختلف قضايا الفساد؛
- ✓ إصلاح النظام المحاسبي والمالي (الجهاز المصرفي، النظام الضريبي وقطاع الجمارك) باعتبار أهم أشكال الفساد المسجلة تقع في المعاملات المالية والتجارية؛
- ✓ إصلاح قانون الوظيفة العمومية، بالشكل الذي يكرس ثقافة الخدمة العمومية وأخلاقيات المهنة، بالإضافة إلى إصلاح الادارات والأجهزة الحكومية (القضاء على البيروقراطية)؛
- ✓ إعطاء الحرية التامة لوسائل الاعلام في التعبير والكشف عن حالات الفساد وتوفير الحماية لها؛
- ✓ إصلاح النظام السياسي وتكريس مبادئ الحكم الراشد والشفافية في التعامل والمشاركة المجتمعية؛
- ✓ العمل على تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية لجميع الفئات والشرائح.

إن ما يمكن قوله في الأخير أنه لا يمكن تحقيق أي مسعى لإصلاح اقتصادي ومالي شامل في الجزائر، لضمان استقرار موازنتها العامة وتحقيق الأهداف المرجوة منها، والمتمثلة في تجسيد البرامج والخطط التنموية، لا بد من التركيز على "**العنصر البشري**" كون هذا الأخير سر نجاح ونهضة كل الأمم المتقدمة، وعليه فلابد من الاهتمام بالعنصر البشري، من خلال إصلاح منظومة التربية والتعليم والتكوين والتدريب، بتوفير كل الامكانات المادية والمالية اللازمة لتحقيق تنمية بشرية داعمة ومجسدة بشكل إيجابي لمختلف مراحل الاصلاح.

- خلاصة الفصل:

من خلال الوقوف على مكانة النفط ضمن هيكل الاقتصاد الوطني (خاصة بعد القرار التاريخي لتأميم قطاع النفط في بلادنا سنة 1971)، من حيث كونه السلعة الوحيدة تقريبا التي تصدرها الجزائر للخارج، وبالتالي فعائدات النفط تمثل النسبة العظمى ضمن إجمالي الصادرات والنسبة الأهم في تغطية الواردات وفي تكون الاحتياطات الأجنبية، ناهيك عن كون الجباية النفطية تمثل أهم مصدر من مصادر الايرادات العامة، وبالتالي فهي تتحكم في حجم الانفاق العام. كل هذه الخصائص جعلت الاقتصاد الوطني شديد التأثر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية خاصة في جانب المالية العامة، حيث أن وضعية الموازنة العامة في الجزائر ظهرت في حالة غير مستقرة نتيجة لارتباطها بمورد شديد التقلب، الأمر الذي تولد عنه حالة من عدم اليقين بشأن وضع السياسة الاقتصادية، كما أورث عديد التشوهات خاصة فيما يتعلق بجانب الايرادات والنفقات العامة ونظام الموازنة انعكست سلبا على الجانب الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع نتيجة إصابة الاقتصاد الوطني بتداعيات ما يسمى بالمرض الهولندي أو لعنة الموارد.

وتتجلى نقاط الضعف أكثر لتأثير أسعار النفط على هيكل المالية العامة في الجزائر أثناء فترات الانهيار أو الصدمات العكسية لأسعار النفط، وهو ما حصل أثناء أزمة 1986 والانهيار الأخير بداية من منتصف سنة 2014، أين كانت النتائج وخيمة على مختلف التوازنات الاقتصادية والمالية خصوصا، وبالرغم من أن أسعار النفط في عدة مراحل اتجهت نحو الارتفاع ولفترات طويلة نسبيا، مما يعني تحصيل الجزائر لفوائض مالية ضخمة، كما حصل في السنوات من 2000 إلى غاية 2008 والتي حسنت من خلالها الجزائر وضعيتها المالية. إلا أن هذه الفوائض لم يتم استغلالها في بناء اقتصاد متماسك وقوي منوع قطاعيا من أجل الخروج من التبعية للقطاع النفطي، ليبقى الاقتصاد الوطني يتميز بالهشاشة وخير دليل الأوضاع المالية الصعبة التي تعيشها الجزائر حاليا نتيجة انهيار أسعار النفط، حيث تم استنفاذ جل الفوائض المجمعة خلال فترة الطفرة، ناهيك عن تراجع احتياطات الصرف الأجنبي إلى مستوى يبعث على القلل بشأن الفترة المستقبلية. وهذا بالرغم من الجهود المبذولة للخروج من هذه الوضعية الاقتصادية الهشة على مدار عقود من الاعتماد على الريع النفطي، ومنها إنشاء صندوق ضبط الايرادات يرص الفوائض الناتجة عن الايرادات النفطية والعمل على ترقية القطاع الداعمة للنمو (الصناعة، الفلاحة والسياحة)، ناهيك عن دعم القطاع الخاص من خلال خوصصة العديد من المؤسسات العمومية وفتح المجال لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم لها كل أنواع الدعم وكذا تبني استراتيجية استغلال الطاقات المتجددة، غير أن الوضع لا يزال على حاله مما يعكس الخلل الكبير في تبني نموذج اقتصادي يتناسب والامكانات والمؤهلات الوطنية، الأمر الذي يستدعي ضرورة مراجعة السياسات المتبعة وحوكمتها واستحضار الإرادة السياسية لبناء اقتصاد وطني متماسك بعيدة عن التأثر بالصدمات الخارجية لتقلبات أسعار النفط.

الخاتمـــــة

الخاتمـــــة

- **الخاتمة:**

تعبر الجزائر نموذجا للدولة الريعية التي ترسخ فيها النمط الاتكالي والظواهر السلبية المصاحبة له كنتيجة حتمية لإصابة الاقتصاد الوطني بتداعيات المرض الهولندي أو لعنة الموارد، وعلى رأسها ضعف فعالية سياسة الانفاق العام في تحقيق التنمية، وضعف الهيكل الضريبي والجبائي في تحصيل الايرادات العامة خارج قطاع النفط نتيجة ضعف القطاعات المنتجة، ناهيك عن اختلال نظام الموازنة العامة وافتقاره لمبادئ الحوكمة والشفافية في تسيير المال العام وانتشار الفساد وغيرها ، ناهيك عن غياب العقلانية والرشد في تسيير الفوائض المالية الناتجة عن الريع النفطي خاصة في فترات الطفرة السعرية، وعدم استغلالها في بناء قاعدة اقتصادية منوعة تعمل على تجنب الصدمات الخارجية، وقد حاولنا من خلال دراستنا هذه تسليط الضوء على مختلف المظاهر والسلوكيات السلبية المصاحبة لتجسد العقلية الريعية في الاقتصاد الوطني ومكوناته، خاصة في جانب المالية العامة حيث أن هذا النمط المتقلب وغير المستقر في تحصيل الايرادات أثر سلبا على وضع خطط الانفاق العام التي تعكس بشكل مباشر مشاريع التنمية في مختلف جوانبها، الأمر الذي جعل السلطات تفكر في استغلال هذه الفوائض المالية الناتجة عن الريع النفطي في فترات الطفرة في بناء اقتصاد متماسك ومنوع عن طريق دعم القطاعات المحركة للنمو على غرار قطاع الصناعة، الزراعة، السياحة وقطاع الطاقات المتجددة، باعتبار أن الجزائر لا يتملك فقط النفط الخام، بل تحتوي على موارد طبيعية كثيرة تدخل في صناعات متعددة ناهيك عن الامكانات الفلاحية الضخمة والمؤهلات السياحية النادرة جدا، ومحاولة إشراك القطاع الخاص بفتح المجال أمامه للاستثمارات في كل هذه المجالات.

غير أن الواقع يبقى على حاله باعتبار أن الجزائر لا تزال إلى وقتنا الحالي تعتمد على قطاع المحروقات في رسم خططها التنموية ولا تزال مساهمة القطاعات خارج المحروقات في تكوين الناتج والدخل محتشمة ومازال القطاع الخاص يتخبط في عديد المشكلات، يبقى الفساد المستشري في جميع المجالات والقطاع السمة المميزة لاقتصادنا الوطني ...الخ. وحتى الوضعية الايجابية المتحققة على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال السنوات القليلة الماضية لم تدم طويلا، حيث أن حالة العسر المالي عادت بمجرد انهيار أسعار النفط بداية من جوان 2014، كما أن الوضع المالي المريح لم ينعكس إيجابا على الجانب الاجتماعي لأفراد المجتمع باعتبار الاقتصاد الوطني لا يزال يعاني من معدلات مرتفعة للبطالة والتضخم والتدهور المستمر لقيمة العملة الدينار، ناهيك عن تعطل عديد المشاريع التنموية وتجميدها نتيجة اتباع سياسة التقشف، وحتى موارد صندوق ضبط الايرادات الذي أنشئ لادخار الفوائض الزائدة عن حاجة الاقتصاد في فترة الطفرة تم استنفاذها في وقت قياسي دون استثمارها أو تنميتها. كل هذه الحقائق تنم على فشل كبير في السياسات والاستراتيجيات الموضوعة وضعف في النموذج التنموي المتبع، مما يستدعي استحضار إرادة حقيقية والقيام بإصلاحات اقتصادية ومالية عميقة غير ظرفية لبناء نموذج اقتصاد قوي ومتماسك في ظل الامكانات والمؤهلات الوطنية المتاحة ضمانا لاستدامة الحصول على العوائد اللازمة لتحقيق نمو وتنمية شاملة للأجيال الحالية والمستقبلية.

- **اختبار الفرضيات:**

- بالنسبة **للفرضية الأولى** والمتعلقة بمكانة النفط ضمن هيكل الاقتصاد الوطني، بالنظر إلى هيكل الصادرات في الجزائر تمثل صادرات النفط الخام لوحده ما يفوق نسبة 65% كمتوسط على طول المدة ما بين (1971-2015)، أما صادرات قطاع المحروقات ككل فقد بلغت في المتوسط 97% خلال نفس الفترة، كما أن عائدات الصادرات النفطية تغطي قيمة الواردات فاقت في أحيانا كثير نسبة 100% وبالتالي فهي المحدد لرصيد الميزان التجاري، ناهيك عن كون عائدات الصادرات النفطية تمثل المغذي الأول لاحتياطات الصرف الأجنبي ومحرك أساسي لنمو الناتج المحلي، كما ساهم ارتفاع حصيلة العائدات النفطية في تسديد المديونية بشكل شبة كلي هذا من جهة، ومن جهة ثانية شكلت حصيلة الجباية النفطية نسبة فاقت 58% في المتوسط إلى إجمالي الايرادات العامة خلال الفترة (1971-2015)، ناهيك عن تغطية الجباية النفطية لإجمالي النفقات العامة خلال نفس الفترة بنسبة فاقت 62% وبالتالي فالجباية النفطية تتحكم بشكل كبير في رصيد الموازنة العامة، وبالتالي فالفرضية صحيحة.

- بالنسبة **للفرضية الثانية**، بين تحليل العلاقة بين تغير كل من أسعار النفط والايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1971-2015) أنها علاقة قوية، بحيث تتبع حصيلة الايرادات العامة حركة أسعار النفط صعودا ونزولا، وهذا بالنظر إلى النسبة التي تمثلها حصيلة الجباية النفطية إلى إجمالي الايرادات العامة. كما أن هناك استجابة كبير لحجم النفقات العامة في الجزائر لتغير أسعار النفط من خلال تزايدها بشكل كبير خاصة في فترات الطفرة، ونمو بنسبة أقل وأحيانا بسب سلبة في حالات التراجع الكبير لأسعار النفط، وبالتالي فهي فرضية صحيحة.

- بالنسبة **للفرضية الثالثة** من خلال قياس العلاقة طويلة المدى بين تغيرات أسعار النفط ورصيد الموازنة في الجزائر عند مستوى معنوية 5% تبين أنها علاقة عكسية، حيث أن كل زيادة في سعر النفط مقارنة بسنة الأساس (1971) بوحدة واحدة يقابلها انخفاض في رصيد الموازنة العامة بمقدار 19.71%. وبالتالي العلاقة السابقة يمكن قبولها اقتصاديا من منطلق أن التغيرات المستمرة لأسعار النفط كان لها تأثير سلبي على الموازنة العامة باعتبار هذه الأخيرة سجلت العديد من حالات العجز بالرغم من أن أسعار النفط كانت مرتفعة، وهذا نتيجة جمود سياسة الانفاق العام وعدم ترشيده وعدم القدرة في التحكم فيه وكذا ضعف كفاءة الاستثمارات العامة، ناهيك عن جمود النظام الضريبي في جباية الايرادات، وعليه فمن نتائج حالة عدم اليقين بشأن تحصيل الايرادات باعتبار أسعار النفط شديدة التقلب هو التأثير السلبي على سياسة الموازنة العامة، وهو دليل أيضا على إصابة الاقتصاد الوطني بتداعيات المرض الهولندي ولعنة الموارد، وبالتالي فالفرضية صحيحة.

- بالنسبة **للفرضية الرابعة** أظهرت الدراسة عديد نقاط الضعف في بنود ومكونات الموازنة، على غرار ضعف فعالية الانفاق العام في تحقيق جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عدم قدرة النظام الضريبي في جباية وتعبئة الايرادات العامة خارج الجباية النفطية، ناهيك عن عدم استقرار مكونات الموازنة العامة وضعف الحكومة

الشفافية وتفشي ظاهرة الفساد...الخ وكلها نتائج حتمية لعقلية الدولة الريعية الاتكالية على قطاع النفط، على حساب تهميش بقية القطاعات، وعليه فالفرضية صحيحة.

– بالنسبة **للفرضية الخامسة** أكدت الأرقام والنتائج على مدى عقود من الاعتماد على الريع النفطي هشاشة الاقتصاد الجزائر، وهذا يثبت فشل السياسات والاستراتيجيات المتبعة للخروج من التبعية للريع النفطي، والتي كانت في معظمها إجراءات ظرفية غير هيكلية لاحتواء الصدمات السعرية للنفط، وهو ما يثبت صحة الفرضية.

– **نتائج الدراسة:**

من خلال محاولتنا لتحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وتطور هيكل ومكونات الموازنة العامة في الجزائر، أظهرت الدراسة جملة من النتائج، أهمها:

– تكتسي الموازنة العامة للدولة أهميتها من كونها الأداة العاكسة لاستراتيجية الاستفادة من الموارد المتاحة واستخدامها بالشكل الأمثل.

– إن عدم إحكام رسم الخطة الاقتصادية والاجتماعية عن طريق سياسة الموازنة العامة ينتج عنه اختلالات كبيرة على مستوى مالية الدولة، تترجم على شكل عجز في الموازنة العامة يصبح أكثر خطورة إذا زاد عن حدوده المثلى.

– يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة في العالم بالنظر للخصائص التي تميزه عن باقي المصادر الطاقوية الأخرى، كما أنه يمثل اكبر مصدر دخل بالنسبة للعديد من الدول المنتجة والمصدرة له.

– تتميز السوق النفطية عن غيرها من الأسواق بالتقلب المستمر في الأسعار نتيجة تأثرها بالعديد من المتغيرات الاقتصادية (العرض والطلب) ناهيك عن المتغيرات غير الاقتصادية، كما تتحكم في سعر النفط مجموعة من السياسات المتبعة من طرف الدول المنتجة والمستهلكة وسياسات شركات النفط العالمية.

– أظهرت العديد من النماذج والدراسات خطورة الاعتماد المفرط على عائدات المورد الواحد في بناء وتمويل عملية التنمية، خاصة إذا كان هذا المورد قابلا للنفاذ وأسعاره غير متحكم فيها نظرا لتحددها في الأسواق الخارجية، كما هو الحال بالنسبة للنفط.

– تعتبر العديد من الدول النفطية ومنها العربية نموذجا للدول الريعية التي ترسخت فيها الظواهر السلبية المصاحبة منذ اكتشافها النفط واعتمادها عليه، لتجد خططها التنموية واستقرارها اقتصاداتها والمالي رهينة تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، خاصة في الجانب المتعلق بخطة الموازنة العامة باعتبار إيرادات هذه الأخيرة تعتمد بشكل كبير على العائدات النفطية.

– من أهم التشوهات التي تنتج عن الاعتماد على النفط نجد اختلال هيكل الموازنة العامة، حيث تمتاز النفقات العامة بعدم فعاليتها وتخصيصها، ناهيك عن ضعف هيكلها الضريبي في جباية الايرادات وكذا دورية سياستها المالية نتيجة تبعيتها لتقلبات أسعار النفط.

الخاتمـــــة

– اتبعت العديد من الدول المنتجة للنفط ومنها العربية سياسات مختلفة لتحييد آثار التذبذب واللايقين بالنسبة للإيرادات النفطية، منها تبني أسعار متحفظة للنفط في تقديرات الموازنة العامة أو تبني إجراءات ظرفية في كل مرة تحدث فيها صدمة سعرية عكسية لأسعار النفط.

– تبنت الدول النفطية لنموذج اقتصادي يقوم على التنوع الاقتصادي بدعم القطاعات خارج النفط وإنشائها لصناديق سيادية هدفها ضمان استقرار ماليتها العامة وتتبي معايير الحوكمة والشفافية في تسيير المال العام وإدارة الاستثمارات، غير أن العديد منها لا يزال رهينة تقلبات عائدات قطاع النفط.

– بالنسبة للاقتصاد الجزائري يعتبر النفط بمثابة العمود الفقري له، حيث أنه ومنذ قرار تأميم المحروقات سنة 1971 وتزامنا مع طفرتي النفط الأولى والثانية خلال سبعينات القرن الماضي تزايدت أهمية النفط في الجزائر، بحيث أصبح يتحكم وبشكل كبير في مسار التنمية في جميع مراحلها ومجالاتها.

– إن المكانة المهمة للنفط ضمن الاقتصاد الجزائري جعلت من السلطات العامة تركز جل اهتمامها على الاستثمار في قطاع المحروقات وهذا ما ظهر من خلال تشكيلة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، حيث أن معظمها يتركز في قطاع المحروقات

– تمثل الصادرات النفطية النسبة الأهم في تكوين إجمالي الصادرات، ناهيك عن كونها تغطي نسبة معتبرة من الواردات والمصدر الأساسي في تكون الاحتياطات الأجنبية، ناهيك عن كون الجباية النفطية تمثل أهم مصدر من مصادر الايرادات العامة، وبالتالي في تغطية النفقات العامة، كل هذه الحقائق جعلت الاقتصاد الوطني شديد التأثر بتقلبات أسعار النفط، حيث تبين أن كل من تغيرات الناتج المحلي وكذا رصيد الميزان التجاري والاحتياطات الأجنبية وحجم المديونية الخارجية تتماشي وتقلبات الأسعار والعائدات النفطية.

– بالنسبة للمالية العامة تعتبر الجباية النفطية المساهم الأكبر ضمن إجمالي حصيلة الايرادات العامة، وبالتالي فهذه الأخيرة تتأثر بشكل مباشر بتقلبات أسعار النفط.

– بما أن حجم النفقات العامة تتوقف بالدرجة الأولى على حصيلة الايرادات العامة فهي الأخرى تتأثر بتقلبات أسعار النفط، لكن بدرجة أقل من تأثر الايرادات العامة، وهذا ناتج عن السياسة المالية التوسعية المتبعة من طرف الجزائر نتيجة تبنيها لعديد من المخططات التنموية، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار النفقات العامة في الارتفاع أحيانا حتى في فترات تراجع الايرادات نتيجة تراجع أسعار النفط، ناهيك عن العوامل الاخرى الدافعة بالنفقات العامة نحو الارتفاع.

– تتأثر وضعية الموازنة العامة بتقلبات أسعار النفط خاصة في حالات الانهيار الشديد لأسعار النفط إلى مستويات تقترب أو تقل عن السعر المرجعي لإعداد الموازنة العامة في الجزائر، غير أن هناك عوامل أخرى غير تراجع أسعار النفط قد تتسبب في حدوث العجز الموازني تنحصر في مجموعة العوامل الدافعة إلى ارتفاع أو تزايد النفقات العامة ومجموعة العوامل الداخلة إلى انحصار أو تدني حصيلة الإيرادات العامة، وهذا ما يبرر حدوث العجز في الموازنة العامة حتى في ظل أسعار النفط المرتفعة.

– بين قياس العلاقة بين تغيرات كل من أسعار النفط ورصيد الموازنة العامة في الجزائر على المدى الطويل أنها علاقة سلبية، وهذا يدل على إصابة الاقتصاد الوطني بتداعيات المرض الهولندي أو لعنة الموارد.

– يعاني جانب النفقات العامة في الجزائر من عديد نقاط الضعف والقصور أهمها عدم القدرة في التحكم في حجمه والاسراف في النفقة، ناهيك عن عدم فعاليته وعدم الكفاءة في تخصيصه، حيث يغلب الجانب الاستهلاكي فيه عن الجانب الاستثماري.

– يعتري جانب الايرادات العامة في الجزائر عديد نقاط الضعف أهمها، ضعف الادارة الضريبية والنظام الضريبي في جباية الايرادات خارج الجباية النفطية، مما يفسر ضعف مساهمة الجباية العادية ضمن إجمالي الايرادات العامة وفي تكوين الناتج المحلي وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي، وضعف العدالة الضريبية.

– من أهم التأثيرات السلبية للاعتماد على النفط على الموازنة العامة عدم استقرار مكوناتها نتيجة ارتباطها بمورد شديد التقلب في الأسواق، وهو ما يولد حالة من الدورية في السياسة المالية وعدم اليقين بشأن حجم الايرادات التي سيتم تحصيلها للفترة المقبلة، كما تفتقر إلى مبادئ الحوكمة والشفافية في تسيير المال العام.

– يعاني الاقتصاد الوطني من ضعف مستوى التنويع الاقتصادي نظرا لتركز كل من صادراته وايراداته العامة على قطاع النفط، كما تعاني الجزائر من تفشي ظاهرة الفساد في مختلف المجالات، مما يسهم في ضياع وهدر المال العام.

– بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف السلطات العامة في الجزائر لإصلاح جوانب الانفاق العام والايرادات العامة ونظام الموازنة، وتبني نهج التنويع الاقتصادي بدعم القطاعات المحركة للنمو وإشراك القطاع الخاصة ومحاربة جميع أشكال الفساد، لاحتواء الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني. إلا أن الواقع يشير إلى استمرارية جمود السياسات المتبعة والجهود المبذولة في تحقيق الأهداف الموضوعة، وهذا ما تثبته الوضعية المالية التي يمر بها الاقتصاد الوطني في الوقت الراهن جراء انهيار أسعار النفط.

– **<u>الاقتراحات</u>:**

بناء على النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا واختبار الفرضيات، يمكن الخروج بمجموعة من الاقتراحات التي من الممكن أن تساهم في تحقيق الاستقرار في المالية العامة في الجزائر، في ظل حالة عدم اليقين بسبب تقلبات أسعار النفط، ونوجزها في النقاط الآتية:

– إحكام الرقابة على الانفاق العام وتفعيل كل الهيئات الرقابية من أجل درء شتى أشكال الاسراف في إنفاق المال العام وضمان أكبر قدر من الفعالية للاستثمارات العامة.

– تبسيط النظم الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية، من خلال خفض الاعفاءات الضريبية أو إلغاؤها (باستثناء تلك الموجهة للفقراء) بهدف خفض مستوى الانفاق الضريبي.

– إضفاء مزيد من التصاعدية على النظم الضريبي، من خلال تعزيز الميزات التصاعدية لضريبة الدخل الشخصي كونها أفضل وسيلة لإضفاء العدالة الضريبية.

– إضفاء مزيد من الملاءة والعدالة على الادارة الضريبية، من خلال تعزيز دور الادارة الضريبية والجمركية وتعزيز الإمتثال والكفاءة والحد من الفساد فيها.

– ضرورة إصلاح وحوكمة الموازنة العامة، من خلال تبني النماذج الحديثة في إعداد الموازنة والقائمة على الأهداف وليس البنود، على غرار الموازنة الصفرية أو المفتوحة.

– العمل على دعم الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية في إعداد وتنفيذ والرقابة على الموازنة العامة، تجنبا لشتى أنواع الفساد المالي.

– تفعيل وتطوير مشروع تحديث نظام الموازنة العامة، من خلال إصلاح الادارة العمومية وتحسين العلاقة بين الحكومة والسلطة التشريعية وتكوين الموارد البشرية وتأهيليها وكذا توفير وسائل الاعلام والاتصال التي يتطلبها مشروع الاصلاح.

– ضرورة وضع استراتيجية واضحة لاستثمار الفوائض النفطية، بتحويل صندوق ضبط الايرادات من صندوق إدخار واستقرار للمالية العامة إلى صندوق استثمار يتبنى معايير الاستثمار الصحيحة والمنوعة قطاعيا وجغرافيا لتنمية مداخيله.

– حتمية التوجه نحو التنويع الاقتصادي وترقية القطاعات المنتجة خارج المحروقات تنويعا لمصادر الدخل والتوجه نحو استغلال الطاقات المتجددة لتخفيف الضغط على قطاع المحروقات في استهلاك وتوليد الطاقة.

– تفعيل دور القطاع الخاص، وكذا العمل على تحسين مناخ الأعمال لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية في شتى المجالات (خارج الاستثمارات في قطاع النفط) والاستفادة من المزايا والايجابيات الناتجة عنها.

– ضرورة مكافحة الفساد للحفاظ على الثروة الطبيعية والموارد المالية من الاسراف والاستغلال غير العقلاني، عن طريق تفعيل دور الهيئات الرقابية بمختلف أشكالها في مجال مكافحة، إصلاح قطاع القضاء والعدالة، ومنحه الاستقلالية التامة في معالجة مختلف قضايا الفساد.

– دعم التنمية البشرية كونها سر نجاح ونهضة كل الأمم المتقدمة، وعليه فلابد من الاهتمام بالعنصر البشري، من خلال إصلاح منظومة التربية والتعليم والتكوين والتدريب، بتوفير كل الامكانات المادية والمالية اللازمة لتحقيق تنمية بشرية داعمة ومجسدة بشكل إيجابي لمختلف مراحل الاصلاح.

– **آفاق الدراسة:**

يمكن اقتراح جملة من المواضيع والتي يمكن أن تكون مواضيع بحث مستقبلية:

- ❖ دراسة قياسية لثنائية الريع النفطي والفساد –حالة الجزائر؛
- ❖ تحديات الاقتصادات النفطية في ظل التوجهات الحديثة للطاقة –حالة الجزائر؛
- ❖ إمكانية التحول من اقتصاد الريع إلى التنويع الاقتصادي –دراسة استشرافية للدول العربية النفطية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع بالعربية

1-الكتب:

- أحمد الجبير، **المالية العامة والتشريع المالي**، الآفاق المشرقة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2011.
- أحمد بن محمد السياري، **نظرة عامة على أهم مصادر الطاقة غير التقليدية**، إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض (المملكة العربية السعودية)، جويلية 2015.
- أحمد حسين الهيتي، **اقتصاديات النفط**، دار الكتاب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الموصل (العراق)، 2000.
- أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، الاسكندرية (مصر)، 2003.
- أحمد عبد الرحيم زردق، **الدين العام وعجز الموازنة العامة في مصر**، مكتبة القدس، الزقازيق (مصر)، 2009.
- بشير يلس شاوش، **المالية العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون (الجزائر)، 2013.
- بيوار خنسي، **البترول: أهميته، مخاطره وتحدياته**، دار ئاراس للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، أربيل (العراق)، 2006.
- توبي شيللي، **النفط السياسة والفقر والكوكب**، ترجمة دينا الملاح، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، الرياض (السعودية)، 2010.
- جمال لعمارة، **تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد1، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2001.
- حاتم الرفاعي، **البترول: ذروة الإنتاج وتداعيات الانحدار**، نهضة مصر للطباعة ، الطبعة الثانية، القاهرة (مصر)، 2009.
- حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، الطبعة الأولى، بيروت (لبنان)، 2000.
- حسن مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر)، 2001.
- حسين القاضي، سمير الريشاني، **محاسبة البترول**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2010.
- حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، 2006.
- حسين عبد الله وآخرون، **الفوائض العربية بين الهجرة والتوطين**، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت (لبنان)، 2007.
- خالد أمين عبد الله، **محاسبة النفط**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان (الأردن)، 2001.
- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان (الأردن)، 2008.
- خديجة عرفة محمد، **أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض (المملكة العربية السعودية)، 2014.
- داود سعد الله، **الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر (دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية)**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.
- زهدي الشامي، **الأوبك في الاقتصاد العالمي**، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، القاهرة (مصر)، 2001.
- _ زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية (مصر)، 1998.
- سالم عبد الحسن رسن، **اقتصاديات النفط**، الجامعة المفتوحة، الطبعة الأولى، طرابلس (ليبيا)، 1999.
- سامي السيد فتحي، **اقتصاديات الطاقة**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة (مصر)، 2011، ص 23.
- سعيد عبد العزيز عتمان، **المالية العامة –مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2008.
- سيد فتحي أحمد الخولي، **اقتصاد النفط**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، جدة (المملكة العربية السعودية)، 1997.
- سفيتلا تساليك، آنيا شيفرين، **الرقابة على النفط (مبادرة الحوار حول السياسات)**، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك (الولايات المتحدة الأمركية)، 2005.
- سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت (لبنان)، 2008.

قائمة المراجع

_ سيد البواب، **عجز الموازنة العامة للدولة (النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج)**، دار البيان، الطبعة الأولى، القاهرة (مصر)، 2000.

– شاكر محمد عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2008.

– صديق محمد عفيفي، **التسويق البترولي**، مكتبة عبد الشمس للنشر والتوزيع، طبعة التاسعة، القاهرة (مصر)، 2003.

_ طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2009.

_ عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية (مصر)، 2006.

– عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2009.

_ عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة (مصر)، 2003.

– عبد الرزاق بني هاني، محمد الروابدة، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2015.

– عبد اللطيف قطيش، **الموازنة العامة للدولة**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت (لبنان)، 2005.

– عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية (دراسة تحليلية تقييمية)**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون (الجزائر)، 2004.

_ عبد المطلب عبد الحميد: **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

– عدنان الجنابي، **الخلاص من الدولة الريعية**، دراسات عراقية، الطبعة الأولى، بغداد (العراق)، 2016.

– علي أحمد بريهي، **اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق**، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد (العراق)، 2011. –علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، بن عكنون (الجزائر)، 2011

– عيسى خليفي، **هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2011.

– فافة رفافة، **الفساد والحوكمة –دراسة مسحية للتقارير الدولية دراسة حالة الجزائر**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الاسكندرية (مصر)، 2016.

– فليح حسن خلف، **المالية العامة**، جدارا للكتاب العالمي، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2008.

– فؤاد قاسم الأمير، **النفط الصخري وأسعار النفط والموازنة العراقية العامة**، بدون دار نشر، 2015.

– قصي إبراهيم عبد الكريم، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)**، منشورات الهيئة العامة للسورية للكتاب، دمشق (سوريا)، 2010.

– كريستان بيسون، **إدخار الموارد: تقانات النفط والغاز من أجل أسواق الطاقة المستقبلية**، ترجمة مظهر بايرلي، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، المملكة العربية السعودية، 2010.

– كمال القيسي، **النفط والهيمنة**، آمنة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2015.

– لورني ستوكمان، سارة وايكس، **الرواسب النفطية: ما الذي يدفع بشركات النفط إلى البحث عن مصادر أقذر وأعمق؟** ترجمة رانية فلفل، بيلسان للتصميم والطباعة، الطبعة الثالثة، عمان (الأردن)، 2012.

– أيسر ياسين فهد، **تقييم الصناديق السيادية في دول مختارة واختيار الأنموذج الأمثل للتطبيق على الاقتصاد العراقي**، كتاب فعاليات مؤتمر البيان السنوي الأول حول: التخطيط لرسم سياسات اقتصادية ومالية جديدة في العراق، بغداد، 2017.

– ماجد المنيف، **صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الإيرادات النفطية**، كتاب منتدى التنمية حول: الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية –حالة دول مجلس التعاون الخليجي العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت (لبنان)، 2009.

– محمد أزهر سعيد السماك، **جغرافية النفط**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، القاهرة (مصر)، 2010.

قائمة المراجع

_ محمد خصاونة، **المالية العامة (النظرية والتطبيق)**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2014.

– محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الميسر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2007.

–محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، بن عكنون (الجزائر)،2012.

– مصطفى الفار، **الإدارة المالية العامة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2008.

– ممدوح سلامة، **تداعيات ثورة النفط الصخري في أمريكا على سوق النفط العالمي وأسعار النفط والذروة**، كتاب مشاركات مؤتمر ذروة النفط التحديات والفرص أمام دول الخليج، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة (قطر)، الطبعة الأولى 2015.

– نبيل جعفر عبد الرضا، **اقتصاد الطاقة**، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، العين (الامارات العربية المتحدة)، 2017.

– نواف الرومي، **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع، مصراتة (ليبيا)، 2000.

– نورزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2006.

– نوري محمد عبيد الجبوري، **التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية (مصر)، 2015.

– نوري محمد عبيد الكصعب، **تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية**، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، الاسكندرية (مصر)، 2015.

_ نورزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشابي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2006.

– هاني حبيب، **النفط: استراتيجيا وأمنيا وعسكريا وتنمويا**، المطبوعات للنشر والتوزيع، الاسكندرية (مصر)، 2009.

– واثق علي الموسوي، **الاستقرار الاقتصادي: الصناديق السيادية، الريع، الموازنة العامة والسوق (الجزء الأول)**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2016.

– يسري محمد أبو العلا، **نظرية البترول بين التشريع والتطبيق: دراسة تاريخية اقتصادية وسياسية مع الاشارة إلى النماذج التشريعية البترولية العالمية**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية (مصر)، 2008.

– يوسف خليفة اليوسف، **الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراته**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، 2015.

2–أطروحات الدكتوراه:

– بقلقة ابراهيم، **سياسات الحد من الآثار غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط –مع الاشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف)، 2015.

– شكوري سيدي محمد، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي– دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان)، 2012.

– عبد الهادي مختار، **الاصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان)، 2016.

– فرج شعبان، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012.

– فوقة فاطمة، **حوكمة الحسابات الخاصة للخزينة كمدخل لترشيد الموازنة العامة للدولة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف)، 2017.

– قدوري طارق، **مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر –دراسة تطبيقية للفترة (1990–2014)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر (بسكرة).

3–الملتقيات والندوات العلمية:

– ابراهيم عبد العزيز المهنا، **التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية**، الملتقى العشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز، منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك)، 25 مارس 2008.

– أحمد نصير، يونس زين، **الصناديق السيادية كخيار استراتيجي استثماري لتحقيق الاستقرار المالي في زمن انهيار النفط**، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي أولحاج –البويرة، يومي 29، 30 نوفمبر 2016.

– إسماعيل حسين، **موازنة البرامج والأداء –المفهوم، الفلسفة والأداء**، ملتقى موازنة البرامج والأداء في الجامعات العربية، دمشق (سوريا)، أيام 25–27 جويلية 2004.

– الأونكتاد، **قطاع الموارد الطبيعية: استعراض وتحديد فرص التجارة والتنمية القائمين على السلع الأساسية**، لجنة التجارة والتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف، أفريل 2014.

– بلعزوز بن علي، سامية شارفي، **الانعكاسات الحالية والمستقبلية لتقلبات أسعار الصرف على أسعار البترول الحالية –دراسة قياسية تحليلية 1990–2014**، المؤتمر الأول حول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، يومي 7،8 أفريل 2015.

– بن يعقوب الطاهر، قرعي مريم، **آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات– دراسة حالة الجزائر**، المؤتمر الأول حول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، يومي 7، 8 أفريل 2015.

– بوفليح نبيل، فوقة فاطمة، **دور الحسابات الخاصة في تمويل سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر (2001–2014)**، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي أولحاج (البويرة)، يومي 29، 30 نوفمبر 2016.

– حميد بوزيدة، يحياوي أحمد، **الحوكمة العامة وأثرها على الميزانية العامة للدولة**، الملتقى الوطني الثاني حول: متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي أولحاج – البويرة، يومي 30، 31 أكتوبر 2012.

– خالد بن راشد الخاطر، **تحديات انهيار أسعار النفط وردات أفعال السياسات في دول مجلس التعاون**، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة (قطر)، 7نوفمبر 2015.

– عبد الرحمان خلفي، **التحكيم التجاري الدولي في عقود البترول: مع الاشارة إلى التشريع الجزائري**، المؤتمر السنوي الحادي والعشرين حول: الطاقة بين القانون والاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة الامارات العربية المتحدة، يومي 20، 21 ماي 2013.

– علي مرزا، **آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة**، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة (قطر)، 7 نوفمبر 2015.

– فاسي فاطمة الزهراء، أوكيل حميدة، **معيقات وسبل تحقيق الاقلاع الاقتصادي للدول النفطية وغير النفطية**، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أوكلي أولحاج (البويرة)، يومي 29 و30 نوفمبر 2016.

قائمة المراجع

– كمال بوصول، **أثر تقلبات أسعار البترول على أداء المؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000–2014)**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول انعكاس انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة"، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس لمدية، يومي 7–8 أكتوبر.

– مصطفى بودرامة، **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس (سطيف)، يومي 7، 8 أفريل 2008.

– ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض (السعودية)، يومي 16، 17 فيفري 2014.

– وزارة الطاقة والمناجم، **الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي، أيام 27–29 أكتوبر 2014.

4–المجلات والبحوث:

– أسامة نجوم، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة (قطر)، أفريل 2015.

– أحمد صدام عبد الصاحب الشيبي، **سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق (رؤية مستقبلية)**، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة.

– أندرو جويل وآخرون، **العدالة الضريبية في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا**، مذكرة مناقشات خبراء صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا والوسطى، سبتمبر 2015.

– أودايير داس وآخرون، **اقتصاديات صناديق الثروة السيادية: قضايا لصناع السياسات**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ديسمبر 2010.

– أنتويني هيوتي، روث كارليتز، **الاعتمادية على الموارد الطبيعية وشفافية الموازنة**، مسح الموازنة المفتوحة ، معهد شراكة الموازنة المفتوحة، 2008.

– الخبير المالية، **دراسة تحليلية لسوق النفط**، جدة (المملكة العربية السعودية)، أوت 2015.

– العربي الزواوي، **إطار النفقات متوسطة المدى**، وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تونس 2016.

– **الموازنة العامة للدولة –أين تقع مصر من الموازنات الفعالة**، بيت الحكمة للدراسات الاستراتيجية، العدد الثامن، أفريل 2013.

– أمال رحمان، **النفط والتنمية المستدامة**، مجلة أبحاث اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 06، ديسمبر 2008.

– أمينة مخلفي، **النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة**، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)، 2011.

– ايهاب محمد يونس، **نحو رؤية لتشخيص وعلاج الموازنة العامة في مصر**، دراسات النهضة، المجلد 13، العدد 02، أكادمية الشروق (مصر)أفريل 2012.

– بسام فتوح، لورا الكتيري، **النفط العربي في السياق العالمي والمحلي**، التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية، بيروت (لبنان)، 2013.

– بوحنية قوي، خميس محمد، **قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة: قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 9، جوان 2013.

قائمة المراجع

– توفيق عباس عون الله، **أسعار النفط في السوق الدولية (أبعادها ومضامينها الاقتصادية)**، مجلة جامعة كربلاء، المجلد 5، العدد 4، ديسمبر 2007.

– جون بافس وآخرون، **أسفل المنحدر**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2015.

– جمال قاسم حسن، **النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي (الامارات العربية المتحدة)، 2015.

– حاتم مهران، **التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي**، قسم الاقتصاد، جامعة الجزيرة، السودان، بدون سنة نشر.

– حداب محي الدين، **ترشيد الانفاق العام كدعامة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل الازمة النفطية الراهنة**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 06، جامعة زيان عاشور الجلفة، أفريل 2017.

– حسان خضر، **أسواق النفط العالمية**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 57، الصفاة (الكويت)، نوفمبر السنة الخامسة.

– حسن عبد الكريم سلوم، محمد خالد المهايني، **الموازنة العامة للدولة بين الأعداد والتنفيذ والرقابة –دراسة ميدانية للموازنة العراقية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64، 2007.

– حميد بوزيدة، **الضغط الضريبي في الجزائر**، مجلة اقتصادات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة الشلف.

– حيدر حسين آل طعمة، **الاستدامة المالية في البلدان النفطية**، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، كربلاء، أكتوبر 2017.

– خديجة جمعة الزويني، **الفساد وأثره في الموازنة العامة للدولة**، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد 73، 2008.

– دحمان عبد الفتاح، حدادي عبد الغني، **فعالية صندوق ضبط الموارد في إدارة الفوائض النفطية في الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد بشار، العدد 06، سبتمبر 2016.

– رولاندو أوسوسكي، ستيفن بارنيت، **لماذا ينبغي للدول النفطية أن تحافظ على مواردها**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 40، العدد01، صندوق النقد الدولي، واشنطن، مارس 2003.

– زغيب شهرزاد، حليمي حكيمة، **القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري**، مجلة الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

– زياد الدماغ، **الصكوك الاسلامية ودورها في دعم الموازنة العامة من منظور التمويل الاسلامي**، مجلة الاسلام في آسيا، المجلد 08، العدد01، الجامعة الاسلامية العالمية (ماليزيا)، 2011.

_ زين العابدين بري، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1980–1997)**، مجلة الملك عبد العزيز للإدارة والاقتصاد، المجلد 15 العدد 02، 2001.

– سهام حسين البصام، سميرة فوزي شهاب الشريدة، **مخاطر وإشكاليات إنخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية (دراسة تحليلية)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، 2013.

– طارق إسماعيل، **بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية –الوضع الراهن والتحديات**، سلسلة دراسات اقتصادية، العدد 38، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2017.

– عاطف لافي مبروك، عباس مكي حمزة، **التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد10، العدد 31، جامعة الكوفة (العراق)، 2014.

قائمة المراجع

– عبد الباسط أحمد رضوان، **اتجاهات معاصرة في الموازنة العامة**، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 14، العدد01،جامعة الملك عبد العزيز (المملكة العربية السعودية)، 2000.

– عبد الرزاق فارس الفارس، **الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 363، بيروت (لبنان)، ماي 2009.

– عبد الرؤوف الرهبان، **الأهمية النسبية النوعية لموارد الطاقة (دراسة في جغرافيا الطاقة)**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد 01 و02، 2011.

– علي عبد الله، **دور الحكومة في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية**، مجلة الباحث، العدد 6، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، 2008.

علي سيف علي المزروعي، **أثر الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي: دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990–2009)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012.

– علياء كامل الصالح، **قطاع النفط والغاز في الخليج نظرة عامة وإقليمية**، سلسلة الاوراق الاستطلاعية، مركز الخليج لسياسات التنمية، ديسمبر 2012.

– عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر (سلسلة العلوم الانسانية)، المجلد 15، العدد 1، غزة (فلسطين).

– عية عبد الرحمان، **دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية (2000–2011)**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 5، جوان 2011.

_ عيد عبد الله الجهني، **أثر العجز في الإنفاق الحكومي على ربحية واحتياطات النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد 20، العدد 02، جدة (المملكة العربية السعودية)، 2006.

– عبد الحافظ الصاوي، **تأثير الأزمة المالية العالمية على السياسات النفطية العربية**، التقرير الاستراتيجي السابع، المركز للدراسات الانسانية، القاهرة (مصر)، 2010.

– غريغوري غوس، **هبوط أسعار النفط – الأسباب والتبعات الجيوسياسية**، معهد بروكنجز، الدوحة (قطر)، أفريل 2014.

– كريستوف آلسوب، بسام فتوح، **تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية**، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، المجلد 36، العدد 135، 2010.

– كريفار مراد، بربري محمد أمين، **دور وأهمية الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف)، السداسي الثاني 2017.

– محمد الخطيب نمر وآخرون، الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، 2017.

– محمد اسماعيل، هبة عبد الرحمان، **إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية**، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2014.

– ناجي عبد الستار محمود، **أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية المنتجة**، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، العدد1، المجلد14، جانفي 2008.

– مي دمشقية سرحال، **استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية 2015–2016 في ظل تزاحم التحولات والمتغيرات**، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، التقرير السنوي رقم 8، أفريل 2015.

– ناصر مراد، **تقييم الاصلاحات الضريبية في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، 2009.

قائمة المراجع

– وائل مهدي، **تقلبات أسعار النفط – تاريخ طويل من التجارب**، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 13161، 10 ديسمبر 2014.

– وزارة المالية، **خمسون سنة من الانجاز**، مديرية الاتصال، بن عكنون (الجزائر)، 2012.

– ولهي بوعلام، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد جامعة محمد بوضياف (المسيلة)، العدد 12، 2012.

5-التقارير والنشرات:

– البنك الدولي، **أسعار النفط، إلى أين؟**، الموجز الاقتصادي الفصلي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، العدد 7، جويلية 2016.

– البنك الدولي، **الآثار الاقتصادية للحرب والسلام**، الموجز الاقتصادي الفصلي (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، جانفي 2016.

– البنك الدولي، **الآثار المدمرة للدعم الحكومي**، المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أكتوبر 2014.

– البنك الدولي، **الانفاق العام والمسؤولية المالية: إطار قياس أداء إدارة الشؤون المالية العامة**، واشنطن، جوان 2005.

– التقرير العربي الموحد، **تطورات السوق البترولية وتأثيراتها على الاقتصادات العربية** (الفصل العاشر)، صندوق النقد العربي، أبو ظبي (الامارات العربية المتحدة)188.

– الديوان اوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية 1962-2011**.

– المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي)، **مؤشرات الدين العام**، نوفمبر 2010.

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الصفاة (الكويت)، 2016.

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، **الاقتصاد العربي مؤشرات الأداء (2000-2018)**، العدد الفصلي الرابع، العدد 34، ديسمبر 2016.

– النشرة الشهرية للأمانة العامة، **النقل قاطرة الطلب العالمي على النفط**، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، العدد 12، ديسمبر 2011.

– بنك الجزائر، **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات 2017**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، فيفري 2018.

– بنك الجزائر، **التقرير السنوي (2002-2016)**.

– صندوق النقد الدولي، **التقرير السنوي 2015**.

– صندوق النقد الدولي، **النفط والصراعات والتحولات**، مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ماي 2015.

– صندوق النقد الدولي، **النفط: الصراعات والتحولات**، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي (الشرق الاوسط وشمال أفريقيا)، ماي 2015.

– صندوق النقد الدولي، **تعبئة الايرادات العامة في الدول النامية**، إدارة شؤون المالية ، مارس 2011.

– صندوق النقد الدولي، **تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي (الشرق الاوسط وشمال أفريقيا)**، أكتوبر 2016.

– صندوق النقد الدولي، **مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي (النفط والصراعات والتحولات)**، ماي 2015.

– صندوق النقد الدولي، **مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي**، نشرة الصندوق الالكترونية، 11 ماي 2016.

– صندوق النقد الدولي، **هبوط أسعار النفط يبرز الحاجة إلى تنويع اقتصادات الخليج**، نشرة الصندوق الالكترونية، 23 ديسمبر 2014.

– صندوق النقد العربي، **التقرير العربي الموحد** (2000-2016).

– صندوق النقد العربي، **نشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية** (2011-2015).

– صندوق النقد الولي، **النفط والصراعات وفترات التحول**، تقرير آفاق الاقتصاد الاقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ماي 2015.

– مركز البحوث والدراسات الاقتصادية، **التقرير الاقتصادية حول: الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية**، الغرفة التجارية الصناعية، العدد 19، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011.

– مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، **عصر النفط: التحديات الناشئة**، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2011.

– معهد حوكمة الموارد الطبيعية، **مؤشر حوكمة الموارد 2017**.

– منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، **ملخص تنفيذي: متابعة لدراسة توزيع الايرادات الاجمالية لبرميل النفط وحصة الدول الأعضاء في أوابك منه**، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة)، جانفي 2015.

– منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط "أوابك"، **تقرير الأمين العام** (2000–2016).

– منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام**، العدد 41، الكويت، 2014.

6–القوانين و الأوامر :

– المادة 3 من القانون 21/90 الصادر في 15 أوت 1990 يتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية رقم 35.

– المادة 4 من القانون رقم 86–14 المؤرخ في 19 أوت 1986 والمتعلق بأعمال البحث والتنقيب عن المحروقات واستغلالها ونقاها بالأنابيب، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 35 الصادر بتاريخ 27 أوت 1986.

– المواد 2، 4 و11 من قانون 91–21 المؤرخ في 04 ديسمبر 1991 المعدل والمتمم للقانون رقم ،86–14، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 63، الصادر بتاريخ 07 ديسمبر 1991.

–المواد 12، 13 و100 من القانون 05–07 الصادر بتاريخ 28أفريل 2005، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، الصادر في 19جوان 2005.

– المادتين 32 و101 مكرر من الأمر رقم 06–10 المؤرخ في 29 جويلية 2006، المعدل والمتمم للقانون رقم 05–07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 والمتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 48 الصادر بتاريخ 30 جويلية 2006.

– المادتين 17، 56 من القانون 84–17 المتضمن القانون المنظم لقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 28، الصادر بتاريخ 10 جويلية 1984.

– المادة 89 من القانون 99–11 المتضمن قانون المالية لسنة 2000، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 92، الصادر بتاريخ 25 ديسمبر 1999.

– المادة 104 من القانون 14–10 المتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 78، الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 2014.

– المادة 10 من القانون 2000–02 المؤرخ في27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37، الصادر بتاريخ 28 جوان 2000.

– المادة 66 من القانون 03–22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003، المتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 83، الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 2003.

– المادة 25 من الأمر 06–04 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، الصادر بتاريخ 19 جوان 2006.

7–مواقع الانترنيت:

- آندرو جويل، **ضرورة إصلاح نظام الدعم في الجزائر**، مدونة صندوق النقد الدولي، على الرابط:
https://blog-montada.imf.org/?p=4456
- **الجزائر**: مسح الموازنة المفتوحة لسنة 2015. على الموقع: www.openbudgetsurvey.org
- المعهد العربي للتخطيط، **سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية**، ص 7. على الرابط:
http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2014/221_P14017-1.pdf
- سانجيف غوبتا، مارتين غرغيل، **نظرة جديدة على مستقبل الدولة: إصلاح الإنفاق العام**، على الرابط:
http://blog-montada.imf.org/?p=2913
- **عرض الطاقة والطلب عليها: الاتجاهات والاحتمالات**، على الرابط:
ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/011/i0139a/i0139a02.pdf
- قاعدة بيانات البنك الدولي، على الموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator
- https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index

ب-المراجع باللغة بالأجنبية:

1-Books:

- Cecilia Mussi Rodriquez, **Dutch Disease in Saudi Arabia,** Swedish Lund University, Department of Economics, December 2006.
- James G. Speight, **Petroleum Technology, Economics and Politics**, Scrivener Publishing, New Jersey (USA),2011.
-Terry L .Karl, **Oil lead development: Social, Political and Economic Consequences, Development and the role of law working paper,** California: Stanford University, Center of Democracy, January 2007.

2-Conferences:

-Radossi Antonio**, Hubbert peak theory**, **The Lean Profile Application for Deep Gas Well Saudi Arabia**, Block Application, Symposium on Oil Exploration and Production Technology, Manama, Kingdom of Bahrain, 10-12 Novembe, 2011.

3-Reviews and researches:

- Daniel, James A, **Hedging government oil price risk**, international monetary fund, 2001.
-David Hall, **WHY WE NEED PUBLIC SPENDING,** A Report For EPSU & PSI, The Public Service International Research Unit, Brussels (Belgium), May 2014.
-Edwin M. Truman, A Blueprint for Sovereign Wealth Fund Best Practices, policy brief, Peterson Institute For I,ternational Economics, no. P B 0 8 – 3,April 2008.
- Jim Brumby & Laura Zoratto, **Medium-Term Frameworks Performance and Lessons Learned**, Public Sector& Governance, The World Bank, 2008.
- Ministère des Finances, La Direction Générale de la Prévision et des Politiques, **Situation du Fonds de Régulation des Recettes,** (2014-2016).
- Ministère des Finances, **Rapports De Présentation du Projet de Loi de Finance** 2010 et 2014.
- Mintz J and Chen D, **Capturing economic rents from resources through royalties and taxes**, The School of Public Policy Research Papers. University of Calgary, Volume 5, Issue 30, Canada, 2012.
- OPEC**,Annual Statistical Bulletin** 2015**.**
.)2005-2016 (- OPEC, **Annual Statistical Bulletin**,
- Paul G.Hare**, Institution and Diversification of the Economies in Transition Policy Challenges**, Centre For Economic Reform and Transmission School of Management and Languages, Heriot-Watt University, Discussion Paper, July 2008.
- Steven Barnett and Rolando Ossowski, **Operational Aspects of fiscal policy in oil- producing countries**, fiscal Affairs Department, IMF Working paper, Washington, October 2002.
- Tao Sun, Heiko Hesse, **SWFs and Financial Stability**: An Event Study Analyiss, IMF Working Paper, Washington, WPl09l239, October 2009.

- WORLD BANK GROUP**, Doing Business 2015 (Going Beyond Efficiency),** 12th Edition, Washington, 2015.
- World Bank Group, **Doing Business Report (2006-2017).**

4-Reports:

-Bernardo Bortolotti, **Sovereign Wealth Fund Investment**, Annual Report 2016, Lab Università Bocconi, SIL Bocconi, Toruno.
-BP,Energy Outlook 2016.
-David Hall, **WHY WE NEED PUBLIC SPENDING,** A Report For EPSU & PSI, The Public Service International Research Unit, Brussels (Belgium), May 2014.
-Gregory,R.G, **Some implication of the growth mineral sector**, Australian Journal of the Agricultural Economics, 20 August 1976.
-Information administration International, energy outlook, 2016.
-International Budget Partnership (IBP), Open Budget Survey 2015.
-International Energy Agency (IEA), World Energy Investment Outlook 2014.
-Jim Brumby & Laura Zoratto, **Medium-Term Frameworks Performance and Lessons Learned**, Public Sector& Governance, The World Bank, 2008.
-OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2015**.
-Transparency International, **Corruption Perceptions Index 2016.**
-World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report,** years (2008-2016).

5-Websites:

- Sovereign Wealth Fund Institute (SWFI), **Sovereign Wealth Fund Rankings**, on the following link: https://www.swfinstitute.org/sovereign-wealth-fund-rankings/

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (1): تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة (1971-2015)

الوحدة: دولار للبرميل.

السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
أسعار النفط	2.03	2.29	3.05	10.73	10.73	11.51	12.39	12.70	17.25
السنوات	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**
أسعار النفط	28,64	32.51	32.38	29.04	28.24	27.01	13.57	17.73	14.24
السنوات	**1989**	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**
أسعار النفط	17.31	22.26	18.62	18.44	16.33	15.53	16.86	20.29	18.86
السنوات	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**
أسعار النفط	12.28	17.44	27.60	23.12	24.36	28.10	36.05	50.59	61.00
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
أسعار النفط	74.43	98.45	62.20	80.01	112.60	111.39	109.17	99.32	52.46

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: OPEC, **Annual Statistical Bulletin** (2005-2016)

الملحق رقم (2): تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1971-2015)

الوحدة: مليار دينار.

السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
PIB	24.9	30.4	34.5	55.5	61.5	74.0	87.2	104.8	128.2
السنوات	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**
PIB	162.5	191.4	207.5	233.7	263.8	291.5	296.5	312.7	347.7
السنوات	**1989**	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**
PIB	422.0	554.3	862.1	1074.6	1189.7	1487.4	2004.9	2570.0	2780.1
السنوات	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**
PIB	2830.4	3238.1	4123.5	4227.1	4522.7	5252.3	6149.1	7561.9	8514.8
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
PIB	9366.5	11077.1	10006.8	12034.3	14481.0	16209.6	16647.9	17228.6	16702.1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية 1962-2011**. (السنوات 1971-1996)
- بنك الجزائر، **تقارير 2002-2016**. (السنوات 1997-2015).

الملحق رقم (3): تطور هيكل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1971-2015)

الوحدة: مليار دينار.

السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الايرادات العامة	6.9	9.1	11.0	23.4	25.0	26.2	33.4	36.7	46.4
منها: جباية نفطية	1.6	3,2	4.1	13.3	13.4	14.2	18.0	17.3	26,5
جباية عادية	4.4	5.2	5.8	8.1	9,8	10.8	13.2	18.0	18.4
إيرادات استثنائية	0.9	0.7	1.1	2.0	1.8	1.2	2.2	1.4	1.5
النفقات العامة	6,9	8.1	9.9	13.4	19.0	20.1	25.4	30.1	33.5
منها: نفقات التسيير	4,7	5.3	6.2	9.4	13.6	13.2	15.2	17.6	20.1
نفقات التجهيز	2.2	2.8	3.7	4	5.4	6.9	10.2	12.5	13.4
رصيد الموازنة	0.02-	1.0	1.1	10	06	6.1	8	6.6	12.9
السنوات	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**
الايرادات العامة	59.5	79.3	74.2	80.6	101.3	105.8	89.6	92.9	93.5
منها: جباية نفطية	37.6	50.9	41.4	37.7	43.8	46.7	21.4	20.4	24.1
جباية عادية	20.4	25.8	28.0	37.1	47.0	47.1	52.6	58.2	58.1
إيرادات استثنائية	1.5	2.6	4.8	5.8	10.5	12.0	15.6	14.3	11.3
النفقات العامة	44.0	57.6	72.4	84.4	91.5	99.8	101.8	103.9	119.7
منها: نفقات التسيير	26.8	34.2	38	44.4	50.2	54.6	61.1	63.7	76.2
نفقات التجهيز	17.2	23.4	34.4	40.4	41.3	45.2	40.7	40.2	43.5
رصيد الموازنة	15.5	21.7	1.8	3.8-	9.8	6	12.2-	11-	26.2-
السنوات	**1989**	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**
الايرادات العامة	116.4	152.5	248.9	311.8	313.9	477.1	611.7	825.1	926.6
منها: جباية نفطية	45.5	76.2	161.5	193.8	179.2	222.1	336.1	495.9	592.5
جباية عادية	64.5	71.1	82.7	108.8	121.5	176.2	242.0	290.7	313.9
إيرادات استثنائية	6.4	5.2	4.7	9.2	13.2	78.8	33.6	38.5	20.2
النفقات العامة	124.5	136.5	212.1	420.1	476.6	566.3	759.6	724.6	845.1
منها: نفقات التسيير	80.2	88.8	153.8	276.1	291.4	330.4	473.7	550.6	643.5
نفقات التجهيز	44.3	47.7	58.3	144	185.2	235.9	285.9	174	201.6
رصيد الموازنة	8.1-	16	36.8	108.3-	162.7-	89.2-	147.9-	100.5	81.5
السنوات	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**
الايرادات العامة	774.6	950.5	1578.1	1505.5	1603.2	1974.4	2229.7	3082.6	3687.8
منها: جباية نفطية	425.9	588.3	1213.2	1001.4	1007.9	1350.0	1570.7	2352.7	2799.0
جباية عادية	329.8	314.8	364.9	488.5	482.9	524.9	580.4	640.3	720.8
إيرادات استثنائية	18.9	47.5	15.4	105.9	112.4	99.5	78.6	89.5	120
النفقات العامة	876.0	961.7	1178.1	1321.0	1550.6	1960.2	1891.8	2052.0	2453.0

منها: نفقات التسيير	664.1	774.7	856.2	798.6	975.6	1122.8	1251.1	1245.1	1437.9
نفقات التجهيز	211.9	187.0	321.9	522.4	575	568.4	640.7	806.9	1015.1
رصيد الموازنة	101.4-	11.2-	400	184.5	52.6	14.2	337.9	1030.6	1234.8
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
الايرادات العامة	3687.8	5190.5	3676.0	4392.9	5790.1	6339.3	5957.5	5738.4	5103.1
منها: جباية نفطية	2796.8	4088.6	2412.7	2905.0	3979.7	4184.3	3678.1	3388.4	2373.5
جباية عادية	766.7	965.2	1146.6	1298.0	1527.1	1908.6	2031.0	2091.4	2354.7
إيرادات استثنائية	124.3	136.7	116.7	189.9	283.3	246.4	248.4	285.6	374.9
النفقات العامة	3108.5	4191.0	4264.3	4466.9	5853.6	7058.1	6024.2	6995.7	7656.3
منها: نفقات التسيير	1673.9	2217.7	2300.0	2659.0	3879.2	4782.6	4131.5	4494.3	4617.0
نفقات التجهيز	1434.6	1973.3	1946.3	1807.9	1974.4	2275.5	1892.6	2501.4	3099.3
رصيد الموازنة	579.3	999.5	588.3-	74-	63.5-	718.8-	66.7-	1257.3-	2553.2-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية 1962-2011**. (السنوات 1971-1996)
- بنك الجزائر، **تقارير 2002-2016**. (السنوات 1997-2015).

- **الملخص**:

حاولنا من خلال دراستنا تسليط الضوء على تأثيرات تقلبات أسعار النفط على هيكل الموازنة العامة في الدول النفطية بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص، حيث أن نمط التنمية في بلادنا ومنذ استرجاع السيادة الوطنية على الثروة النفطية (تأميم المحروقات سنة 1971) أصبح رهينة هذه الأخيرة، حيث يعتبر النفط السلعة الأهم التي تصدرها الجزائر للخارج، وبالتالي فعائدات النفط تمثل النسبة العظمى ضمن إجمالي الصادرات والنسبة الأهم في تغطية الواردات وفي تكوين الاحتياطات الأجنبية، ناهيك عن كون الجباية النفطية تمثل أهم مصدر من مصادر الايرادات العامة، وبالتالي فهي تتحكم في حجم الانفاق العام. كل هذه الخصائص جعلت الاقتصاد الوطني شديد التأثر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية خاصة في جانب المالية العامة في حالات الانهيار الشديد لأسعار النفط على غرار ما حدث في أزمة 1986 والازمة الأخيرة لسنة 2014، حيث أن وضعية الموازنة العامة في الجزائر ظهرت في حالة غير مستقرة على طول الفترة ما بين (1971–2015) نتيجة لارتباطها بمورد شديد التقلب، الأمر الذي تولد عنه حالة من عدم اليقين بشأن وضع السياسة الاقتصادية والمالية، كما أورث عديد التشوهات خاصة فيما يتعلق بجانب الايرادات والنفقات العامة ونظام الموازنة انعكست سلبا على الجانب الاقتصادي والاجتماعي نتيجة إصابة الاقتصاد الوطني بتداعيات ما يسمى بالمرض الهولندي أو لعنة الموارد. ومن هنا حاولنا لاقتراح جملة من الاصلاحات الهيكلية التي تمس بالدرجة الأولى الجانب المالي وبنية الهيكل الاقتصادي، والاصلاح المؤسسي والتي من شأنها تعبئة أكبر قدر ممكن من الايرادات اللازمة لسير خطط التنمية ومنع مختلف أشكال الاسراف في الانفاق في المال العام ومختلف أوجه الفساد، ناهيك عن تنويع مصادر الدخل وبناء اقتصاد قوي ومنوع قطاعيا بإمكانه درئ مختلف الصدمات الخارجية، خاصة الناتجة عن تقلبات أسعار النفط.

– **الكلمات المفتاحية**: الموازنة العامة، السوق النفطية، تقلبات أسعار النفط، العجز الموازني، لعنة الموارد، ترشيد الانفاق العام، تعبئة الايرادات العامة، الاصلاح الاقتصادي، إدارة الفوائض النفطية، التنويع الاقتصادي، مكافحة الفساد.

- **Abstract:**

The present study endeavours to shed light on the effects of oil prices fluctuations on the structure of general budget in oil countries in general and in Algeria in particular .The pattern of development in our country since the restoration of national sovereignty over oil wealth (nationalization of hydrocarbons in 1971), becomes related to this latter. Oil is considered as the most essential commodity exported abroad, therefore oil revenues represent the largest proportion of total exports, the most important proportion of the coverage of imports and the formation of foreign reserves not to mention the collection of oil which is the most fundamental source of public revenue sources. Hence, it controls the amount of General expenditures. All these characteristics have made the national economy highly vulnerable to the fluctuations of oil prices in the world markets, especially fiscally in the cases of the collapse of oil prices such as the crisis of 1986 and the last crisis of 2014. The situation of the general budget in Algeria was unstable all along the period extending from 1971 to 2015 as a result of its association with a highly volatile resource. Thus, a state of uncertainty regarding the development of economic and financial policy and many other distortions, particularly in relation to revenues and public expenditure, took place. The economic and social aspect was inflicted because of the so-called Dutch disease or curse resources. We have tried to suggest a series of structural reforms that affect primarily the financial aspect, the structure of the economic structure and the institutional reform. This will mobilize as much of the revenues as necessary for the progress of development plans and the prevention of different forms of excessive spending in public money and various aspects of corruption not to mention the diversification of sources of income and the construction of a strong and diversified economy, which can deter the various external shocks, especially resulting from fluctuations in oil prices.

- **Key words:** Public budget, oil market, fluctuations in oil prices, budget deficit, curse resources, rationalizing public spending, public revenue mobilization, economic reform, oil revenue management, economic diversification, anti-corruption.

-Résumé:

La présente étude tente de mettre en lumière les effets des fluctuations des prix du pétrole sur la structure du budget général dans les pays pétroliers en général et en Algérie en particulier. Le modèle de développement de notre pays depuis le rétablissement de la souveraineté nationale sur la richesse pétrolière (nationalisation des hydrocarbures en 1971) est lié à cette dernière. Le pétrole est considéré comme le produit de base le plus essentiel exporté à l'étranger. Les revenus pétroliers représentent donc la plus grande part des exportations totales, la plus grande part de la couverture des importations et la formation de réserves de change, ainsi que la collecte de pétrole qui est la source la plus fondamentale des sources de revenus publics. D'ici, il contrôle le montant des dépenses générales. Toutes ces caractéristiques ont rendu l'économie nationale extrêmement vulnérable aux fluctuations des prix du pétrole sur les marchés mondiaux, notamment sur le plan fiscal en cas de chute des prix du pétrole, comme la crise de 1986 et la dernière crise de 2014. La situation de la crise générale du budget algérien a été instable tout au long de la période allant de 1971 à 2015 en raison de son association avec une ressource extrêmement instable. Ainsi, un état d'incertitude concernant l'évolution de la politique économique et financière et de nombreuses autres distorsions, notamment en ce qui concerne les revenus et les dépenses publiques, ont été créés. L'aspect économique et social a été gonflé à cause de la soi-disant maladie hollandaise ou malédiction des ressources. Nous avons essayé de suggérer une série de réformes structurelles qui affectent fondamentalement l'aspect financier, la structure économique et la réforme institutionnelle. Cela mobilisera autant de revenus pour faire avancer les plans de développement et prévenir les différentes formes de dépenses excessives en fonds publics et divers aspects de la corruption, sans parler de la diversification des sources de revenus et de la construction d'un système fort et économiquement diversifié, ce qui peut dissuader les divers chocs externes, notamment ceux résultant des fluctuations des prix du pétrole.

- **Mots clés**: Budget public, marché pétrolier, fluctuations des prix du pétrole, déficit budgétaire, ressources maudites, rationalisation des dépenses publiques, mobilisation des revenus publiques, réforme économique, gestion des revenus pétrolier, diversification économique, lutte contre la corruption.